



محلقة الذخائر السائتة اللغوية

المجلد الرابع والعشرون - العدد الثالث (رجب - رمضان ١٤٤٣هـ / فبراير - إبريل ٢٠٢٢م)

فصلية محكمة تعنى بدراسة النحو والصرف واللغويات والعروض

■ المفهوم الإجرائي للمعادلة في كتاب سيبويه :
(معادلة المشابهة أمودجاً)

■ أثر الأضداد الظرفية في تفسير القرآن الكريم
وترجمة معانيه إلى اللغة الإنجليزية

■ (تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب لابن خروف)
«من بداية باب الإدغام إلى نهاية الكتاب»

■ كتاب (مجالس العلماء) : إشكالات التأليف،
وتحقيق النسبة

■ بحور لم يُؤصّلها الخليل : البحرُ المنسب

■ المحمّيات اللغوية:

دراسة في التسامح اللغوي في العربية



رئيس التحرير
تركي بن سهو العتيبي
مدير التحرير
خالد بن سعود العصيمي

مجلة الدراسات اللغوية

فصلية محكمة تصدر عن مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية

ترخيص وزارة الإعلام: ٤٧٠٩/أ/د
ردمدم: ٨٥١٣-١٣١٩ الإيداع: ٢٠/٩٨٢

المجلد الرابع والعشرون - العدد الثالث
(رجب - رمضان ١٤٤٣هـ / فبراير - إبريل ٢٠٢٢م)

- المفهوم الإجرائي للمعادلة في كتاب سيويه :
(معادلة المشابهة أنموذجاً)
٥ عواطف قاسمي الحسني
- أثر الأضداد الظرفية في تفسير القرآن الكريم
وترجمة معانيه إلى اللغة الإنجليزية
٣٩ عبد الغني عيسى أويارخوا
- (تفقيح الأبواب في شرح غوامض الكتاب لابن خروف)
«من بداية باب الإدغام إلى نهاية الكتاب» تحقيق ودراسة
٩٣ مشعان بن نازل الجابري
- كتاب (مجالس العلماء) : إشكالات التأليف، وتحقيق النسبة
١٥٩ جابر بن عبد الله بن سريع السريّع
- محور لم يُؤصّلها الخليل : البحر المنساب
٢٣٥ عمر علي خلوف
- المحميّات اللغوية: دراسة في التسامح اللغوي في العربية
٢٩٥ سهى فتحي نعجة

المحتويات

مجلة الدراسات اللغوية
ص.ب.٥١٠٤٩ الرياض ١١٥٤٣ المملكة العربية السعودية - ناسوخ ٤٦٥٩٩٩٣
Journal of Linguistic Studies
P.O. Box 51049 Riyadh 11543 Saudi Arabia - Fax:4659993
البريد الإلكتروني
Arabic1433@kferis.com Arabic1433@gmail.com

عنوان المراسلة

هيئة التحرير:

سيف بن عبد الرحمن العريفي
عبدالرحمن بن محمد العمار
فريد بن عبد العزيز السليم

الهيئة الاستشارية للتحرير:

- إبراهيم بن سليمان الشمسان أستاذ النحو في جامعة الملك سعود.
- بدر بن محمد الجابري أستاذ النحو في الجامعة الإسلامية.
- سعد عبدالعزيز مصلوح أستاذ اللسانيات في جامعة الكويت.
- عبدالرزاق بن فراج الصاعدي أستاذ علم اللغة في الجامعة الإسلامية.
- عبدالله صالح بابعير أستاذ النحو في جامعة حضرموت.
- عياد بن عيد الثببتي أستاذ النحو في جامعة أم القرى.
- فايزة بنت عمر المؤيد أستاذ النحو في جامعة الإمام عبدالرحمن الفيصل - الدمام.
- محمد بن يعقوب تركستاني أستاذ علم اللغة المتفرغ.
- محمود أحمد السيد نحلة أستاذ العلوم اللغوية في جامعة الإسكندرية.
- مسعود صحراوي أستاذ اللسانيات في جامعة الأغواط بالجزائر.

ضوابط النشر:

- 1- أن يكون البحث ضمن اختصاصات المجلة، وهي: الدراسات النحوية والتصريفية واللغوية واللسانية والعروضية.
- 2- ألا يزيد البحث على خمسين صفحة.
- 3- ألا يكون البحث منشوراً، أو مقدماً للنشر في مجلة أخرى.
- 4- أن يكون البحث مطبوعاً على ورق (A4).
- 5- دقة التوثيق والتخريج، وأن تكون هوامش كل صفحة أسفلها.
- 6- أن يكون البحث مذيلاً بالمراجع كاملة البيانات.
- 7- أن يكون البحث باللغة العربية.
- 8- أن يكون البحث متمسكاً بالأصالة، وفيه جدة وابتكار.
- 9- أن يقدم الباحث من بحثه ثلاث نسخ وملخصاً له.
- 10- لا تعاد البحوث إلى أصحابها سواء أقبلت أم لم تقبل.

• تخضع البحوث التي تقدم إلى المجلة للفحص العلمي من قبل متخصصين ترشحهم هيئة التحرير.

كل ما ينشر في المجلة يعبر عن رأي كاتبه

أولاً : البحوث والدراسات

**المفهوم الإجرائي للمعادلة في كتاب سيبويه
(معادلة المشابهة أنموذجاً)**

عواطف قاسمي الحسني

أستاذ محاضر - جامعة الدكتور يحيى فارس بالمدينة
الجزائر

• الملخص:

إن اللسانيات العربية عند علمائنا الأوائل غنية بالمفاهيم الرياضية التي لا تقف حدودها عند إجراء الإحصاء العددي وفكرة الاحتمالات في أرقى صورة لها، ونعني بها نظرية التباديل والتوافيق ومخترعها الخليل بن أحمد الفراهيدي؛ إذ إن مفهوم المعادلة من أهم المفاهيم الرياضية في نسق اللسانيات العربية، وهو مفهوم إجرائي يسري في خطاباتهم سريانياً فعلاً بتسميات متعددة، وما علينا إلا استقصاء نصوصهم العلمية لنكشف عن الحضور الإجرائي للمعادلات اللسانية. وما هذه الورقة البحثية إلا جزء من سلسلة ممتدة، نحاول من خلالها ومن خلال أقسامها اللاحقة - إن شاء الله - التعمق أكثر في المجال الإجرائي للمعادلات اللسانية حضوراً وتنظيراً وفق المنطق الرياضي للخليل وسيبويه، ووفق منطق الرياضيات المعاصرة.

الكلمات المفتاحية: كتاب سيبويه، معادلة المشابهة، درجات التساوي، معادلات من الدرجة الأولى والثانية والثالثة والرابعة.

المقدمة

هذه الورقة البحثية جزء ثانٍ لمقالنا الموسوم بـ: «معادلات التكافؤ التناظري الاستنباطي ومعادلات التكافؤ التناظري التعليلي في اللسانيات العربية»^(١)؛ ومحاولين في هذه الدراسة أن نقدم وجهاً ثالثاً نصلح عليه بـ «معادلات المشابهة»، دراسة استقصائية للحضور الإجرائي للمعادلات اللسانية في تراثنا النحوي من خلال كتاب سيوييه، وفق منظور المنطق الرياضي الحديث.

تبين لنا في القسم الأول أن المعادلة في المفهوم الرياضي تعني علاقة المساواة بين طرفين، وعلاقة المساواة في المفهوم الرياضي لا تعني المطابقة، وإنما تعني أن الطرفين يتقاطعان ويتساويان في وجه، أو وجهين، أو مجموعة من الأوجه، أو ما يعرف في المنهج الرياضي بدرجات التساوي التي لا تعني بالضرورة المطابقة، فمفهوم المعادلة رياضياً يعني المساواة بين طرفين في وجه من الأوجه أو أكثر من وجه، دون أن تعني مطابقة الطرف الأول للطرف الثاني حتى يكونا الشيء ذاته^(٢).

بالإضافة إلى نقطة مهمة؛ تتمثل في وجوب التفريق بين المعادلة في المفهوم الرياضي والصيغة الرياضية للمعادلة، فالفكر الرياضي هو أفكار مصوغة صياغة رمزية، إذ اقترن مفهوم المعادلة في الأوساط العامة بشكلها الترميزي الرياضي، لكن شكلها

(١) ينظر: قاسمي الحسني عواطف، «معادلات التكافؤ التناظري الاستنباطي ومعادلات التكافؤ التناظري التعليلي في اللسانيات العربية»، مجلة الدراسات اللغوية، الصادرة من: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، المجلد الحادي والعشرون، العدد الرابع، «شوال - ذو الحجة ١٤٤٠هـ» أغسطس ٢٠١٩م، ص ٣٥٦-٣٨٠.

(٢) إذ يبين بياحي أن المعادلة الرياضية لا تعني «المطابقة، بل ينحصر معناها في التساوي بين طرفيها، وهناك مستويات مختلفة للتساوي، فعندما نقول إن $A = B$ ، فإن هذه المساواة التي تشير إليها المعادلة ليست إلا حالة خاصة، فالمساواة تعني الاقتضاء المتبادل لطرفين أحدهما للآخر، أي يكونان صادقين معاً أو خاطئين معاً، ولكن دون أن يكونا متطابقين بالضرورة. وكذلك فإن كائناً رمزاً إليه بالحرف س يمكن أن يكون معادلاً لآخر نرسم إليه بالحرف ص إما ككائن حيواني فردي تمت ملاحظته في ظروف متباينة، أو كحيوانين ينتميان إلى نفس النوع أو نفس الفصيلة، أو ككائن حي بصفة عامة، وهذا ما يبين أن هناك درجات في التساوي لا تعني أبداً المطابقة». ينظر: وقيدي محمد، «الإبستمولوجيا التكوينية للعلوم»، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، المغرب، ط ١، ٢٠٠٧م، ص ٧٥-٧٦.

الرياضي البالغ الدقة والمرونة لا بد أن لا يأخذنا بعيداً من جوهر المعادلة كمفهوم رياضي بالغ الأهمية، فتحت ذلك المفهوم تدرج ما لا نهاية له من المعادلات في حياتنا اليومية والفكرية والعلمية، وفي أبجديات الكون الذي نعيش فيه^(١).

إن المعادلة الرياضية قبل أن تكون صياغة هي مفهوم قارّ ثابت في الفكر الرياضي يعني التساوي بين طرفين، مفهوم له حضور إجرائي في مختلف الظواهر التي تحيط بنا والظواهر الصادرة منا، بل إننا نتشكل ككائنات بشرية في منظومات غير متناهية من المعادلات^(٢).

(١) يقول إيان ستوارت: «عندما يدق جرس المنبه أنت تنظر إلى ساعتك، هناك على الأقل ست معادلات رياضية أثرت على حياتك. فارقاة الذاكرة التي تخزن الوقت في ساعتك ما كانت قد ابتكرت بدون معادلة رئيسية في ميكانيكا الكم، والتوقيت عليها ضبط من قبل إشارة لاسلكية نحن ما حلمنا باختراعها بدون معادلات ماكسويل الأربع في الكهرومغناطيسية، والإشارة نفسها تنتقل طبقاً لما يعرف بمعادلة الموجة. نحن عائمون في محيط مخفي من المعادلات، التي تعمل في النقل والنظام المالي والصحة.. والاتصالات والغذاء والماء والتدفئة والإضاءة... المعادلات تصل أبعد بكثير من التقنية أيضاً. بدونها، نحن لم يكن عندنا فهم الفيزياء التي تسيطر على المد والجزر، والطقس المتغير باستمرار، وحركات الكواكب، والأقراص النوية للنجوم، والمجرات اللولبية، وسعة الكون ومكاننا ضمنه». ينظر: إيان ستوارت، «المعادلات تحكم عالمنا»، ترجمة: العمري عبد الحفيظ في كتابه: «عالم من المعادلات»، حروف منشورة للنشر الإلكتروني، ط١، أبريل ٢٠١٥م، ص٧٧-٧٨. وينظر: العمري عبد الحفيظ، «عالم من المعادلات»، مجلة العربي العلمي، مجلة شهرية، صادرة من: وزارة الإعلام، الكويت، العدد التاسع، سبتمبر ٢٠١٢م، مقال مترجم لعالم الرياضيات إيان ستوارت وهو أستاذ بجامعة وارويك، المملكة المتحدة، ومن كتبه «سعياً وراء المجهول: ١٧ معادلة التي غيرت العالم»، ينظر: العمري عبد الحفيظ، «عالم من المعادلات»، ص٩٤.

(٢) عندما طلب أحد الصحفيين من ألبرت أينشتاين، أعظم عباقرة العلم الحديث منذ إسحاق نيوتن، أن يشرح له معادلاته الخاصة بالنجاح، تأمل المفكر قليلاً ثم أجابه: إذا كان أ يرمز للنجاح، فإن المعادلة يجب أن تكون على النحو التالي: $A = S + C$ ، حيث يرمز حرف س إلى العمل، وحرف ص إلى اللعب. ينظر: كاكو ميشو، «كون أينشتاين، كيف غيرت رؤى ألبرت أينشتاين من إدراكنا للزمان والمكان»، ترجمة: شهاب ياسين، كلمات عربية للترجمة والنشر، مصر، القاهرة، ط١، ٢٠١١م، ص١٥.

بمعنى أن النجاح عند أينشتاين - وفق تقديرنا - جدية ومعايشة واقعية؛ فاللعب هو التجريب، وكثيراً ما أدت تجارب ومحاولات تبدو وكأنها هلو إلى اكتشافات علمية خطيرة، كما قد يكون للصدفة دور في كثير من الأحيان في تنبيه العالم إلى الظواهر أو إلى آلية جريان الظواهر، مثلما حدث لنيوتن عند سقوط التفاحة، والأمر الذي نتبينه من معادلة أينشتاين الخاصة بالنجاح، كيف تتحرك المعادلات في قلب حياتنا اليومية من عالم رياضي فيزيائي كدليل حي ومباشر، والذي يهنا كذلك كيف تتشكل المعادلة من طرفين، قد يكون أحدهما عبارة عن مجموعة من عناصر، مجموعها الكلي هو الذي يصنع الطرف ككيان مقابل

ولقد أدرك العلماء الأوائل جيداً، وعلى رأسهم الخليل وسيويه، الفرق بين تطابق العناصر اللغوية والمساواة بينها، نظير ذلك مفهوم المعادلة في المنطق الرياضي، وكنا قد بينّا في القسم الأول مفهوم المعادلة رياضياً ومفهومها لسانياً، موضحين أن حضور المعادلات اللسانية عند الأوائل هو حضور إجرائي، وأن الوحدات اللغوية تشكل كمعادلات مختلفة، مسالطين الضوء على نوعين مركزيين هما: «معادلات التكافؤ التناظري الاستنباطي، ومعادلات التكافؤ التناظري التعليلي»^(١)، مؤكداً ضرورة تكثيف الجهود

للطرف الثاني، وفي كثير من الحالات يكون الطرفان عبارة عن مجموعة من العناصر تجتمع مع بعضها لتكوّن الطرف ككيان مركب.

فيا لها من معادلة رياضية وضحتها أينشتاين تعكس جوهر المعادلة كمفهوم رياضي، فهي لا تعني أبداً المطابقة وإنما تعني المساواة، فالنجاح لا يعني دائماً ما قدمه أينشتاين، لكن النجاح وفق تجربته كان ماثلاً لنا كمفهوم في تلك الصياغة الرياضية التي قدمها، لتبقى تلك الصياغة وجهاً من الأوجه ودرجة من درجات التساوي التي يحققها النجاح العلمي كمعادلة، إذ يبقى النجاح كطرف له ما لا نهاية من الأوجه وله ما لا نهاية من المعادلات، فهناك فرق بين التطابق والتساوي.

(١) معادلات التكافؤ التناظري الاستنباطي: «يتشكل هذا النوع من المعادلات في النسق اللساني عند الأولين كمعادلات إجرائية يحاول من خلالها اللساني الكشف عن البنية الجامعة بين الأصل وفروعه التي تبنى عليه، مما يحقق لنا معادلة من طراز خاص، لأن وجه المساواة ليس وجهاً من أوجه السمات البنيوية الظاهرة في مدرج الكلام، إنها مساواة تجريدية، تسري في النظام الباطني للغة، راح الأولون يكشفون عنها عبر إجراءاتهم لعملية القياس كأداة إجرائية فعالة يقارب فيها الفكر اللساني الفكر الرياضي في استنباط البنى...». قاسمي الحسني عواطف، «معادلات التكافؤ التناظري الاستنباطي ومعادلات التكافؤ التناظري التعليلي في اللسانيات العربية»، مجلة الدراسات اللغوية، ص ٣٦٤. معادلات التكافؤ التناظري التعليلي: «لا يتعد هذا النوع من المعادلات عن سابقه؛ فهو كذلك نتاج إجراء اللساني لعملية القياس، ومنه الكشف عن تكافؤ الأصل مع الفروع، وتكافؤ الفروع مع بعضها بعض، غير أن الفارق جوهري بينهما، فالقياس الكاشف عن المعادلات في النوع الأول كان أداة إجرائية لاستنباط البنى اللفظية الجامعة التي تربط بين الوحدات اللغوية، فهو هنا أداة استنتاج واستنباط، في حين أنه في هذا النوع من المعادلات أداة برهنة؛ فبعدما يتوصل اللساني إلى الكشف عن البنى الجامعة للوحدات اللغوية في جميع المستويات، يعاود استقراء الواقع من جديد، ليتبين له أن من الوحدات ما يأتي مخالفاً لتلك البنى اللفظية الجامعة، ومنه يذهب اللساني في تقدير أصول وضعها الخاصة، وحتى يبرهن على صحة تقديراته، يجري عملية قياسية يتم من خلالها حمل الأصول المقدرّة للوحدات اللغوية الفرعية المحوّلّة على الوحدات اللغوية المستعملة المطابقة لأصولها، وذلك من أجل الاستدلال على صحة الأصول المقدرّة من جهة، وعلى تكافؤ الفروع المحوّلّة مع الأصول المستعملة، انطلاقاً من تلك البنية اللفظية الجامعة». قاسمي الحسني عواطف،

لاستنباط أوجه أخرى لأنواع المعادلات اللسانية في نصوصهم، ومنها ما نستخدمه عليه بمعادلات المشابهة:

فما مفهوم معادلة المشابهة وما منطقها الإجرائي في كتاب سيويوه؟ وما النصوص الدالة عليها في الكتاب؟ وهل تجري معادلات المشابهة كمنظائرها من معادلات التكافؤ التناظري الاستنباطي ومعادلات التكافؤ التناظري التعليلي وفق درجات التساوي كما تجري في الفكر الرياضي؟

للإجابة عن الإشكاليات السالفة الذكر، قسمنا مادة هذه الدراسة إلى محورين رئيسين؛ أولاً: مفهوم معادلة المشابهة في كتاب سيويوه، ثانياً: نماذج تطبيقية لمعادلات المشابهة في الكتاب.

المحور الأول:

١ - مفهوم معادلة المشابهة في كتاب سيويه:

إن المعادلة في الفكر اللساني عند العلماء الأولين هي علاقة مساواة تربط بين الأصول والفروع، حيث يجري الفرع مجرى الأصل في بعض أوجهه لا كلها، فالمساواة في الفكر اللساني تطابق مفهومها في الفكر الرياضي إنها علاقة اقتضاء لا علاقة تطابق، علاقة تكون في موضع ولا تعني أنها جارية بين الأصل والفرع في جميع المواضع، علاقة يعبرون عنها بعلاقة المشابهة، أو بعبارة: (مثل)، أو بحروف التشبيه، أو بمصطلح لساني رياضي هو مصطلح النظر.

يقول سيويه: «نظيره من المصادر»^(١)، وقوله: «ونظير هذا من بنات الياء والواو... ونظير هذا من غير هذا الباب»^(٢)، وقوله أيضاً: «ونظير ذلك في باب الفعل»^(٣)، وقوله: «ونظير ذلك من الكلام المشور»^(٤).

تتمثل المعادلات اللسانية كمفهوم رياضي عند العلماء الأولين بشكل محوري في ثلاثة أبواب: باب القياس التعليلي، حيث تلتحق الفروع بأصول أخرى انطلاقاً من وجه الشبه الذي بينها، وباب القياس الأصلي الذي ينتج عنه اكتشاف البنى الجامعة فتتقاطع الوحدات اللغوية الأصلية والفرعية منها في تلك البنية التي تحقق لها التكافؤ في ذلك الإطار البنيوي البالغ التجريد، وباب ثالث يتم فيه الاعتماد على القياس كأداة برهنة في الاستدلال على الفروع المحوّلة بحملها

(١) سيويه، «الكتاب»، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٣، ١٩٨٨م، ١/٣٧٨.

(٢) سيويه، «الكتاب»، ٢/١٨٣.

(٣) سيويه، «الكتاب»، ١/١٧٧.

(٤) سيويه، «الكتاب»، ١/١٤٣.

على نظائرها في الباب من الأصول التي خرجت إلى الاستعمال ثابتة ومطابقة لأصولها الوضعية العامة^(١).

يستعمل العلماء الأولون مصطلح «المشابهة أو المضارعة» للدلالة على النوع الأول من المعادلات، في حين يستعملون مصطلحي «النظير» و«مثل» للدلالة على جميع أنواع المعادلات في المواضع المحورية الثلاثة، وموضوع بحثنا في هذه الدراسة هو النوع الأول منها ونعني به «معادلات المشابهة».

يقول سيبويه: «وقد يشبهون الشيء بالشيء وليس مثله في جميع أحواله»^(٢)، وقوله أيضاً: «سأفسر لك إن شاء الله ما يكون بمنزلة الحرف في شيء ثم لا يكون معه في أكثر أحواله»^(٣).

معنى ذلك أن العرب قد تشبه الشيء بالشيء في كلامها فتحمله عليه فيكون حكمه كحكمه في الموضع الذي يشبهه به ثم يجري بعد ذلك على غير مجراه فلا يدخل في بابه بأكثر من ذلك فهو فرع عن الأصل الذي حمل وقيس عليه^(٤).

ومن ذلك دخول «أتقول» في باب ظننت وإعمالها عملها، يقول سيبويه: «و«قلت» وقعت في كلام العرب على أن يحكى بها... إلا «تقول» في الاستفهام شبهوها ب«تظن»، ولم يجعلوها كيظن وأظن في الاستفهام، لأنه لا يكاد يستفهم المخاطب عن ظن غيره ولا يستفهم هو إلا عن ظنه، فإنما جعلت ك«تظن»، كما أن «ما» ك«ليس» في لغة أهل الحجاز ما دامت في معناها، وإذا تغيرت عن ذلك أو قدم الخبر رجعت إلى القياس،

(١) ينظر: قاسمي الحسني عواطف، «التفكير الرياضي في علوم العربية»، رسالة دكتوراه، إشراف الدكتور: بن لعلام مخلوف، جامعة البليدة «٢»، كلية الآداب واللغات، قسم اللغة العربية وآدابها، السنة الجامعية: ٢٠١٦/٢٠١٧ م. وينظر أيضاً: قاسمي الحسني عواطف، «معادلات التكافؤ التناظري الاستنباطي ومعادلات التكافؤ التناظري التعليلي في اللسانيات العربية»، مجلة الدراسات اللغوية، ص ٣٥٦-٣٨٠.

(٢) سيبويه، «الكتاب»، ١/ ١٨٢.

(٣) سيبويه، «الكتاب»، ١/ ١٢٣.

(٤) ينظر: بن لعلام مخلوف، «ظاهرة التقدير في كتاب سيبويه»، رسالة دكتوراه، إشراف الدكتور: سعدي زبير، جامعة الجزائر، كلية الآداب واللغات، قسم اللغة العربية وآدابها، ٢٠٠٢/٢٠٠٣ م، ص ٨٣.

فصارت اللغات فيها كلغة تميم، ولم تجعل «قلت» كـ«ظننت» لأنها إنما أصلها عندهم أن يكون ما بعدها محكياً، فلم تدخل في باب ظننت بأكثر من هذا، كما أن «ما» لم تقو قوة «ليس»، ولم تقع في كل مواضعها، لأن أصلها عندهم أن يكون ما بعدها مبتدأ^(١).

يعني بهذا الكلام أن «الأصل» في «قلت» أن يستعمل ما بعدها محكياً كأن تقول: قال: أين زيد. فتحكي كلام القائل بعد فعل القول، ولا تدخل في باب ظننت إلا في الاستفهام وهي للمخاطب، لأن معناها كمعناها في هذا الموضوع. تقول: متى تقول زيدا منطلقاً؟ وأقول عمراً ذاهباً؟ فتعمل عمل تظن في هذه الحال فحسب لأنها فرع عنها، والفرع أبداً أحط من الأصل، ولذلك لم يجعلوها كـ«يظن» و«أظن» في الاستفهام، مثلها في ذلك مثل «ما» الحجازية لا تعمل في كل موضع تعمل فيه «ليس» لأنها فرع عنها والفرع لا يقوى قوة الأصل، ولا يعني سيبويه ههنا بالقوة سوى أن الأصل أكثر وأوسع تصرفاً في الكلام من الفرع، إذ يأتي على أوجه وأوضاع في الكلام لا يأتي عليها الفرع، وإنما يشبهه الفرع في بعض مجاريه، وأوضاعه وليس فيها جميعاً، وإلا لكان هو نفسه^(٢).

إن أقوال سيبويه السالفة الذكر، وما وضعه لنا الدكتور «بن لعلام مخلوف» في ضوء دراسته لـ«ظاهرة التقدير في كتاب سيبويه» ما هو في الحقيقة إلا معادلات لسانية تتحرك في قلب خطاباتهم العلمية في مواضع متعددة، ومن بين هذه المواضع ما يعرف بالقياس التعليلي، الذي كشف من خلاله العلماء الأولون كيف تخرج بعض الوحدات اللغوية من باها الأصلي لتلحق بباب آخر لعلة مشابعتها للأصل الذي ألحقت به، فتعدّ فروعاً ملحقة بالأصل الذي عقد عليه الباب^(٣).

(١) سيبويه، «الكتاب»، ١/١٢٢-١٢٣.

(٢) بن لعلام مخلوف، «ظاهرة التقدير في كتاب سيبويه»، ص (٨٣-٨٤).

(٣) يقول ابن الأنباري في تعريفه للقياس هو «حمل الفرع على أصل بعلة، وإجراء حكم الأصل على الفرع». وقيل هو «إلحاق الفرع بالأصل بجماع». وقيل هو «اعتبار الشيء بالشيء بجماع». ويواصل قوله: «وهذه الحدود كلها متقاربة، ولا بد لكل قياس من أربعة أشياء: أصل وفرع وعلّة وحكم». وذلك مثل: «أن تركيب قياساً في الدلالة على رفع مالم يُسمّ فاعله، فتقول: اسم أسند الفعل إليه مقدماً عليه، فوجب أن

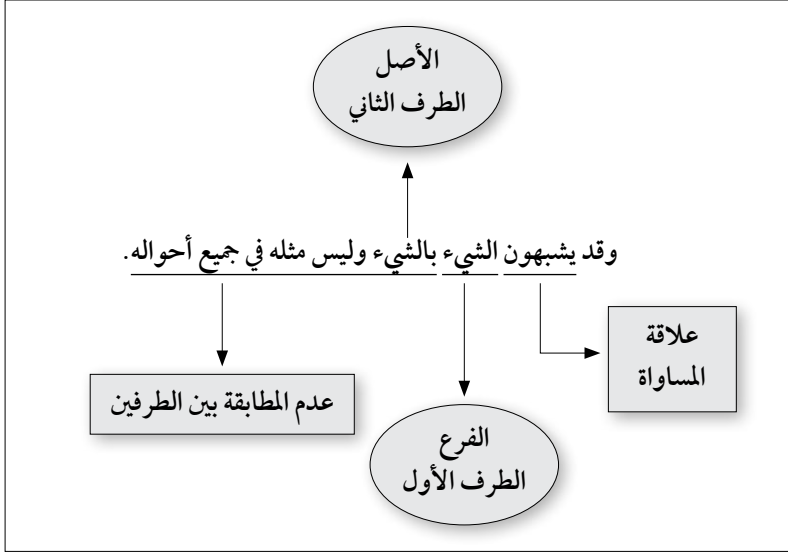
فكلّ ما يخرج عن بابه في تصور العلماء الأولين يخرج لعلّة؛ إذ يقوم «مفهوم العلة في النحو على الأثر الذي يحدثه المؤثر... وفي عملية القياس تأخذ العلة معنى المشابهة التي يعبر عنها النحاة بمصطلح يناسب كل عملية قياس على حدة، فمشابهة نائب الفاعل يعبر عنها بالإسناد، ومشابهة «إنّ» في العمل للفعل يعبر عنها النحاة بكون «إنّ» مبنية ومكونة من ثلاثة أحرف، ومتضمنة معنى الفعل، وتستلزم معمولها استلزام الفعل لفاعله، فالعلة هنا مركبة. وتحقق العلة هنا لأدنى مشابهة بين أصل وفرع مشتركين في حكم واحد، مع أن النحاة يصورون العلة سالكة بالفرع طريق ارتباط بالأصل ومرشدة إليه»^(١)، مشكلاً الفرع في جريانه بين الأصول وفي حركته التي عدل بها عن أصل بابه ملتحقاً بأصل باب آخر معادلةً لسانيةً وفق المنظور الرياضي للمعادلة:

طرفها الأول هو «الفرع» المعدول به عن أصله، وطرفها الثاني هو «الأصل» الذي ألحق به الفرع، والعلاقة التي تجمعهما هي «علاقة مشابهة»، أي علاقة مساواة، والتي أدرك العلماء الأوائل أنها لا تعني المطابقة، فالفرع عندهم أحط من الأصل والأصل أقوى تصرفاً، والفرع وإن كان يجري مجرى الأصل في وجه من أوجهه فهو لا يجري مجراه دائماً وفي جميع الأوجه فالعلاقة بينهما علاقة مشابهة، إنها علاقة مساواة لا مطابقة وإلا كان الفرع هو الأصل ذاته والأمر ليس كذلك، وتتجلى علاقة المساواة التي تربط بين الفرع والأصل في خطابات سيويه السالفة الذكر في العبارات: «يشبهون»، و«كاف التشبيه»، «مثل»، «ما يكون بمنزلة».

يكون مرفوعاً قياساً علة الفاعل، فالأصل هو الفاعل، والفرع هو ما لم يُسمّ فاعله، والعلة الجامعة: هي الإسناد، والحكم: هو الرفع. والأصل في الرفع أن يكون للأصل الذي هو الفاعل، وإنما أجري على لفرع الذي هو لم يُسمّ فاعله، بالعلة الجامعة التي هي الإسناد. وعلى هذا النحو تركيب قياس كل قياس من أقيسة النحو». ابن الأنباري، «لمع الأدلة»، تقديم وتحقيق: سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، ط ٢، ١٩٧١ م، ص ٩٣. وينظر أيضاً: السيوطي، «الاقتراح في أصول النحو»، ضبطه وعلق عليه: عبد الحكيم عطية، راجعه وقدم له: علاء الدين عطية، دار البيروني، د.ن، ط ٢، ٢٠٠٦ م، ص ٨١.

(١) الملخ حسن خميس، «نظرية الأصل والفرع في النحو العربي»، دار الشروق، عمان، ط ١، ٢٠٠١ م، ص «١٥٩-١٦٠».

كما تدلّك عبارة سيويه: «وقد يشبهون الشيء بالشيء وليس مثله في جميع أحواله»^(١) على جوهر المعادلة كمفهوم رياضي في قلب الفكر اللساني عند العلماء الأولين، موضحين ذلك في الشكل الآتي^(٢):



الشكل رقم ٠١: مفهوم المعادلة في كتاب سيويه.

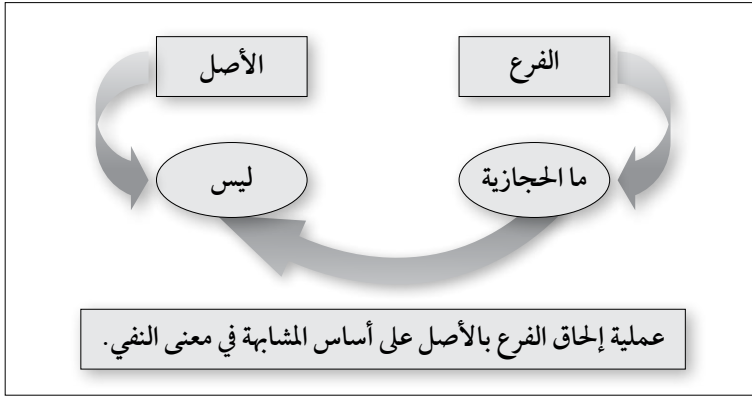
إن هذه العبارة من أهم النصوص الدالة على الحضور الإجرائي للمعادلة اللسانية في كتاب سيويه كما يعرفها المنطق الرياضي الحديث، إذ تعكس عبارة سيويه جوهر المعادلة بكل مكوناتها:

- ١- وجود طرفين ← الطرف الأول: الفرع، والطرف الثاني: الأصل.
- ٢- وجود علاقة مساواة ← علاقة مشابهة.
- ٣- عدم التطابق ← ليس مثله في جميع أحواله ← أي أن الأصل أكثر تصرفاً من الفرع والفرع أحط من الأصل.

(١) سيويه، «الكتاب»، ١/١٨٢.

(٢) «الشكل رقم ١»، حقوق ملكية للمؤلف: قاسمي الحسني عواطف.

يتمثل الطرف الأول في الفرع، في حين يتمثل الطرف الثاني في الأصل، والعلاقة التي تجمع بينهما هي علاقة مشابهة وما المشابهة إلا «مساواة»، وما يدلنا في النص على أطراف المعادلة: عبارة: الشيء بالشيء في قوله: «وقد يشبهون الشيء بالشيء»: الشيء الأول هو الفرع والشيء الثاني هو الأصل، وتم تقديم الفرع على الأصل لأن العلاقة الرابطة بينهما علاقة مشابهة يتم من خلالها إلحاق الفرع بالأصل، نحو إلحاق «ما الحجازية» بـ «ليس» في العمل لمشابهة «ما» «ليس» في معنى النفي، ومنه قدم الفرع كطرف أول لأنه يلحق الأصل للمشابهة. ويمكننا توضيح ذلك في الشكل الآتي^(١):



الشكل رقم ٠٢: عملية إلحاق الفرع بالأصل.

لتشكل المشابهة «علاقة المساواة بين الطرفين»؛ فيتحقق مفهوم المعادلة وحضورها الإجرائي في واقع الظاهرة اللغوية ومنه في المقاربة النظرية لها، وما يدلنا في نص سيبويه على علاقة المساواة بين الطرفين عبارة «وقد يشبهون» على أساس أن من يشبه هم المتكلمون العرب، فإلحاق الفروع بالأصول على أساس المشابهة عملية تجري في ذهن المتكلم العربي وتسري في استعمالات المتكلمين، وما العالم اللغوي إلا مُنظَّرٌ يُجري مقاربة لهذه العمليات اللغوية^(٢).

(١) «الشكل رقم ٠٢»، حقوق ملكية للمؤلف: قاسمي الحسني عواطف.

(٢) ينظر: الحاج صالح عبد الرحمن، «السماع اللغوي العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة»، موفم للنشر، الجزائر، د.ط، ٢٠٠٧م.

إن معادلات المشابهة جزء من الاستعمال اللغوي قبل أن تكون جزءاً من المقاربة النظرية في نصوص الأولين، يقول ابن جنبي: «... فلما رأى سيبويه العرب إذا شبّهت شيئاً بشيء، فحملته على حكمه عادت أيضاً فحملت الآخر على حكم صاحبه تثبيتاً لها، وتميماً للمعنى الشبه بينهما»^(١) وقوله أيضاً: «وذلك أن العرب إذا شبّهت شيئاً بشيء مكّنت ذلك الشبه لها، وعمرت به وجه الحال بينهما، ألا تراهم لما شبّهوا الفعل المضارع بالاسم فأعربوه، تمّموا ذلك المعنى بينهما بأن شبّهوا اسم الفاعل بالفعل فأعملوه»^(٢). وقوله: «وهذا المعنى عينه قد استعمله النحويون في صناعتهم»^(٣).

كما نجد في نص سيبويه «عبارة لسانية رياضية دالة» تؤكد جوهر تشكل الفروع المشابهة مع الأصول كمعادلات لسانية رياضية كما يعرفها المنطق الرياضي الحديث، ونعني بها عبارة «وليس مثله في جميع أحواله»؛ والتي يقصد بها سيبويه أن الفرع أحط من الأصل ولا يطابقه، فإن شابه الفرع الأصل في بعض المواضع فلا يشبهه في جميع المواضع، لأن الأصل أقوى من الفرع وأشدّ تمكناً منه وأكثر تصرفاً، ولو شابه الفرع الأصل الملحق به في جميع أوجهه وأحواله لكان الفرع هو الأصل، أي: لكانا الشيء ذاته، غير أن الفرع شيء متغيّر والأصل شيء ثابت. إن الأصل أول يُبنى عليه ثانٍ كما يرى العلماء الأوائل^(٤)، إذ «يرتبط الأصل والفرع بفكرة القوة الفوقية، فهناك أصل قوي، وفرع ضعيف سفلي، ولا يمكن للفرع الضعيف أن يرتقي إلى رتبة الأصل القوي، لأن فرعيته مستندت تفوق الأصل عليه، فإن زالت أصبح أصلاً»^(٥) وعندها يحتل نظام هذه الفكرة ويضطرب، ولهذا لا بد للفرع أن ينحطّ عن رتبة الأصل إقراراً لفرعيته ولحاجته للأصل»^(٥). فللعناصر

(١) ابن جنبي، «الخصائص»، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، د. مكان نشر، د. ط، د. ت، ٣٠٨/١.

(٢) ابن جنبي، «الخصائص»، ٣٠٤ / ١. وينظر: السيوطي، «الأشباه والنظائر»، تحقيق وشرح: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٩٨٥م، ج ٢.

(٣) ابن جنبي، «الخصائص»، ٣٠٤ / ١.

(٤) يقول الرماني: «الأصل أول يُبنى عليه ثانٍ». الرماني، «الحدود في النحو» ضمن رسالتين في اللغة، تحقيق: إبراهيم السامرائي، دار الفكر، عمان، د. ط، ١٩٨٤م، ص ٤٢.

(٥) الملخ حسن خنيس، «نظرية الأصل والفرع في النحو العربي»، ص ١٦٠.

اللغوية مراتب على حد تعبيرهم ويعنون بذلك «أن كل كيان لغوي إما أصل يبنى عليه غيره أو فرع يبنى على أصل أو أصول»^(١).

وفي العبارة الأخيرة لسببوه منطق رياضي محكم البناء كما تعرفه الرياضيات الحديثة في مقاربتها النظرية للمعادلة، فعبارة «وليس مثله في جميع أحواله» تعكس رياضياً مفهوم عدم المطابقة، أي: أن الفرع يساوي الأصل ولا يطابقه، وهذا جوهر مفهوم المساواة الذي تقوم عليه المعادلة رياضياً.

فمعادلات المشابهة هي علاقة مساواة تربط بين طرفين لغويين، هما: الفرع والأصل على أساس المشابهة، إنها عمليات يجريها المتكلم العربي وتتحقق نتيجة إحقاق الفروع بالأصول، إحقاقاً ينتج منه معادلة الفروع الخارجة عن أبوابها للأصول الملحق بها.

إننا لا نذهب إلى القول بأن العلماء الأوائل قد قصدوا إلى مفهوم المعادلة كما يعرفها العلم الحديث بكل تفصيلاتها، وأنهم قد سبقوا إليها تسمية ومفهوماً وتعريفاً، فإن لم نجد تسمية المعادلة عند العلماء الأولين فنحن نجد تسميات عدة مقابلة نحو: «مضارعة ومشابهة ونظير»، وإن لم نجد تعريفاً للمفهوم فإننا نجد مفهوم المعادلة حاضراً في خطاباتهم حضوراً إجرائياً، فلسنا «نريد بهذا أن نقول إنهم سبقوا إلى ذلك، ولكن الوصف المجرد لما فعلوا هو الذي يؤدي إلى هذا الحكم، مع الملاحظة أن كل منهج له سياقه الفكري الخاص به، وظروفه الثقافية التي تحكمه»^(٢).

إذ يؤكد الدكتور عبدالرحمن الحاج صالح أن كثيراً مما أجروه في مقاربتهم النظرية هو بلغة المنطق الرياضي الحديث مجموعة أو زمرة أو غيرها من المفاهيم الرياضية مثل «الباب والقياس والنظير والحمل»، أو كما تبين لنا في دراسة نصوص سببويه السالفة الذكر هو معادلات لسانية كمعادلات المشابهة التي قد تكون من الدرجة الأولى أو الثانية أو الدرجة الثالثة.

(١) الحاج صالح عبد الرحمن، «بحوث ودراسات في اللسانيات العربية»، ١/ ٣١٥.

(٢) ممدوح عبد الرحمن، «من أصول التحويل في نحو العربية»، دار المعارف الجامعية، د. ن. د. ط، ١٩٩٩م، ص ١٢.

فغنية هي النظرية اللسانية الأصلية عند الخليل وتلاميذه وعلى رأسهم سيويه بالمفاهيم الرياضية وأصول التفكير الرياضي، يوضح «الحاج صالح» قائلاً: «وقد نظرنا في كتاب سيويه وأطلنا النظر، فبعد مدة طويلة تبين لنا أن المفاهيم التي يتضمنها هذا الكتاب تكون في الحقيقة نظرية دقيقة لم نعر عليها في أي نظرية لغوية أخرى سواء قديمة أم حديثة... ونتج من مقارنتنا بين مفاهيم الكتاب والمنطق الرياضي الحديث أن اتضحت لنا العلاقات الوثيقة بين المفاهيم العربية ومفاهيم المنطق الرياضي، مثل الحمل، ومفهوم القياس، ومفهوم النظير... ومفهوم الباب! وهذا الأخير لم يفكر أي باحث في أنه يطابق تماماً المجموعة الرياضية»^(١).

إن مفهوم المعادلات اللسانية كمعادلات المشابهة في اللسانيات الخليلية ما هو إلا وجه واحد من أوجه حضور التفكير الرياضي في اللسانيات العربية، وهو مفهوم إجرائي حاضر في الدرس اللساني لأن الخليل بن أحمد الفراهيدي كان ذا فكر رياضي، استطاع من خلاله استنطاق المنطق الرياضي للغة العربية^(٢).

(١) الحاج صالح عبد الرحمن، «بحوث ودراسات في اللسانيات العربية»، موفم للنشر، الجزائر، د.ط، ٢٠١٧م، ٢/٨١-٨٢.

(٢) قليلة هي الدراسات اللسانية الحديثة التي تحاول الكشف عن المنطق الرياضي للغة العربية عند العلماء الأوائل، إذ تعد ماهية وأهمية التفكير والفكر الرياضي في منهج الخليل وتلاميذه وعلى رأسهم سيويه من أهم الميادين البحثية التي نحتاج فيها إلى جهود الباحثين، غير أنه وعلى رغم قلة البحوث الخاصة بالتفكير الرياضي عند الخليل وتلاميذه في الدرس الحديث، فإننا نجد دراسات عميقة في بابها، ومن أشهر اللسانيين المعاصرين الذين حاولوا تفكيك البنية المنهجية للفكر اللغوي الرياضي عند الأوائل العلامة الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح - رحمه الله - في مختلف مؤلفاته، نحو: «بحوث ودراسات في اللسانيات العربية»، الجزء الأول والثاني و«منطق العرب في علوم اللسان»، و«السماع اللغوي العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة»، وذلك من منطلق الأصالة والحدثة، فلقد استطاع الحاج صالح الكشف عن كثير من الأوجه الرياضية في فكر الخليل وتلاميذه وصياغتها صياغة رياضية حديثة، مثال ذلك صياغته للبنية العاملة للنجملة العربية: «(ع ← ١م ± ٢م)».

كما يعد الدكتور «حركات مصطفي» في كتابه: «اللسانيات الرياضية والعروض»، دار الحدثة، بيروت، د.ط، ١٩٨٨م، والدكتورة «خير بك ناصر مها» في كتابها: «النحو العربي والمنطق الرياضي: التأسيس والتأصيل»، دار اتحاد الكتاب اللبنانيين، مكتبة السائح، لبنان، ط ١، ٢٠٠٧م، والدكتور «كشاش محمد» في مقاله: «الفكر الرياضي والنحو العربي»، مجلة اللسان العربي، تصدر عن: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، مكتب تنسيق التعريب، الرباط، العدد الواحد والأربعون، ١٩٩٦م؛ من أهم الباحثين في

المحور الثاني:

٢- نماذج تطبيقية لمعادلات المشابهة في كتاب سيبويه:

١-٢ - المثال الأول:

- مشابهة «ما» الحجازية لـ «ليس»:

يقول سيبويه: «كما أن «ما» كـ «ليس» في لغة أهل الحجاز ما دامت في معناها، وإذا تغيرت عن ذلك أو قدم الخبر رجعت إلى القياس، فصارت اللغات فيها كلغة تميم»^(١). يمكننا صياغة القول فيما يأتي:

اللسانيات الرياضية عند العلماء الأوائل. غير أن البحث في المنطق الرياضي للغة العربية ما يزال يحتاج إلى جهود الباحثين في الدرس المعاصر. ينظر: قاسمي الحسني عواطف، «التفكير الرياضي في علوم العربية»، وينظر: قاسمي الحسني عواطف، «معادلات التكافؤ التناظري الاستنباطي ومعادلات التكافؤ التناظري التعليلي». وينظر أيضاً: قاسمي الحسني عواطف، «مفهوم البنية بين الخليل والفكر الرياضي المعاصر»، القسم الأول، مجلة التعريب، الصادرة من: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، المركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف والنشر، دمشق، العدد ٥٥، ديسمبر ٢٠١٨م. وينظر: قاسمي الحسني عواطف، «مفهوم البنية بين الخليل والفكر الرياضي المعاصر»، القسم الثاني، مجلة التعريب، الصادرة من: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، المركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف والنشر، دمشق، العدد ٥٦، جوان ٢٠١٩م، وينظر: قاسمي الحسني عواطف، «الصفير بوصفه مفهوماً إجرائياً في اللسانيات العربية وآفاقه الحاسوبية: الصفير بين ملء المنازل في الفكر الرياضي وملء المواضع في الفكر اللساني»، المؤتمر الدولي الثامن للغة العربية، دبي، أبريل ٢٠١٩م، كتاب الأبحاث، الكتاب الأول. وينظر: قاسمي الحسني عواطف، «الصوتيات الرياضية في اللسانيات العربية»، مجلة الصوتيات، المجلد ٢٠، العدد ١، ٢٠١٨م. أمّا في ما يخص الكشف عن الحضور الإجرائي للمعادلة في اللسانيات العربية؛ فلم نجد إلا بعض الإشارات في كتابات الحاج صالح لكنها إشارات دقيقة، فصياغته للمفاهيم اللسانية عند العلماء الأوائل وفق نسق المعادلات كان أكثر من كشفه لمفهومها وآلية إجرائها في نصوصهم ومنهجهم على رغم وضوح معالمها بدقة في فكره، لقد كان الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح - رحمه الله - يؤكد في كتاباته وفي محاضراته ضرورة تفعيل جهود الباحثين خاصة الشباب للكشف عن لبنات المنطق الرياضي في فكر الخليل وتلاميذه، إذ يعد هذا الجانب من الجوانب الحساسة والتي هي بأمر الحاجة إلى البحوث العلمية الجادة. ومن الباحثين الذين استفدنا منهم في مفهوم المعادلة الباحث الجليل الدكتور: «كشاش محمد» في مقاله: «الفكر الرياضي والنحو العربي»، إذ خصص عنواناً في مقاله: استعمال المعادلات الرياضية، ينظر: كشاش محمد، «الفكر الرياضي والنحو العربي»، مجلة اللسان العربي، تصدر من: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، مكتب تنسيق التعريب، الرباط، العدد الواحد والأربعون، سنة ١٩٩٦م، ص ٣٩-٤٠.

(١) سيبويه، «الكتاب»، ١/ ١٢٢.

ما الحجازية + معنى النفي = ليس في العمل.
 ما لحجازية - النفي ≠ ليس في العمل.
 ما الحجازية ± معنى النفي + تقدم الخبر ≠ ليس في العمل.

يوضح لنا سيويوه في الخطاب أعلاه؛ كيف تعمل «ما» الحجازية عمل «ليس» وذلك ما دامت في معناها، ومنه تتشكل لدينا معادلة طرفاها «ما» الحجازية وهي فرع ملحق في عمله بالطرف الثاني الأصلي وهو «ليس»، ووجه المساواة يكمن في العمل: رفع المبتدأ ونصب الخبر، وذلك لوجود وجه شبه يكمن في «معنى النفي»، وبمجرد أن ينتفي النفي، تنتفي المعادلة، أي ينتفي العمل جوهر المساواة بين الطرفين، فتعود «ما» إلى أصلها وهو عدم العمل، ويكون الاسم الذي يأتي بعدها مبتدأ، نحو: «ما موجود إلا زيد».

وفي ذكر سيويوه لشرط عمل «ما» عمل «ليس»، أي لشرط المساواة بينها وبين «ليس» دليل تبين من خلاله المعادلة كمفهوم رياضي في النسق اللساني عند الأولين، فالفرع أحط من الأصل وإن شابهه في بعض أوجهه، لكنه لا يجري في كل مجاريه، وإلا كان مطابقاً له، فمفهوم المشابهة كما يوضحه سيويوه مطابق لمفهوم المعادلة في الفكر الرياضي، ومما يدل على ذلك أنه بمجرد أن يتقدم الخبر فإن عمل ما الحجازية يبطل، وتعود إلى القياس أي إلى بابها الأصلي وهو عدم العمل.

٢-٢- المثال الثاني:

- مشابهة الفعل «تقول» في الاستفهام للفعل «تظن»:

يقول سيويوه: «و«قلت» وقعت في كلام العرب على أن يحكى بها... إلا تقول في الاستفهام شبهوها بـ«تظن»، ولم يجعلوها كـ«يظن وأظن» في الاستفهام، لأنه لا يكاد يستفهم المخاطب عن ظن غيره ولا يستفهم هو إلا عن ظنه، فإنما جعلت كـ«تظن»^(١). ويمكننا صياغة القول فيما يأتي:

(١) سيويوه، «الكتاب»، ١/١٢٢-١٢٣.

تقول + معنى الاستفهام = تظن.
تقول - معنى الاستفهام ≠ تظن.

يوضح لنا سيبويه في الخطاب العلمي نفسه وجهاً آخر للمعادلة اللسانية؛ يتمثل في تشبيه العرب للفعل «تقول» إذا كان في الاستفهام للفعل «تظن»، والأصل في الفعل «قلت» أنه للحكي، لا للظن والاستفهام، لكن إذا وقع الفعل «تقول» في موضع الاستفهام، فكأنك تقول: أتظن أنه فاعل؟ في قولك: «أتقول أنه فاعل؟».

ويؤكد سيبويه أن الفعل «قلت» بعدوله عن أصله في هذا الموضع الاستفهامي وإلحاقه بباب «تظن»، فإنه لا يلحق بجميع تصاريف الباب الملحق به، إنما هو ملحق بالفعل «تظن» في صيغة المخاطب، لأن المرء لا يسأل عن ظن غيره، بل يسأل المخاطب عما يظنه؛ فالمعادلة الثانية، إذن، تتشكل من طرفين: الفرع «تقول» والأصل «تظن»، ووجه المساواة: عمل الفعل «تقول» ما يعمله الفعل «تظن»، لكن بشرط أن يأتي الفعل «تقول» في موضع الاستفهام الموجه للمخاطب، وإلا انتفت المساواة ومنه انتفت المعادلة لسقوط وجه الشبه بين الطرفين.

ومما يدل على علاقة المساواة في خطاب سيبويه: عبارة «شبهوها» في بداية خطابه، و«كاف التشبيه» في نهايته، وذلك في قوله: «إلا تقول في الاستفهام شبهوها بـ«تظن»»^(١). وقوله: «فإنما جعلت كـ«تظن»»^(٢).

٢-٣- المثال الثالث:

- مشابهة اسم الفاعل للفعل المضارع:

يقول سيبويه: «هذا باب من اسم الفاعل الذي جرى مجرى الفعل المضارع في المفعول في المعنى، فإذا أردت فيه من المعنى ما أردت في يَفْعَلُ كان نكرةً منوناً. وذلك قولك: «هذا ضاربٌ زيداً غداً»، فمعناه وعمله مثل «هذا يضربُ زيداً»

(١) سيبويه، «الكتاب»، ١/١٢٢-١٢٣.

(٢) سيبويه، «الكتاب»، ١/١٢٣.

غداً»، فإذا حدثت عن فعل في حين وقوعه غير منقطع كان كذلك. وتقول: «هذا ضاربٌ عبدَ الله الساعة»، فمعناه وعمله مثل «هذا يضربُ زيداً الساعة»، و«كان زيدٌ ضارباً أباك»، فإنما تُحدث أيضاً عن اتصال فعل في حال وقوعه، وكان موافقاً زيداً، فمعناه وعمله كقولك: «كان يضربُ أباك»، ويوافق زيداً، فهذا مجرى الفعل المضارع في العمل والمعنى منوناً^(١).

يوضح سيبويه في خطابه علة عمل اسم الفاعل؛ فالأصل في الأسماء ألا تعمل لأن العمل أصل في الأفعال^(٢)، إذ «يفهم من حديثه أن علة إعمال اسم الفاعل هي لأنه أجري مجرى الفعل المضارع في المعنى وهو الحال والاستقبال ولذلك لا يعمل إذا كان بمعنى المضي، أما إذا دل على حال أو استقبال فيعمل عمل الفعل المضارع منوناً^(٣)».

إن الأصل في الأسماء ألا تعمل في نظام اللغة العربية بل أن تكون معمولة، غير أن الوحدات اللغوية داخل النظام التركيبي والفعل التفاعلي بين الوحدات للدلالة على المعاني يجعلها تنصهر فيما بينها، فتشرب من صفات بعضها بعض نحو انتقال أسماء الفاعلين من بابها الأصلي وهو عدم العمل إلى باب أصلي آخر تشكل فيها كفروع هو باب العمل والأصل فيه للأفعال. وكل ما يخرج عن بابه في تصور العلماء الأولين يخرج لعلته^(٤).

(١) سيبويه، «الكتاب»، ١/١٦٤.

(٢) يقول السيوطي: «أصل العمل للأفعال بدليل أن كل فعل لا بد له من فاعل إلا ما استعمل زائداً نحو كان أو في معنى الحرف نحو قلما أو تركب مع غيره نحو حبذا، وما عمل من الأسماء فلشبهه بالفعل...». السيوطي، «همع الهوامع»، تحقيق وشرح: عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، ط ١، ١٩٨٠م، ١/٤٤٧.

(٣) العوادي أحمد خلف، «العلل النحوية في كتاب سيبويه»، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، ط ١، ٢٠٠٩م، ص ٢٥٣.

(٤) وذلك مثل: «أن تركب قياساً في الدلالة على رفع مالم يُسم فاعله، فتقول: اسم أسند الفعل إليه مقدماً عليه، فوجب أن يكون مرفوعاً قياساً على الفاعل، فالأصل هو الفاعل، والرفع هو ما لم يُسم فاعله، والعلة الجامعة: هي الإسناد، والحكم: هو الرفع. والأصل في الرفع أن يكون للأصل الذي هو الفاعل، وإنما أجري على الفرع الذي هو لم يُسم فاعله، بالعلة الجامعة التي هي الإسناد. وعلى هذا النحو تركيب

يبين سيويه أن علة خروج اسم الفاعل من بابه الأصلي عدم العمل ليلتحق بباب العمل هي علة المشابهة، وتحديدًا مشابهة اسم الفاعل للفعل المضارع في معنى الحال والاستقبال، وهي علة دلالية أي أن مشابهة اسم الفاعل للفعل المضارع عند سيويه هي «مشابهة دلالية».

وإذا ما تأملنا خطاب سيويه لوجدناه ناطقاً منذ بدايته بجوهر المعادلة؛ وذلك في قوله: «هذا باب من اسم الفاعل الذي جرى مجرى الفعل المضارع في المفعول في المعنى»، إذ يوضح سيويه أن اسم الفاعل قد يساوي الفعل المضارع في العمل، فينصب المفعول كما ينصب الفعل المضارع مفعوله، وأساس هذه المساواة بين الطرفين أنها ناتجة من مشابهة اسم الفاعل للفعل المضارع في المعنى، فـ «عملية المشابهة» بينهما أدت إلى «المساواة» بين الطرفين في العمل ومنه تشكل المعادلة، فعبارة «جرى مجرى الفعل المضارع» تعكس مسلكاً لغوياً أصلياً يختص به الفعل وهو العمل، وتحديدًا عمل نصب المفعول به، كما تعكس العبارة وجه المساواة التي جعلت الطرفين أي اسم الفاعل باعتباره فرعاً والفعل المضارع باعتباره أصلاً يشكلان طرفي هذه المعادلة.

فعملية مشابهة إذن؛ أدت إلى عملية إحقاق اسم الفاعل بالفعل المضارع في العمل، ومنه شكّل الطرفان كمعادلة لسانية رياضية طرفها الأول: «اسم الفاعل» باعتباره «فرعاً»، وطرفها الثاني «الفعل المضارع» باعتباره «أصلاً»، ووجه المساواة يتمثل في العمل؛ إذ يصبح اسم الفاعل في مواضع مخصوصة عاملاً مثل الفعل المضارع والأصل في الاسم ألا يعمل، فأساس المساواة ناتج من علة المشابهة التي جعلت الطرفين يتشكلان كمعادلة في النسق

قياس كل قياس من أقيسة النحو». ابن الأنباري، «المع الأدلة»، تقديم وتحقيق: سعيد الأفغاني، ص ٩٣. وينظر أيضاً: السيوطي، «الاقتراح في أصول النحو»، ضبطه وعلق عليه: عبد الحكيم عطية، راجعه وقدم له: علاء الدين عطية، ص ٨١.

اللساني للجملة في نظام اللغة العربية، الأمر الذي يفسر الاصطلاح على هذا النوع من المعادلات ونظائرها بمعادلات المشابهة. موضحاً سيويه؛ أن شرط عمل اسم الفاعل هو دلالاته على الحال أو الاستقبال أو الدلالة على الحال والاستقبال معاً، أما إذا دلّ اسم الفاعل على معنى المضّي، فهنا يسقط عمل اسم الفاعل ويعود إلى أصله وهو عدم العمل، ما يدلنا على أن الفرع أحط من الأصل وأن الأصل أكثر تصرفاً من الفرع فليس مثله في جميع أحواله.

وهذا دليل آخر على جوهر المعادلة رياضياً في خطاب سيويه؛ فمساواة اسم الفاعل للفعل المضارع لا تجعله مطابقاً له ولا يتصرف تصرفه لأنه ليس متمكناً مثل الأصل، وما يدلنا كذلك على قوة الأصل في مقابل الفرع أن اسم الفاعل لا يعمل إلا نكرة منوّناً، فإن «الأصل في اسم الفاعل التنكير لأنه اسم، لكن تنكير اسم الفاعل يعني شيئاً آخر زيادة على التنكير هو العمل، ما لم يكن دالاً على المضّي»^(١).

فالأصل في الأسماء التنكير، غير أن التنكير في اسم الفاعل له دلالة مخصوصة إضافية وهي عمل اسم الفاعل، لكنه عمل مشروط «ببناء دلالي لفظي»، أما البناء الدلالي فهو الدلالة على الحال أو الاستقبال أو الدلالة عليهما معاً، أما البناء اللفظي فهو كون اسم الفاعل لا يعمل إلا نكرة منوّناً.

إن نص سيويه غنيّ بمنطقه اللساني الرياضي، وعباراته ناطقة بجريان المعادلات اللسانية - وهي في هذا الموضع معادلات المشابهة - بكل مكونات المعادلة كما يعرفها المنطق الرياضي الحديث، وما يدلنا على ذلك في خطاب سيويه عباراته وأمثله الآتية:

(١) عبد الله عبد الحليم محمد، «الأصول والفروع في كتاب سيويه»، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ٢٠١٧م، ص ٤٧.

- ١- «هذا ضاربٌ زيداً غداً»، فمعناه وعمله مثل «هذا يضربُ زيداً غداً».
- ٢- «هذا ضاربٌ عبد الله الساعة»، فمعناه وعمله مثل «هذا يضربُ زيداً الساعة».
- ٣- «كان زيدٌ ضارباً أباك»، فإنما تُحدث أيضاً عن اتصال فعل في حال وقوعه، وكان موافقاً زيداً، فمعناه وعمله كقولك: «كان يضربُ أباك».

إن ما قدمه سيبويه في هذه الأمثلة لدلالة واضحة على جريان المعادلات اللسانية عند الأولين؛ يتمثل الطرف الأول في الفروع وهي أسماء الفاعلين في حين تمثل الأفعال المضارعة باعتبارها أصولاً الطرف الثاني من المعادلة، دالاً سيبويه على علاقة المساواة أي علاقة المشابهة في عبارتين دقيقتين وواضحتين: «مثل» و«كاف التشبيه»، عاكسة عبارته: فمعناه وعمله وجه المساواة وعلتها بين الطرفين.

فقد راح سيبويه من خلال أمثله المتعددة في النص؛ يدمج وجه المساواة بين اسم الفاعل والفعل المضارع والمتمثل في العمل وعلّة المساواة المتمثلة في مشابهة اسم الفاعل للفعل المضارع في الدلالة على الحال والاستقبال باعتبارهما وجهاً مركباً، دالاً عليه في خطابه بعبارة مركبة واحدة وهي عبارة: «فمعناه وعمله» المقابلة للعبارة الأصلية: «مجرى الفعل المضارع في العمل والمعنى».

كما يتبين لنا من خطاب سيبويه أننا نتعامل مع معادلة مشابهة اسم الفاعل للفعل المضارع كنوع مخصوص؛ وذلك باعتبارها معادلة تجريدية عامة تندرج تحتها مجموعة من النماذج التطبيقية في الاستعمال اللغوي، وما يدل ذلك على ذلك في خطاب سيبويه عبارة: «هذا باب من اسم الفاعل الذي جرى مجرى الفعل المضارع»، فمصطلح الباب^(١) يدلنا على وجود مجموعة من الوحدات اللغوية الفرعية الخاصة بأسماء الفاعلين المشابهة لمجموعة من الوحدات اللغوية

(١) الباب النحوي كما يعرفه الحاج صالح هو «مجموعة من العناصر التي تنتمي إلى فئة أو صنف وتجمعها بنية واحدة»، الحاج صالح عبدالرحمن، «بحوث ودراسات في اللسانيات العربية»، ١/ ٣١٨.

الأصلية الخاصة بالأفعال المضارعة، تندرج تحت مفهوم كَلِّي يعدّ نموذجاً عاماً وثابتاً من ثوابت التحليل اللغوي، يحوي ما لانهاية من الاستعمالات المتحققة في الأداء الكلامي، ويمكننا توضيح أمثلة سيبويه في خطابه باعتبارها متغيرات تندرج تحت مفهوم المعادلة التجريدية العامة في المعادلات الآتية:



اسم الفاعل في العمل = الفعل المضارع.

«هذا ضاربٌ زيداً غداً» = «هذا يَضْرِبُ زيداً غداً».

«هذا ضاربٌ عبد الله الساعة» = «هذا يَضْرِبُ زيداً الساعة».

«كان زيدٌ ضارباً أباك» = «كان يَضْرِبُ أباك».

إذ «يستمد ترتيب المقولات قيمته من معيار الأصول والفروع باعتباره كلية من الكليات التي تحكم بنية العربية، يشد مفرداتها وتراكيبها وألفاظها ودلالاتها في نسق متماسك، وهذا المعيار نظام يسري في جسم العربية فيغترق (أي يستوعب) كل ظواهرها حتى إنه لمن منطوق الأشياء أن يحتفل النحو به ويخصص له حيزاً في وصفه وتفسيره للسان العرب»^(١).

كما يدلنا مصطلح الباب في عبارة سيبويه على مفهوم رياضي بحث هو مفهوم المجموعة، فما الباب النحوي إلا «مجموعة من العناصر التي تنتمي إلى فئة أو صنف وتجمعها بنية واحدة»^(٢). يوضح الحاج صالح ذلك قائلاً: «ويصير اعتقادنا يقيناً فيما يخص ماهية الباب الرياضية وقرب هذا المفهوم من مفهوم

(١) بودرع عبدالرحمن، «الأساس المعرفي للغويات العربية»، نادي الكتاب في كلية الآداب، المغرب، ط ١، ٢٠٠٠م، ص (١١١-١١٢).

(٢) الحاج صالح عبدالرحمن، «بحوث ودراسات في اللسانيات العربية»، ١/٣١٨.

المجموعة ما نجده عند النحاة من استعمالهم لكلمة نظير «تجمع على نظائر» مع كلمة باب في أكثر النصوص تقريباً. ويمكن أن نستدل على ما قصده سيوييه من هذه الكلمة انطلاقاً من هذا الكلام الذي نقلناه من شرح الرماني للكتاب:

د	ج	لا	في نفسه	هو كثير
نظائره	في بابه			
ب				

فالمقابلة الدلالية بين أ و ب، تدل على أن ج و د متكافئتان «العطف هو مجرد تثنية أي تكرار بياني»، ومن ثم يعرف أن الباب هو مجموعة من النظائر... والخلاصة أن الباب يتكون من نظائر، فهو مجموعة من العناصر المتكافئة وقد تكون خالية أو وحيدة العنصر»^(١).

وإذا تأملنا خطاب سيوييه - موضع الدراسة - والمعادلات اللسانية أعلاه لتبين لنا أننا لسنا أمام باب يقوم على مجموعة بسيطة تشكل عناصرها من إطار أحادي وتترابط على أساس وجود سمة مشتركة^(٢) أو بنية مشتركة كاندراج الأفعال الآتية: «ضَرَبَ وَقَتَلَ وَسَأَلَ» في باب «فَعَلَ» لقيامها على ذات البنية الصرفية الجامعة لها، بل نحن أمام باب نحوي يعكس «علاقة مساواة بين

(١) الحاج صالح عبد الرحمن، ﴿منطق العرب في علوم اللسان﴾، منشورات المجمع الجزائري للغة العربية، الجزائر، ط ١، ٢٠١٠م، ص «١٣٧-١٣٨-١٣٩».

(٢) كاندراج العناصر الآتية: (الكرسي، المكتب، الخزانة) تحت فئة واحدة هي فئة الأثاث، ومنه تشكل المجموعة باعتبار أن العناصر تشترك في السمة نفسها، وتندرج ضمن حقل دلالي مخصوص هو حقل الأثاث. ينظر في مفهوم المجموعة:

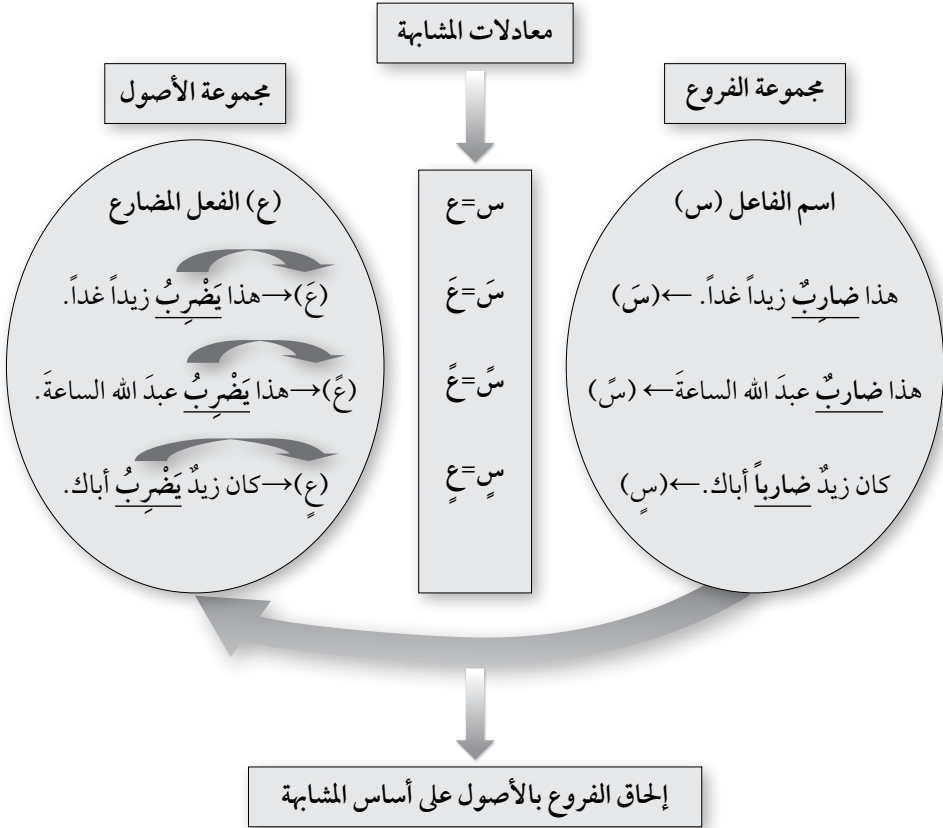
- الجابري محمد عابد، «مدخل إلى فلسفة العلوم، تطور الفكر الرياضي والعقلانية المعاصرة»، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، ط ٨، ٢٠١٤م، ١/ ٩٥. وينظر:

- Hamilton AG, *Numbers, sets, and axioms: the apparatus of mathematics*. Cambridge University Press, 1982.

- Bourbaki Nicolas, *L'Architecture des mathématiques*, dans: Les Grands courants de *la pensée mathématique*, François Le Lionnais, Hermann, Paris, 1998.

مجموعة من الفروع في مقابل مجموعة من الأصول»، إنه باب مركب من وجهين؛ أولهما وجود مجموعتين متقابلتين: «مجموعة الفروع» و «مجموعة الأصول» تربطهما علاقة إلحاق، إذ تلتحق الفروع في هذا الباب النحوي بالأصول. ثانيهما قيام هذا الباب النحوي على مجموعة من المعادلات؛ إذ يشكل كل فرع مع الأصل الملحق به معادلة مشابهة ووجه المساواة يتمثل في العمل.

ويمكننا تمثيل تشكّل معادلات المشابهة داخل الباب النحوي في خطاب سيبويه باعتباره باباً مركباً في الشكل الآتي^(١):



الشكل رقم ٠٣: معادلات المشابهة والباب النحوي المركب.

(١) الشكل رقم ٠٣: حقوق ملكية للمؤلف: قاسمي الحسيني عواطف.

فالباب النحوي عند العلماء الأولين لا يقوم على مجرد الاشتراك في الصفة، إذ يوضح الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح أن «القدر المشترك بين أفراد الباب الواحد ليس مجرد صفة، بل بنية تحصل وتكتشف في نفس الوقت بحمل كل فرد على الآخرين لتتراءى فيها هذه البنية، فهذه العملية ليست تجريداً بسيطاً يؤدي إلى كشف فئة بسيطة هي الجنس بل عملية منطقية رياضية تسمى قديماً حمل الشيء على الشيء أو إجراءه عليه أو اعتبار شيء بشيء»^(١).

ولقد تبين لنا في الشكل أعلاه أن الباب النحوي في خطاب سيويه إضافة إلى قيامه على مفهوم البنية أي «بنية اسم الفاعل: فاعل» و «بنية الفعل المضارع: يَفْعَلُ»، فهو يقوم على مجموعة من معادلات المشابهة بين أسماء الفاعلين باعتبارها فروعاً والأفعال المضارعة باعتبارها أصولاً تتحرك داخل منظومة مجموعتين متقابلتين تربطهما علاقة إلحاق، وتربط عناصرها علاقة مساواة في العمل على أساس المشابهة في المعنى.

عناصر لغوية يدخل بعضها مع بعض في علاقة مشابهة ومضارعة على مستوى المعنى ومنه على مستوى العمل، فنكون أمام تركيب يجمع بين مجموعتين متقابلتين مترابطتين تقوم عناصرها المتقابلة على علاقة مساواة، أو بتعبير الأولين علاقة مضارعة ليتقاطع فكر الأولين مع الفكر الرياضي المعاصر في عبارة «المشابهة»، فما المعادلة رياضياً إلا مشابهة بين طرفين، وما مشابهة الفروع للأصول إلا معادلات تعكس علاقة المساواة بين الطرفين.

(١) الحاج صالح عبدالرحمن، «بحوث ودراسات في اللسانيات العربية»، ١/ ٣١٨.

ويمكننا تمثيل الباب النحوي في معادلة تركيبية وتمثيل المعادلة التركيبية فيما يأتي:

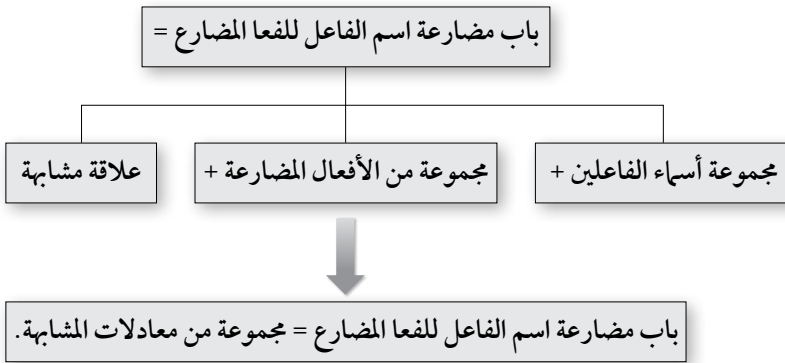
- باب نحوي يمكنك صياغته في المعادلة التركيبية التالية:

باب مضارعة اسم الفاعل للفاعلا المضارع =

مجموعة من أسماء الفاعلين + مجموعة من الأفعال المضارعة + علاقة مشابهة بين الفروع والأصول.

⇐ باب مضارعة اسم الفاعل للفاعل المضارع = مجموعة من معادلات المشابهة.

ومعادلة تركيبية يمكن تمثيلها في الشكل الآتي^(١):



الشكل رقم ٠٤: الباب النحوي كمعادلة تركيبية

(١) «الشكل رقم ٠٤»، حقوق ملكية للمؤلف: قاسمي الحسني عواطف.

الخاتمة:

لقد توصلنا في هذه الورقة البحثية إلى مجموعة من النتائج نعرض أهمها فيما يأتي:

أولاً: إن حضور المعادلة لسانياً عند الأولين هو حضور إجرائي؛ إذ لا نجد تعريفاً يحدد المعادلة لسانياً كما نجدها في المنطق الرياضي الحديث والمعاصر، إنه حضور تطبيقي ناطق في نصوصهم ومنهجهم، وما علينا إلا إغماق الفكر لاستنباط جريان المقاربة النظرية للمعادلات اللسانية ومنه استنتاج منطق جريانها في الظاهرة اللغوية كما يجريها المتكلم العربي في استعماله.

ثانياً: معادلة المشابهة هي علاقة مساواة تربط بين طرفين لغويين هما الفرع والأصل على أساس المشابهة التي قد تكون مشابهة لفظية أو دلالية أو مشابهة لفظية دلالية، إنها عمليات يجريها المتكلم العربي وتتحقق نتيجة إحقاق الفروع بالأصول على أساس المشابهة، إحقاق ينتج عنه معادلة الفروع الخارجة عن أبوابها- للأصول الملحقه بها.

ثالثاً: معادلات المشابهة جزء من الملكة اللسانية عند المتكلمين العرب، فهم من يشبهون، ويضارعون وهم من يلحقون الفروع بالأصول ويعادلون بينها؛ فليست معادلات يجريها الدارس للغة كما نجد ذلك في معادلات التكافؤ التناظري الاستنباطي التي تعد جزءاً من المنهج، إن معادلات المشابهة معادلات يجريها المتكلم العربي في خطابه وفي فكره يتم من خلالها إحقاق الفروع بالأصول على أساس المضارعة أو المشابهة، ليقوم الدارس اللغوي بمقاربتها مقارنة نظرية في نصوصه واستدلالاته.

رابعاً: يتبين لنا من أقوال سيبويه أن العلماء الأولين قد تعاملوا مع معادلات المشابهة كوحدة لغوية محسوسة، وكذلك باعتبارها معادلات تجريدية عامة تعد من ثوابت التحليل اللساني تندرج تحتها مجموعة من النماذج التطبيقية في الاستعمال اللغوي باعتبارها متغيرات، مثال ذلك معادلة مشابهة اسم الفاعل للفعل المضارع.

خامساً: تعكس معادلات المشابهة نوعاً مخصوصاً من نظام الأبواب في اللسانيات العربية؛ إذ تبين لنا أن الباب النحوي في كتاب سيبويه لا يقوم فقط على عناصر بسيطة تجمعها رابطة معينة، بل قد يتكون الباب النحوي من ظاهرة مركبة كظاهرة معادلات المشابهة؛ حيث يتشكل الباب النحوي من مجموعة الفروع الخارجة عن بابها الأصلي والملحقة بباب أصلي آخر في مقابل مجموعة الأصول التي تلتحق بها الفروع، وتتشكل داخل هاتين المجموعتين علاقة مساواة بين الفروع والأصول انطلاقاً من مشابهة الفروع للأصول، ومنه تتشكل الفروع والأصول كمتوالية من المعادلات اللسانية داخل الباب الواحد، مما يجعل الباب النحوي في المقاربة النظرية عند العلماء الأولين مفهوماً تركيبياً عاكساً للمنطق الرياضي الحديث في مفهوم المجموعة ومفهوم العلاقات بين المجموعات، ومفهوم المعادلات.

الأشكال

العنوان	الشكل
مفهوم المعادلة في كتاب سيبويه	الشكل رقم ٠١
إلحاق الفرع بالأصل	الشكل رقم ٠٢
معادلات المشابهة والباب النحوي المركب	الشكل رقم ٠٣
الباب النحوي كمعادلة تركيبية	الشكل رقم ٠٤

المصادر والمراجع

المصادر:

- ابن الأنباري، «لع الأدلة»، تقديم وتحقيق: سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، ط ٢، ١٩٧١ م.
- ابن جنبي، «الخصائص»، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، د. مكان نشر، د. ط، د. ت، ج ١.

سبويه:

- «الكتاب»، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٣، ١٩٨٨ م.
- السيرافي أبو سعيد، «شرح الكتاب»، تحقيق: أحمد حسن مهدي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ٢٠٠٨ م، ج ١.
- السيوطي: «الأشباه والنظائر»، تحقيق وشرح: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٩٨٥ م، ج ٢.
- السيوطي: «الاقتراح في أصول النحو»، ضبطه وعلق عليه: عبد الحكيم عطية، راجعه وقدم له: علاء الدين عطية، دار البيروني، دون مكان النشر، ط ٢، ٢٠٠٦ م.
- السيوطي: «همع الهوامع»، تحقيق وشرح: عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، ط ١، ١٩٨٠ م، ج ١.
- الرماني، «الحدود في النحو» ضمن رسالتين في اللغة، تحقيق: إبراهيم السامرائي، دار الفكر، عمان، ١٩٨٤ م.

المراجع

الكتب:

- بودرع عبدالرحمن، «الأساس المعرفي للغويات العربية»، نادي الكتاب لكلية الآداب، المغرب، ط ١، ٢٠٠٠م.
- الجابري محمد عابد، «مدخل إلى فلسفة العلوم، تطور الفكر الرياضي والعقلانية المعاصرة»، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، ط ٨، ٢٠١٤م، ج ١.
- الحاج صالح عبدالرحمن:
- «بحوث ودراسات في اللسانيات العربية»، موفم للنشر، الجزائر، د. ط، ٢٠٠٧م، ج ١.
- «بحوث ودراسات في اللسانيات العربية»، موفم للنشر، الجزائر، د. ط، ٢٠٠٧م، ج ٢.
- «منطق العرب في علوم اللسان»، منشورات المجمع الجزائري للغة العربية، الجزائر، ط ١، ٢٠١٠م.
- «السماع اللغوي العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة»، موفم للنشر، الجزائر، د. ط، ٢٠٠٧م.
- حركات مصطفى، «اللسانيات الرياضية والعروض»، دار الحدائثة، بيروت، د. ط، ١٩٨٨م.
- خير بك ناصر مها، «النحو العربي والمنطق الرياضي: التأسيس والتأصيل»، دار اتحاد الكتاب اللبنانيين، مكتبة السائح، لبنان، ط ١، ٢٠٠٧م.
- عبدالله عبدالحليم محمد، «الأصول والفروع في كتاب سيويه»، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ٢٠١٧م.
- العمري عبد الحفيظ، «عالم من المعادلات»، حروف منشورة للنشر الإلكتروني، ط ١، أفريل ٢٠١٥م.

- العوادي أحمد خلف، «العلل النحوية في كتاب سيويه»، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، ط ١، ٢٠٠٩ م.
- ممدوح عبدالرحمن، «من أصول التحويل في نحو العربية»، دار المعارف الجامعية، دون مكان النشر، د. ط، ١٩٩٩ م.
- الملخ حسن خميس، «نظرية الأصل والفرع في النحو العربي»، دار الشروق، عمان، ط ١، ٢٠٠١ م.
- كاكو ميشو، «كيف غيرت رؤى ألبرت أينشتاين من إدراكنا للزمان والمكان»، ترجمة: شهاب ياسين، كلمات عربية للترجمة والنشر، مصر، القاهرة، ط ١، ٢٠١١ م.
- وقيدي محمد، «الإبستمولوجيا التكوينية للعلوم»، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، المغرب، ط ١، ٢٠٠٧ م.

الرسائل والمقالات:

• الرسائل:

- بن لعلام مخلوف، «ظاهرة التقدير في كتاب سيويه»، رسالة دكتوراه، إشراف الدكتور: سعدي زبير، جامعة الجزائر، كلية الآداب واللغات، قسم اللغة العربية وآدابها، ٢٠٠٢/٢٠٠٣ م.
- قاسمي الحسني عواطف، «التفكير الرياضي في علوم العربية»، رسالة دكتوراه، إشراف الدكتور: بن لعلام مخلوف، جامعة البليدة «٢»، كلية الآداب واللغات، قسم اللغة العربية وآدابها، السنة الجامعية: ٢٠١٦/٢٠١٧ م.

المقالات:

- قاسمي الحسني عواطف:
- «معادلات التكافؤ التناظري الاستنباطي ومعادلات التكافؤ التناظري التعليلي في اللسانيات العربية»، مجلة الدراسات اللغوية، الصادرة من: مركز الملك فيصل

للبحوث والدراسات الإسلامية، المجلد الحادي والعشرون، العدد الرابع،
«شوال - ذو الحجة ١٤٤٠هـ / أغسطس ٢٠١٩م.

• «مفهوم البنية بين الخليل والفكر الرياضي المعاصر»، القسم الأول، مجلة التعريب، الصادرة من: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، المركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف والنشر، دمشق، العدد ٥٥، ديسمبر ٢٠١٨م.

• «مفهوم البنية بين الخليل والفكر الرياضي المعاصر»، القسم الثاني، مجلة التعريب، الصادرة من: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، المركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف والنشر، دمشق، العدد ٥٦، جوان ٢٠١٩م.

• «الصفير بوصفه مفهوماً إجرائياً في اللسانيات العربية وآفاقه الحاسوبية: الصفير بين ملء المنازل في الفكر الرياضي وملء المواضع في الفكر اللساني»، المؤتمر الدولي الثامن للغة العربية، دبي، أبريل ٢٠١٩م، كتاب الأبحاث، الكتاب الأول.

• «الصوتيات الرياضية في اللسانيات العربية»، مجلة الصوتيات، جامعة البليدة ٢، المجلد ٢٠، العدد ١، ٢٠١٨م.

• العمري عبد الحفيظ، «عالم من المعادلات»، مجلة العربي العلمي، مجلة شهرية، صادرة من: وزارة الإعلام، الكويت، العدد التاسع، سبتمبر ٢٠١٢م.

• كشاش محمد، «الفكر الرياضي والنحو العربي»، مجلة اللسان العربي، تصدر من: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، مكتب تنسيق التعريب، الرباط، العدد الواحد والأربعون، سنة ١٩٩٦م.

المصادر والمراجع باللغة الأجنبية

- Bourbaki Nicolas, L'Architecture des mathématiques, dans: Les Grands courants de la pensée mathématique, François Le Lionnais, Hermann, Paris, 1998.
- Hamilton AG, Numbers, sets, and axioms: the apparatus of mathematics. Cambridge University Press ,1982.
- Le Lionnais François, La pensée mathématique, Hermann, Paris, 1998.

أثر الأضداد الظرفية في تفسير القرآن الكريم
وترجمة معانيه إلى اللغة الإنجليزية

إعداد

عبد الغني عيسى أويارخوا

أستاذ اللغويات المشارك بكلية اللغة العربية
الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

• ملخص البحث

هدف هذا البحث بعنوان «أثر الأضداد الظرفية في تفسير القرآن الكريم وترجمة معانيه إلى اللغة الإنجليزية» إلى تناول الأضداد الظرفية - مثل (إذ) و(إذا) التي تأتي لمعنى وضده كالمضي والاستقبال، ونحوهما في القرآن الكريم بالدراسة العلمية في ضوء معطيات علم التفسير وترجمة معاني القرآن الكريم، وبيان ما لها من أثر في هذين العلمين الجليلين، والإسهام بدراسة تخدم البحث العلمي في مجال الدراسات اللغوية المرتبطة بالقرآن الكريم، وذلك في مقدمة، وثلاثة مباحث، وخاتمة، متبعاً المنهج الوصفي التحليلي والمقارن، وخلص إلى جملة من النتائج أهمها أن الأضداد تمثل أحد العناصر الجوهرية والأساسية للثروة اللغوية والفكرية والحضارية العربية ومن التعسف إنكار وجودها في اللغة والقرآن، وتوجد في القرآن ستة أضداد ظرفية، أربعة منها تحقق فيها التضاد المعنوي بالأصالة اللغوية، وبعضها الآخر بالتأويل والحمل على المجاز، وكان لها أثر ظاهر في اختلاف آراء المفسرين واختيارات مترجمي معاني القرآن الكريم إلى اللغة الإنجليزية، كما أوصى البحث بتوصيتين أهمهما تناول كل ترجمة من ترجمات معاني القرآن الكريم إلى اللغة الإنجليزية بالدراسة المستقلة لإظهار أثر الأضداد فيها. الكلمات المفتاحية: التضاد، الظاهرة اللغوية، ترجمة معاني القرآن، التأويل، الدلالة، كتب التفسير.

المقدمة

الحمد لله حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد، فلم يعد يخفى على أحد أهمية الترجمة وما تؤديه من دور في الرقي الحضاري والاجتماعي للأمم والشعوب، وما يمكن أن تسهم به في تطوير البحث العلمي وبخاصة الدراسات اللغوية، وإذا كانت الترجمة مرتبطة بالقرآن الكريم وتفسيره كانت الحاجة إليها أمس وأكثر إلحاحاً، وتزخر المكتبات الإسلامية بكتب التفسير وترجمات معاني القرآن الكريم إلى اللغات العالمية الحية ومنها اللغة الإنجليزية التي غدت من أهم وأقوى اللغات من حيث الانتشار والاستعمال في العصر الحاضر، وقد رأيت أن الأضداد الظرفية نوع من القضايا والمشكلات الواردة في بعض كتب التفسير والترجمات الإنجليزية للقرآن، حيث إن اللفظة الواحدة منها ترد بأصل وضع اللغة لمعنى وضده، فيجد المفسر أو المترجم نفسه في عراق علمي معها، مما نتج عنه اختلاف التفسير والترجمة للظرف الواحد في النصوص القرآنية حسب ما يختار المفسر والمترجم من المعنيين، فأردت دراسة موضوع يخدم هذا الجانب بعنوان «أثر الأضداد الظرفية في تفسير القرآن الكريم وترجمة معانيه إلى اللغة الإنجليزية»، آملاً من الله عز وجل الإعانة والإخلاص، والتوفيق والسداد، إنه على كل شيء قدير، وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

الهدف من البحث:

يهدف هذا البحث إلى دراسة الأضداد الظرفية في القرآن الكريم دراسة علمية في ضوء معطيات علم التفسير وترجمة معاني القرآن الكريم، وبيان ما لها من أثر في هذين العلمين الجليلين، والتأكد من صحة كون الظرف

من الأضداد بالرجوع إلى الكتب المتخصصة في هذا الباب، كما يهدف البحث إلى الإسهام بدراسة تحدم البحث العلمي في مجال الدراسات اللغوية المرتبطة بالقرآن الكريم.

أهمية البحث وحدوده:

يستمد هذا البحث أهميته من ارتباطه بالقرآن الكريم وتفسيره وترجمته، وبموضوع الأضداد الذي يعد من صميم قضايا علم الدلالة العربي، ولا يخفى ما للأضداد عامة والأضداد الظرفية خاصة من أثر بالغ في تفسير القرآن وترجمته إلى اللغة الإنجليزية، واختلاف المفسرين والمترجمين في تحديد المعنى المراد بناء عليها، وأغلب الأبحاث في هذا المجال عامة، أما المتخصصة فلا تزال قليلة حسب اطلاعي القاصر، فسيكون هذا العمل إضافة إلى الجهود المبذولة في هذا المجال، ويقتصر البحث على الأضداد الظرفية دون غيرها، وعلى أشهر كتب التفسير وسبعة من أهم الترجمات الإنجليزية للقرآن الكريم على النحو المبين في المطلب المعقود لبيان أهم الترجمات الإنجليزية.

الدراسات السابقة:

ثمة دراسات في موضوع الأضداد عامة وفي القرآن خاصة، وأورد هنا بعضها التي لها تعلق مباشر بموضوعنا:

١. الألفاظ المتضادة في القرآن الكريم - سلمى حسن أحمد البدوي، ٢٠٠٦م:

هذه رسالة ماجستير من قسم اللغة العربية بجامعة الخرطوم، السودان، هدفت إلى التعريف ببعض الظواهر اللغوية التي تسهم في تعدد المعنى في اللغة العربية، مع إحصاء الألفاظ القرآنية التي قيل إنها من الأضداد، وقد سارت على المنهج الوصفي بخطواته المعروفة، وخلصت إلى جملة من النتائج أهمها أن دلالة مفردات

اللغة في تطور مستمر، وأن السياق الذي ترد فيه هو الذي يحكم على اللفظة المفردة بالجودة أو الرداءة، وأن كتب الأضداد اهتمت بتتبع معاني الألفاظ بين القبائل العربية المختلفة؛ ولذلك تعدّ مصدراً مهماً في دراسة لغات القبائل العربية ولهجاتها.

٢. ظاهرة التّضادّ في لغة الضاد وأثرها في تفسير القرآن الكريم - الزهراء منى، ٢٠٠٧-٢٠٠٨م:

هذه رسالة ماجستير من قسم اللغة العربية وآدابها بجامعة الجزائر، تناولت مفهوم التّضادّ في اللغة العربية وموقف اللغويين منه، وأثر ظاهرة التّضادّ في تفسير القرآن من خلال نماذج تحليلية من القرآن الكريم، سالكة المنهج الوصفي والتحليلي والتاريخي والمقارن، وخلصت إلى نتائج من أهمها أن جملة من الأمثلة التي قيل إنها من الأضداد القرآنية قد أدت قرينة السياق اللغوي دوراً مهماً في تحديد معانيها.

٣. الأضداد وترجمتها في القرآن الكريم إلى اللغة الفرنسية عند أبي بكر حمزة- لطرش محمد أمين، ٢٠٠٧-٢٠٠٨م:

هذه رسالة ماجستير من قسم الترجمة بجامعة منتوري، الجزائر، وتناولت الأضداد في ترجمة أبي بكر حمزة الصديقي الجزائري للقرآن الكريم إلى اللغة الفرنسية، وكيف تعامل المترجم معها، سالكة المنهج الوصفي والنقدي والإحصائي بتتبع الأضداد في كتب اللغة وما ورد منها في الترجمة محل الدراسة، وخلص إلى أنه لا مجال لنكران الأضداد في اللغة، وأن المترجم قد تحدث عن بعض الأضداد ضمن تعليقاته لكنه قصر في نقل معنى عدد منها، وختمت بفهرس يحوي (٨٤) لفظاً زعم أنها كلها من الأضداد القرآنية.

٤ . ظاهرة التّضادّ في سورة الأعراف وأثرها في إيصال المعنى - هادي حسن محمد، ٢٠١٣م:

هذه دراسة بلاغية في فن البديع تقع في (٢١) صحيفة تناولت موضوع التّضادّ بمفهومه البلاغي وهو المقابلة، حيث قامت بتتبع بعض الألفاظ التي لها مقابل في المعنى كالليل يقابله النهار في سياق الآية نفسها في سورة الأعراف سواء كان في الأسماء أم الأفعال أم الحروف، دون بيان المنهج المتبع في ذلك، والتضاد المدروس في هذه الدراسة ليس هو المقصود في دراستنا.

٥ . الألفاظ المتضادّة في سورة البقرة ومعانيها - إسرى حياتي درمان، ٢٠١٤م:

هذه الدراسة موجزة في حدود (٢٢) صحيفة تناولت (٣٧) لفظاً من الأضداد في سورة البقرة بالتحليل، وخلصت إلى تقرير وجود ظاهرة التّضادّ كأحد خصائص اللغة العربية يتعاقب بوجود الألفاظ المتضادّة في القرآن الكريم.

٦ . إشكالية ترجمة الأضداد في القرآن الكريم إلى اللغة الإنجليزية- د. حمادة محمد الحسيني ود. محمد حسن بخيت، ٢٠١٥م.

هذه الدراسة في (٩٦) صحيفة هدفت إلى بحث إشكاليات ترجمة الأضداد في القرآن الكريم إلى اللغة الإنجليزية، مطبقة في أربع ترجمات إنجليزية، من خلال نماذج متخيرة هي (١٤) لفظة من الأضداد منها ظرف واحد هو (فوق)، متبعة المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت إلى نتائج من أهمها حصر إشكاليات ترجمة الأضداد القرآنية في (١٠) أمور، ولم يوص الباحثان بتوصية.

إبراز الجوانب في الدراسات السابقة التي تحتاج إلى مزيد من البحث:

اهتمت الدراسات السابقة بموضوع الأضداد وبيان موقف العلماء منها، وجمع بعض الأضداد في القرآن الكريم ودراستها دراسة تحليلية إما من خلال

سورة معينة أو دراستها كظاهرة في القرآن الكريم إما دراسة دلالية أو بلاغية، وسرد أمثلة على ذلك دون التركيز على جانب معين، فهي بهذا دراسات عامة لظاهرة الأضداد، إلا دراسة لطرش أمين التي ركزت على ترجمة أبي بكر حمزة وهي ترجمة فرنسية، أما دراسة الزهراء منى فقد بينت أثر الأضداد عموماً في التفسير واكتفت بنماذج تحليلية دون تركيز على نوع معين من الأضداد، كما أنها لم تتناول جميع الأضداد بالدراسة، وأقرب تلك الدراسات إلى دراستنا دراسة حمادة محمد الحسيني ومحمد حسن بخيت، إلا أنها أيضاً لم تركز على نوع معين ثم إن النماذج التي درساها لم تشمل من الظروف المتضادة إلا لفظة واحدة هي (فوق)، ودراستنا تركز على جميع الأضداد الظرفية في القرآن الكريم، وبيان أثرها في التفسير من خلال أشهر كتبه، وفي الترجمة من خلال سبعة من أهم ترجمات معاني القرآن الكريم إلى الإنجليزية بالوصف والتحليل مع المقارنة بينها لإظهار ما للأضداد الظرفية من أثر في هذين العلمين، وهو موضوع لم أقف حتى الآن على بحث مستقل متخصص فيه.

خطة البحث:

ينتظم هذا البحث في مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة، وفهرس المصادر والمراجع، وفهرس الموضوعات.

المقدمة: وفيها أهمية موضوع البحث وبيان حدوده، والهدف منه، والدراسات السابقة، وخطة البحث ومنهجه.

المبحث الأول: الأضداد في اللغة العربية والقرآن، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تعريف الأضداد لغة واصطلاحاً.

المطلب الثاني: موقف اللغويين من الأضداد في اللغة والقرآن.

المطلب الثالث: أسباب وقوع الأضداد.

المبحث الثاني: تفسير القرآن الكريم وترجمة معانيه إلى اللغة الإنجليزية،
وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تعريف التفسير والترجمة لغة واصطلاحاً والفرق بينها.
المطلب الثاني: أهم كتب التفسير.

المطلب الثالث: أهم ترجمات معاني القرآن الكريم إلى اللغة الإنجليزية.
المبحث الثالث: أثر الأضداد الظرفية في تفسير القرآن الكريم وترجمة
معانيه إلى اللغة الإنجليزية.

الخاتمة: وفيها أهم ما توصل إليه البحث من نتائج وتوصيات.
الفهارس الفنية: وتشتمل على فهرس المصادر والمراجع، وفهرس الموضوعات.

منهج البحث:

تقتضي طبيعة موضوع البحث اعتماد المنهج الوصفي التحليلي والمقارن،
حيث يقوم بدراسة الظروف المتضادة الواردة في الآيات القرآنية ووصف
الظاهرة وبيان ما تحتمله الأضداد الظرفية من معان، ثم تحليلها تحليلاً
علمياً في ضوء أشهر كتب التفسير وترجمات معاني القرآن الكريم إلى اللغة
الإنجليزية، مبيناً أثر ذلك في هذين العلمين، والمقارنة بين أقوال المفسرين
المختلفة في الظرف المتضاد وما ورد في الترجمات الإنجليزية السبعة المعتمدة في
البحث، وذلك وفق الخطة المذكورة.

المبحث الأول:

الأضداد في اللغة العربية والقرآن، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تعريف الأضداد لغة واصطلاحاً

الأضداد جمع الضدّ، وهو من المشترك اللفظي؛ لأنه يطلق على معنيين فأكثر، ومن معانيه الشبيه والمثل والنظير والكفء والمخالفة والمباينة والمغالبة، والأصل في هذه المعاني معيان، أحدهما: الشبيه والنظير وما في معناهما، ومنه قول العرب: لا ضِدَّ له، أي: لا نظير له ولا مثيل^(١)، والثاني: المباينة والمخالفة والمغالبة ونحوها، قال الخليل (ت ١٧٠هـ): «الضدُّ: كلُّ شيءٍ ضادٌّ شيئاً ليغلبه»^(٢)، وقال الفيومي (ت نحو ٧٧٠هـ): «وَضَادَةٌ مُضَادَّةٌ إِذَا بَايَنَهُ مُخَالَفَةً»^(٣).

أما في الاصطلاح فقد تعددت التعريفات للأضداد، ولعل أدقها القول بأنها الكلمات التي تؤدي معنيين متضادين بلفظ واحد، وعليه فالضد لفظ واحد يدل على معنيين متضادين، مثل: الجون يطلق على الأسود والأبيض^(٤). وهذان المعنيان لا يجتمعان في آن واحد وإن كانت الكلمة تحتملهما، وإنما السياق هو الذي يحدد المعنى المراد في وقت معين، وقد أشار الخليل بن أحمد وابن فارس^(٥) إلى هذه الحقيقة وهي عدم اجتماع المعنيين في آن واحد، يقول الخليل: «والليل ضد النهار، إذا جاء هذا ذهب ذاك»^(٦).

المطلب الثاني: موقف اللغويين من الأضداد في اللغة والقرآن

اختلف اللغويون في وجود الأضداد في اللغة والقرآن، فذهب الجمهور إلى أن الأضداد ظاهرة لغوية كغيرها من الظواهر، ومن هؤلاء من ألف فيها مؤلفاً، وعلى

(١) ينظر: تاج العروس للزبيدي ٣١٠/٨.

(٢) العين ٦/٧.

(٣) المصباح المنير للفيومي ٣٥٩/٢.

(٤) ينظر: فقه اللغة لمحمد إبراهيم الحمد ص ١٨٧.

(٥) ينظر: مقاييس اللغة لابن فارس ٣٦٠/٣.

(٦) العين ٦/٧.

رأسهم قطرب (ت ٢٠٦هـ)، والأصمعي (ت ٢٠٨هـ)، وابن السكيت (ت ٢٤٤هـ)، وأبو حاتم السجستاني (ت ٢٤٨هـ)، وأبو بكر ابن الأنباري (ت ٣٢٧هـ)، وطائفة^(١)، ومنهم من بَوَّب له ضمن موضوعات مؤلفاتهم كأبي عبيد القاسم بن سلام (ت ٢٢٤هـ)^(٢)، وابن قتيبة (ت ٢٧٦هـ)^(٣)، وابن فارس (ت ٣٩٥هـ)^(٤)، وابن سيده (ت ٤٥٨هـ)^(٥)، والسيوطي (ت ٩١١هـ)^(٦)، وعامة اللغويين المحدثين^(٧).

وذهب بعض العلماء إلى إنكار هذه الظاهرة يتزعمهم ابن درستويه (ت ٣٤٧) وألّف كتاباً في إبطال الأضداد^(٨)، ونُقِل عن ثعلب (ت ٢٩١هـ) إنكارها، لكن الواقع في بعض مؤلفاته على خلاف ذلك حتى إنه قد عالج أمثلة منها^(٩).

ومن أنكرها من المحدثين الدكتور عبد الجبار فتحي زيدان في كتابه «الأضداد في القرآن الكريم» حيث أورد (٣٥) كلمة وتكلّف في تأويلها بطريقة تخرجها عن الأضداد، وكذلك الدكتور عبد الفتاح بدوي من كبار علماء الأزهر الشريف، وقد كتب مقالاً طويلاً يرد فيه على المثبتين^(١٠).

والصحيح وجودها في اللغة والقرآن، وهو من أجناس الكلام، أشار إليه سيبويه (ت ١٨٠هـ) بقوله: «اعلم أنّ من كلامهم... واتفاق اللفظين واختلاف

(١) ينظر: موسوعة علوم اللغة العربية لإيميل بديع يعقوب ٢/٢٧٩-٢٨٠، فقد أورد ما يربو على (٢٦) كتاباً في الأضداد.

(٢) ينظر: الغريب المصنف ٢/٦٢٢.

(٣) ينظر: أدب الكاتب ص ٢٠٨.

(٤) ينظر: الصاحبي ص ٦٠.

(٥) ينظر: المخصص لابن سيده ٤/١٧٣.

(٦) ينظر: المزهر ١/٣٠٤.

(٧) ينظر على سبيل المثال: في اللهجات العربية لإبراهيم أنيس ص ٢٠٧-٢٠٨، وفصول في فقه العربية لرمضان عبد التواب ص ٣٣٦.

(٨) وهذا الكتاب مفقود، بين ذلك بعض الباحثين، ينظر: علم الدلالة لأحمد مختار عمر ص ١٩٥.

(٩) ينظر: مجالس ثعلب ٣/٣٤٩، وشرح الفصح لابن هشام اللخمي ص ٨٤.

(١٠) ينظر: كينونة اللغة العربية ص ٨.

المعنيين»^(١)، وهذا الكلام وإن كان صريحاً في المشترك اللفظي إلا أن الأضداد نوع منه كما بين غير واحد من العلماء، قال قطرب: «ومن هذا اللفظ الواحد الذي يجيء على معنيين فصاعداً، ما يكون متضاداً في الشيء وضده»^(٢)، ولأن الذين أنكروها لم يجدوا بداً من اللجوء إليها في التعليل في بعض الأحيان، يقول ابن درستويه: «ولكن قد يجيء الشيء النادر من هذا لعل؛ كما يجيء فعلاً وأفعلاً»^(٣).

ومن أثبت الأضداد في العربية لم يجد مندوحة عن إثباتها في القرآن؛ إذ بهذه اللغة نزلت، وكان وجودها من الأسباب الداعية إلى التأليف فيها كما بين أبو حاتم السجستاني في مقدمة كتابه^(٤).

المطلب الثالث: أسباب وقوع الأضداد

هناك أسباب كثيرة أدت إلى وقوع الأضداد عامة في اللغة العربية، والأضداد الظرفية خاصة، وتختلف عبارات الباحثين في التعبير عنها، ونكتفي بإيراد أهمها كما يأتي^(٥):

١. دلالة اللفظ على القدر المشترك بين المعنيين المتضادين مثل لفظ (وراء) التي تدل بأصل اشتقاقه على كل ما توارى عنك.
٢. المجاز والاستعارة: ومنه إقامة (إذ) في الماضي مُقام (إذا) في المستقبل والعكس على سبيل التجوُّز، وكلمة «المسجور» في القرآن التي فسّرت بمعنى الفارغ، وبمعنى المملوء على سبيل المجاز المرسل باعتبار ما سيكون.
٣. تداعي المعاني المتضادة وتصاحبها في الذهن: وهذا مبني على أن الضدية نوع من العلاقة بين المعاني، فذكر أحد المعنيين يدعو إلى ضده في

(١) الكتاب لسبويه ٢٤/١.

(٢) الأضداد لقطرب ص ٧٠.

(٣) تصحيح الفصيح وشرحه ص ٧١.

(٤) ينظر: الأضداد لأبي حاتم السجستاني (ضمن ثلاثة كتب في الأضداد) ص ٧٢.

(٥) ينظر: فصول في فقه العربية لرمضان عبد التواب ص ٣٤٢-٣٥٧، والاشتراك والتضاد لأحمد مختار عمر

ص ١٥١-١٦٢.

- الذهن، ومنه كلمة (بَعْد) التي تفيد القبلية والبعدية، وكلمة «المولى» بمعنى السيد والعبد.
٤. الاتساع في المعنى: ومنه (وراء) التي بمعنى الخلف والقدّام بجامع الاستتار في كل، و(الأيّم) التي تطلق على البكر التي لم تتزوج، والتي مات عنها زوجها، بجامع أن كلاً منهما بلا زوج.
٥. إبهام المعنى الأصل وعدم تحديده مثل كلمة (دُون) التي كانت تطلق في الأصل على معنى عام هو (خلاف) أو (غير)، ثم تحددت في الاستعمال القرآني لمعنى (فوق) و(تحت) حسب السياق.
٦. اختلاف اللهجات: ومن هذا كلمة «الشعب» بمعنى التفرق والاجتماع، فهما لهجتان لقبيلتين مختلفتين.
٧. دلالة اللفظ على الفاعل والمفعول لاختفاء الحركة الفارقة: ومنه «المُختار» المحتملة للفاعل والمفعول.
٨. دلالة الصيغة على الفاعلية والمفعولية: كما في صيغة (فَعِيل) الدالة على الفاعل والمفعول نحو: أمين، بمعنى الأمين والمؤمن.
٩. القلب والإبدال: نحو الفعل صار بمعنى الضم، وبمعنى القطع، على أن اللام قدمت إلى موضع العين، أي: صرى، وكذلك كلمة «أَسْر» بمعنى الإخفاء والإظهار، على أن الثاني أصله «أشْر» بمعنى النشر والإظهار فأبدلت الشين سيناً.
١٠. دلالة الصيغة على الإيجاب والسلب: مثل الفعل «أخفى» الذي يدل على الإخفاء والإظهار.
١١. دلالة اللفظ على المفرد والجمع: نحو: لفظ «أمة» بمعنى الجماعة من الناس وبمعنى الفرد الصالح.
- والأسباب الخمسة الأولى فيما سبق من أبرز أسباب وقوع الأضداد الظرفية التي نحن بصدد دراستها.

المبحث الثاني:

تفسير القرآن الكريم وترجمة معانيه إلى اللغة الإنجليزية، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تعريف التفسير والترجمة لغة واصطلاحاً والفرق بينهما.

التفسير في اللغة تَفْعِيلٌ من الفَسر، وهو البيان والإيضاح والكشف، يقال: فَسَّرْتُ الشَّيْءَ وَفَسَّرْتَهُ إِذَا بَيَّنَّتَهُ وَأَوْضَحْتَهُ^(١)، قال في اللسان: «والتفسير كشف المراد عن اللفظ المشكك»^(٢).

أما في الاصطلاح فقد عرّفه بدر الدين الزركشي بأنه «علم نزول الآية وسورتها وأقاصيصها والإشارات النازلة فيها، ثم ترتيب مكيتها ومدنيها ومحكمها ومتشابهها وناسخها ومنسوخها وخاصها وعامتها ومطلقها ومقيدها ومجملها ومفسرها»^(٣)، وعرّفه الزرقاني بأنه «علم يُبيح فيه عن القرآن الكريم من حيث دلالاته على مراد الله بقدر الطاقة البشرية»^(٤)، وهذا التعريف أدق وأخصر وأعم وأبلغ حيث إنه لم يقيّد التفسير بأفراد من علوم القرآن كما فعل الزركشي.

والترجمة في اللغة تدل على التبيين والإيضاح^(٥) والتفسير^(٦)، وقد اختلف في وزنها بين أن تكون تَفَعُّلة من الرجم وبه قال الأزهري (ت ٣٧٠هـ)^(٧)، وأن تكون فَعْلَلَة على وزن دَحْرَجَة وهو ما عليه الجمهور^(٨)، والفرق بين

(١) ينظر: مقاييس اللغة ٤/٥٠٤، والقاموس المحيط ص ٤٥٦.

(٢) لسان العرب ٥/٥٥.

(٣) البرهان في علوم القرآن لبدر الدين الزركشي ٢/١٤٨.

(٤) ينظر: مناهل العرفان للزرقاني ٢/١٣٣.

(٥) المصباح المنير ١/٧٤.

(٦) ينظر: لسان العرب لابن منظور ١٢/٦٦ (ترجم)، ١٢/٢٢٩ (رجم).

(٧) ينظر: تهذيب اللغة ١١/٥٠.

(٨) ينظر: المصباح المنير ١/٧٣.

الرأيين أنه على الأول تكون التاء زائدة، والميم أصلية، وعلى الثاني تكون التاء والميم أصليتين، والذي يظهر والله أعلم قول الجمهور؛ لقوة أدلتهم، ولأن دعوى الزيادة على خلاف الأصل وتحتاج إلى دليل، ولا دليل، ثم إن اشتقاق الفعل (تَرْجَمَ) منها يدل على أصالة التاء، قال الفيروزآبادي: «التَّرْجَمَان، كَعُنْفُوانٍ وَزَعْفَرَانٍ وَرَيْهْتَمَانٍ: المَفْسَرُ للسان، وقد تَرَجَّمَهُ وعنه، والفِعْلُ يدلُّ على أصالةِ التاء»^(١)

أما في الاصطلاح فالترجمة قد عُرِّفت بعدة تعريفات، فعرفها رومان جاكوبسن بأنها «تأدية الإشارات اللفظية بلغة أخرى»^(٢). وفي معجم دراسات الترجمة عُرِّفت بأنها إنتاج نص هدف وظيفي يحافظ على العلاقة مع نص مصدر معين محدد وفقاً للوظيفة المقصودة أو المطلوبة للنص الهدف^(٣). وقيل إنها «نقل ألفاظ ومعان وأساليب من لغة إلى أخرى بحيث إن المتكلم باللغة المترجم إليها يتبين النصوص بوضوح ويشعر بها بقوة كما يتبينها ويشعر بها المتكلم باللغة الأصلية»^(٤)، وعرفها الزرقاني بأنها «التعبير عن معنى كلام في لغة بكلام آخر في لغة أخرى مع الوفاء بجميع معانيه ومقاصده»^(٥).

والذي يظهر أن تعريف جاكوبسن أدق تلك التعريفات لوجازة عبارته بخلاف بقية التعريفات، ولأن عبارته تتضمن حقيقة لفظ الترجمة من حيث الأصل اللغوي في كونها تطلق على عملية نقل النص من اللغة المصدر إلى اللغة الهدف، وعلى المنتج أيضاً وهو النص المترجم^(٦)، ثم إن المواصفات التي اشتمل

(١) القاموس المحيط ص ١٠٨٢.

(2) On Linguistic Aspects of Translation by Roman Jakobson, p. 233, The Translation Studies Reader by Lawrence Venuti, p.114.

(3) Dictionary of Translation Studies by Mark Shuttleworth & Moira Cowie, p. 182

(٤) فن الترجمة في ضوء الدراسات المقارنة لصفاء خلوصي ص ١٤.

(٥) مناهل العرفان للزرقاني ١١١/٢.

(6) The Oxford American Dictionary of Current English, by Oxford University Press, p.865..

عليها بعض التعريفات الأخرى لا تكاد تتحقق في كثير من الترجمات، فضلاً عن قصر التعريف الثالث الترجمة على المنطوق دون المكتوب.

وتلتقي الترجمة مع التفسير في الدلالة اللغوية المعجمية، أما في الاصطلاح فتفترق عنه في الأمور الآتية^(١):

الأول: أن صيغة الترجمة صيغة استقلالية يراعى فيها الاستغناء بها عن أصلها وحلولها محله ولا كذلك التفسير.

الثاني: أن الترجمة لا يجوز فيها الاستطراد أما التفسير فيجوز، بل قد يجب فيه ذلك.

الثالث: أن الترجمة في الاصطلاح تتضمن دعوى الوفاء بجميع معاني الأصل ومقاصده، ولا كذلك التفسير.

الرابع: أن الترجمة في الاصطلاح تتضمن دعوى الاطمئنان إلى أن جميع المعاني والمقاصد التي نقلها المترجم هي مدلول كلام الأصل، وأنها مرادة لصاحب الأصل منه، ولا كذلك التفسير فإنه يختلف حسب ما يتوافر لدى المفسر من الأدلة.

الخامس: اختلاف اللغتين، فالتفسير تكون بلغة الأصل على المشهور، بخلاف الترجمة فإنها تكون بلغة أخرى.

المطلب الثاني: أهم كتب التفسير

نظراً لتنوع اهتمامات العلماء الذين ألفوا في التفسير وتباين اختصاصاتهم والمناهج التي اعتمدها في تفسيرهم لا يمكننا تحديد أهم كتب هذا الفن دون الإشارة إلى أقسام التفسير، فقد وضع بعض المتخصصين جملة من الاعتبارات يتم على ضوءها تقسيم التفاسير، منها المصادر التي يُستمد منها التفسير (التفسير بالمأثور والتفسير بالرأي)، ومنها التوسع والإيجاز (التفسير التحليلي والتفسير الإجمالي)، ومنها عموم موضوعات التفسير

(١) ينظر: المرجع السابق ٢/ ١١٤-١١٦، والتفسير والمفسرون للذهبي ١/ ٢٣.

وخصوصها (التفسير العام والتفسير الموضوعي)، وغير ذلك^(١)، وسنقتصر في هذا البحث على التقسيم الأول خشية الإطالة، فباعتبار المصادر التي يُستمد منها التفسير، ينقسم إلى قسمين: التفسير بالمأثور، والتفسير بالرأي، فمن أهم كتب التفسير بالمأثور وأشهرها على الإطلاق جامع البيان عن تأويل القرآن لابن جرير الطبري (ت ٣١٠هـ)، والمحزر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية (ت ٥٤١هـ)، والدر المنثور في التفسير بالمأثور للسيوطي (ت ٩١١هـ) وغيرها.

أما التفسير بالرأي فينقسم إلى التفسير بالرأي المحمود أو الجائز والتفسير بالرأي المذموم، ومن أمثلة قسمي التفسير بالرأي: مفاتيح الغيب لفخر الدين الرازي (ت ٦٠٦هـ)، والبحر المحيط في التفسير لأبي حيان (ت ٧٤٥هـ)، وتنزيه القرآن عن المطاعن للقاضي عبد الجبار المعتزلي (ت ٤١٥هـ)، ومجمع البيان لعلوم القرآن لأبي علي الطبرسي الشيعي (ت ٥٤٨هـ) وغيرها^(٢).

هذا، وينبغي التنبه هنا إلى أن تقسيم التفاسير إلى التفسير بالمأثور والتفسير بالمأثور إنما هو من باب تغليب ما هو أكثر، وإلا فإن بعض الكتب المصنفة في القسم الأول والثاني يشتمل على مزيج من النوعين أعني الأثر والرأي، وإنما نظر فيه إلى الأغلب، والله أعلم.

المطلب الثالث: أهم ترجمات معاني القرآن الكريم إلى اللغة الإنجليزية

تنقسم ترجمات معاني القرآن إلى اللغة الإنجليزية على المشهور عند الباحثين إلى ثلاثة أقسام، وهي: الترجمات الإنجليزية الاستشراقية ومن أهمها ترجمة جورج سيل (ت ١٧٣٦م)، والترجمات الإنجليزية الإسلامية، وتشمل نوعين: الترجمات المستقيمة ومن أبرزها ترجمة محمد تقوي الدين الهلالي ومحمد محسن خان، والترجمات الإنجليزية المحرفة

(١) ينظر: التفسير والمفسرون للذهبي ١/ ١٨٣ فما بعدها، والموسوعة القرآنية المتخصصة لمجموعة من العلماء ص ٢٥٤-٢٥٥، و٢٧٧-٢٧٨.

(٢) ينظر: المرجعان السابقان.

كترجمات الشيعة الرافضة ومن أبرزها ترجمة محمد سرور، والقسم الثالث هو الترجمات الإنجليزية القاديانية، ومنها ترجمة محمد علي اللاهوري.

وسأكتفي هنا بتعريف موجز للترجمات السبعة التي تقوم عليها الدراسة الحالية مرتباً إياها ترتيباً زمنياً كما يأتي^(١):

١. The Holy Quran: Arabic text with English translation and

(Commentary): وقد اختلف في نسبة هذه الترجمة، فالمشهور أنها للشيخ محمد حبيب شاكر الذي تخرج في الأزهر وعمل قاضياً بمصر، وتوفي بالقاهرة عام ١٩٣٩م، لكن الصحيح أنها للشيخ محمد علي حبيب شاكر (ت ١٩٥١م) أحد أعضاء الفرقة القاديانية في باكستان، والدليل أن الأول لم يكن يجيز ترجمة القرآن الكريم أصلاً، ثم إن هذه الترجمة تشبه إلى حد كبير عمل محمد علي المذكور، وهي من الترجمات القاديانية، صدرت الطبعة الأولى منها عام ١٩١٧م^(٢).

٢. (The Meaning of the Glorious Qur'an)، ترجمة محمد مارماديوك بيكتال،

وهي أول ترجمة قام بها مسلم إنجليزي الأصل من أهل السنة، وقد طبعت في لندن عام ١٩٣٠م، وتعد هذه الترجمة أحسن الترجمات الإنجليزية من حيث وضوح المعنى وجمال الأسلوب وفصاحة اللغة، والاحتفاظ بعقائد جمهور أهل السنة والجماعة.

(١) ينظر: ترجمات معاني القرآن وتطور فهمه عند الغرب ص ١٠٩-١٣٥، وترجمات القرآن الإنجليزية عبر العصور، وهو بحث من إعداد د. أرنك زيب الأعظمي، منشور في موقع إسلام هدى على الرابط: <https://islamhuda.com/i2> تم استرجاعه بتاريخ ٤/١٢/١٤٤١هـ.

(٢) Shakir identified، د. زاهد عزيز، مقال منشور في موقع <http://ahmadiyya.org/movement/> htm.٢-shakir تم استرجاعه بتاريخ ٢٢/١/١٤٤٢هـ.

٣. (The Holy Qur'an: Text, Translation and Commentary)، ترجمة عبد الله يوسف علي، وقد طبعت أول ما طبع في باكستان عام ١٩٣٤م، وتمتاز بجمال أسلوبها اللغوي وكثرة الهوامش والتعليقات، ومما يعاب على هذه الترجمة وصفُ السور من الملك إلى آخر القرآن بالشعر، واعتماده كثيراً على المنهج الرمزي التأويلي.
٤. (The Koran Interpreted)، ترجمة آرثر جون آربري: وهي ترجمة استشراقية نشرت عام ١٩٥٥م، وتعدّ أفضل من ترجمات المستشرقين التي سبقتها من حيث الالتزام بالدقة والأمانة العلمية إلى حد كبير دون محاولة التقليل من شأن الإسلام ورسوله دأب كثير من الترجمات الاستشراقية.
٥. (The Noble Qur'an)، ترجمة محمد تقي الدين الهلالي ومحمد محسن خان: صدرت طبعتها الأولى في ١٩٧٤م، وهي من أفضل الترجمات من حيث العقيدة الإسلامية الصحيحة، بُنيت على تفسير الطبري والقرطبي وابن كثير، وصحيح البخاري، ووُضعت إضافاته التوضيحية بين القوسين فكانت بهذا أقرب إلى الترجمة التفسيرية.
٦. (The Holy Qur'an: The Arabic Text and English Translation)، ترجمة محمد سرور: وهي ترجمة شيعية صدرت طبعتها الأولى في ١٩٨١م، ويعدّها بعضهم أول ترجمة إنجليزية معاصرة للقرآن.
٧. (Sahih International)، ترجمة فريق من ثلاث نسوة أمريكيات مسلمات، وهنّ: أمينة أسامي، وأمة الله بانتلي، وماري كندي، وطبعت في عام ١٩٩٧م، وقد اعتمدت هذه الترجمة على ترجمة محمد تقي الدين الهلالي ومحمد محسن خان، وتمتاز بوجازة العبارة ودقتها.
- وقد اخترت هذه الترجمات السبع لتشمل نماذج من أنواع الترجمات المشهورة والمتداولة في زماننا وهي لا تخلو من كونها ترجمات سنوية مستقيمة أو محرّفة أو استشراقية، وهي ضمن الواردة في بلوغرافيا ترجمات معاني القرآن

الكريم إلى اللغة الإنجليزية المطبوع في مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة عام ١٤٢٩هـ^(١)، اللهم إلا ترجمة صحيح إنترناشونال فقد فات المؤلف مع أنها من أشهر الترجمات الإسلامية في العصر الحاضر، أما البقية فهي: ترجمة محمد مارمادوك بكتال، وترجمة عبد الله يوسف علي، وترجمة محمد تقي الدين الهلالي ومحمد محسن خان، وهي ترجمات مستقيمة، وترجمة محمد سرور وهو شيعي، وترجمة محمد علي حبيب شاكر وهو قادياني، على اختلاف في نسبه، وترجمة آرثر جون آربري وهو مستشرق.

(١) ينظر: عبد الرحيم القدوائي، ببلوغرافيا ترجمات معاني القرآن الكريم إلى اللغة الإنجليزية من ١٦٤٩-٢٠٠٢م دراسة نقدية، (المدينة المنورة: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ط. ١، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م)، ص ٤٤، ٨٣، ٢٦٥، ٢٨٣، ٢٨٥، ٣٠٠، ٤١٠.

المبحث الثالث:

أثر الأضداد الظرفية في تفسير القرآن الكريم وترجمة معانيه إلى اللغة الإنجليزية

الظرف في اللغة: الوعاء، وعرفه ابن هشام (ت ٧٦١هـ) في الاصطلاح بأنه ما ضُمَّنَ معنى «في» باطراد: من اسم وقت، أو اسم مكان، أو اسم عرضت دلالاته على أحدهما، أو جار مجراه^(١). وينقسم إلى ظرف مكان وظرف زمان، وإلى متصرف وغير متصرف، والظرف المختص وغير المختص، أي: المهم، ولها أحكام مفصلة في كتب النحو^(٢). وفيما يلي الأضداد الظرفية في القرآن الكريم:

المطلب الأول: (إِذِ)

(إِذِ) ظرف لما مضى من الزمان، تقول قصدتك إِذِ الْحِجَّاجِ أَمِيرٌ، أي: زمان كان الحجاج أميراً، وتضاف إلى الجملتين الاسمية، والفعلية، وهي ملازمة للظرفية، إلا أن يضاف إليها زمان، نحو: يومئذ^(٣)، وتأتي على أربعة أوجه هي: أن تكون اسماً للزمن الماضي، واسماً للزمن المستقبل، وللتعليل، وللمفاجأة^(٤).

و(إِذِ) من الأضداد؛ لأنها تكون للماضي مرة وللمستقبل أخرى^(٥)، فمن دلالتها على الماضي قوله تعالى: ﴿وَاذْكُرُوا إِذْ كُنْتُمْ قَلِيلًا فَكَثَرْتُمْ﴾ [الأعراف: ٨٦]، ومن دلالتها على المستقبل قوله سبحانه: ﴿وَلَوْ تَرَى إِذِ الظَّالِمُونَ مَوْقُوفُونَ عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾ [سبأ: ٣١]^(٦)، واختلف اللغويون والمفسرون في دلالة (إِذِ) في قوله

(١) ينظر: أوضح المسالك ٢/ ٢٠٤.

(٢) ينظر: تسهيل الفوائد لابن مالك ص ٩١، وارتشاف الضرب لأبي حيان ٣/ ١٣٩١ فما بعدها.

(٣) ينظر: حروف المعاني والصفات للزجاجي ص ٦٣، والجني الداني ص ١٨٥-١٨٧.

(٤) ينظر: مغني اللبيب ص ١١١-١١٥.

(٥) ينظر: الأضداد لقطرب ص ١٥٠، والأضداد لابن الأنباري ص ١١٨، والأضداد لأبي الطيب

اللغوي ص ٤٨.

(٦) ينظر: السابق نفسه.

تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ أَلَمْ أَقُلْ لِلنَّاسِ﴾ [المائدة: ١١٦]، بين الماضي والمستقبل، بناء على اختلافهم في وقت وقوع هذا القول، فمن قال إنه لما رفع الله عيسى إليه في الدنيا قال إنها بمعنى الماضي، وهو قول السدي (ت ١٢٧ هـ)، وينسب لقطرب وطائفة^(١)، والذي في الأضداد لقطرب على خلافه^(٢)، ورجحه الطبري^(٣)، وأبو حيان حيث يقول: «والظاهر أنها على أصل وضعها، وأن ما بعدها من الفعل الماضي قد وقع ولا يُؤوَّلُ به (يقول)»^(٤)، ومن قال إنه في يوم القيامة قال إنها بمعنى المستقبل، ويكون (قال) بمعنى يقول، وإليه ذهب قطرب وأبو بكر ابن الأنباري، وهو قول قتادة (ت ١١٧ هـ)، ومقاتل (ت ١٥٠ هـ)، وابن جريج (ت ١٥٠ هـ)، وعامة المفسرين، وصححه غير واحد^(٥)، يقول ابن الأنباري: ﴿إِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ﴾، معناه: وإذ يقول الله^(٦). ومن أدلة هذا القول سباق الآية من قوله تعالى قبل ذكر عيسى عليه السلام: ﴿يَوْمَ يَجْمَعُ اللَّهُ الرُّسُلَ فَيَقُولُ مَاذَا أُجِبْتُمْ﴾ [المائدة: ١٠٩]، وكذلك لحاقه من قوله تعالى: ﴿هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ [المائدة: ١١٩]، مما يدل على أن هذا القول يكون يوم القيامة، وقالوا إنما خرج الكلام مخرج المضي وهو للمستقبل؛ تحقيقاً لوقوعه^(٧)، ونظيره كثير في القرآن بل هو من أساليب القرآن وفنونه البليغة، ويغلب فيما إذا كان مدلول الفعل من الأمور الهائلة المهدة المتوعد بها، فيُعدَّل فيه إلى لفظ الماضي تقريراً وتحقيقاً لوقوعه^(٨).

(١) ينظر: تفسير الطبري ٢٣٤ / ١١، والتفسير البسيط ٥٩٩ / ٧.

(٢) ينظر: الأضداد لقطرب ص ١٥١.

(٣) ينظر: تفسير الطبري ٢٣٦ / ١١.

(٤) البحر المحيط ٤ / ٤١٥.

(٥) ينظر: تفسير مقاتل ٥٢٠ / ١، وتفسير الطبري ٢٣٤ / ١١، ٢٣٥، ومعاني القرآن للنحاس ٣٦٠ / ٢،

والتفسير البسيط ٥٩٩ / ٧، وزاد المسير ٦٠٤ / ١، وتفسير القرطبي ٣٧٤ / ٦.

(٦) ينظر: الأضداد ابن الأنباري ص ١١٨.

(٧) ينظر: التفسير البسيط ٧ / ٦٠٠.

(٨) ينظر: البرهان في علوم القرآن ٣ / ٣٧٢.

وكان لهذا التضاد في معنى الظرف (إِذْ) أثر واضح في ترجمة معنى هذه الآية الكريمة كما يأتي:

Shakir: And when Allah will say: O Isa son of Mariam! did you say to men...

Pickthall: And when Allah saith: O Jesus, son of Mary! Didst thou say unto mankind...

Yusuf Ali: And behold! Allah will say: "O Jesus the son of Mary! Didst thou say unto men..."

Arberry: And when God said, 'O Jesus son of Mary, didst thou say unto men...

Mohsin Khan: And (remember) when Allah will say (on the Day of Resurrection): "O 'Iesa (Jesus), son of Maryam (Mary)! Did you say unto men..."

Muhammad Sarwar: When God asked Jesus, son of Mary "Did you tell men ...

Sahih International: And [beware the Day] when Allah will say, "O Jesus, Son of Mary, did you say to the people..."⁽¹⁾

نلاحظ مما سبق أن بكتال وأربري ومحمد سرور قد ترجموا (إِذْ) في الآية بمعنى الماضي وترجمها الباكون بمعنى المستقبل، وكلا القولين له وجهه، وإقامة الماضي مُقام المستقبل جائز في اللغة على سبيل التجوُّز، ولذا فالأولى إبقاء هذا الظرف على أصل وضعه من الدلالة على الزمن الماضي ما دام المعنى يقبله وهو الأشهر

(١) مدونة القرآن: <http://corpus.quran.com/translation.jsp?chapter=5&verse=116>

في استعمال العرب؛ لأن حملة على المستقبل لا يكون إلا بضرب من التأويل، وما لا يحتاج إلى تأويل أولى من غيره.

واختلف اللغويون والمفسرون في دلالة (إذ) في قوله تعالى: ﴿إِذِ الْأَغْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ وَالسَّلَاسِلُ يُسْحَبُونَ﴾ [الزمر: ٧١]، بين الماضي والمستقبل، فذهب الجمهور إلى أنها بمعنى الماضي لكن جرت على سبيل تنزيل المستقبل الواجب الوقوع منزلة ما قد وقع، فوضع (إذ) موضع (إذا)، وبه قال الزمخشري والقرطبي وابن مالك وأبو حيان وطائفة من المفسرين^(١). وذهب الرضي (ت ٦٨٦هـ) وابن هشام ومن وافقهما إلى أنها بمعنى المستقبل لقوله تعالى في الآية التي قبلها: ﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ﴾ [الزمر: ٧٠]، حيث إن الفعل (يعلمون) مستقبل لفظاً ومعنى، وقد دخل عليه حرف التنفيس، وعمل في (إذ) فيلزم أن يكون بمنزلة (إذا) التي تدخل في أصل الوضع على حدث مقطوع به في المستقبل^(٢). وكان لهذا التضاد في معنى الظرف (إذ) أثر واضح في ترجمة معنى هذه الآية الكريمة كما يأتي:

Shakir: When the fetters and the chains **shall be** on their necks; they shall be dragged

Pickthall: When carcans are about their necks and chains. They are dragged

Yusuf Ali: When the yokes (**shall be**) round their necks, and the chains; they shall be dragged along

(١) ينظر: الكشاف للزمخشري ١٧٨/٤، والتبيان لأبي البقاء العكبري ١١٢٢/٢، وتفسير القرطبي ٩/١٥، وشواهد التوضيح والتصحيح لابن مالك ص ٦٣، تفسير البيضاوي ٦٣/٥، والتسهيل لعلوم التنزيل لابن جزي ٢/٢٣٥، والبحر المحيط في التفسير لأبي حيان ٩/٢٧١، ومغني اللبيب لابن هشام ص ١١٣.

(٢) ينظر: شرح الرضي على الكافية ٣/١٨٤، ومغني اللبيب ص ١١٣.

Arberry: When the fetters and chains are on their necks, and they dragged

Mohsin Khan: When iron collars **will be** rounded over their necks, and the chains, they shall be dragged along.

Muhammad Sarwar: when fetters **will be** placed around their necks and chains will drag them

Sahih International: When the shackles are around their necks and the chains; they will be dragged⁽¹⁾

وترجم بكتال وأبيري وصحيح إنترناشونال الظرف في الآية بما يحتمل الحال والاستقبال، أي: عندما تكون الأغلال والسلاسل على أعناقهم، فإنهم يُسحبون، وترجمه الباكون بما يدل على الاستقبال، والخلاف في مجيء (إذ) بمعنى (إذا) قديم، أنكره الجمهور⁽²⁾ ومنهم السهيلي (ت ٥٨١هـ) الذي يقول: «(إذ) بمعنى (إذا) غير معروف في الكلام، ولا حكاه ثبت»⁽³⁾، وأثبتته بعض العلماء كما سبق، والذي يظهر في الآية أن (إذ) فيها على أصل معناها من الدلالة على الماضي، ولكن لما كان الخبر في حق الله متيقن الوقوع لا محالة عبر عنه بلفظ ما قد كان ووجد مع أنه واقع في المستقبل، على سبيل التوسع في الكلام، والله أعلم. والآيات في هذا الباب كثيرة أورد محمد عبد الخالق عزيمة جملة منها في كتابه، ولا يمكن الإتيان على جميعها في دراسة بهذا الحجم⁽⁴⁾.

(١) مدونة القرآن: <http://corpus.quran.com/translation.jsp?chapter=40&verse=71>

(٢) ينظر: مغني اللبيب ص ١١٣.

(٣) ينظر: الروض الأنف لأبي القاسم السهيلي ١٠٨/٤.

(٤) ينظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم ١/١٤٤-١٤٦.

المطلب الثاني: (إذا):

(إذا) مشترك بين الاسمىة والحرفية، والحرفية هي الفجائية لا غير وهي مجردة من معنى الشرط، نحو قولك: خرجت فإذا الأسد بالباب، أما الاسمىة فلها أربعة أقسام: أن تكون ظرفاً لما يستقبل من الزمان، متضمنة معنى الشرط، كقولك: إذا جاء زيد فأكرمه، وأن تكون ظرفاً لما يستقبل من الزمان، مجردة من معنى الشرط كقوله تعالى: ﴿وَاللَّيْلَ إِذَا يَغْشَى﴾ [الليل: ١]، وأن تكون ظرفاً لما مضى من الزمان، واقعة موقع (إذ) كما في قوله جل وعلا: ﴿وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ﴾ [التوبة: ٩٢]، وأن تخرج عن الظرفية، فتكون اسماً، مجرورة بحتى كقوله تعالى: ﴿حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا﴾ [الزمر: ٧٣]، ولكل منها أحكام مفصلة في كتب النحو^(١)، والذي يعيننا في هذه الدراسة ما تكون فيه (إذا) ظرفاً.

و(إذا) من الأضداد؛ لأنها تكون لما يستقبل من الزمان كما تكون لما مضى^(٢)، كما في الأمثلة والشواهد السابقة. وقد اختلف اللغويون والمفسرون في توجيه (إذا) في قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ إِذَا ضَرَبُوا فِي الْأَرْضِ﴾ [آل عمران: ١٥٦] بين المستقبل والماضي، فذهب الفراء وطائفة من العلماء إلى أنها بمعنى المستقبل وإن عبر عنه بلفظ الماضي؛ لتضمنها معنى الشرط والاستقبال، أو أن الموصول (الذين) في سياق الآية اسم مبهم يشمل الماضي والمستقبل، والنازلة المذكورة في الآية مما يتصور حدوثها في المستقبل، فوضعت (إذا) موضع (إذ)؛ لتدل على اطراد الأمر في مستقبل الزمان، أو أنها على حكاية الحال الماضية^(٣)، وذهب ابن مالك والقرطبي إلى أنها بمعنى الماضي؛ لأن قوله تعالى بعد هذا في الآية نفسها: ﴿لَوْ كَانُوا عِنْدَنَا مَا مَاتُوا وَمَا قُتِلُوا﴾ [آل عمران: ١٥٦] مقول في الماضي، و(الذين) في أول الآية اسم موصول

(١) ينظر: الجني الداني ص ٣٦٧-٣٧١، ومغني اللبيب ص ١٢٠، ١٢٧.

(٢) ينظر: الأضداد لقطرب ص ١٥١-١٥٢، والأضداد لابن الأنباري ص ١١٨، والأضداد لأبي الطيب اللغوي ص ٤٩.

(٣) ينظر: معاني القرآن للفراء ١/٢٤٣، وتفسير الطبري ٧/٣٣٣، والمحرم الوجيز ١/٥٣٠-٥٣١، والكشاف للزمخشري ١/٤٣٠، وتفسير البيضاوي ٢/٤٥.

مبهم غير موقت بزمن معين^(١)، يقول القرطبي: «وقوله: (إذا ضربوا) هو لما مضى، أي: إذ ضربوا؛ لأن في الكلام معنى الشرط من حيث كان «الذين» بهما غير موقت، فوقع «إذا» موقع «إذ» كما يقع الماضي في الجزاء موضع المستقبل^(٢). وذهب الزجاج إلى أن (إذا) ههنا للماضي والمستقبل معاً حيث يقول: «(إذا) ههنا ينوب عما مضى من الزمان وما يستقبل جميعاً... لأنه يريد شأنهم هذا أبداً، ومثل ذلك في الكلام: فلان إذا حدث صدق، وإذا ضرب صبر. (فإذا) لما يُستقبل، إلا أنه لم يحكم له بهذا المستقبل إلا بما خبر منه فيما مضى^(٣)».

وقد كان لهذا التضاد في معنى الظرف (إذا) أثر واضح في ترجمة معنى الآية كما يأتي:

Shakir: and say of their brethren when they travel in the earth.

Pickthall: and said of their brethren **who went abroad** in the land.

Yusuf Ali: who say of their brethren when they are travelling through the Earth.

Arberry: who say to their brothers when they journey in the land.

Mohsin Khan: and who say to their brethren **when they travel** through the earth.

Muhammad Sarwar: who said of their brothers who travelled in the land.

Sahih International: and said about their brothers **when they traveled** through the land^(٤).

(١) ينظر: شَوَاهِدُ التَّوْضِيحِ وَالتَّصْحِيحِ لابن مالك ص ٦٣، وتفسير القرطبي ٤/ ٢٤٦.

(٢) تفسير القرطبي ٤/ ٢٤٦.

(٣) معاني القرآن وإعراجه ١/ ٤٨٥.

(٤) مدونة القرآن: <http://corpus.quran.com/translation.jsp?chapter=3&verse=156>.

فقد ترجم بكتال ومحمد سرور وصحيح إنترناشونال الظرف (إذا) بمعنى الماضي، وترجمه الآخرون بالمستقبل، إلا أن صيغة الفعل الواردة في ترجمة كل من شاكر وأبيري ومحمد تقي الدين الهلالي ومحمد محسن خان تصلح للحال والاستقبال، وفيها معنى عموم (إذا) الذي ذهب إليه بعض العلماء فيما سبق ذكره، والذي يترجح -والعلم عند الله- أن الظرف في الآية يمكن إقراره على معنى الاستقبال، إما على اطراد الأمر في مستقبل الزمان كما يرى بعض القائلين بهذا الرأي، أو على أن العامل فيه مضاف مستقبل محذوف، تقديره: مخافة أن يهلك إخوانهم الباقون إذا ضربوا في الأرض، حتى يعمل في الظرف الفعل الدال على المستقبل، وهذا ما مال إليه أبو حيان^(١).

وكذلك اختلف اللغويون والمفسرون في توجيه (إذا) في قوله سبحانه: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوا إِلَيْهَا﴾ [الجمعة: ١١]، بين المستقبل والماضي، فحملها الأكثرون على الماضي على خلاف الأصل وقالوا إن (إذا) قد وقع موقع (إذ)، واستشهد ابن مالك وغير واحد من النحويين بهذه الآية ضمن الشواهد على استعمال (إذا) بمعنى (إذ)^(٢)، وأجرى بعض العلماء (إذا) على الأصل الذي هو المستقبل، واختاره السمين الحلبي في قوله: «وقد تقع إذ موقع إذا كقوله: ﴿وَلَنْ يَنْفَعَكُمْ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ﴾ [الزخرف: ٣٩]، وإذا موقع إذ، كقوله: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوا إِلَيْهَا﴾ [الجمعة: ١١]، والمختار أن كل واحدة على باهما، ولتحقيقه موضع غير هذا»^(٣).

وقد كان لهذا التضاد في معنى الظرف (إذا) أثر واضح في ترجمة معنى الآية كما يأتي:

Shakir: And when they see merchandise or sport, they break up for it.

(١) البحر المحيط لأبي حيان ٣/٤٠٠-٤٠١.

(٢) ينظر: تفسير الطبري ٢٣/٣٨٦، وشرح تسهيل الفوائد لابن مالك ٢/٢١٢، والدر المصون ٩/٤٩٤، ومغني اللبيب ص ١٢٩-١٣٠، والتحرير والتنوير للطاهر بن عاشور ٧/٣٤، ١٠/١٩، ١٩٦/١٩٦.

(٣) عمدة الحفاظ ١/٨٢.

Pickthall: But when they spy some merchandise or pastime, they break away to it.

Yusuf Ali: But when they see some bargain or some amusement, they disperse headlong to it.

Arberry: But when they see merchandise or diversion, they scatter off to it.

Mohsin Khan: And when they see some merchandise or some amusement [beating of Tambur (drum) etc.] they disperse headlong to it.

Muhammad Sarwar: When they see some merchandise or some sport, they rush towards it.

Sahih International: But when they saw a transaction or a diversion, [O Muhammad], they rushed to it⁽¹⁾.

نلاحظ ههنا أنه بينما ترجم صحیح إنترناشونال (إذا) في الآية بمعنى الماضي على رأي الأكثرين، قد ترجمها الباقون - وهم الأغلبية - على معنى المستقبل تمسكاً بالأصل في دلالتها وهو ما اختاره السمين الحلبي إلا أنني لم أجد من وافقه فيه، والأحداث التاريخية تؤيد رأي الأكثرين من العلماء الذين حملوا (إذا) على معنى الماضي وإن كان على خلاف المشهور في معناها اللغوي؛ لأن كتب التفسير والحديث والتاريخ^(٢) قد تضافرت في نقل الحدث الذي كان سبباً في نزول هذه الآية مما يدل على أنه أمر قد مضى، والله أعلم. والآيات في هذا الباب كثيرة جمع جملة منها محمد عبد الخالق عزيمة في كتابه^(٣).

(١) مدونة القرآن: <http://corpus.quran.com/translation.jsp?chapter=62&verse=11>

(٢) ينظر: صحيح مسلم ٢/ ٥٩٠، وتفسير الطبري ٢٣/ ٣٨٦، وتفسير ابن كثير ٨/ ١٢٣.

(٣) ينظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم ١/ ١٧٤-١٧٥.

المطلب الثالث: (بَعْد)

(بَعْد) ظرف من ظروف الغايات^(١)، وتدل على الشيء الأخير وهي نقيض قبل^(٢)، وأورده الأضداديون ضمن الأضداد؛ لأنه يكون بمعنى التأخير، نحو: جاء زيد بعد عمرو، ويكون بمعنى قبل، وحمل عليه بعض العلماء قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزَّبُورِ مِنْ بَعْدِ الذِّكْرِ﴾ [الأنبياء: ١٠٥] أي: من قبل الذكر، على أن الذكر هنا هو القرآن، والزبور هو الكتاب المنزل على داود عليه السلام^(٣).

وقد اختلف اللغويون والمفسرون في توجيه (بَعْد) في هذه الآية بين من يرى أنها بمعنى قبل^(٤)، ومن يرى أنها على أصلها من معنى التأخير على أن الذكر المراد به هو أم الكتاب واللوح المحفوظ، وأن الزبور هو الكتاب من (زَبَرَ) إذا كَتَبَ، فهو جنس يشمل جميع الكتب السماوية المنزلة^(٥).

وكان لهذا التضاد في معنى الظرف أثر واضح في ترجمة معنى هذه الآية الكريمة كما يأتي:

Shakir: And certainly, We wrote in the Book **after** the reminder ...

Pickthall: And verily we have written in the Scripture, after the Reminder...

Yusuf Ali: Before this We wrote in the Psalms, **after** the Message (given to Moses) ...

(١) ينظر: الفصل في صنعة الإعراب للزمخشري ص ٢١٠.

(٢) ينظر: حروف المعاني والصفات للزجاجي ص ٥، وتهذيب اللغة للأزهري ٢/ ١٤٤.

(٣) ينظر: الأضداد لقطرب ص ١٠٠، والأضداد للسجستاني ص ١٤٦، والأضداد لابن الأنباري ص

١٠٧-١٠٨، والأضداد لأبي الطيب اللغوي ص ٧٩، والأضداد للصغاني ص ٢٢٤.

(٤) ينظر: تفسير الثعلبي ٦/ ٣١٣، ١٠/ ١٢٨، وتفسير البغوي ٣/ ٣٢٠، وتفسير القرطبي ١٩/ ٢٠٥.

(٥) ينظر: تفسير الطبري ١٨/ ٥٤٨، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣/ ٤٠٧، وبحر العلوم

للسمرقندي ٢/ ٤٤٤.

Arberry: For We have written in the Psalms, **after** the Remembrance...

Mohsin Khan: And indeed, We have written in Zabur (Psalms) [i.e. all the revealed Holy Books the Taurat (Torah), the Injeel (Gospel), the Quran] **after** (We have already written in) Al-Lauh Al-Mahfuz ...

Muhammad Sarwar: We have written in the psalms which We had revealed **after** the Torah...

Sahih International: And We have already written in the book [of Psalms] **after** the [previous] mention...(1).

نلاحظ مما سبق أن جميع المترجمين محل الدراسة قد ترجموا (بعد) في الآية على المعنى الأصل الذي هو نقيض (قبل) على خلاف مذهب بعض اللغويين والمفسرين، مع اختلافهم في توجيه الزبور بين زبور داود عليه السلام، والكتاب، والكتب المنزلة، وكذا في توجيه الذكر بين الذكر السابق، والتذكرة، والتوراة، واللوح المحفوظ، والأظهر والأسلم إبقاء (بعد) على معناه الأصلي ما أمكننا إلى ذلك سبيلاً؛ وذلك أن إطلاق الزبور على كتاب داود -عليه السلام- أظهر وأكثر استعمالاً، وهو مفرد دلالاته على الواحد أرجح من دلالاته على الجمع، والمعهود في تعبير القرآن أن يستعمل الزُّبُر -وهو جمع الزبور- إذا قصد الإشارة إلى مجموع الكتب السماوية كما في قوله تعالى: ﴿جَاءُوا بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ وَالْكِتَابِ الْمُنِيرِ﴾ [آل عمران: ١٨٤] وقوله: ﴿وَإِنَّهُ لَفِي زُبُرِ الْأَوَّلِينَ﴾ [الشعراء: ١٩٦] في ستة مواضع من القرآن الكريم، وإذا تقرر هذا فيحمل الذكر على أنه اللوح المحفوظ، أو التوراة وهو الكتاب الذي قبل الزبور، ورجحه ابن جزى الكلبي (ت ٧٤١هـ)^(٢)، أما كون (بعد) بمعنى (قبل) فقد خطأه الأزهري وبعض أهل اللغة، وأولوا

(١) مدونة القرآن: <http://corpus.quran.com/translation.jsp?chapter=21&verse=105>

(٢) ينظر: التسهيل لعلوم التنزيل ٢/ ٣٠-٣١.

ما جاء في ذلك بما يقيه على أصل معناه، يقول الأزهري: «والذي حكاه أبو حاتم عمن قاله خطأ، قَبْلُ وَبَعْدُ كل واحد منهما نقيض صاحبه، فلا يكون أحدهما بمعنى الآخر، وهو كلام فاسد»^(١)، والله أعلم.

وكذلك اختلف اللغويون والمفسرون في توجيه (بعُد) في قوله تعالى: ﴿وَالْأَرْضَ بَعْدَ ذَلِكَ دَحَاهَا﴾ [النَّازِعَات: ٣٠] بين من يرى أنها بمعنى (قبل) بحجة أن الله خلق الأرض قبل السماء كما يشير قوله تعالى: ﴿ثُمَّ اسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ﴾ [فَصَّلَتْ: ١١] عقب ذكر خلق الأرض وهو قول أبي حاتم السجستاني وأبي بكر ابن الأنباري وأبي الطيب اللغوي ونسبه ابن جرير الطبري إلى مجاهد إلا أن القراءة الثابتة عنه كما ستأتي تخالفه^(٢)، ومن يرى أنها على أصلها من معنى التأخير بمعنى أنه دحاهها وبسطها بعد خلقه السماوات في يومين، وبه قال ابن عباس ومقاتل وجههور المفسرين، واختاره ابن جرير الطبري وابن عطية^(٣)، ومن هؤلاء من يؤول (بعُد) بمعنى (مع) تشبيهاً بقولك لرجل: أنت أحقُّ، وأنت بعد هذا لثيم الحسب، بمعنى: مع هذا^(٤)، ويؤيده قراءة مجاهد: ﴿وَالْأَرْضَ مَعَ ذَلِكَ دَحَاهَا﴾^(٥)، وما وري عنه من تفسير (بعُد) بـ(عند) أيضاً^(٦)، وهذا القول لا يتنافى مع خلق الأرض قبل السماء، ولكن خطأه ابن الأنباري بأن دَحَوَ الأرض داخل في إرسائها والتبريك فيها وتقدير أقاتها في أربعة أيام، وعليه فالخلق والدَّخُو جميعاً داخلان في الأربعة أيام وقد وقعت جميعها قبل خلق السماء، وإلا فلا يستقيم معنى قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ﴾ [ق: ٣٨]^(٧)، وبمثل هذا أجاب عبد الله بن عباس -رضي

(١) تهذيب اللغة للأزهري ١٤٤ / ٢.

(٢) ينظر: تفسير الطبري ٢٤ / ٢٠٩، والأضداد لأبي حاتم السجستاني (ضمن ثلاثة كتب في الأضداد) ص ١٤٦، والأضداد لابن الأنباري ص ١٠٨، والأضداد لأبي الطيب اللغوي ص ٧٧.

(٣) ينظر: تفسير مقاتل ٤ / ٥٧٨، وتفسير الطبري ٢٤ / ٢٠٨-٢٠٩، والمحزر الوجيز لابن عطية ٥ / ٤٣٤، وتفسير ابن جزي ٢ / ٢٣٨.

(٤) ينظر: تفسير الطبري ٢٤ / ٢٠٨-٢٠٩، والمحزر الوجيز لابن عطية ٥ / ٤٣٤.

(٥) ينظر: المحتسب لابن جني ٢ / ٣٥١.

(٦) ينظر: تفسير الطبري ٢٤ / ٢٠٩.

(٧) ينظر: الأضداد لابن الأنباري ص ١٠٨.

الله عنهما - الرجل الذي أورد عليه بعض الإشكالات التي كان يجدها في القرآن ومنها هذه الآية^(١).

وكان لهذا التضاد في معنى الظرف أثر في ترجمة معنى هذه الآية الكريمة كما يأتي:

Shakir: And the earth, He expanded it **after** that.

Pickthall: And **after** that He spread the earth.

Yusuf Ali: And the earth, **moreover**, hath He extended (to a wide expanse).

Arberry: and the earth-**after** that He spread it out.

Mohsin Khan: And **after** that He spread the earth.

Muhammad Sarwar: **After** this, He spread out the earth.

Sahih International: And **after** that He spread the earth^(٢).

مما سبق نلاحظ أن جميع المترجمين قد ترجموا الظرف (بعد) في الآية بمعناه الأصل من التأخير، اللهم إلا يوسف علي فإنه عبر بقوله (moreover)، الذي يعني (مع ذلك)، ويحتمل معنى (بعد ذلك)، وهو في كلا الاحتمالين موافق لترجمة بقية المترجمين أي: أنه -تعالى- دحا الأرض مع أو عند خلق السموات أو بعده، ولا يتعارض مع ما ثبت من خلق الأرض قبل خلق السموات، والذي يظهر أن (بعد) في الآية الكريمة على أصلها من التأخير؛ لما سبق من قوة أدلة القائلين به، وللحديث المروي في صحيح البخاري عن عبد الله بن عباس حيث نص على أن دحو الأرض بعد خلق السموات^(٣)، والله تعالى أعلم.

(١) ينظر: تفسير ابن كثير ٧/١٦٥-١٦٦.

(٢) مدونة القرآن: 30=verse&chapter=79?translation.jsp://corpus.quran.com.

(٣) ينظر: صحيح البخاري ٦/١٢٧ باب قوله: (ونفخ في الصور فصعق من في السموات ومن في الأرض...)، حديث (٤٨١٥).

المطلب الرابع: (دُون)

(دُون) ظرف مكان ملازم للظرفية ولا يخرج عنها إلا نادراً^(١)، وأورد له الأزهري ما لا يقل عن أربعة عشر معنى، هي: أن يكون بمعنى قبل، وبمعنى بعد، وبمعنى أمام، وبمعنى وراء، وبمعنى تحت، وبمعنى فوق، وبمعنى عند، وبمعنى سوى، وبمعنى على، وبمعنى الساقط من الناس وغيرهم، وبمعنى الشريف، وبمعنى الأمر، وبمعنى الوعيد، وبمعنى الإغراء^(٢).

ونستنتج مما سبق أن (دُون) من الأضداد في خمسة أزواج من معانيه، هي (قبل وبعده)، و(أمام ووراء)، و(تحت وفوق)، و(الساقط والشريف من الناس وغيرهم)، و(الوعيد والإغراء)، وقد أورد الأضداديون بعض هذه الدلالات في كتبهم^(٣)، ومما ورد منها في القرآن التضاد بين (تحت وفوق)، ومن الأول قوله تعالى: ﴿وَيَعْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النساء: ٤٨]، أي: تحت ذلك^(٤)، واختلف اللغويون والمفسرون في دلالة (دون) في قوله عز وجل: ﴿وَيَعْمَلُونَ عَمَلًا دُونَ ذَلِكَ﴾ [الأنبياء: ٨٢]، فذهب بعضهم إلى أن معناها فوق ذلك^(٥)، ويحتمله كلام الزمخشري: «ويتجاوزون ذلك إلى الأعمال والمهن وبناء المدائن...»^(٦)، وعامة المفسرين على أنها بمعنى سوى أو غير ذلك^(٧)، وهذا المعنى هو الذي سار عليه جميع المترجمين محل الدراسة في هذه الآية الكريمة كما يأتي:

- (١) ينظر: شرح تسهيل الفوائد ٢/ ٢٣٣، وارتشاف الضرب لأبي حيان ٣/ ١٤٥٠-١٤٥١.
- (٢) ينظر: تهذيب اللغة للأزهري ١٤/ ١٢٧-١٢٨.
- (٣) ينظر: الأضداد لأبي الطيب اللغوي ص ١٨٢-١٨٣، والأضداد للصغاني ص ٢٣٠.
- (٤) ينظر: الاشتراك والتضاد في القرآن لأحمد مختار عمر ص ١٤٣.
- (٥) ينظر: مفاتيح الغيب ٢٢/ ١٦٩، وتفسير البيضاوي ٤/ ٥٨، والاشتراك والتضاد في القرآن لأحمد مختار عمر ص ١٤٣.
- (٦) ينظر: الكشف ٣/ ١٣٠.
- (٧) ينظر: معاني القرآن للفراء ٢/ ٢٠٩، ومعاني القرآن وإعراجه للزجاج ٣/ ٤٠١، التفسير البسيط ٢/ ٢٤٩، وزاد المسير ٣/ ٢٠٤، وتفسير ابن كثير ٥/ ٣٥٩.

Shakir: and did other work besides that.

Pickthall: and did other work.

Yusuf Ali: and did other work besides.

Arberry: and did other work besides.

Mohsin Khan: and did other work besides that.

Muhammad Sarwar: and perform other tasks for Solomon.

Sahih International: and did work other than that⁽¹⁾.

أما الآية الأولى من قوله: ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَن يَشَاءُ﴾ فقد ترجم معناها آربي وصحيح إنترناشونال على أن (دون) بمعنى (تحت)، بينما ترجمه الآخرون بمعنى سوى أو غير⁽²⁾.

والذي يظهر لي -والعلم عند الله- أن توجيه الظرف (دون) على معنى «سوى» أو «غير» أسلم وأعم، فتدخل فيه دلالة «فوق» و«تحت» معاً في آية الأنبياء؛ إذ قوله: ﴿عَمَلًا دُونَ ذَلِكَ﴾ يمكن أن يكون ما هو أكثر وأصعب، ويمكن أن يكون ما هو أقل وأهون، وإنما امتنع معنى (فوق) في آية النساء؛ للإجماع على أنه لا ذنب أعظم من الشرك، وبهذا ينجلي أثر التضاد في معنى هذا الظرف في التفسير وترجمة معاني القرآن الكريم إلى اللغة الإنجليزية.

(١) مدونة القرآن: <http://corpus.quran.com/translation.jsp?chapter=21&verse=82>

(٢) ينظر السابق: <http://corpus.quran.com/translation.jsp?chapter=4&verse=48>

المطلب الخامس: (فوق)

(فوق) من ظروف الغايات^(١)، ومن ظروف المكان غير المتصرفة^(٢)، وهو من الأضداد؛ لأنه يكون بمعنى أعظم، نحو: زيد فوق عمرو في العلم؛ إذا كان أعلم من عمرو، ويكون فوق بمعنى دون، نحو: إن زيدا لقصير، وفوق القصير، بمعنى دون القصير^(٣). وفي علم الوجوه والنظائر أن (فوق) في القرآن على ثمانية أوجه^(٤).

واختلف اللغويون والمفسرون في توجيه دلالة (فوق) في قوله سبحانه: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا﴾ [البقرة: ٢٦]، فعن عبد الله بن عباس -رضي الله عنهما- أنه بمعنى أعظم وأرفع^(٥)، وبه أيضاً قال قطرب والفراء ومن وافقهما^(٦)، واختاره أبو حيان، حيث قال: «والذي نختاره القول الأول؛ لجريان (فوق) على مشهور ما استقر فيها في اللغة، وفي المعنى الذي أسند الله إليه عدم الاستحياء من أجله في ضرب المثل بهذه المصغرات والمستضعفات»^(٧).

وقال أبو عبيدة وجماعة إنه بمعنى دون^(٨)، واختاره أبو إسحاق الزجاج حيث قال: «والقول الثاني مختار أيضاً؛ لأن المطلوب هنا والغرض الصغر وتقليل المثل بالأنداد»^(٩).

(١) ينظر: المفصل للزمخشري ص ٢١٠.

(٢) ينظر: شرح تسهيل الفوائد لابن مالك ٢/٢٢٩، ٢٣٤، وارتشاف الضرب ٣/١٤٥١.

(٣) ينظر: الأضداد لقطرب ص ١٣٣-١٣٤، والأضداد للسجستاني ص ١٠١، والأضداد لابن الأنباري

ص ٢٤٩-٢٥٠، والأضداد لأبي الطيب ص ٣٣٧، والأضداد للصغاني ص ٢١٤.

(٤) ينظر: الوجوه والنظائر لأبي هلال العسكري ص ٣٧٧-٣٧٩، ونزهة الأعين ص ٤٧٣-٤٧٤.

(٥) ينظر: تنوير المقباس من تفسير ابن عباس ص ٦.

(٦) ينظر: الأضداد لقطرب ص ١٣٤، ومعاني القرآن للفراء ١/٢٠، والتفسير البسيط ٢/٢٧٥.

(٧) البحر المحيط ١/١٩٩.

(٨) ينظر: مجاز القرآن ١/١٤، وبحر العلوم ١/٣٧، والوجوه والنظائر لأبي هلال العسكري ص ٣٧٧،

والمحرر الوجيز لابن عطية ٢/٥٠٨.

(٩) معاني القرآن وإعرابه له ١/١٠٤.

وكان لهذا التضاد في معنى (فَوْقَ) أثر واضح في ترجمة معنى هذه الآية الكريمة كما يأتي:

Shakir: Surely Allah is not ashamed to set forth any parable-- (that of) a gnat or anything above that.

Pickthall: Lo! Allah disdaineth not to coin the similitude even of a gnat.

Yusuf Ali: Allah disdains not to use the similitude of things, lowest as well as highest.

Arberry: God is not ashamed to strike a similitude even of a gnat, or aught above it.

Mohsin Khan: Verily, Allah is not ashamed to set forth a parable even of a mosquito or so much more when it is **bigger (or less when it is smaller) than it**.

Muhammad Sarwar: God does not hesitate to set forth parables of anything even a gnat.

Sahih International: Indeed, Allah is not timid to present an example - that of a mosquito or what is **smaller than it**^(١).

نلاحظ مما سبق أن صحيح إنترناشونال ترجم (فوق) في الآية بمعنى (دون)، وترجمه أغلبية المترجمين بمعناه الأصلي والمشهور في اللغة، وذكر محمد تقي الدين الهلالي ومحمد محسن خان الاحتمالين دون تحديد واحد منهما، وأغفل محمد سرور ترجمة هذا الظرف، ولا شك أن حمله على معناه الأصلي هو الأولى وإن كانت الآية تحتمل المعنيين، والله أعلم.

(١) مدونة القرآن: <http://corpus.quran.com/translation.jsp?chapter=2&verse=26>

المطلب السادس: (وراء)

(وراء) من ظروف الغايات^(١)، ومن ظروف المكان المتوسطة التصرف^(٢)، والأصل في معناه الخلف، فإذا قلت: جلست وراء زيد، كان معناه: جلست خلفه، وذكر أهل الوجوه والنظائر أنه في القرآن على خمسة أوجه هي: الخلف، والدنيا، والقدام، وبمعنى سوى، وبمعنى بعد^(٣).

و(وراء) من الأضداد؛ لأنه يكون بمعنى الخلف كما في قوله تعالى: ﴿فَبَدُوهُ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ﴾ [آل عمران: ١٨٧]، ويكون بمعنى القدام وأمام، وحمل عليه الأضداديون قوله سبحانه: ﴿وَكَانَ وَرَاءَهُمْ مَلِكٌ﴾ [الكهف: ٧٩]^(٤)، وقد اختلف اللغويون والمفسرون في توجيه هذا الظرف، فذهب الأضداديون كما سبق إلى أنه بمعنى (القدام والأمام)، وهو أيضاً قول أبي عبيدة والأخفش وابن فارس^(٥)، ومن وافقهم من المفسرين ابن عباس، وقتادة، ومقاتل، وابن جرير الطبري وطائفة^(٦)، وكان ابن عباس يقرأ الآية: (وَكَانَ أَمَامَهُمْ مَلِكٌ)^(٧)، وذهب الزجاج إلى أن معناه (الخلف) وأنه أجود الوجهين^(٨)، ووافقه ابن عطية من المفسرين^(٩)،

(١) ينظر: المفصل للزحشري ص ٢١٠.

(٢) ينظر: شرح تسهيل الفوائد لابن مالك ٢/٢٣٠، وارتشاف الضرب ٣/١١٢٨.

(٣) ينظر: نزهة الأعين ص ٦٠٨-٦٠٩.

(٤) ينظر: الأضداد لقطرب ص ١٠٥، والأضداد للأصمعي ص ٢٠، والأضداد لابن السكيت ص ١٧٥، والأضداد للسجستاني ص ٨٢، ٩٥، والأضداد لابن الأنباري ص ٦٨، والأضداد لأبي الطيب اللغوي ص ٤١٢.

(٥) ينظر: مجاز القرآن لأبي عبيدة ١/٤١٢، ومعاني القرآن للأخفش ٢/٤٠٦، ومقاييس اللغة ٦/١٠٤ (ورى).

(٦) ينظر: تفسير مقاتل ٢/٥٩٨، وتفسير الطبري ١٨/٨٣، والتفسير البسيط ١٢/٤٣١، والكشاف للزحشري ٢/٧٤٠، وتفسير ابن كثير ٥/١٧٨.

(٧) ينظر: المحرر الوجيز ٣/٥٣٥، والبحر المحيط ٧/٢١٣.

(٨) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٣/٣٠٥.

(٩) ينظر: المحرر الوجيز ٣/٥٣٥.

وحجته أن المراعى في هذه الكلمة هو الزمان لا المكان كما ذهب أصحاب القول الأول، وهذا يعني أن هؤلاء وعملهم وسعيهم، يأتي بعده في الزمن غضب هذا الملك، وجوزّ المعنيين على السواء البيضاوي^(١).

وكان لهذا التضاد في معنى (وراء) أثر واضح في ترجمة معنى هذه الآية الكريمة كما يأتي:

Shakir: and there was **behind** them a king...

Pickthall: for there was a king **behind** them...

Yusuf Ali: for there was after them a certain king ...

Arberry: for **behind** them there was a king ...

Mohsin Khan: as there was a king after them ...

Muhammad Sarwar: The king had imposed a certain amount of tax on every undamaged boat.

Sahih International: as there was after them a king ...⁽²⁾.

نلاحظ مما سبق أنه بينما ترجم شاکر وبکتال وآربري الظرف في الآية بمعناه الأصلي وهو الخلف، قد ترجمها يوسف علي محمد تقي الدين الهلالي ومحمد محسن خان وصحيح إنترناشونال بمعنى أمام وقدام، أما محمد سرور فقد ترجم الآية ترجمة حرة مُغفلاً هذا الظرف البتة. والذي يظهر لي -والعلم عند الله- أن (وراء) في الآية بمعنى (الخلف) على الأصل، لما سبق بيانه في دراسة الآية السابقة، ولأنّ حمله على معنى القدام أو الأمام من باب التجوّز، وهو خلاف الأصل، وقد بينّ أهل المعاني أن علة جواز حمله على معنى القدام أنه ما من

(١) ينظر: تفسير البيضاوي ٣/ ٢٩٠.

(٢) مدونة القرآن: <http://corpus.quran.com/translation.jsp?chapter=18&verse=79>.

مكان إلا ويصح أن يكون خلفاً وقداماً، ولما كان ما هو خلف يجوز أن يصير قداماً، جاز أن يقع الورااء بمعنى القدام^(١)، والله أعلم.

وكذلك اختلف اللغويون والمفسرون في قوله عز وجل: ﴿مِن وَّرَائِهِمْ جَهَنَّمَ﴾ [الجاثية: ١٠] والخلاف فيه مثل الخلاف في الآية السابقة، فذهب ابن عطية ومن وافقه إلى أنه بمعنى خَلْفَ^(٢)، حيث يقول: «وهذا نحو الخلاف الذي في قوله تعالى: ﴿وَكَانَ وَّرَاءَهُمْ مَلِكٌ﴾... وليس لفظ الورااء في اللغة كذلك، وإنما هو ما يأتي خلف الإنسان، وإذا اعتبر الأمر بالتقدم أو التأخر في الوجود، على أن الزمان كالطريق للأشياء استقام الأمر، فما يأتي بعد الشيء في الزمان فهو ورااءه»^(٣).

والذي رُوِيَ عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه بمعنى أمام أو قدام^(٤)، ووافقه أبو عبيدة وأكثر العلماء^(٥).

وجوز المعنيين البيضاوي، فالأول على معنى القدام؛ لأنهم متوجهون إليها، والثاني بمعنى الخلف؛ لأنها بعد آجالهم^(٦)، ويشهد له قول الزجاج: «ما بين يَدَيْكَ وَمَا قَدَّامَكَ إذا توارَى عنك فقد صار ورااءك»^(٧).

وكان لهذا التضاد في معنى (وَرَاءَ) أثر واضح في ترجمة معنى هذه الآية الكريمة كما يأتي:

Shakir: Before them is hell.

(١) ينظر: التفسير البسيط ١٢/ ٤٣٠.

(٢) ينظر: تفسير القرطبي ١٦/ ١٥٩.

(٣) المحرر الوجيز ٥/ ٨١.

(٤) ينظر: تنوير المقباس من تفسير ابن عباس ص ٤٢٠.

(٥) ينظر: مجاز القرآن ٢/ ٢١٠، وتفسير الطبري ١٨/ ٨٣، والأضداد لابن الأنباري ص ٦٨، وبحر العلوم

٣/ ٢٧٦، وتفسير البغوي ٤/ ١٨٤، والكشاف للزخشري ٤/ ٢٨٧.

(٦) ينظر: تفسير البيضاوي ٥/ ١٠٦.

(٧) معاني القرآن وإعرابه له ٣/ ٣٠٥.

Pickthall: Beyond them there is hell.

Yusuf Ali: In front of them is Hell.

Arberry: Behind them Gehenna.

Mohsin Khan: In front of them there is Hell.

Muhammad Sarwar: Hell is awaiting them.

Sahih International: Before them is Hell^(١).

نلاحظ مما سبق أنه بينما ترجم آربري الظرف في الآية بمعناه الأصلي وهو الخلف، قد ترجمها الباكون بمعنى أمام وقدّام، ولا شك أن الآية تحتمل المعنيين وإن كان الأخذ بالأصل أولى؛ لأن الوراثة في أصل اللغة اسم مكان للجهة التي خلف الشيء^(٢)، ولكنه قد يُعبر به عن القدّام مجازاً أو كناية عن الغائب بموجب الاستتار والتواري؛ لأنه مما لا يبصره الإنسان، أو مجازاً عن المجاوز؛ لأن الشيء إذا كان أمام السائر فهو صائر إليه، فإذا صار وراءه فقد تجاوزه وتباعد عنه، وهذا تفسير قول الزجاج ومن وافقه^(٣) في أنه يقتضي المعنيين، والله تعالى أعلم.

(١) مدونة القرآن: 10=chapter=45&verse=10. <http://corpus.quran.com/translation.jsp?chapter=45&verse=10>.

(٢) كما قال ابن السكيت، ينظر: لسان العرب ١/١٩٣ (ورأ).

(٣) ينظر: الكشاف ٤/٢٨٧، ولسان العرب ١/١٩٣ (ورأ)، والتحرير والتنوير ١/٦٠.

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه.

بعد ما عشنا مع الأضداد الظرفية في القرآن الكريم جمعاً وتوصيفاً وتحليلاً في ضوء معطيات كتب التفسير والترجمات الإنجليزية للقرآن الكريم، نلخص أهم ما توصل إليه البحث من نتائج وتوصيات فيما يأتي:

1. الأضداد موجودة في اللغة العربية والقرآن، وهي ظاهرة كسائر الظواهر اللغوية، وكتب الأضداد زاخرة بالشواهد القرآنية عليها اسماً وفعلاً وحرفاً.
2. بلغ إجمالي عدد الأضداد الظرفية في القرآن الكريم (٦) أضداد.
3. أثبت البحث أن للأضداد الظرفية أثراً بارزاً في اختلاف أقوال المفسرين واختيارات مترجمي معاني القرآن الكريم إلى اللغة الإنجليزية.
4. أن بعض الكلمات التي قيل إنها من الأضداد الظرفية لا يتحقق فيها هذا المعنى إلا بالتأويل والحمل على المجاز مثل (بعد) و(فوق) و(وراء).
5. تعد الأضداد الظرفية أحد العناصر الجوهرية والأساسية للثروة اللغوية والفكرية والحضارية العربية حيث إن بعضها مثل (دُون)، قد تحقق فيها معنى التضاد بين خمسة أزواج من المعاني، ولم أجد مثل هذا في غيره، مما يدل على تميز اللغة العربية وثنائها اللفظي والمعنوي من بين اللغات.

٦. من أبرز أسباب وقوع الأضداد الظرفية دلالة اللفظ على القدر المشترك بين المعنيين المتضادين، والاتساع في المعنى، والمجاز، وإبهام المعنى الأصل وعدم تحديده، وتداعي المعاني وتصاحبها في الذهن.

٧. اهتم علماء التفسير ومعاني القرآن الكريم بموضوع الأضداد الظرفية عناية خاصة حيث إنه لا يكاد يمر بهم ظرف يحتمل التضاد إلا درسوه ونقلوا ما ورد فيه من آراء من كتب الأضداد والمعاجم اللغوية.

٨. أن ترجمات معاني القرآن الكريم إلى اللغة الإنجليزية المعتمدة في البحث قد اهتمت في تناولها الأضداد الظرفية بالدلالة اللغوية المعجمية على أنها الأصل ولم تحدد عنها إلا عند الضرورة القصوى.

وفي ضوء هذه النتائج يوصي الباحث بما يأتي:

١. تناول كل كتاب من كتب التفسير المعتمدة بالدراسة المستقلة للوقوف على أثر الظواهر اللغوية في اختلاف المفسرين.
٢. تناول كل ترجمة من ترجمات معاني القرآن الكريم إلى اللغة الإنجليزية بالدراسة المستقلة لإظهار أثر الأضداد فيها.

المصادر والمراجع

أولاً: المراجع العربية:

- القرآن الكريم.
- أدب الكاتب (أو) أدب الكتاب، ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت ٢٧٦هـ)، تحقيق: محمد الدالي، مؤسسة الرسالة. لا.ت.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان، محمد بن يوسف بن علي الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، تحقيق: رجب عثمان محمد، ومراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط. ١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
- الاشتراك والتضاد في القرآن الكريم دراسة إحصائية، أحمد مختار عبد الحميد عمر، عالم الكتب، القاهرة، ط. ٢. لا.ت.
- الأضداد (ضمن ثلاثة كتب في الأضداد)، ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق (ت ٢٤٤هـ)، تحقيق: د. أوغست هفز، المطبعة الكاتوليكية للآباء اليسوعيين، بيروت، ١٩١٢م.
- الأضداد وترجمتها في القرآن الكريم إلى اللغة الفرنسية عند أبي بكر حمزة، لطرش محمد لمين، بحث تكميلي لنيل شهادة الماجستير بقسم الترجمة في كلية الآداب واللغات، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، ٢٠٠٧/٢٠٠٨م.
- الأضداد، ابن الأنباري، أبو بكر، محمد بن القاسم بن محمد بن بشار الأنباري (ت ٣٢٨هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت - لبنان، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- الأضداد، أبو حاتم السجستاني، سهل بن محمد بن عثمان بن يزيد الجشمي (ت ٢٤٨هـ)، (ضمن ثلاثة كتب في الأضداد)، تحقيق: د. أوغست هفز، المطبعة الكاتوليكية للآباء اليسوعيين، بيروت، ١٩١٢م.

- الأضداد، الأصمعي، أبو سعيد عبد الملك بن قريب بن علي بن أصمع (ت ٢١٦هـ)، (ضمن ثلاثة كتب في الأضداد)، تحقيق: د. أوغست هفز، المطبعة الكاتوليكية للآباء اليسوعيين، بيروت، ١٩١٢م.
- الألفاظ المتضادة في سورة البقرة ومعانيها، درمان، إسرى حياتي، بحث منشور في موقع دار القرآن عام ٢٠١٤م على الرابط: <https://staidapayakumbuh.ac.id>.
- الألفاظ المتضادة في القرآن الكريم، البدوي، سلمى حسن أحمد، رسالة ماجستير في الآداب، جامعة الخرطوم، ٢٠٠٦م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف، أبو محمد، جمال الدين (ت ٧٦١هـ)، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة، لا. ط. لا. ت.
- ببلوغرافيا ترجمات معاني القرآن الكريم إلى اللغة الإنجليزية من ١٦٤٩ - ٢٠٠٢م دراسة نقدية، عبدالرحيم القدوائي، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة: ط. ١، ١٤٢٩هـ / ٢٠٠٨م.
- بحر العلوم، السمرقندي، أبو الليث نصر بن محمد بن أحمد بن إبراهيم السمرقندي (ت ٣٧٣هـ)، تحقيق: د. محمود مطرجي، دار الفكر - بيروت.
- البحر المحيط في التفسير، أبو حيان، محمد بن يوسف بن علي الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، تحقيق صدقي محمد جميل، دار الفكر - بيروت.
- البرهان في علوم القرآن، الزركشي، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر (ت ٧٩٤هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاه، ط. ١، ١٣٧٦هـ / ١٩٥٧م.
- تاج العروس من جواهر القاموس، الزبيدي، أبو الفيض محمد بن محمد بن عبدالرزاق الحسيني (ت ١٢٠٥هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية.

- التبيان في إعراب القرآن، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (ت ٦١٦هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه.
- التحرير والتنوير، ابن عاشور، محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي (ت ١٣٩٣هـ)، الدار التونسية للنشر - تونس، ١٩٨٤م.
- ترجمات القرآن الإنجليزية عبر العصور، أورك زيب الأعظمي، وهو بحث منشور في موقع إسلام هدى على الرابط: <https://islamhuda.com/i2>.
- ترجمات معاني القرآن وتطور فهمه عند الغرب، الندوي، عبد الله عباس، دعوة الحق - كتاب شهري يصدر عن رابطة العالم الإسلامي، العدد (١٧٤)، السنة (١٥)، ١٤١٧هـ.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك، محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجبالي، أبو عبد الله، جمال الدين (ت ٦٧٢هـ)، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، ١٣٨٧هـ / ١٩٦٧م.
- التسهيل لعلوم التنزيل، ابن جزى الكلبي، أبو القاسم، محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله (ت ٧٤١هـ)، تحقيق: د. عبد الله الخالدي، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم - بيروت، ط. ١، ١٤١٦هـ.
- تصحيح الفصيح وشرحه، ابن درستويه، أبو محمد، عبد الله بن جعفر بن محمد بن درستويه ابن المرزبان (ت ٣٤٧هـ)، تحقيق: د. محمد بدوي المختون، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٤١٩هـ / ١٩٩٨م.
- التفسير البسيط، الواحدي، أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي، النيسابوري الشافعي (ت ٤٦٨هـ)، حقق في (١٥) رسالة دكتوراة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ونشرته عمادة البحث العلمي بالجامعة نفسها، ط. ١، ١٤٣٠هـ.

- تفسير القرآن العظيم، ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (ت ٧٧٤هـ)، تحقيق: سامي بن محمد سلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع، ط. ٢، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.
- تفسير مقاتل بن سليمان، أبو الحسن مقاتل بن سليمان بن بشير الأزدي البلخي (ت ١٥٠هـ)، تحقيق: عبد الله محمود شحاته، دار إحياء التراث، بيروت، ط. ١، ١٤٢٣هـ.
- التفسير والمفسرون، الذهبي، محمد السيد حسين (ت ١٣٩٨هـ)، مكتبة وهبة، القاهرة.
- تنوير المقباس من تفسير ابن عباس، الفيروزآبادي، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت ٨١٧هـ)، دار الكتب العلمية - لبنان.
- تهذيب اللغة، الأزهرى، محمد بن أحمد بن الأزهرى الهروي، أبو منصور (ت ٣٧٠هـ)، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط. ١، ٢٠٠١م.
- جامع البيان في تأويل القرآن، الطبري، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الأملي، أبو جعفر (ت ٣١٠هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط. ١، ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م.
- الجامع لأحكام القرآن = تفسير القرطبي، القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين (ت ٦٧١هـ)، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية - القاهرة، ط. ٢، ١٣٨٤هـ/ ١٩٦٤م.
- الجنى الداني في حروف المعاني، المرادي، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي (ت ٧٤٩هـ)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط. ١، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.

- حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي، البيضاوي، شهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر الخفاجي المصري الحنفي (ت ١٠٦٩هـ)، دار صادر - بيروت.
- حروف المعاني والصفات، الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي (ت ٣٣٧هـ)، تحقيق: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط. ١، ١٩٨٤م.
- دراسات لأسلوب القرآن الكريم، محمد عبد الخالق عزيمة (ت ١٤٠٤هـ)، تصدير: محمود محمد شاكر، دار الحديث، القاهرة.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، السمين الحلبي، أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم (ت ٧٥٦هـ)، تحقيق: د. أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق.
- الروض الأنف في شرح السيرة النبوية لابن هشام، لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي (ت ٥٨١هـ)، تحقيق: عمر عبد السلام السلامي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط. ١، ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م.
- زاد المسير في علم التفسير، ابن الجوزي، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت ٥٩٧هـ)، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار الكتاب العربي - بيروت، ط. ١، ١٤٢٢هـ.
- شرح الرضي على الكافية، رضي الدين محمد بن الحسن الإستراباذي (ت ٦٨٦هـ)، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس، بنغازي، ط. ٢، ١٩٩٦م.
- شرح الفصيح، ابن هشام اللخمي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن هشام (ت ٥٧٧هـ)، تحقيق: د. مهدي عبيد جاسم، ط. ١، ١٤٠٩هـ / ١٩٨٨م.

- شرح تسهيل الفوائد، ابن مالك، محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت ٦٧٢هـ)، تحقيق: د. عبدالرحمن السيد ود. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، ط. ١، ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م.
- شَوَاهِدُ التَّوْضِيحِ وَالتَّصْحِيحِ لِمَشْكَلَاتِ الْجَامِعِ الصَّحِيحِ، ابن مالك، محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت ٦٧٢هـ)، تحقيق: د. طه مُحسن، مكتبة ابن تيمية، ط. ١، ١٤٠٥هـ.
- الصاحبى في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي (ت ٣٩٥هـ)، تحقيق: محمد علي بيضون، ط. ١، ١٤١٨هـ / ١٩٩٧م.
- صحيح البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي (٢٥٦هـ)، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، ط. ١، ١٤٢٢هـ.
- صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (ت ٢٦١هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- ظاهرة التّضادّ في سورة الأعراف وأثرها في إيصال المعنى، هادي حسن محمد، بحث منشور في مجلة مركز دراسات الكوفة، بجامعة الكوفة، العدد (٣١)، ٢٠١٣م.
- ظاهرة التّضادّ في لغة الضاد وأثرها في تفسير القرآن الكريم، الزهراء منى، رسالة ماجستير بقسم اللغة العربية وآدابها، كلية الآداب واللغات، جامعة الجزائر، ١٤٢٨-١٤٢٩هـ / ٢٠٠٧-٢٠٠٨م.
- علم الدلالة، أحمد مختار عبد الحميد عمر، عالم الكتب، ط. ٥، ١٩٩٨م.
- عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ، السمين الحلبي، أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم (ت ٧٥٦هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، ط. ١، ١٤١٧هـ / ١٩٩٦م.

- الغريب المصنف، أبو عبيد، القاسم بن سلام (ت ٢٢٤هـ)، تحقيق: د. محمد المختار العبيدي، المجمع التونسي للعلوم والآداب، تونس، ودار مصر للطباعة، القاهرة، ط. ٢، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م.
- فصول في فقه العربية، رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط. ٦، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.
- فقه اللغة: مفهومه، موضوعاته، قضاياها، الحمد، إبراهيم بن محمد، دار ابن خزيمة، الرياض، السعودية، ط. ١، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م.
- فن الترجمة في ضوء الدراسات المقارنة، خلوصي، صفاء، دار الرشيد للنشر، العراق، ١٩٨٢م.
- في اللهجات العربية، إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط. ٣، ١٩٩٢م.
- القاموس المحيط، الفيروزآبادي، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت ٨١٧هـ)، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف: محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، ط. ٨، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م.
- كتاب الأضداد في كلام العرب، أبو الطيب اللغوي، عبد الواحد بن علي (ت ٣٥١هـ)، تحقيق: د. عزة حسن، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، بيروت، لبنان، ط. ٢، ١٩٩٦م.
- كتاب الأضداد، الصغاني، رضي الدين الحسن بن محمد بن الحسن بن حيدر العدوي العمري القرشي الصغاني (ت ٦٥٠هـ)، (ضمن ثلاثة كتب في الأضداد)، تحقيق: د. أوغست هفز، المطبعة الكاتوليكية للآباء اليسوعيين، بيروت، ١٩١٢م.

- كتاب الأضداد، قطرب، أبو عليّ الله محمد بن المستنير (ت ٢٠٦ هـ)، تحقيق: حنا حداد، دار العلوم، الرياض، ط. ١، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٤ م.
- كتاب العين، الخليل، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (ت ١٧٠ هـ)، تحقيق: د. مهدي المخزومي ود. إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.
- الكتاب، سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء (ت ١٨٠ هـ)، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط. ٣، ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٨ م.
- الكشف عن حقائق غوامض التنزيل، الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، جار الله (ت ٥٣٨ هـ)، دار الكتاب العربي - بيروت، ط. ٣، ١٤٠٧ هـ.
- الكشف والبيان عن تفسير القرآن، الثعلبي، أحمد بن محمد بن إبراهيم، أبو إسحاق (ت ٤٢٧ هـ)، تحقيق: أبو محمد بن عاشور، مراجعة وتدقيق: أ. نظير الساعدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، ط. ١، ١٤٢٢ هـ / ٢٠٠٢ م.
- كينونة اللغة العربية، بدوي، عبد الفتاح، تقديم: إبراهيم الهدهد، مطابع دار الجمعة للصحافة، مصر، ١٤٤٠ هـ / ٢٠١٨ م.
- لسان العرب، ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الأفرريقي (ت ٧١١ هـ)، دار صادر - بيروت، ط. ٣، ١٤١٤ هـ.
- مباحث في علوم القرآن، القطان، مناع بن خليل (ت ١٤٢٠ هـ)، مكتبة المعارف، ط. ٣، ١٤٢١ هـ / ٢٠٠٠ م.
- مجاز القرآن، أبو عبيدة، معمر بن المثنى التيمي البصري (ت ٢٠٩ هـ)، تحقيق: محمد فواد سزگين، مكتبة الخانجي - القاهرة، طبعة ١٣٨١ هـ.

- مجالس ثعلب، ثعلب، أبو العباس أحمد بن يحيى (ت ٢٩١هـ)، تحقيق، عبدالسلام محمد هارون، دار المعارف، القاهرة، ط. ٢، ١٤٢٨هـ.
- المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت ٣٩٢هـ)، وزارة الأوقاف-المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ط. ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ابن عطية، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي (ت ٥٤٢هـ)، تحقيق: عبدالسلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية - بيروت، ط. ١، ١٤٢٢هـ.
- المخصص، ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (ت ٤٥٨هـ)، تحقيق: خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط. ١، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م.
- المزهري في علوم اللغة وأنواعها، السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين (ت ٩١١هـ)، تحقيق فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية - بيروت، ط. ١، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.
- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، الفيومي، أحمد بن محمد بن علي المقرئ أبو العباس (ت نحو ٧٧٠هـ)، المكتبة العلمية - بيروت.
- معالم التنزيل في تفسير القرآن، البغوي، محيي السنة، أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء الشافعي (ت ٥١٠هـ)، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط. ١، ١٤٢٠هـ.
- معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل (ت ٣١١هـ)، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب - بيروت، ط. ١، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.

- معاني القرآن، أبو جعفر النحاس، أحمد بن محمد (ت ٣٣٨هـ)، تحقيق: محمد علي الصابوني، جامعة أم القرى - مكة المكرمة، ط. ١، ١٤٠٩هـ.
- معاني القرآن، الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي (ت ٢٠٧هـ)، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي وآخرين، دار المصرية للتأليف والترجمة - مصر، ط. ١. لا. ت.
- مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ابن هشام، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف، أبو محمد، جمال الدين (ت ٧٦١هـ)، تحقيق د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر - دمشق، ط. ٦، ١٩٨٥م.
- مفاتيح الغيب، الفخر الرازي، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي (ت ٦٠٦هـ)، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط. ٣، ١٤٢٠هـ.
- المفصل في صنعة الإعراب، الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت ٥٣٨هـ)، تحقيق د. علي بو ملحوم، مكتبة الهلال - بيروت، ط. ١، ١٩٩٣م.
- مقاييس اللغة، ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي (ت ٣٩٥هـ)، تحقيق عبدالسلام محمد هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م.
- مناهل العرفان في علوم القرآن، الزرقاني، محمد عبد العظيم الزرقاني (ت ١٣٦٧هـ)، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، ط. ٣. لا. ت.
- الموسوعة القرآنية المتخصصة، مجموعة من الأساتذة والعلماء المتخصصين، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، مصر، ١٤٢٣هـ / ٢٠٠٢م.
- موسوعة علوم اللغة العربية، إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط. ١، ٢٠٠٦م.

- نزهة الأعين النواظر في علم الوجوه والنظائر، ابن الجوزي، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت ٥٩٧هـ)، تحقيق: محمد عبد الكريم كاظم الراضي، مؤسسة الرسالة، لبنان- بيروت، ط. ١، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م.
- الوجوه والنظائر، أبو هلال العسكري، الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري (ت نحو ٣٩٥هـ)، تحقيق وتعليق: محمد عثمان، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط. ١، ١٤٢٨هـ / ٢٠٠٧م.

ثانياً: المراجع الأجنبية والمواقع الإلكترونية:

- Dictionary of Translation Studies by Mark Shuttleworth & Moira Cowie, Routledge Taylor & Francis Group, London and New York, 2014.
- <http://corpus.quran.com/translation.jsp>
- On Linguistic Aspects of Translation by Roman Jakobson, Harvard University Press, Cambridge, Massachusetts, 1959.
- Oxford American Dictionary of Current English, Oxford University Press, 1999.
- Shakir identified-<http://ahmadiyya.org/movement/shakir-2.htm>
- The Translation Studies Reader by Lawrence Venuti, Routledge Taylor & Francis e-Library, New York, 2004.

(تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب لابن خروف)
«من بداية باب الإدغام إلى نهاية الكتاب»

تحقيق ودراسة:

مشعان بن نازل الجابري

أستاذ اللغويّات المشارك بجامعة طيبة

• الملخص

في هذا البحث تحقيقٌ للجزء الأخير من كتاب «تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب»، وقد ابتدأ بباب الإدغام، ثم تلا ذلك باب الإدغام في الحرفين اللذين تَضَعُ لسانك لهما موضعاً واحداً لا يزول عنه، وباب الإدغام في الحروف المتقاربة، وباب الإدغام في حروف طرف اللسان والثنايا، وباب الحروف التي يُضارِعُ بها حرفٌ، وباب ما تُقَلَّبُ فيه السَّيْنُ صاداً، وهذا بابٌ ما كان شاذاً. وسبق ذلك ثلاثة مباحث أوَّلها للتعريف بابن خروف بإيجاز، وثانيها فيه لمحة موجزة عن الجزء المحقَّق من الكتاب، وثالثها لوصف النسخة، والدراسات السابقة. وقد ختم البحث بفهرس للمصادر والمراجع التي خدمت هذا التحقيق.

الكلمات المفتاحية: تنقيح الألباب - ابن خروف - كتاب سيبويه - شرح الكتاب - باب الإدغام.

المُقدِّمة

الحمد لله جزيل العطاء، خلق فسوى، وقدَّر فهدى، علّم من الجهالة، وهدى من الضلالة، والصلاة والسلام على النبي المصطفى، خير البرية، وأزكى البشرية وعلى آله، وصحبه.

وبعد:

فإنَّ كتاب سيبويه يشرف به دارسوه، ويفرّح بالاشتغال به مَنْ عرف قدره؛ ولذا تسابقت إليه همم الناهين، وكلُّ يصدر ومعينه غير ناضب.

ومن أولئك الأئمة الذين عرفوا الكتاب، وعرفوا به الإمام أبو الحسن علي بن محمد الأندلسي، المعروف بابن خروف النحوي؛ فقد عاش حياته طالباً في مدرسة كتاب سيبويه ثم معلماً له، وكان نتاج ذلك أن جاد على أهل العربية والمهتمين بكتاب سيبويه بشرح نفيس أسماه «تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب»، وقد هياً الله له في هذا العصر من الباحثين مَنْ يظهر مكنونه، ويجمع شتات أجزائه؛ فحقق هذا الكتاب في رسائل في أربع جامعات -سيأتي تفصيلها- وقد حقق أخي وصديقي صالح الحارثي الجزء الأخير من الكتاب من باب (الإضافة إلى المحلوف به) إلى (باب نظائر ما مضى من المعتل)، فأكرمني بما بقي من الكتاب من باب (الإدغام) إلى (نهاية الكتاب)، فجزاه الله عنّي خيراً؛ إذ شرفني بالمساهمة في خدمة هذا الكتاب القريب إلى النفس.

وقد سرتُ في تحقيق باب (الإدغام) إلى (آخر الكتاب) على المنهج العلمي المتعارف عليه بين المحققين، وهذا موجزه:

حاولتُ أن أخرج النص كما أراده مؤلّفه، واستعنتُ - إضافةً إلى النسخة الأصل - بنسخته من كتاب سيبويه، وهوامش نسخة راغب باشا، والكتاب وشروحه.

- تجنّبتُ الإفراط في الحواشي إلا ما لا بدّ منه.

- اعتنيتُ بكتابة الآيات على حسب رسم المصحف ذكراً سورها وأرقام آياتها.

- خرجتُ الشواهد الشعرية وأشرتُ إلى شيءٍ من مصادرها.

- اعتنيتُ بعزو الأقوال إلى أصحابها ما استطعتُ إلى ذلك سبيلاً.

- ثمَّ قدمتُ لهذا العمل بمقدمة تلاها تمهيدٌ في ثلاثة مباحث:

الأول: سيرة ابن خروف بإيجاز.

الثاني: لمحة موجزة عن هذا الجزء من تنقيح الأبواب.

الثالث: وصفٌ للنسخة المعتمدة.

وقد استصحبتُ في ذلك كله الإيجاز، واستغنيتُ بالإشارة عن كثير العبارة.

وأسأل الله أن يستعملنا في طاعته، وأن يجعلنا من سدنة لغة كتابه، وأن يرزقنا الصواب في القول والعمل.

التمهيد وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: التعريف بابن خروف بإيجاز

اسمه، ونسبه:

هو: أبو الحسن، علي بن محمد بن علي الحضرمي، الإشبيلي، الأندلسي، المعروف بابن خروف النحوي^(١).

وأما لقبه الذي عُرف به واشتهر فهو: ابن خروف، وقد نبّه تلميذه الرّعيني إلى الخلط بينه وبين ابن خروف الشاعر^(٢)؛ فابن خروف النحوي إشبيلي الدار، وأما الشاعر فهو قُرطبي الدار، واسمه: علي بن محمد القيسي^(٣).

مولده:

لم يُذكر شيءٌ عن مولده في جمهرة المصادر التي عُنيت بالترجمة له؛ إلا أن الزركلي في الأعلام قد جعل مولده سنة ٥٢٤هـ^(٤)، أما كحالة فقد ذكر أن مولده سنة ٥٢١هـ^(٥).

حياته:

جاء الكلام عن حياة ابن خروف مقتضباً في أغلب كتب التراجم، فلم تذكر عن حياته إلا النزر اليسير، فمما عُرف عنه أنه من أهل رندة من نواحي إشبيلية، كان مولده ووفاته بها، وبها قرأ النحو وأجاده^(٦).

(١) تُنظر ترجمته في: معجم الأدباء: ١٩٦٩/٥، وإنباه الرواة: ١٩٢/٤، والتكملة لكتاب الصلة: ٢٢٦/٣، وبرنامج شيوخ الرعيني: ٨١، ووفيات الأعيان: ٣٣٥/٣، والذيل والتكملة: ٢٦٩/٣، وإشارة التّعيين: ٢٢٨، وسير أعلام النبلاء: ٢٢/٢٦، والوفائي بالوفيات: ٥٩/٢٢، وفوات الوفيات: ٨٤/٣، والبلغة: ٢١٤، وبغية الوعاة: ٢٠٣/٢، والأعلام للزركلي: ٣٣٠/٤.

(٢) وقع الخلط بينهما في بعض كتب التراجم، وقد تتبّعها بعض الباحثين. ينظر: ابن خروف وآراؤه النحوية: ٨.

(٣) ينظر: برنامج شيوخ الرعيني: ٨١.

(٤) الأعلام: ٣٣٠/٤.

(٥) معجم المؤلفين: ٢٢١/٧.

(٦) ينظر: إنباه الرواة: ١٩٢/٤، والذيل والتكملة: ٢٧٠/٣.

وأما نشأته الأولى وأسرته التي نشأ فيها فلم يرد عنها شيء، غير ما ذكر عنه أنه لم يتزوج قط، وروي عنه قوله: والله ما حلت مؤزري قط على حلال ولا حرام^(١).

واشتهر عنه أنه كان دائم الترحال بين مدن الأندلس والمغرب، يتردد بين إشبيلية ورندة وقرطبة وسبته وفاس ومراكش؛ للتجارة بأواني الخشب المخروطة، وللتدريس^(٢).

مكانته العلمية وثناء العلماء عليه:

وصف ابن خروف في كتب التراجم بأوصاف تدل على إمامته في العربية، فهذا تلميذه الرعيني يقول عنه في برنامج شيوخه: «الشيخ، النحوي، المقرئ، الفرضي»^(٣).

وقال عنه علم الدين اللورقي: «رأيتُه، وأخذتُ عنه، واستفدتُ منه، وكان فاضلاً في هذا الشأن، وله كلامٌ على كتاب سيبويه، جوّده غاية الإجادة، وهو من مליح مصنفات أهل الأندلس في هذا النوع»^(٤).

وأما أخلاقه فقد ذكر عنه أنه كان مشهوراً بالصدق، وطهارة الثوب، والصيانة، والعفاف، كما كان وقور المجلس مهيباً^(٥).

ومع وقاره وهيبته وجلالة قدره فقد كان شديد الانبساط للطالب، غير مهيب ولا منكرٍ لما يسأل فيه وعنه^(٦).

(١) ينظر: الذيل والتكملة: ٢٧٠/٣.

(٢) ينظر: إنباه الرواة: ١٩٢/٤، والتكملة لكتاب الصلة: ٢٢٦/٣، والذيل والتكملة: ٢٧٠/٣.

(٣) برنامج شيوخ الرعيني: ٨١.

(٤) إنباه الرواة: ١٩٢/٤.

(٥) ينظر: الذيل والتكملة: ٢٧٠/٣.

(٦) صلة الصلة (مع الصلة لابن بشكوال): ٥٠/٣.

وفاته:

اختلفت كتب التراجم في تحديد سنة وفاته؛ ف قيل: توفي سنة ٦٠٦هـ^(١)، وقيل سنة ٦٠٥هـ^(٢)، وقيل: ٦١٠هـ^(٣)، وقيل غير ذلك؛ بسبب الخلط بينه وبين معاصره ابن خروف القرطبي الشاعر^(٤). وكانت وفاته - رحمه الله - بإشبيلية^(٥).

(١) ينظر: معجم الأدباء: ٥/ ١٩٦٩، وبغية الوعاة: ٢/ ٢٠٣.

(٢) ينظر: الوافي بالوفيات: ٢٢/ ٥٩، وبغية الوعاة: ٢/ ٢٠٣.

(٣) ينظر: وفيات الأعيان: ٣/ ٣٣٥، وسير أعلام النبلاء: ١٦/ ٧٠، وبغية الوعاة: ٢/ ٢٠٣.

(٤) ينظر: نفع الطيب: ٢/ ٦٤٠.

(٥) ينظر: التكملة لكتاب الصلة: ٣/ ٢٢٦، وبرنامج شيوخ الرعيني: ٨١.

المبحث الثاني: لمحة موجزة عن الجزء المحقق من الكتاب

وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: منهج ابن خروف في شرحه.

في هذا الجزء من الكتاب من (باب الإدغام إلى آخر الكتاب) سار ابن خروف على طريقة واحدة؛ إذ يبدأ بذكر الباب، ثم يشرع في شرح مسأله مبتدئاً بعبارة «وقوله...»، غير مهتمّ بذكر جميع مسائل الباب فضلاً عن جميع عبارات سيويه، بل اهتمَّ شرحه بما يراه هو غامضاً.

أو يورد عبارة سيويه ثم يقول: «يريد...»، أو «يعني...»، أو «أي...».

كما اهتمَّ بشرح الأبيات التي يوردها سيويه ويعزوها غالباً إلى صاحبها، ويذكر وجه الشاهد، وما فيها من ألفاظٍ تحتاج إلى شرح وبيان.

المطلب الثاني: عنايته بنصّ سيويه

ظهر اهتمام ابن خروف بنصوص الكتاب جلياً، ومن مظاهر اهتمامه تحريراً عبارات الكتاب، وإشاراته إلى اختلاف النسخ في عبارات سيويه؛ وذلك دليلٌ ظاهرٌ على عنايته بالكتاب، ومعرفته بنسخه المختلفة، ومن عرف ابن خروف وأطلع على نسخته من الكتاب، وهو أمشها الزّاحرة بتعليقات شيخه، وغيره لا يستغرب كثرة إشاراته إلى اختلاف النسخ؛ إذ لا تكاد تمرُّ لوحةٌ إلا وفيها إشارة لفرق بين نسخةٍ وأخرى، مع اهتمامه بالنسخة الشريفة، والرباحية.

المطلب الثالث: عنايته بأراء العلماء وأقوالهم

تجلّت في هذا الجزء من الشرح صلة العالم بالعلماء قبله، فلا تقرأ باباً إلا وتجده فيه ذكراً للفرّاء، أو للأخفش، أو للمبرّد، أو ابن ولاد، أو الفارسي، أو الرّماني... وغيرهم، ممّا أضاف للكتاب قيمةً علميةً وتأصيلاً وأصاله.

ولم يقف منهم موقف المسلم بل ناقش، وأخذ، وردّ.

المطلب الرابع: ترجيحاته

ابنُ خروف كغيره من العلماء المجتهدين، لم يقف موقف الناقل أو المتلقي المقلد بل غاصَّ في لجج العلم، وسبر الأقوال، والشواهد، فاختر لنفسه أقوالاً، واصطفى ترجيحاً، ومن ذلك:

- اختار أنَّ النون التي تُدغم هي التي مخرجها من الفم.
- عنده زيادة السين على التاء أصحُّ من إبدالها.

المبحث الثالث: وصف النسخة، والدراسات السابقة

المطلب الأول: وصف النسخة الخطية

اعتمدتُ في تحقيق هذا الجزء على نسخة خزانة جامع ابن يوسف بمراكش بالمغرب، وهي مصورة عن مخطوط أصلي محفوظ بخزانة جامع ابن يوسف بمراكش برقم (٥٦٦)، تبدأ بباب «الإضافة وهو باب النسبة»، وتنتهي بنهاية «باب ما كان شاذاً مما خففوا على ألسنتهم وليس بمطرد»، وهو آخر أبواب الكتاب.

وهي نسخة نفيسة جداً، تمثل الجزء الرابع (الأخير) من تنقيح الألباب؛ حيث جاء بخط ناسخها في آخرها ما نصّه: «كامل السفر الرابع، وبكامله كامل شرح كتاب سيويه رحمه الله، وكامل الكتاب أيضاً، وهو المسمّى: تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب».

عدد صفحات هذه النسخة (٤٠٥) صفحات، في كل صفحة عشرون سطراً، ومعدّل الكلمات في السطر الواحد أربع عشرة كلمة.

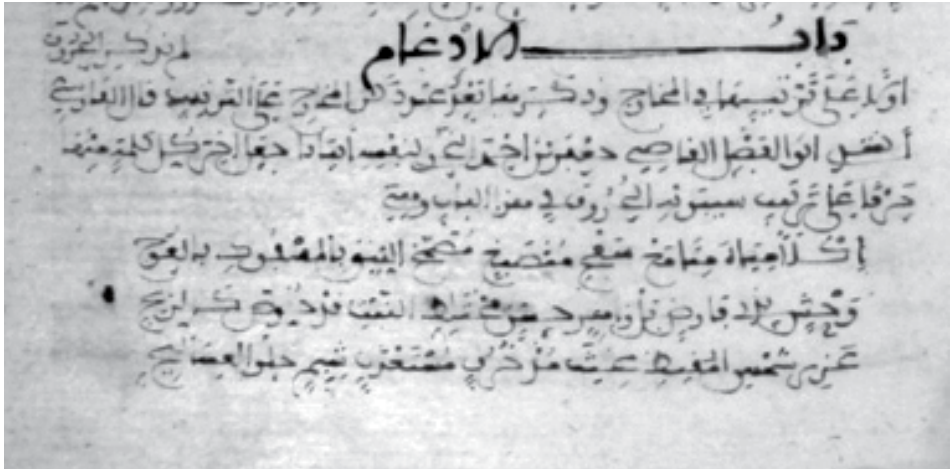
خطها أندلسي، وناسخها كما جاء في الصّفحة الأخيرة بخطّ: عبيدالله بن أحمد بن أسدون، أتمّ نسخها في العشر الوُسط من جمادى الآخرة من عام اثنين وأربعين وستائة للهجرة النبوية الشريفة.

على الغلاف (الظهرية) قيد تملك نصّه: «ملك: مريم بنت عبدالرحمن الحلبي، المعلّمة بالدار...»، وبأسفله تحييس من صاحبتّه، ونصّه: «حبسته المعلّمة لكتاب الله العزيز المذكورة على الخزانة المباركة بجامع...»^(١).

(١) طمس بسبب الرطوبة.

ترقيمها حديث كما يظهر، لكل صفحة رقم خاص بها، على أن المرقم
يكتفي أحياناً بترقيم إحدى الصفحتين في اللوحة الواحدة، فتراه يثبت الرقم في
الصفحة الشمال دون اليمين، لكنه يراعي الصفحة اليمين في الترقيم.
وعلى حواشيتها ما يدل على مقابلتها على أصل بخط ابن خروف، وبها
تصويبات واستدراكات لما سقط منها؛ بالإشارة لموضع الخطأ أو السقط في المتن
بخرجة، واستدراكها في الحاشية، مع وضع علامة عليها في العادة.
وترتيبها مضطرب وبها خروم، كما أن بها طمساً في بعض أوراقها
بسبب الرطوبة.

نماذج من المخطوط



المطلب الثاني: الدراسات السابقة:

حُقِّقَت أجزاء من هذا الكتاب في أزمان مختلفة، وأماكن مختلفة، وهذه الدراسات التي وقفتُ عليها:

١- د. خليفة محمد بديري: من بداية النسخة التيمورية إلى نهاية باب الحكاية التي لا تغيير فيها الأسماء عن حالها في الكلام، والكتاب مطبوع متداول، وهو رسالة علمية في الأصل، من منشورات كلية الدعوة الإسلامية ولجنة الحفاظ على التراث الإسلامي بطرابلس، عام ١٤٢٥ من ميلاد^(١) الرسول صلى الله عليه وسلم، ١٩٩٥ م.

٢- د. صالح بن أحمد الغامدي: من بداية النسخة التيمورية إلى نهاية باب التصغير، رسالة دكتوراه بجامعة أمّ القرى، كلية اللغة العربية، نوقشت عام ١٤١٤ هـ.

٣- الباحثة: غفران عبد الرحمن العربي: قامت بتحقيق بابي النسبة والتصغير، رسالة ماجستير بجامعة دمشق، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، عام ١٤٢٤ هـ.

٤- الباحث صالح بن حسين الحارثي: حَقَّق الكتاب من باب (الإضافة إلى المحلوف به) إلى (باب نظائر ما مضى من المعتل)، رسالة تقدّم بها لنيل درجة الدكتوراه بالجامعة الإسلامية ١٤٤٢ هـ، ولم تناقش بعد.

(١) هكذا!

النصُّ المحقَّق

باب الإدغام^(١)

لم يذكر الحروف أولاً على ترتيبها في المخارج وذكرها بعد عند ذكر المخارج على الترتيب. قال الفارسي: أنشدني أبو الفضل القاضي جعفر بن أحمد النحوي^(٢) لنفسه آياتاً جعل آخر كل كلمة منها حرفاً على ترتيب سبويه الحروف في هذا الباب وهي:

اكلاً مِيَاهَ مَنَامٍ سَفْحٍ مُنْصَبِغٍ مُضْمَخِ النَّبِقِ بِالسَّفُوكِ بِالْعُوجِ
وحشٍ بذِي فَارِضٍ بِلِ زَاهِرٍ حَسَنِ مُخْتَلِطِ النَّبْتِ قَدْ حُوِّصَ كَالزَّبِيجِ
عزیزِ شَمْسِ المَقِیْظِ غِیْثٌ مُدْ حُرْفٍ مُسْتَعْدَبِ شَبِمْ حُلُوِّ العَسَالِیْجِ^(٣)

[٤٠٠] (٤) الثاء عند سبويه قبل الدال كما ذكر أبو الفضل وهو الحق^(٥). وفي الترتيب الأول اختلاف في النسخ^(٦) ولا حاجة إلى ذكره؛ لأنه لا فائدة فيه، وقد ذكر في «باب الحرف الذي يضارع به حرف من موضعه»^(٧): أن الشين تضارع الزاي، وذكر أنه عربي كثير. والجيم كذلك قال: جعلت بمنزلة الشين،

(١) هكذا (الإدغام) بهمزة القطع والتخفيف في المخطوط، وهو كذلك في كتاب سبويه طبعة باريس: ٤٥٢/٢، وهارون: ٤٣١/٥، والبكاء: ٧٢٨/٤، والنكت للأعلم: ١٢٤٢/٢، وشرح عيون سبويه: ٣١٥، ونسخة ابن خروف: ١٣٧/٢. و(الإدغام) بهمزة الوصل وتشديد الدال في طبعة بولاق: ٤٠٤/٢، وتحقيق د. سيف العريفي للباب نفسه من شرح السيرافي: ٣، وللدكتور سيف تحقيق وتعليق في حاشية تلك الصفحة. وفي التعليق: ١٦١/٥ (الإدغام) بهمزة القطع وتشديد الدال!

(٢) لم أقف له على ترجمة. وفي العمدة في محاسن الشعر: ٩٢/١ «وسمعت القاضي أبا الفضل جعفر بن أحمد النحوي وقد سئل عن ذي الرمة وأبي تمام فأجاب بجواب يقرب معناه من هذا لم أحفظه». فهذا النقل يؤكد أن أبا الفضل هذا متأخر عن أبي علي الفارسي، ولعل ابن خروف أخذها من حواشي نسخة الفارسي، وظنّه من كلام الفارسي. ولم أقف عليه في تلك النسخة.

(٣) لم أقف عليها فيما بين يدي من كتب اللغة والأدب.

(٤) هكذا يبدأ ترقيم باب الإدغام، ثم تأتي الأبواب بعد بتقديم وتأخير.

(٥) في نسخ الكتاب المطبوعة الدال قبل الثاء، وكذلك في سر صناعة الإعراب: ٥٩/١ ونسبه إلى سبويه. وهو كذلك في نسخة ابن خروف المخطوطة من كتاب سبويه، والمقابلة على نسخة أبي علي الفارسي!

(٦) أشار إلى ذلك السيرافي في شرحه. ينظر: الإدغام: ٤.

(٧) الكتاب: ٤/٤٧٧.

قال: ولا يجوز أن تجعلها زايًا خالصة^(١).

وقوله: «وتكون خمسة وثلاثين» بل، هي سبعة وثلاثون بما ذكر من هذين الحرفين.
و(التون الخفيفة) هي التي تخرج من الخياشيم، وهي التي تخفى مع الحروف، ليس لها من الفم مخرج^(٢).

وذكر ثلاث ألفات^(٣): (ألف التفخيم) وهي التي في الصلاة وشبهها^(٤) لأهل الحجاز؛ وأوجب تفخيمها وقوعها بعد حروف الاستعلاء وبعد اللام المفخمة. و(ألف الإمالة)^(٥)، و(ألف بين اللفظين) في مثل: الأبرار، والأشرار. والألف التي لا موجب لها لشيء من هذا، وهي تابعة للفتحة على طبيعتها، وهي التي قرأ بها القراء ممن لم يمل، ولا قرأ بين اللفظين، ولا تقدمها حرف استعلاء، وهي الداخلة في التسعة والعشرين^(٦).

(١) عبارة سيبويه بتامها: «وأما الحرف الذي ليس من موضعه فالشين؛ لأنها استطلت حتى خالطت أعلى الثبتين، وهي في الهمس، والرّخاوة كالصّاد والسّين، وإذا أجزيت فيها الصوت وجدت ذلك بين طرف لسانك وانفراج أعلى الثبتين، وذلك قولك: أشدق، فتضارع بها الزاي. والبيان أكثر وأعرف، وهذا عربي كثير.

والجيم أيضاً قد قرّبت منها فجعلت بمنزلة الشين. من ذلك قولهم في الأجدر: أشدر؛ وإنما حملهم على ذلك أنها من موضع حرف قد قرب من الزاي... ولا يجوز أن يجعلها زايًا خالصة ولا الشين؛ لأنها ليسا من مخرجها». الكتاب: ٤/٤٧٩.

(٢) قال السرياني: وأما التون الخفيفة؛ فإنه يريد النون الساكنة التي مخرجها من الخيشوم، نحو: النون في: منك، وعنك، ومن زيد. وإنما تكون هذه النون من الخيشوم مع خمسة عشر حرفاً من حروف الفم، وهي: القاف، والكاف، والجيم، والشين، والضاد، والصاد، والزاي، والسّين، والطاء، والدال، والتاء، والظاء، والدال، والتاء، والفاء». الأدغام: ٨-١١. وينظر: شرح المفصل: ١٠/١٢٧.

(٣) وهي عند ابن خروف أربع ألفات، وسيذكر بعد قليل أن سيبويه لم يذكر الألف التي بين اللفظين. قال أبو العلاء المعري: «الممال عند البصريين هو الألف فيجعلونها ثلاثة أنواع: ألف تفخيم، وألف ترخيم وهي ألف الإمالة، وكذلك سهاها سيبويه في كتابه، وألف بين بين». رسالة الملائكة: ١٨٨. وينظر: الكتاب: ٤/٤٣٢، ونسخة ابن خروف: (١٥٧أ)، وسرّ صناعة الإعراب: ١/٤٦، ٤٩، ٥٠.

(٤) كالحياة والزكاة. كما ذكر سيبويه.

(٥) عبارة سيبويه: «الألف التي تمال إمالة شديدة». الكتاب: ٤/٤٣٢.

(٦) قال سيبويه: «فأصل حروف العربية تسعة وعشرون حرفاً: الهمزة، والألف...». الكتاب: ٤/٤٣١.

- قال أبو الحسن: أُلِفَ التّفخيمُ كالواو^(١)، تجوزُ في الصلّاةِ في لغةِ أهلِ الحجازِ^(٢).
وألفُ بينَ اللفظينِ لم يذكرها، وهي ثمانيةٌ وثلاثونَ.
ووقعَ في الحروفِ الآخرة^(٣): «والظاءُ التي كالثاءِ»، وهي زائدةٌ على العددِ
الذي ذكر^(٤)، وأثبتها الرّمانيُّ^(٥).
ويريدُ بـ(الشّينِ التي كالجيمِ) نحو: أشدقَ، تُقَرَّبُ الشينُ فيه من الجيمِ^(٦)،
وكذلك [الصّادُ] التي [كالزّاي] نحو: مصدرٍ.
ويريدُ بـ(الجيمِ التي كالكافِ) نحو: جملٍ، ينطقونَ به بينَ الجيمِ والكافِ،
ولم تخلص لأحدهما.
وكذلك (الجيمُ التي كالشينِ) نحو: جابر، يقربونها من الشينِ، ولا يعلمُ
ذلك إلا بالنّطقِ بها، وليست بشينٍ ولا جيمٍ، لم تخلص لأحدهما^(٨).
وقولُه: (وهي: الكافُ التي بينَ الجيمِ والكافِ، والجيمُ التي كالكافِ) ليسَ
أحدهما أقوى على صاحبه من الآخرِ كما كان ذلك فيما تقدّم.
-
- (١) يُنحى بها نحو الواو. ينظر: الإدغام: ٢٣، وسرّ صناعة الإعراب: ١/ ٥٠، وشرح المفصل: ١٠/ ١٢٧.
(٢) بنصّه في حاشية نسخة ابن خروف: (١٥٧أ).
(٣) أي القسم الثالث: الحروف غير المستحسنة.
(٤) بها يصبح العدد ثلاثةً وأربعين حرفاً! وذكر ابنُ جنّي أنّها ثمانية أحرف، وعدّها منها «الظاء التي كالثاء». سرّ
صناعة الإعراب: ٤٦/ ١.
(٥) علّم عليها ابنُ خروف في نسخته من كتاب سيبويه (١٥٧أ)، وكتب في الحاشية: «سقط المُعلّم في (ش)،
وهو ساقطٌ من العدد لا يحتاج إليه». وهي ساقطة أيضاً من النّكت للأعلم: ٢/ ١٢٤٥، ومثبتة في طبعات
الكتاب، وفي الإدغام: ٣٠.
(٦) وإنّما قرّبت فيه الشين من الجيم بسبب الدّال؛ لما بين الجيم والدّال من الموافقة في الشدّة والجهر. ينظر:
الإدغام: ٢٨.
(٧) زيادة يتطلبها السياق من الكتاب، ومن نسخة ابن خروف.
(٨) قال السيرافي: «ذكر سيبويه الشين التي كالجيم في تنمة الخمسة والثلاثين حرفاً، وذلك عنده من الكثير
المستحسن، وذكر الجيم التي كالشين في التنمة الاثنتين والأربعين حرفاً وذلك عنده مما لا يستحسن».
الإدغام: ٢٨.

أبو علي^(١): (والضَّادُّ الضَّعِيفَةُ) إذا قلت: ضرب، ولم تشبع مخرجها ولا اعتمدت عليه ولكن تحفّف وتحتلس.

قلت: والضَّادُّ الضَّعِيفَةُ هي المحرفة عن مخرجها يميناً أو شمالاً^(٢) [٤٠٢] كما ذكر^(٣) سيويوه، وليست الضَّادُّ في لسان العجم^(٤)، وذكر أن عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- كان أضبط: أعسر يسراً، يعمل بكلتا يديه^(٥)، ويخرج الضَّادَ بين الجانبين إذ يعتمدُ [في موقعها]^(٦) حتى تتصل بالجانبين^(٧).

والستّة عشر مخرجاً^(٨) تجمعها أربعة مخارج: الحلق، والفم، والشفتان، والخياشيم.

وذكر هنا الهمزة، والهاء، والألف بعدهما، وقد قدّم^(٩): أن الألف بين الهمزة والهاء؛ ولم يقصد بالحروف التي تجتمع في مخرج واحد الترتيب، ألا ترى أنه ذكر الزَّاي والسَّين قبل الصَّاد، والضَّادُّ قبلهما لا محالة. وكذلك ذكر الغين قبل الخاء، والحاء قبلها. وقدّم اللام والنون والرَّاء على الطَّاء والدَّال والتَّاء وهي قبلها، لكنّه لم يعتمد على الترتيب في العطف، وإنما اعتمد على الترتيب في ذكر المخارج.

(١) في المخطوط بينها وما قبلها فراغ. وقد أفادني أخي وصديقي صالح الحارثي -وهو الخبير بأسلوب ابن خروف- أنه إذا ذكر عالماً في السياق فكلامه ما يأتي.

(٢) قال السيرافي: «الضَّادُّ الضَّعِيفَةُ من لغة قوم ليس في أصل حروفهم ضاد. فإذا احتاجوا إلى التكلم بها من العربية اعتاصت عليهم فربما أخرجوها طاء؛ وذلك أنهم يخرجونها من طرف اللسان وأطراف الثنايا، وربما تكلفوا إخراجها من مخرج الضاد فلم تتأت لهم فخرجت من بين الضَّادِّ والطاء». الأدغام: ٢٩، وهو بنصّه في: النُّكت: ١٢٤٥/٢، وشرح المفصل: ١٠/١٢٧.

(٣) تکررت (ذكر) في نهاية اللوحة وبداية التي تليها.

(٤) قال ابن جنّي: «واعلم أن الضَّادَّ للعرب خاصّة، ولا يوجد من كلام العجم إلا في القليل». سرّ صناعة الإعراب: ١/٢٢٦.

(٥) ممّن ذكر ذلك: أبو عبيد القاسم بن سلام، وابنُ السَّكِّيت، وابنُ دُرَيْد. ينظر: غريب الحديث: ١/٨٤، وإصلاح المنطق: ٢٩٤، وجمهرة اللغة: ١/٣٥٢، والمشوف المعلم: ٢/٥٣٦.

(٦) سقطت من المتن واستدركت في الهامش.

(٧) في الكشّاف: ٤/٧١٣ «وكان يخرج الضَّادَّ من جانبي لسانه».

(٨) بداية تفسيره لقول سيويوه: «ولحروف العربية ستّة عشر مخرجاً...». الكتاب: ٤/٤٣٣.

(٩) في بداية ذكره لحروف العربية.

وقوله: «وَمِنْ وَسَطِ اللِّسَانِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ وَسَطِ الحَنَكِ الأَعْلَى مَخْرَجُ الجِيمِ والشَّيْنِ واليَاءِ، قَالَ سَعِيدٌ أَيْضاً^(١)»: «وَمَخْرَجُ الجِيمِ والشَّيْنِ واليَاءِ مِنْ وَسَطِ اللِّسَانِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا حَاذَاهُ مِنَ الحَنَكِ الأَعْلَى. وَقَدْ ذَكَرَ سَيَبَوِيهِ أَنَّكَ تَرْفَعُ لِسَانَكَ نَحْوَ الحَنَكِ مِنَ اليَاءِ فِي هَذَا البَابِ»^(٢).

وقال سعيد^(٣) أيضاً: «وَمَخْرَجُ الجِيمِ والشَّيْنِ واليَاءِ مِنْ وَسَطِ اللِّسَانِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا حَاذَاهُ مِنَ الحَنَكِ الأَعْلَى.

وَمِنْ طَرَفِ^(٤) اللِّسَانِ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الثَّنَايَا مَخْرَجُ الدَّالِ والتَّاءِ والطَّاءِ والدَّالِ أَدْخَلَ فِي الفَمِّ، وَهِيَ مِنْ حُرُوفِ طَرَفِ اللِّسَانِ وَأَصُولِ الثَّنَايَا العُلْيَا. والزَّيِّ والسَّيْنِ والصَّادُ لَطْرَفِ اللِّسَانِ وَأَصُولِ الثَّنَايَا السُّفْلَى. وَلَمْ يَذْكَرْ سَيَبَوِيهِ السُّفْلَى وَلَا العُلْيَا»^(٥).

وتابع الأخفش الأستاذ أبو بكر^(٦) في كونها أقرب إلى السُّفْلَى^(٧) وليس كذلك، بل هي إلى العُلْيَا أقرب^(٨). وإذا اختبرت به التَّنطِقَ وجدت ذلك.

وَأَمَّا الطَّاءُ والتَّاءُ والدَّالُ فَمِنْ طَرَفِ اللِّسَانِ وَأَصُولِ الثَّنَايَا العُلْيَا^(٩).

(١) تَكَرَّرَتْ (أَيْضاً) فِي التَّقْلِيدِ، وَلَا مَحَلَّ لَهَا هُنَا.

(٢) بَنَصَهُ فِي الطَّرَرِ لابن طاهر (حاشية نسخة ابن خروف من الكتاب: ١٥٧ب). ورمز لسعيد (س ع)،

وَسَيَصْرَحُ أَنَّهُ الأَخْفَشُ بَعْدَ قَلِيلٍ.

(٣) صَرَّحَ فِي الطَّرَرِ أَنَّهُ (ابن مسعدة).

(٤) فِي الطَّرَرِ (وبطرف).

(٥) الطَّرَرِ لابن طاهر (حاشية نسخة ابن خروف من الكتاب: ١٥٧ب).

(٦) هُوَ: مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ طَاهِرِ الإِشْبِيلِيِّ أَبُو بَكْرٍ المَعْرُوفُ بِالخَدْبِ، نَحْوِيِّ مَشْهُورٍ حَافِظٍ بَارِعٍ، اشْتَهَرَ بِتَدْرِيسِ الكِتَابِ فَمَا دُونَهُ، وَلَهُ عَلَى الكِتَابِ طَرَرٌ مَدُونَةٌ مَشْهُورَةٌ، اعْتَمَدَهَا تَلْمِيذُهُ ابْنُ خُرُوفٍ فِي شَرْحِهِ، وَلَهُ تَعْلِيقٌ عَلَى الإِبْضَاحِ، وَغَيْرُ ذَلِكَ. تَوَفِّيَ فِي عَشْرِ الثَّمَانِينَ وَخَمْسِمِائَةٍ. تُنظَرُ تَرْجَمَتُهُ فِي: بَغِيَةِ الوَعَاةِ: ٢٨/١.

(٧) وَإِلَى هَذَا ذَهَبَ ابْنُ السَّرَّاجِ فِي أَصُولِهِ: ٣/٤٠٠، وَالزَّجَّاجِي فِي جُمْلِهِ: ٤٠٠.

(٨) وَهُوَ رَأْيُ المَبْرَدِ. يَنْظُرُ المَقْتَضِبُ: ١/١٩٣.

(٩) يَنْظُرُ: الأَدْغَامُ: ٣٩.

وقوله: (مخرج التّون الخفيفة) هذا صحيحٌ لها مخرجانٍ وهي ساكنةٌ نحو: من خالد، ومن جابر:

إذا ظهرت مع الخاءِ وأخواتها كانت من الفم. وإذا أخفيت مع الجيمِ وأخواتها كانت من الخياشيم، ويكون ذلك فيها متحركة^(١).

«قال أبو الحسن في تفسير التّون كيف جاز لها مخرجان؟ [٤٠٣] وذلك أنّ الخفيفة^(٢) لا يخرج لها من الفم إنّما هي من الخياشيم، نحو: عنك، ومنك، ونون من خالد من الفم. وهذا صحيحٌ»^(٣).

وجعل الألف من الحروف المجهورة من حيث كانت عنده حلقيةً، ألا تراه قد جعلها من مخرج الهمزة والهاء^(٤)، وذكر^(٥) في (ما جاء فعل منه على يفعل مفتوحاً)^(٦) أنّ الألف بينهما^(٧).

وقوله: ومنع النَّفس أن يجري معه حتى ينقضي الصوت [والمجهورة: هي المشربة صوت الصّدر، لا يخرج معها حتى ينقضي الصوت]^(٨).

والمهموسة: يجمعها سكت فحثة شخص^(٩)، وإن شئت: كست شخصه فحث^(١٠).

(١) بين السرافي أحوال النون بكلام نفيس لا لبس فيه، ولا اعتراض بعده. ينظر: الادغام: ٩-١٣. ولا تكون ظاهرة إلا مع حروف الإظهار الستة.

(٢) في الطّرر (التّون الخفيفة).

(٣) بنصه في الطّرر لابن طاهر (حاشية نسخة ابن خروف من الكتاب: ١٥٧ب). ورمز لسعيد (س ع)، وسيصرّح أنه الأخفش بعد قليل.

(٤) ينظر: الكتاب: ٤/٤٣٣.

(٥) قال: «وكذلك الهاء؛ لأنّه ليس في الستة الأحرف أقرب إلى الهمزة منها، وإنّما الألف بينهما». الكتاب: ٤/١٠٢.

(٦) عنوان الباب عند سيبويه: «باب ما يكون يفعل من فعل فيه مفتوحاً». الكتاب: ٤/١٠١.

(٧) الطّرر لابن طاهر (حاشية نسخة ابن خروف من الكتاب: ١٥٧ب).

(٨) سقطت من المتن، واستدركت في الهامش. وهي في: الطّرر لابن طاهر (حاشية نسخة ابن خروف من الكتاب: ١٥٧ب).

(٩) ينظر: الادغام: ٥١، وسرّ صناعة الإعراب: ١/٦٠.

(١٠) هكذا في الأصل، وفي الطّرر.

وقوله: حَتَّى يَنْقُضِيَ الْعِتَادَ وَيَجْرِي الصَّوْتِ، يقول: المجهورة لا يجري النَّفْسُ معها حَتَّى تَرْفَعَ لِسَانَكَ أَوْ عَضُوكَ مِنْ مَحَلِّهِ، هذا حكم الوصل، وعليه قوله: الترييد، ودليله قوله: فإذا أردت إجراء الحروف فأنت ترفع صوتك إن شئت بحروف المد واللين.

وقوله: إلا أن النون والميم، النون في ذلك أكثر؛ لأنها قد سلمت لها الخياشيم، ولم تسلم للميم.

وقوله: حَتَّى جَرِيَ مَعَهُ النَّفْسُ جَعَلَ صَوْتَ الْمِيمِ نَفْسًا؛ ولذلك جرى معها صوتاً. ومعنى قوله: جرى معه النفس أن المهموسَ حرفٌ ضعيفٌ يجرُجُ مَعَهُ النَّفْسُ لذلك، والمجهورُ حرفٌ قويٌّ يحصرُ النَّفْسَ بِقُوَّتِهِ، فلا يجري معه في الوصل.

وقوله: إن شئت بحروف المد واللين أو بما فيها منها، يقول: إذا اعتبرت ذلك فصلها بحروف المد واللين أو بالحركات، أو سكن: يريد تجلبها من جنس الحركة أو تجتزئ بها^(١).

وقوله: وإن شئت أخفيت يريد لم تجر، أي: تصلها بها، أو تشبع الحركة فيبدو لك ذلك^(٢).

وقوله: وهذا^(٣) الذي يمنع الصوت أن يجري فيه، يريد أنه يمتد فيه صوت الصدر أو الفم؛ لأن منها مهموساً ومجهوراً والحروف الشديدة يجمعها (أطبقت جدك) وإن شئت (أجدك طبقت)^(٤).

وقوله: الطس وأنقض، نص بأن المهموس يزيد في الوقف الترييد، ويريد بالترييد مد الصوت.

(١) الكتاب: ٤/٤٣٤، وللمجريطي كلامٌ نفيس في بيان مراد سيبويه. شرح عيون سيبويه: ٣١٥.

(٢) قال المجريطي: معنى قول سيبويه: «إن شئت أخفيت»، يعني لم ترفع صوتك وكان خفياً. شرح عيون كتاب سيبويه: ٣١٦.

(٣) هكذا في الأصل، وفي طبقات الكتاب ونسخة ابن خروف (وهو).

(٤) جمعها السيرافي بقوله: «أجدك قطبت». الإدغام: ٥٥، وجمعها ابن جنبي: «أجدت طبقت» و«أجدك طبقت». سر صناعة الإعراب: ١/٦١.

وقال الأَخْفَشُ: وأما الرَّخوةُ فما جرى فيه الصوتُ واسترخى عليك إذا مددته نحوُ السَّينِ، والفاءِ، والثَّاءِ، والرَّاءِ وما كان نحوها.

وقوله: وكذلك الميم^(١) يريد أن حكّمها حكم التّون في ما ذكر غير أنّها ليس لها مخرجان؛ لأنّها من الشفتين [٣٨٧] [وهو]^(٢) صحيح؛ غير أن الميم لا تفارق محلّها.

وقوله: ومنها اللّينة، وهي الياء والواو^(٣)، يريد: أن الياء، والواو، والألف بين الشديدة والرّخوة، فيعدّد منها الألف، ويجمعها (لم يرو عنّا)^(٤)، وهذا نصٌّ بمخرج الياء^(٥)، ووقع في بعضها (وؤوؤ)^(٦) بضمّ الواوين، ويريد هنا أن الياء والواو إذا سككتا وضارعتا الألف كانا على ما ذكر. وذكر في (ما تكسّر فيه الياء)^(٧) أن الياء إذا تحرّكت بعد شبيهها من الألف، وليست كالهاء؛ لأنّ الهاء من مخرج الألف، فهي وإن تحرّكت^(٨) نحو من الألف. ألا تراها جعلت في القوافي متحرّكة بمنزلة الهاء ساكنة^(٩). يريد: وصلًا^(١٠).

(١) عبارة سيبويه؛ ليتضح المراد: «ومنها حرفٌ شديد يجري معه الصوت؛ لأنّ ذلك الصوت غنةٌ من الأنف، فإنما تخرجه من أنفك، واللسان لازم لموضع الحرف، لأنك لو أمسكت بأنفك لم يجر معه الصوت. وهو النون، وكذلك الميم». الكتاب: ٤/ ٤٣٥.

(٢) مطموس في الأثر بسبب رطوبة؛ ولعله المراد.

(٣) هذا الترتيب في الأصل، وفي نسخة ابن خروف. والذي في طبعات الكتاب (الواو والياء).

(٤) ينظر: الأدغام: ٥٦، وسرّ صناعة الإعراب: ١/ ٦١.

(٥) الطرّر لابن طاهر (حاشية نسخة ابن خروف من الكتاب: ١٥٧ ب).

(٦) في نسخة الأسكوريال (٢٦٢ ب)، ونسخة ابن خروف (ووو)، وضبطها ابن خروف في هامش نسخته هكذا (وؤوؤ) (١٥٧ ب)، وأشار إلى اختلاف النسخ هارون في طبعته: ٤/ ٤٣٥. وكذا في هامش نسخة راغب باشا (٣٣٢ أ).

(٧) عنوان الباب في الكتاب: ٤/ ١٩٥ (باب ما تكسّر فيه الهاء). وهو كذلك هو في الطرّر (الهاء)، والكلام من الطرّر (١٥٧ ب).

(٨) في الكتاب والطرّر (فهي وإن تحرّكت في الخفاء نحو...).

(٩) ينظر: الكتاب: ٤/ ١٩٧.

(١٠) الطرّر (١٥٧ ب).

ولم يذكر هنا حروف القَلْقَلَة^(١)، ويجمعها (طبق جد)^(٢)، و[ذكرها]^(٣) في تحريك الساكن للوقف^(٤)، واستوعب هناك^(٥) أحكام المشربة، والمهموسة بأحسن ما يمكن في الوقف^(٦).

وقد ذكر في المتقارب^(٧) أن الضاد والشن مستطيلتان^(٨).

(١) وعد سيبويه في باب الساكن الذي يكون قبل آخر الحروف فيحرك بالحديث عن حروف القلقلة فقال: «واعلم أن من الحروف حروفاً مشربةً، ضُغِطَتْ من مواضعها، فإذا وقفتَ خرج معها من الفم صوتٌ ونبا اللسان عن موضعه، وهي حروف القلقلة، وستين أيضاً في الإدغام إن شاء الله. وذلك القاف، والجيم، والطاء، والذال، والباء». الكتاب: ١٧٤/٤.

وقد عدّها سيبويه مع حروف الجهر. الكتاب: ٤٣٤/٤. وسيشير ابنُ خروف إلى هذا الباب قريباً.

(٢) ينظر: الارتشاف: ١٧/١، والمساعد: ٢٤٧/٤.

(٣) في الأصل: (ذكر هنا)، والصواب ما أثبتُّ.

(٤) ينظر: الكتاب: ١٧٣/٤.

(٥) ينظر: الكتاب: ١٧٤-١٧٥/٤.

(٦) أي في باب الوقف الذي أشرتُ إليه. وهذا الكلام بنصّه في الطرر (١١٥٨).

(٧) أي: (باب الإدغام في الحروف المتقاربة التي هي من مخرج واحد). الكتاب: ٤٤٥/٤.

(٨) الطرر بهامش نسخة ابن خروف (١١٥٨). وينظر: الكتاب: ٤٤٨/٤، و٤٤٦.

باب الإدغام في الحرفين اللذين تَضَع لسانك لهما موضعاً واحداً لا يزول عنه^(١)

قوله: وقد بينّا أمرهما، يريد: أنه بينّهما في أبواب التضعيف^(٢)؛ فاستغنى عن التكرار هنا^(٣).

وليس توالي أربع مُتحرّكات بأصل في المتّصل نحو: عَلِبَط^(٤)، وهو أصل في المنفصل^(٥)، نحو: جعل لك، ووقع في الربّاحيّة^(٦): لا يلزمه أن يكون بعدة^(٧) الذي هو مثله سواء^(٨)، وفي الشريقيّة^(٩): لا يلزمه أن يكون بعدد الذي مثله سواءً بنصب سواء. في نسخة ابن السّراج^(١٠) بعد قوله: «ومّا يدلُّك على أن حروف^(١١) المدّ بمنزلة مُتحرّكٍ أنّهم إذا حذفوا في بعض القوافي لم يجوز أن يكون قبل^(١٢) المحذوف»^(١٣):

(١) الكتاب: ٤/٤٣٧، ونسخة ابن خروف (١٥٨أ).

(٢) ينظر: الكتاب: ٤/٤١٧.

(٣) في الطرر (١٥٨أ): يريد: أنه بينّهما في أبواب التضعيف؛ فاستغنى عن إعادته.

(٤) أصل عَلِبَط: علابط، والحركات المتواليات الأربع ليست بأصل. ينظر: الادغام: ٦٩.

(٥) قال سيبويه: «وقد تتوالى الأربعة متحركة في مثل عَلِبَط». الكتاب: ٤/٤٣٧.

(٦) نسبة إلى مُحَمَّد بن يحيى بن عبد السّلام الأندلسي، وتعدّ نسخة ابن خروف من الكتاب امتداداً لها. والنصّ الذي أشار إليه ابن خروف هو كما ذكر بنصّه في نسخته من الكتاب (١٥٨أ).

(٧) هكذا في الأصل، وكذا في نسخة ابن خروف من الكتاب. وأشار ابن خروف في هامش نسخته إلى أنه في (ش) أي الشريقيّة (بعده)، وهو كذلك في طبعة باريس، وبولاق، هارون، والبكاء، والادغام: ٧٠، ويؤيده ما بعده (عدد)، لكن يؤيد أن الصواب (بعده) المعنى؛ ويزيده جلاءً قول السيرافي شارحاً تلك العبارة: «ولا يلزم الحرف الأوّل أن يأتي بعده مثله؛ ألا ترى أنك إذا قلت: جعل لك خيراً؛ جاز فيه: جعل خيراً لك، وإذا قلت: ذهب بشيابه اليوم؛ جاز: ذهب اليوم بشيابه؛ فليس يلزم الحرف الأوّل أن يليه مثله». الادغام: ٧٠.

(٨) بالنصب في طبعة باريس، وبولاق، هارون، والبكاء. وبالرفع في نسخة ابن خروف.

(٩) هي نسخة شريقيّة عتيقة عليها خطّ أبي عليّ الفارسي، منقولة من نسخة ابن السّراج. نسخة ابن خروف (١٦٤ب).

(١٠) في هامش نسخة راغب باشا (١٣٣٣أ): «عند (ب)» ثم ساق النصّ. وذكر في آخر الكتاب (١٣٤٣أ) أنه يرمز به إلى نسخة أبي بكر بن السّراج.

(١١) في هارون ونسخة ابن خروف (حرف).

(١٢) هكذا في الأصل ونسخة ابن خروف والتعليقة، وباريس وبولاق (يكون قبل)، وفي هارون والبكاء (ما قبل). وفي الادغام (لم يجوز أن يكون مكان المحذوف).

(١٣) الكتاب: ٤/٤٣٨.

يعني بالمحذوف نحو السَّبب إذا حُذِفَ من عروض الطويل فصار فُعُولُنْ^(١) لم يجز أن يكون قبل القافية^(٢) إلا حرف مدّ^(٣).

وقول الشَّاعر^(٤):

وإيِّ بِمَا قَدْ كَلَّفْتَنِي عَشِيرَتِي مِنْ الذَّبِّ عَنْ أَعْرَاضِهَا لِحَقِيقِ^(٥)
شاهدُهُ فِيهِ إِخْفَاءُ الْبَاءِ عِنْدَ الْمِيمِ؛ لَمَّا لَمْ يُمْكِنِ الْإِدْغَامُ؛ لِانْكَسَارِ الْبَيْتِ^(٦)،
وهو جَائِزٌ فِي الْكَلَامِ؛ لِأَنَّهَا حُرْفَانِ مُتْقَارِبَانِ.
يقول: كَلَّفْتَنِي عَشِيرَتِي الذَّبَّ عَنْهَا؛ فَأَنْ حَقِيقٌ وَجَدِيرٌ بِذَلِكَ.
وقول غيلان بن حُرَيْث^(٧):

وَأَمْتَا حَ مِنْي حَلْبَاتِ الْهَاجِمِ
شَاؤُ مَدِلٌ^(٨) سَابِقِ الْهَاجِمِ^(٩)

[٣٨٩] شاهدُهُ فِيهِ: إِخْفَاءُ الْمِيمِ مِنْ (الْهَاجِمِ)^(١٠)؛ لَمَّا لَمْ يُمْكِنِ الْإِدْغَامُ؛
لِانْكَسَارِ الْبَيْتِ. وَ(الْهَاجِمِ): [جَمْعٌ]^(١١) لِهُمُومٍ، وَهُوَ السَّرِيعُ مِنَ الْخَيْلِ، وَالْوَاسِعُ

- (١) للسِّيرافي مزيد إيضاح وتمثيل ينظر في: الإدغام: ٧٥.
- (٢) في التعليقة: ١٦٣/٥ (الفاء فيه)، وهو تصحيف.
- (٣) بنصه في التعليقة: ١٦٣/٥.
- (٤) الكتاب: ٤٣٨/٤، ونسخة ابن خروف (١٥٨).
- (٥) نسبه السِّيرافي، لغيلان بن حُرَيْث. ينظر: الإدغام: ٨١، وهو في: شرح أبيات سيبويه لابن السِّيرافي: ٢٨٨/٢، ورسالة الملائكة: ١٠٧، والنُّكْت: ١٢٤٩/٢، وتحصيل عين الذهب: ٥٩٣.
- (٦) ينظر: الإدغام: ٨١. فلو سَكَنَ الْبَاءَ، وَالْبَاءُ قَبْلَهُ سَاكِنَةٌ لِاجْتِمَاعِ سَاكِنَانِ فِي حُشْوِ الشَّعْرِ. ينظر: الإدغام: ٨١، وشرح أبيات سيبويه لابن السِّيرافي: ٢٨٨/٢.
- (٧) لم أفق له على ترجمة. وأكثر ما قيل عنه أنه: «غيلان بن حُرَيْثِ الرَّبِيعِيِّ الرَّاجِزِ». ينظر: المقاصد النحوية: ٤٧٧/١. ونسبه ابن السِّيرافي إلى صقر بن حكيم. ينظر: شرح أبيات سيبويه لابن السِّيرافي: ٢٨٧/٢.
- (٨) في شرح أبيات سيبويه لابن السِّيرافي: ٢٨٧/٢ (مذك). ثم تحدَّثَ عَنْ رِوَايَةِ الْكِتَابِ، وَقَالَ: «وَفِي شَعْرِهِ بِذَالِ مُعْجَمَةٍ وَكَافٍ. وَهُوَ أَحَبُّ إِلَيَّ».
- (٩) في: الإدغام: ٨٤، شرح أبيات سيبويه لابن السِّيرافي: ٢٨٧/٢، والنُّكْت: ١٢٥٠/٢، وتحصيل عين الذهب: ٥٩٣.
- (١٠) في شرح أبيات سيبويه لابن السِّيرافي: ٢٨٧/٢: «أخفى حركة الميم من اللهايم».
- (١١) غير واضحة في الأصل؛ لطمس بسبب رطوبة، ولعلَّ ما أثبت هو المراد، ويؤيِّدُه السِّبَاقُ وَمَا فِي شَرْحِ ابْنِ السِّيرَافِي، وَتَحْصِيلِ عَيْنِ الذَّهَبِ.

الصَّدرُ أيضاً؛ وحذف الياء^(١) ضرورة. أو يكون أصله (لِهم): وهو السريع الذي يطوي الأرض كأنه يلتهمها، أي: يتلعتها.

و(المهاجم): الحالب، هجمتُ النَّاقَةَ [إذا]^(٢) حلبتها، أي: يحملني على إشاري فرسي باللبن حسنُ جَرِيه، وسبُّقه لغيره^(٣).
وقول الآخر^(٤):

وغيرُ سُفْعٍ مُثَلِّ يَحَامِمُ^(٥)

شاهدُهُ فيه: إظهارُ التَّضْعِيفِ في (يَحَامِمُ)، وإخفاءُ الميمِ الأولى^(٦). ويعني ب(السُّفْعِ): الأثافي، والسُّفْعَةُ: السَّوَادُ^(٧). و(المُثَلِّ): القائمةُ المُتَّصِبَةُ. و(اليَحَامِمِ): جمعٌ يَحْمومٌ، وهو الأسود. وحذف الياء من (اليحاميم) ضرورةً أيضاً^(٨).

وقوله: ولا يكون في هذا إدغامٌ، وقد ذكرنا العلة، وهي أن الياء الثانية مُدْعَمٌ فيها فاءٌ ساكنةٌ؛ فلو أظهر وأدغمها في الثالثة لاجتمع ساكنانِ الأولى والثانية^(٩)؛ فيأتي ك(قوم موسى) فعدلوا إلى الإخفاء^(١٠).

(١) أي: أصله (اللهميم).

(٢) غير واضحة في الأصل؛ لطمس بسبب رطوبة، ولعل ما أثبت هو المراد، ويؤيده السياق وما في تحصيل عين الذهب.

(٣) يكاد يكون بنصه من تحصيل عين الذهب: ٥٩٣. وينظر: لسان العرب: ٤٠١/٥.

(٤) نسبة السيراقي إلى غيلان بن حريث، ونسبه ابن السيراقي إلى صقر بن حكيم. ينظر: الأدغام: ٨٢، وشرح أبيات سيبويه: ٢/٢٨٦.

(٥) في: الكتاب: ٢/٤٣٩، وتحصيل عين الذهب: ٥٩٣، والنُّكْت: ٢/١٢٥٠.

(٦) ينظر: تحصيل عين الذهب: ٥٩٣.

(٧) قال الجوهري: «السُّفْعَةُ بالضم: سَوَادٌ مُشْرَبٌ حُمْرَةً. والرجلُ أَسْفَعٌ. ومنه قيل للأثافي: سُفْعٌ». تاج اللغة: ٣/١٢٣٠.

(٨) ينظر: تحصيل عين الذهب: ٥٩٤، وشرح كتاب سيبويه للهِسْكَوْرِي: ٨٧٣.

(٩) قال الفارسي: «أي: العلة في أنه لا يجوز أن يدغم الملاحق». التعليقة: ٥/١٦٥.

(١٠) يبيِّن مراده قول أبي عليٍّ في شرحه عبارة سيبويه: «وأما (رُدُّ داوُد) فبمنزلة (اسمُ موسى)، لأنَّها منفصلان وإِنما التقيا في الإسكان. يريد: التقى المثلان، وما قبل الحرف الأول ساكن وهو الدال الأولى من (رُدُّ) فلا يجوز (رُدُّ داوُد) كما لم يجز في (قومُ موسى) لأنَّها منفصلان». التعليقة: ٥/١٧٢.

وقوله في ﴿نِعْمًا﴾^(١) حسن^(٢).

ووقع هنا لعِبُّ^(٣) لعِبُّ^(٤)، ولِعَبَّ؛ اسماً، وفعلاً، وكلاهما يجوز فيه أربع لغات: فَعَلٌ، فَعِلٌ، فَعِلٌ، فَعِلٌ، فَعِلٌ، فَعِلٌ، فَعِلٌ، فَعِلٌ. وقد مرَّ في لغة تميم^(٥).

وقوله: وزعموا أن أهل مكة لا يثبتون^(٦) التاءين^(٧) في نحو هذا.

وقرأ البزِّي^(٨) أحد راويي^(٩) ابن كثير المكي^(١٠) بالإدغام في نيف على ثلاثين موضعاً من مثل هذا^(١١)، نحو: ﴿وَلَا تَفَرَّقُوا﴾^(١٢)، ﴿وَلَا تَنْزَعُوا﴾^(١٣)، و﴿لَا تَتَّجِرُوا﴾^(١٤).

- (١) جزء من آية النساء: ٥٨ ﴿إِنَّ اللَّهَ نِعْمًا يَعِظُكُمْ بِهِ﴾.
- (٢) قال سيبويه: «أما قول بعضهم في القراءة: ﴿إِنَّ اللَّهَ نِعْمًا يَعِظُكُمْ بِهِ﴾، فحرك العين، فليس على لغة من قال: «نعم» فأسكن العين، ولكته على لغة من قال: «نعم» فحرك العين». الكتاب: ٤/ ٤٣٩-٤٤٠.
- (٣) يُشير إلى تكلمة قول سيبويه المتقدم: «... وحدثنا أبو الخطاب أنها لغة هذيل، وكسروا كما قالوا لعِبُّ». الكتاب: ٤/ ٤٤٠.
- (٤) ضَبَطَ في الأصل (لَعِبٌ)، والذي في نسخته من الكتاب، ونسخة راغب باشا وطبعات الكتاب (لَعِبٌ)، وهو الموافق لمُراد سيبويه. ونصَّ ابن خروف في هامش نسخته أن في (ش) لَعِبٌ.
- (٥) ينظر: الكتاب: ٤/ ١٠٧.
- (٦) في نسخة ابن خروف وطبعات الكتاب (لا يُبينون).
- (٧) الكتاب: ٤/ ٤٤٠.
- (٨) هو: أبو الحسن أحمد بن محمد، من موالى بني مخزوم، مؤذن المسجد الحرام أربعين سنة، قرأ القرآن على عكرمة وجماعة. توفي عام خمسين ومائتين. تُنظر ترجمته في: طبقات القراء للذهبي: ١/ ٢٠٠، وطبقات القراء السبعة: ١١٤.
- (٩) ينظر: كتاب السبعة في القراءات: ٩٣، والمبسوط في القراءات العشر: ٣١، والعنوان في القراءات السبع: ٤٠. والرأوي الآخر هو: قنبل.
- (١٠) هو: عبد الله بن كثير بن زاذان مولى عمرو بن علقمة الكنانى الداربي. إمام المكيين في القراءة، قرأ على مجاهد بن جبر، وقرأ عليه خلق. توفي عام عشرين ومئة. تُنظر: ترجمته في: كتاب السبعة في القراءات: ٦٤، والمبسوط في القراءات العشر: ٢٩، طبقات القراء للذهبي: ١/ ١٠١.
- (١١) أوردها ابن مهران الأصهباني في الميسوط في القراءات العشر: ١٣٥، والداني في التيسير في القراءات السبع: ١/ ٨٣ وابن الباذش، وسماه (تاءات البزِّي) في: الإقناع في القراءات السبع: ٢/ ١١٢.
- (١٢) سورة آل عمران، من الآية: ١٠٣.
- (١٣) سورة الأنفال، من الآية: ٤٦.
- (١٤) سورة المجادلة، من الآية: ٩.

وقول الآخر:

وما كُلُّ مُؤْتٍ نُصَحَهِ بَلِيْبٍ^(١)

شاهدهُ فيه: وقوعُ الياءِ السَّاكنةِ بعد الكسرة؛ لما فيها من المدِّ موقع الحرف المتحرِّك في إقامة الوزن، ولزمت هذه الياءُ حرفَ الرويِّ، وكانت ردفاً. ولا يجوزُ معها^(٢) إلا الواو. وهي في المدِّ بمنزلتها^(٣).

قال الأعلام: يريدُ أن الإنسانَ العاقلَ اللَّيْبَ يختصُّ موضعاً مُستحقاً لنصيحتِه^(٤).

وأراد الشَّاعرُ أنه استودعَ امرأً ناصحاً له سرّاً فأذاعه؛ لعجزه عن كتمانِه، ودليلُه قوله قبله:

أَمِنْتُ امْرَأً لَمْ يَكْ فِي السَّرِّ حَازِماً^(٥) وَلَكِنَّهُ فِي التُّصْحِ غَيْرُ مُرِيبٍ
أَذَاعَ بِهِ فِي النَّاسِ حَتَّى كَانَهُ بَعْلِيَاءَ نَارٍ أَوْقَدَتْ بِثُقُوبِ^(٦)
وَكُنْتَ مَتَى لَمْ تَرَ عَ سِرِّكَ تَنْتَشِرُ فَوَارِعُهُ^(٧) مِنْ مَخْطِئِي وَمُصِيبِ

(١) عجز بيت يأتي صدره بعد قليل.

نُسِبَ لِأَبِي الْأَسْوَدِ، وَهُوَ فِي: دِيوانِه: ٤٥، وَذَكَرَ السِّيَوطِيُّ فِي: شَرْحِ شَوَاهِدِ الْمَغْنِيِّ: ٥٤٢ أَنَّهُ يُنْسَبُ لِمُودُودِ الْعَنْبَرِيِّ.

يَنْظُرُ فِي: الْكِتَابِ: ٤/ ٤٤١، وَالْحَيَوَانَ: ٣١٨/٥، وَالْأَدْغَامَ: ٩٠، وَشَرَحَ أَيْبَاتِ سَبِيوِيَه لِابْنِ السِّيَرافِيِّ: ٢/ ٢٨٦، وَشَرَحَ عَيُونَ كِتَابِ سَبِيوِيَه: ٣١٦، وَالنُّكْتَةَ: ٢/ ١٢٥١، وَتَحْصِيلَ عَيْنِ الذَّهَبِ: ٥٩٤.

(٢) هَكَذَا فِي الْأَصْلِ، وَالَّذِي فِي تَحْصِيلِ عَيْنِ الذَّهَبِ (مَوْضِعُهَا)، وَلَعَلَّهُ الصَّوَابُ؛ وَيؤَيِّدُهُ تَعْلِيلُ الْأَعْلَمِ «إِذْ كَانَتْ قِي الْمَدِّ بِمَنْزِلَتِهَا». تَحْصِيلُ عَيْنِ الذَّهَبِ: ٥٩٤، وَقَوْلُ ابْنِ يَسْعَوْنَ: «وَلِذَلِكَ لَزِمَتْ رَدْفًا، لَا يَقَعُ مَعَهَا غَيْرُهَا». الْمَصْبَاحُ: ٢/ ١٥٦٢.

(٣) يَكَادُ يَكُونُ بِحُرُوفِهِ فِي تَحْصِيلِ عَيْنِ الذَّهَبِ: ٥٩٤.

(٤) يَنْظُرُ: تَحْصِيلُ عَيْنِ الذَّهَبِ: ٥٩٤.

(٥) رِوَايَةُ الدِّيوانِ: أَمِنْتُ عَلَى السَّرِّ امْرَأً غَيْرَ حَازِمٍ.

(٦) قَالَ السُّكْرِيُّ: «يُقَالُ ثَقِبْتُ النَّارَ إِذَا طَرَحْتُ عَلَيْهَا الْحَطْبَ لِیَرْتَفِعَ لَهَا». دِيوانُ أَبِي الْأَسْوَدِ: ٤٥.

(٧) فَسَّرَهَا السُّكْرِيُّ بِأَنَّهَا: أَعَالِيَه. دِيوانُ أَبِي الْأَسْوَدِ: ٤٥.

مَا كُلُّ ذِي لُبٍّ بِمُؤْتِيكَ نُصَحَهُ وَلَا^(١) كُلُّ مُؤْتٍ نُصَحَهُ بَلِيْبٍ
وَلَكِنْ إِذَا مَا اسْتَجْمَعَا عِنْدَ وَاحِدٍ فَحَقُّ لَهُ مِنْ طَاعَةِ بَنَصِيْبٍ^(٢)

يريدُ أنك لا تُفشي سرَّك إلا عند مَنْ اجتمع له اللُّبُّ والنُّصح.^(٣)

وقوله: «وإذا قلت: [مررت^(٤)] بوليَّ يزيد، وعدوِّ وليدٍ، قد مرَّ فيه الإخفاء في مُتَعَفِّفٍ^(٥)».

وقوله: «وإذا قلت وأنت تأمر: اخشيَّ يأسراً» (واخشو وأقداً، لا تقدر على الواو في قولك للمرأة: اخشيَّ)^(٦) وأقداً؛ للْبَسِ بالجماعة، وليسا في كلمة واحدة، ولا مثلين فلم يجز الإدغام^(٧).

وقوله: وزعم^(٨) ابنُ أبي إسحاق^(٩) هذا الذي ذكر ابنُ أبي إسحاق إنما هو في المنقطعين، وعليه سَوِّفُهُ^(١٠)، ولا يجوز ذلك في المتصلين البتَّة.

قال الأستاذ أبو بكر^(١١): فأما قراءة مَنْ قرأ ﴿أُمَّةَ الْكُفْرِ﴾^(١٢) بهمزتين، وهم الكوفيون وابن عامر^(١٣)، فإنَّه كالمفصل؛ لاعتراض الحركة. يريد: أن الأصل

(١) هكذا في الأصل!

(٢) في: ديوانه: ٤٥، والحيوان: ٣١٨/٥، وخزانة الأدب: ٢٨٣/١.

(٣) أورد أبو الفرج الأصفهاني قصَّة هذه الأبيات في الأغاني: ٣٠٥/١٢.

(٤) ساقطة من الأصل.

(٥) ينظر: الكتاب: ٤٣٩/٤.

(٦) سقط من المتن واستدرك في الحاشية. وأتبع بـ(صح).

(٧) ينظر: المقتضب: ١/١٧٥، والمقاصد الشافية: ٩/٢٠٥ و٢١٠.

(٨) في طبقات الكتاب ونسخة ابن خروف (١٥٩أ)، ونسخة راغب باشا (٣٣٤أ) (وزعموا أن ابن أبي إسحاق).

(٩) عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي، مولاهم، المقرئ النحوي العلامة في العربية. توفي سنة سبع عشرة ومئة. تُنظر ترجمته في: إنباه النحاة: ١٠٥/٢.

(١٠) أي: ساقه سببويه في المنقطعين، ويؤيده ما قبله.

(١١) هو ابن طاهر، ولم أقف على كلامه هذا. وفي الطرر بهامش نسخة ابن خروف من الكتاب: (١٥٩أ): «قد جَوَّزه هنا على ضعفه، وبه قرأ الكوفيون وابن عامر. وكثُر في الشَّاذ.»

(١٢) سورة التوبة، من الآية: ١٢.

(١٣) ينظر: السبعة: ٣١٢.

(أُمَّة)^(١)؛ فالواجب فيها إبدال الهمزة الثانية ألفاً كـ (آدم)، و (آخر)، و (آمن)، فاعتزمت الميمان فوجب الإدغام، فتركوا بدل الألف، ونقلوا حركة الميم إلى الهمزة، وأدغموا فقالوا: أُمَّة^(٢).

فالجمهورُ على إبدالها ياءً^(٣)؛ لما تحركت، وكان الواجبُ بدل الألف، فأبدلوها ياءً؛ لكسرتها^(٤).

ومن حَقَّقَ قال: لما عرضت الحركةُ في الهمزة صارت كأنها مُنفصلة من الأولى؛ فحقَّقوها^(٥).

وذلك ضعيفٌ جدًّا، وإذا كانوا لا يحقِّقون الهمزتين المنفصلتين في الشائع؛ فأحرى المتصلتين.

وقوله: وإن شئت أخفيت وكانت الزنة على حالها هذا يبين قول من ذكر النقاء الساكنين في [يُخَطِّفُ]^(٦)، و«يخصِّمون»^(٧).

وقوله^(٨): لأنك لا يجوز لك أن تقول: قرأ أبوك^(٩) يريد في اللغة الشائعة، ومن حَقَّقَ أدغم كما ذكر، وهم قليل^(١٠).

(١) ينظر: الأصول لابن السراج: ٣/٣٨٠، وتاج اللغة: ٥/١٨٦٥.

(٢) أي: إدغام الميم الأولى في الثانية.

(٣) لحن الزمخشري قراءة الباء، وانتقده أبو حيان. ينظر: الكشاف: ٢/١٨٨، والبحر المحيط: ٥/١٧.

(٤) أي: الهمزة الثانية الواجب إبدالها ألفاً؛ لكن حال دون ذلك تحريكها بحركة الميم؛ فأبدلوها ياء.

(٥) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: ٢/١١١، والحجة لابن خالويه: ١٧٣، ومعاني القراءات للأزهري: ٤٤٧، والكشف عن وجوه القراءات: ١/٤٩٨، والدَّرُّ المصون: ٦/٢٣.

(٦) في الأصل بالتاء، ولعلَّ مُرادَه القراءة المنسوبة إلى الحسن والجحدري وابن أبي إسحاق فهي بالياء وفتح الحاء والطاء المكسور المشددة، كما هو مُثبت. ينظر: مختصر ابن خالويه: ٣، ومُعجم القراءات: ١/٥٧.

(٧) هي قراءة حفص عن عاصم، والكسائي، وابن عامر، وجماعة. ينظر: معاني القرآن للقراء: ٢/٣٧٩، والسبعة: ٥٤١، وحُجَّة القراءات لابن زنجلة: ٦٠٠، والدَّرُّ المصون: ٩/٢٧٣.

(٨) هذه الفقرة في الكتاب مُتقدِّمة على الفقرة السابقة.

(٩) الكتاب: ٤/٤٤٣.

(١٠) تقدَّم قريباً.

وقوله: وتصديق ذلك قول الحسن^(١): ﴿إِلَّا مَنْ خَطَّفَ الْخَطْفَةَ﴾^(٢)، ووقع في بعضها^(٣) ﴿خَطَّفَ﴾ بفتح الطاء، والأكثر كسرهما^(٤).

وفرق - رحمه الله - بين همزة اللام وسائر همزات الوصل؛ بأنها [ضارعت]^(٥) ألف «أحمر»، وثبتت حيث لم يثبت غيرها. وأبدل منها المدّة مع الألف إذا دخلت عليها [٣٩٠] همزة الاستفهام، وهو صحيح؛ ألا ترى أنه ليس من عربيّ يقول: اقتل، ولا ارُدّ^(٦) فيثبتها مع تحرك ما بعدها، كما أثبتتها في (الحمر)؛ وإنّا قيل هذا لما ذكره، ولخفّتها^(٧).

ومن قوله: وأمّا اردد فليس فيه إخفاء إلى آخر الباب سقط عند ابن السراج^(٨).

(١) هي قراءة وقرأ الحسن أيضاً وقتادة، وعيسى، وابن السميع.
وروي عنه أيضاً أنه قرأ: ﴿خَطَّفَ﴾.
وقرأ الجمهور ﴿خَطَّفَ﴾.

وقرأ ابن عباس، والحسن، وقتادة، والأعرج، وابن جبير ﴿خَطَّفَ﴾. ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٢٩٩/٤، ومعاني القرآن للنحاس: ١٣/٦، وإعراب القراءات الشواذ لابن خالويه: ١٨٤/٢، ومختصر الشواذ لابن خالويه: ١٢٧، والمحتسب: ٥٩/١، والبحر المحيط: ٣٣٩/٧، والدرّ المصون: ٢٩٤-٢٩٥/٩.

(٢) سورة الصافات، من الآية: ١٠.

(٣) في الطرر بهامش نسخة ابن خروف (١٥٩ب): «فتح (ب)، وكسر (رق)».

(٤) قال أبو نصر المجريطي: «وقع في متن الكتاب «خَطَّفَ» بفتح الخاء، وكسر الطاء، وفي حاشيته ﴿إِلَّا مَنْ خَطَّفَ أَلْ خَطْفَةَ﴾ بفتح الطاء بالتشديد، وفتح الخاء عند أبي العباس.

قال أبو نصر: فُتِحَ الخاء والطاء، وكسُرُ الخاء وفتح الطاء، وفتح الخاء وكسُرُ الطاء، وكسُرُ الخاء والطاء، كل ذلك جائزٌ إلا أن القراءة سُنَّةٌ مُتَّبَعَةٌ لا تُخَالَفُ. شرح عيون كتاب سيبويه: ٣١٧.

(٥) رُسِمَتْ في الأصل (عارضت)، ولعله تحريف، والمثبت من الطرر، وهو ما ذكره سيبويه.

(٦) ينظر: الإدغام: ١٢١.

(٧) ينظر: الطرر بهامش نسخة ابن خروف (١٥٩ب).

(٨) في الطرر بهامش نسخة ابن خروف (١٥٩ب) «ش من قوله: وأمّا اردد سقط عند ابن السراج».

باب الإدغام في الحروف المتقاربة^(١)

وقع في بعض النسخ الشريفة (والحروف المتقاربة مخارجها)، بالرفع في (الحروف المتقاربة)^(٢)، وهما في النسخ بالخفض^(٣).

ووقع في النسخ (كما يلزمها التحقيق)^(٤)، وفي بعض الشريفة (كما يلزمها التخفيف)^(٥).

والـ(مثل) زائد في قوله: (أَوْ مَعَ مِثْلِ مَا قُرْبَ مِنْهَا)^(٦)؛ لأنَّ المعنى: (أَوْ مَعَ مَا قُرْبَ مِنْهَا)، فهو كقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١٢].

وقوله: فكانتا غير ألفين^(٧) يريد: أهما يتحرَّكان فيصيران إلى الياء، أو الواو، أو الهمزة.

وقوله: لأنك تدخل اللين في ما لا يكون فيه اللين^(٨) أي: لا يدغم ما فيه اللين في ما ليس فيه لين، وما ليس فيه لين في ما فيه لين. وقد أدغمت النون

(١) الكتاب: ٤/ ٤٤٥.

(٢) في هامش نسخة ابن خروف من الكتاب: (١٥٩ب): «الزَّفْعُ فِي (ش) عِنْدَ (ق) فِيهَا»، وه كذلك في طبعة هارون: ٤/ ٤٤٥.

(٣) وهو كذلك في نسخة ابن خروف من الكتاب (١٥٩ب)، ونسخة راغب باشا (٣٣٤ب)، وطبعات الكتاب (باريس: ٢/ ٤٩٠)، (بولاق: ٢/ ٤١١)، (البكاء: ٥/ ٥٧٠).

(٤) وهو كذلك في نسخة راغب باشا (٣٣٤أ).

(٥) في هامش نسخة ابن خروف من الكتاب: (١٥٩): «فِي نُسخة (ش) التَّخْفِيفِ».

(٦) هكذا في: نسخة ابن خروف من الكتاب (١٥٩ب)، وطبعة (البكاء: ٥/ ٥٧٠)، والذي في نسخة راغب باشا (٣٣٤ب)، وطبعات الكتاب (باريس: ٢/ ٤٩٠)، (بولاق: ٢/ ٤١١)، (هارون: ٤/ ٤٤٦) (أَوْ مَعَ مَا قُرْبَ مِنْهَا).

(٧) الكتاب: ٤/ ٤٤٦.

(٨) الكتاب: ٤/ ٤٤٧. وما هو مثبت هو الموافق لنسخة ابن خروف من الكتاب (١٥٩)، وطبعة ب(هارون):

٤/ ٤٤٧)، و(البكاء: ٥/ ٧٤١)، والذي في نسخة راغب (٣٣٤ب)، وطبعة (باريس: ٤/ ٤٦١)،

و(بولاق: ٢/ ٤١١): «لأنك تدخل اللين في غير ما يكون فيه اللين».

في الياء والواو وفيهما لينٌ، وليس في النون لينٌ؛ لكن الغنة التي فيها تقوم مقام اللين، وقد شُبِّهت بها^(١) وحملت عليها في مواضع^(٢).

وليست الجيم كالنون؛ لأن الجيم حرفٌ شديدٌ ولا [ملاسة]^(٣) بينه وبين حروف اللين^(٤).

وأدغمت النون في الياء والواو واللام بغنةٍ وبغير غنةٍ؛ لشبهها بها، فإن أبقيت الغنة؛ فلائها كالمدة الذي في حرفي اللين. وإن تركت؛ فلائها قد علم أنها حرفٌ أغنٌ، ولا تفارق الغنة صوت الحياشيم^(٥)، وتبقى في الفم، كما ذكر بعد^(٦)، وأدغمت في الراء واللام^(٧). وردُّ أبي العباس عليه في هذا ساقط^(٨).

ولم يُعَلَّل سببويه منع إدغام الياء في الجيم وما أشبهها، والجيم في الياء حتى رأى العرب لم تدغم، وأدغمت^(٩) النون في الياء والواو والراء، وهما أبعد منها من الياء والواو؛ فكأنَّ العرب خصت الياء والواو بذلك اللين الذي فيهما، فلا يدغم فيها إلا ما فيه لينٌ أو شبيه به، وهو الغنة^(١٠).

(١) أي: شُبِّهت بحروف اللين. ينظر: الانتصار لابن ولاد: ٢٦٨.

(٢) ينظر: المُتَضَب: ٢٠٧/١، والانتصار لابن ولاد: ٢٦٨، والأدغام: ١٤٧، وسرر صناعة الإعراب: ٤٣٨/٢.

(٣) في الأصل (ولا ملا...)، وبقية الكلمة في الهامش وذهب أكثرها مع التصوير، ولعلَّ المثبت هو الصواب.

(٤) ينظر: الأدغام: ١٤٥، والتعليقة: ١٧٣/٥، والنكت: ١٢٥٥/٢.

(٥) قال ابن عصفور: «وإذا أدغمت في الراء واللام والواو والياء كان إدغامها بغنةٍ، وبغير غنةٍ. أمَّا إدغامها بغير غنةٍ فعلى أصل الإدغام؛ لأنك إذا أدغمتها صار اللفظ بها من جنس ما تدغم فيه. فإذا كان ما بعدها غير أغنٌ ذهبت الغنة، لكونها تصير مثله. ومن أبقى الغنة؛ فلائها فضلٌ صوت فكرةٍ إبطالها، فحافظ عليها بأن أدغم، وأبقى بعضاً من النون وهو الغنة، وإبقاؤها عندي أجود، لما في ذلك من البيان للأصل والمحافظة على الغنة». الممتع: ٤٤٢.

(٦) ينظر: الكتاب: ٤٥٣/٤ - ٤٥٤.

(٧) ينظر: الأدغام: ١٧٤ - ١٧٧.

(٨) ينظر: الانتصار لابن ولاد: ٢٦٨.

(٩) أي: العرب.

(١٠) قال الفارسي: «لو أدغمت الياء في الجيم؛ لكنت قد أزلت عنه المدَّ واللين». التعليقة: ١٧٣/٥.

والتَّغْلُ^(١): الحِجَارَةُ الصَّغَارُ^(٢). والتَّغْلُ: نَبْتُ^(٣)، والتَّغْلُ: المغنم، وجمعه أَنْفَالٌ^(٤).

ووقع هنا «اخترت نَقْلًا» بالقاف في الرِّبَاحِيَّةِ^(٥)، و«نقلًا» بالفاء في الشَّرْقِيَّةِ^(٦).

[٢٣٥] ووقع في الرِّبَاحِيَّةِ: «أفرش جَبَلَةَ» بكسر الرَّاء^(٧)، وبضمِّها في الشَّرْقِيَّةِ^(٨). وجَبَلَةَ: اسم رجل^(٩). وهو مفعول بأفرش، من قولهم: فرشته أمري^(١٠). وشبَّث^(١١): دويبة^(١٢)، وسُمِّيَ بها^(١٣). وعند ابن السَّرَّاج: «أخرج شبهاً»^(١٤).

وقوله: «لأنَّ الأقربَ إلى الفم لا يُدغمُ في الذي بعده»^(١٥)، قال ابنُ ولَّاد^(١٦): وقع في كتاب المبرِّد «في الذي قبله»^(١٧)، وقال المبرِّد: «في الذي بعده»^(١٨). قال ابنُ ولَّاد:

- (١) تفسيراً له في قول سيبويه: «واخترت نَقْلًا». الكتاب: ٤٤٨/٤.
- (٢) قال الأصمعي: التَّغْلُ الحِجَارَةُ كالأثافي. وقال أبو زيد: التَّغْلُ، والغدُرُ والجِرْلُ كلُّ هذا الحِجَارَةِ مَعَ الشَّجَرِ. وقال غيره التَّغْلُ: الحِجَارَةُ الصَّغَارُ. وقيل: النقل: الحِجَارَةُ الصَّغَارُ تبقى بعد الحِجَارَةِ إذا قُلعت. ينظر: غريب الحديث للخطابي: ١/٦٣٥، وتاج اللغة: ٥/١٨٣٤، وشمس العلوم: ١٠/٦٧١٦.
- (٣) ينظر: تاج اللغة: ٥/١٨٣٣.
- (٤) ينظر: تاج اللغة: ٥/١٨٣٣.
- (٥) ينظر: نسخة راغب باشا (٣٣٤ب)، وهو الذي في طبعات الكتاب (الفرنسية: ٢/٣٩١)، و(بولاق: ٢/٤١٢)، و(هارون: ٤/٤٤٨)، و(البكاء: ٥/٧٤٢).
- (٦) جاء في هامش نسخة ابن خروف من الكتاب: (١٥٩): «(ش) ثَقْلًا».
- (٧) ينظر: نسخة راغب باشا (٣٣٤ب)، وهو الذي في طبعات الكتاب (الفرنسية: ٢/٣٩١)، و(بولاق: ٢/٤١٢)، و(هارون: ٤/٤٤٩)، و(البكاء: ٥/٧٤٢).
- (٨) جاء في هامش نسخة ابن خروف من الكتاب: (١٥٩): «(ش) أفرش».
- (٩) ينظر: تاج اللغة: ٤/١٦٥٠.
- (١٠) أي: بسَطَّته كُلَّه. تهذيب اللغة: ١١/٢٣٦.
- (١١) تفسيراً له في قول سيبويه: «أخر شبهاً». الكتاب: ٤٤٩/٤.
- (١٢) دويبة كثيرة الأرجل من أحناش الأرض. تاج اللغة: ١/٢٨٤.
- (١٣) ينظر: الاشتقاق لابن دريد: ٢٢٣، وجمهرة اللغة: ١/٢٥٩.
- (١٤) جاء في هامش نسخة ابن خروف من الكتاب: (١٥٩): «(ش) عندب شبهاً».
- (١٥) ينظر: الكتاب: ٤/٤٤٩.
- (١٦) لم أقف على هذا النصِّ في الانتصار لابن ولَّاد.
- (١٧) وهو كذلك في طبعات الكتاب ونسخة راغب باشا.
- (١٨) وهو كذلك في نسخة ابن خروف من الكتاب: (١٥٩).

وهو عندي «في الذي قبله» كما في كتاب المبرِّ؛ لأنَّه أراد قبله في المخرج، ولم يُرد بعده في الكلام. ووقع في النَّسخ الشَّرقيَّة «في الذي قبله»^(١)، وفي بعض الشَّرقيَّة والرباحيَّة «في الذي بعده» والمعنى واحد. يريد: بـ«الذي بعده» أي: بعده لجهة الحلق؛ لأنَّك إنَّ بدأتَ المخارج من الشَّفتين كانت البعديَّة لجهة الحلق، وإنَّ بدأتها من جهة الحلق كانت البعديَّة لجهة الشَّفتين، فكلاهما صوابٌ.

وعنبة^(٢): عِلْمٌ؛ ولذلك لم يُصرَف. ويُقال: جبهتُ الرَّجُلَ إذا استقبلته بما يكره^(٣).
وقول الرَّاجز:

كَأَنهَا بَعْدَ كَلَالِ الرَّاجِرِ وَمَسَّحِهِ مَرُّ عُقَابِ كَاسِرٍ^(٤)

قالوا: شاهدهُ فيه إخفاء الهاء من «مسحه»^(٥)، وبه يتَّزن البيت لا بالإدغام^(٦)؛ لزوال صلة الضمير. قال الأَخفش: «لا يجوز الإدغام في «مسحه»، ولكن الإخفاء جائز»^(٧).

قال الأستاذ أبو بكر: لم يُرد سيبويه غيرَ هذا الذي قال أبو الحسن^(٨)، وسماه إدغاماً كما سمَّى القلبَ إدغاماً في «شَنبَاء»، و«العنبر»^(٩)، وقد منع الإدغام في ما قبله ساكنٌ صحيحٌ، نحو: قوم مالك، واسم موسى، غير

(١) في هامش نسخة ابن خروف من الكتاب: (١٥٩) «(ش) الذي قبله، وفي نسخة (ب) [هكذا قرأتها؛ لطمس في الحرف] في الذي بعده».

(٢) في قول سيبويه: «أجبه عنبة». الكتاب: ٤/٤٥٠.

(٣) ينظر: كتاب الأفعال: ٢/٢٩٧.

(٤) في: الانتصار: ٢٦٨، والمُحكَّم: ٦/٧٠٨، والتعليقة: ٥/١٧٦.

(٥) ينظر: عمون كتاب سيبويه: ٣١٩.

(٦) قال السيرافي: «أمَّا الاستشهاد بهذا الشعر فسهُوٌ وغلطٌ؛ لأنَّ الإدغام لا يصحُّ في البيت؛ من أجل اجتماع الساكنين... ويطله أيضاً أنَّ الإدغام فيه يكسر البيت». الادغام: ١٦٠.

(٧) التعليقة: ٥/١٧٧.

(٨) في الطرر بحاشية نسخة ابن خروف (١٥٩) «هو إخفاء كقوله...» وبعده كلامٌ لم يستثن لي.

(٩) ينظر: الكتاب: ٤/٢٤٠.

أَنَّ أَبَا الْحَسَنِ قَالَ فِي كِتَابِهِ^(١): «وَمِنَ الْقَرَاءِ^(٢) مَنْ يُسَكِّنُ الْخَاءَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَخِصِّمُونَ﴾ [يس: ٤٩] مَعَ التَّشْدِيدِ وَذَلِكَ يَثْقُلُ، لَا يُوَصَّلُ إِلَيْهِ إِلَّا بَعْدَ جَهْدٍ».

قُلْتُ: وَقَرَأَ بِهِ أَبُو عَمْرٍو^(٣) فِي الْإِدْغَامِ الْكَبِيرِ فِي مَوَاضِعَ كَثِيرَةٍ^(٤)، نَحْوُ: ﴿نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ﴾ [الحجر: ٩]. فَعَلَى هَذَا يَجُوزُ الْإِدْغَامُ [فِي الْبَيْتِ وَتَبْقَى صِلَةُ الضَّمِيرِ بَعْدَ الْقَلْبِ وَالْإِدْغَامِ]^(٥) كَمَا كَانَتْ قَبْلَهُ، وَتُكْتَبُ هَكَذَا «مَسْحِي»^(٦)؛ لَمَّا زَالَ شَكْلُ الضَّمِيرِ الَّذِي هُوَ الْهَاءُ أَظْهَرَ الْيَاءَ فِي الْخَطِّ؛ لِأَنَّهَا لَا مَوْجِبَ لِحَذْفِهَا مِنَ اللَّفْظِ، وَإِنْ تَغَيَّرَتِ الْهَاءُ بِالْإِدْغَامِ فَقَدْ صَارَتْ حَاءً وَهِيَ عَلَى حَالِهَا لَمْ تَزَلْ فَصِلَتْهَا بَاقِيَةٌ. وَالْحَاءُ السَّاكِنَةُ هِيَ الْمُدْغَمَةُ فِي هَاءِ الضَّمِيرِ بَعْدَ قَلْبِهَا حَاءً، وَلَا مَوْجِبَ لِحَذْفِ صِلَةِ الضَّمِيرِ، وَعَوِضُهُ بَاقٍ، وَوَزْنُ الْبَيْتِ صَحِيحٌ.

وَيَكُونُ الْإِدْغَامُ عِنْدَ سَيُوبِهِ ضَعِيفًا مَّا يَجُوزُ فِي الشُّعْرِ؛ لَمَنْعِهِ لَهُ فِي: قَوْمِ مَالِكٍ، وَاسْمِ مُوسَى، وَإِنْ قُرِئَ بِهِ؛ فَكَمَا قُرِئَ^(٧): ﴿إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِي وَيَصْبِرْ﴾ [يوسف: ٩٠]، وَ﴿لِسَبَأٍ فِي مَسَاكِنِهِمْ﴾ [سبأ: ١٥]^(٨)، ﴿قَوَارِيرًا﴾ [الإنسان: ١٧]

(١) لم أقف عليه في معانيه.

(٢) هي قراءة أبي جعفر، ونافع برواية إساعيل، ورواية العراقيين قاطبة عن قالون. ينظر: معجم القراءات: ٤٩٣/٧.

(٣) أبو عمرو بن العلاء البصري، من القراء السبعة. تنظر ترجمته في: طبقات القراء السبعة: ٧٧.

(٤) قال ابن جني مُعَقَّبًا عَلَى قَوْلِ مَنْ يَرَاهُ إِدْغَامًا: «لَا بَدَّ مِنْ أَنْ تَكُونَ النُّونُ الْأُولَى مَخْتَلِصَةً الضَّمَّةَ تَخْفِيفًا، وَهِيَ بَزَنَةُ الْمُتَحَرِّكَةِ، فَأَمَّا أَنْ تَكُونَ سَاكِنَةً، وَالْحَاءُ قَبْلَهَا سَاكِنَةٌ فَخَطَأً، وَقَوْلُ الْقَرَاءِ: إِنَّ هَذَا وَنَحْوَهُ مَدْغَمٌ سَهْوٌ مِنْهُمْ، وَقِصُورٌ عَنِ إِدْرَاكِ حَقِيقَةِ هَذَا الْأَمْرِ». سَرَّ صِنَاعَةُ الْإِعْرَابِ: ٧١/١.

(٥) سقطت من المتن واستدركت في الحاشية.

(٦) ينظر: التعليقة: ١٧٦/٥.

(٧) هي قراءة ابن كثير. ينظر: السبعة: ٣٥١، ولباب الألباب: ١٢٧/١، والذّرّ المصون: ١٢١/٥.

(٨) قرأ حمزةٌ وحفصٌ «مَسْكَنِهِمْ» بفتح الكاف مفردًا، والكسائيُّ كذلك، إلا أنه كسر الكاف، والباقون «مَسَاكِنِهِمْ» جمعًا. الذّرّ المصون: ١٧١/٩.

الثاني^(١)، و﴿سَلْسِلًا﴾ [الإنسان: ٥]^(٢). وكُلُّهُ مَّا لَا يَجُوزُ إِلَّا فِي الشَّعْرِ، وَهُوَ فِي الْكِتَابِ الْعَزِيزِ كَثِيرٌ.

يصف ناقته^(٣) بالشَّرْعَةَ [الشَّدة^(٤)]، يقول: إِنَّهَا بَعْدَ طَوْلِ السَّيْرِ وَكَلَالِ حَادِيهَا، وَهُوَ الزَّاجِرُ لَهَا عُقَابٌ قَبِضَتْ جَنَاحِيهَا عِنْدَ انْقِضَائِهَا^(٥).

والمسحُ هُنَا: قَطْعُ الْأَرْضِ بِالسَّيْرِ. وَالْحَمَلُ^(٦): الْخُرُوفُ.

وقوله: وَقَدْ خَالَفتِ الْخَاءَ فِي الْهَمْسِ وَالرَّخَاوَةِ^(٧) تفسيراً عند ابن السراج، يقول: الْغَيْنُ وَإِنْ كَانَتْ رَخْوَةً، فَلَيْسَتْ تَبْلُغُ رَخَاوَةَ الْخَاءِ^(٨)، وَعِنْدَهُ «مُنْغَلٌ»^(٩)، وَهِيَ الَّتِي تَجِيءُ بَوْلِدٍ نَغْلٍ، قَالَ: وَهُوَ وَلَدُ الزَّيْتَةِ^(١٠)، وَوَقَعَ عِنْدَ غَيْرِهِ «مُنْغَلٌ»، بَضْمِ الْغَيْنِ^(١١).

وقوله: وَيَدُلُّكَ عَلَى حُسْنِ الْبَيَانِ عَزَّتْهَا فِي بَابِ رَدَدَتْ^(١٢)، يريد: قَلَّتْهَا^(١٣).

وَكَلْدَةٌ^(١٤): اسْمُ رَجُلٍ^(١٥).

(١) أي: في الموضوع الثاني من السورة؛ لأنه مطلع الآية والشاهد بالتنوين. والتنوين قراءة نافع، والكسائي ورواية أبي بكر عن عاصم. ينظر: السبعة: ٦٦٣.

(٢) تصلح الآية شاهداً بقراءة التنوين؛ على صرف المستحق للصرف. والتنوين قراءة نافع، والكسائي ورواية أبي بكر عن عاصم. ينظر: السبعة: ٦٦٣.

(٣) أي: في البيت المتقدم.

(٤) غير واضحة في الأصل؛ لأثر رطوبة.

(٥) ينظر: المحكم: ٧٠٨/٦.

(٦) أي: في قول سيبويه: «اقطع حملاً». الكتاب: ٤٥١/٤.

(٧) الكتاب: ٤٥١/٤.

(٨) لم أقف على نسبه لابن السراج، وهو بنصه في التعليق: ١٧٩/٥.

(٩) أي: بالكسر. وفي هامش نسخة ابن خروف من الكتاب (١٦٠): «ش مُنْغَلٌ».

(١٠) ينظر: المحكم: ٥٢٨/٥.

(١١) وهو الذي في نسخة ابن خروف من الكتاب (١٦٠)، ونسخة راغب باشا (٣٣٥ ب).

(١٢) الكتاب: ٤٥١/٤.

(١٣) قال أبو علي: أي: لا يكاد يجيء (كَعَعْتُ) إِلَّا قَلِيلًا. التعليق: ١٧٩/٥.

(١٤) أي: في قول سيبويه: «الحق كلدة». الكتاب: ١٥٢/٤.

(١٥) ينظر: الاشتقاق: ٣٠٤.

ووقع هنا «انْهَكَ قَطْنًا»^(١) بالنُّونِ في الشَّرْقِيَّةِ^(٢)، والقَطْنُ: الموضع العريض من التَّبَجِ^(٣)، وتَبَجُّ كلُّ شيءٍ: أعلاه^(٤)، ويُمكنُ أن يُسمَّى به رجلٌ^(٥).

ووقع في الرباحيَّةِ «انْهَكَ قَطْبًا»، القَطْبُ المنهِيُّ عنه: وهو أن يأخذ الرَّجُلُ من الرَّجُلِ الشيءَ ثم يأخذ ما بقي من المتاع على حسب ذلك بغيرِ وزنٍ يُعتَبَرُ فيه بالأوَّل. عن كُرَاع^(٦).

وَشَبَّتْ^(٧): دويبة^(٨). ونَعَجَ الرَّجُلُ: أَكَلَ لَحْمَ نَعْجَةٍ^(٩). والرَّجَبُ^(١٠): الشَّهْرُ، والرَّجَبُ: الحياءُ^(١١). وأسفلُ من الأسفل: ضدُّ الأعلى.

وقوله: والنُّونُ تُدَعَّمُ «في هجاء «يرملون»، وتخفى مع سائر الحروف التي من الفم، وتُقلَّبُ مع الباء»^(١٢).

قال أبو علي: المبرِّدُ ينكر أن تكون النُّونُ المُدْعَمَةُ في حروف الشَّفة التي هي مخرجهَا من الفم؛ ويعتَلُّ ببعْدِ المخرَجين^(١٣)، وهو نظَرٌ فاسدٌ؛ لأنَّ نون «من»،

(١) الكتاب: ٤/٤٥٢.

(٢) في هامش نسخة ابن خروف من الكتاب (١٦٠): «ش قَطْنًا».

(٣) في اللسان: ١٣/٣٤٣: «قال الليث: القَطْنُ: الموضع العريض بين التَّبَجِ والعَجز»، وهو بنصّه في العين: ٥/١٠٣.

(٤) في العين: ٦/٩٩: «التَّبَجُ: أعلى الظهر من كلِّ شيءٍ».

(٥) أي: بقطن، وهو اسم جبل.

(٦) لم أقف عليه فيما بين يدي من كتبه. وهذا النقل بنصّه في: حاشية نسخة راغب باشا (٣٣٥/أ)، والمُحكَم: ٦/٢٩٠، ولسان العرب: ١/٦٨٢. وينظر: كلامه عن (القَطْب): في المُتخَب: ٢/٦٦٤.

(٧) في قول سيويوه: «ابجع شبثًا». الكتاب: ٤/٤٥٢. وفي طبقات الكتاب (ابجع)، والذي سيشرحه ابن خروف (انجع)، وهو كذلك في نسخته من الكتاب.

(٨) ينظر: العين: ٦/٢٥١.

(٩) ينظر: معجم ديوان الأدب: ٢/٢٢٨، وشمس العلوم: ١٠/٦٦٧٤.

(١٠) في المطبوع ونسخة راغب باشا (اشغل رحبة)، وفي نسخة ابن خروف من الكتاب: (أسفل رحبة). وعلى ما في نسخته فسّر هذه المفردات.

(١١) ينظر: مجمل اللغة: ١/٤٢٤.

(١٢) من الطرر بهامش نسخة ابن خروف من الكتاب (١٦٠).

(١٣) ينظر: المقتضب: ١/٢٢١.

و«عن» هي المدغمّة في الواو والميم، ولا شك أنّها من الفم، وقد أدغموها في الياء وبعدها فيها كبعد النون من الميم والواو؛ لأنّ اللام أدخل في الفم من النون، والياء أدخل من الميم والواو قليلاً، فالنسبة في البعد واحدة، مع أنّها لا تدغم إلا في الميم والواو؛ لما بينهما من المناسبة في الصّفة، دليل ذلك أنّها لم تدغم في الفاء، والتّاء، والدّال، والظّاء، والثّاء، والدّال، والطّاء، وهي أقرب إليها؛ لبعد ما بينها في الصّفة فأخفيت^(١).

وقوله: فأرادوا أن تدغم هنا^(٢) الإدغام هنا إخفاءً، وقلب لا محالة.

وقوله: لأنّه ليس حرفٌ يخرج من ذلك [٢٨٣] الموضوع غيرها^(٣) وهذا نصٌّ يخرج الميم عنها.

وقوله: وهي مع الرّاء، واللام، والياء، والواو، إذا أدغمت بغنة^(٤) هذا نصٌّ بالغنة في هذه الأحرف الأربعة. وأمّا الميم فأختها في ذلك.

أبو الحسن: وإنّا صارت النون تدغم في بعض حروف الفم، وهي خفيّةٌ مخرّجها من غير الفم؛ لأنّ صوتها كصوت التي في الفم، والنون التي من الفم إلى جنب الرّاء واللام؛ فلذلك أدغمت في الرّاء، واللام، وهي خفيّةٌ من الخياشيم^(٥).
وحكم الحروف مع النون الساكنة على خمسة أقسام: امتناع، قلب، إظهار، إدغام، إخفاء^(٦).

الامتناع: [مع]^(٧) الألف؛ لأنّها لا يكون ما قبلها ساكناً، والقلب: مع الباء،

(١) ينظر: التعليقة: ١٨١/٥، والممتع: ٤٤٢.

(٢) الكتاب: ٤/٤٥٣.

(٣) الكتاب: ٤/٥٤٤.

(٤) الكتاب: ٤/٥٤.

(٥) الطّرر بهامش نسخة ابن خروف من الكتاب (١٦١). وفي جزء من النصّ طمس؛ بسبب رطوبة.

(٦) ينظر: التكملة للفارسي: ٦٢٣-٦٢٥، والتعليقة: ١٨٣/٥-١٨٤.

(٧) في الأصل (من)، ولعلّ ما أثبت هو المناسب للسياق.

والإظهار: مع حروف الحلق^(١)، [وهي خمسة عشر^(٢)].

وقوله: ولم نسمعهم قالوا في التَّحْرُك: حين سليمان^(٣) يريد: ولم يخفوها معها إذا تحرَّكت، وكذلك لم يقلبوها مع الباء، ولا أدغموها.

وقوله: فأسكنوا التُّونَ مع هذه الحُرُوف^(٤) يقول: أسكنوها هنا^(٥)، ولم يحولوها؛ لأنهم لو حولوها لأزالوها عن مخرجها فكان إخفاء، وتركها ساكنةً أخفَّ عليهم^(٦).

يريد: أنهم لا يخفونها مُتَحَرِّكَةً، وقد دلَّ على ذلك بقوله بعد في الورقة الآتية: وليس حرفٌ من الحروف التي تكون التُّون معها من الخياشيم يُدغم في التُّون^(٧). الفصل. يدلُّ على ذلك أنها مُتَحَرِّكَةٌ مثلها ساكنة.

(١) عدَّ سيبويه حروف الحلق فقال: «وتكون مع الهمزة، والهاء، والعين، والحاء، والغين، والحاء بيّنة». الكتاب: ٤/٤٥٤. قال السيرافي: «سمعتُ أبا بكر بن مجاهد يقول: حروف الحلق التي تُبَيِّن التُّون قبلها ستة». الأدغام: ١٩٥.

(٢) هنا سقط؛ لأنَّ (الخمسَ عشر) هذه عدد حروف الإخفاء لا الإظهار! قال السيرافي: «جُملة قول سيبويه أنَّ التُّون تُخفى إذا كانت ساكنةً قبل خمسة عشر حرفاً». الأدغام: ١٩٠. وصواب العبارة: «... والإظهار: مع حروف الحلق، [والإخفاء: مع بقية الحروف] وهي خمسة عشر».

(٣) الكتاب: ٤/٤٥٥.

(٤) الكتاب: ٤/٤٥٥.

(٥) هكذا قال ابنُ خروف، ومعنى كلام سيبويه عند غيره من الشَّراح: «لم أسمعهم يُسكِّنون التُّون المُتَحَرِّكَةَ مع حروف الفم». شرح الكتاب لصالِح بن محمد: ٩١٠، قال السيرافي: بعد شرحه لعبارة سيبويه: وترتيب لفظ سيبويه: «لم نسمعهم قالوا: ختن (هكذا ختن) في الأدغام، وكذلك في نسخة راغب باشا) سليمان»، كأنه قال: ولم نسمعهم أسكنوا التُّون المُتَحَرِّكَةَ مع الحروف التي تُخفى التُّون معها». الأدغام: ١٩٧-١٩٨.

(٦) ينظر: شرح السيرافي (الأدغام: ١٩٨)، و(نسخة راغب باشا: ٦٥٥ب)، وشرح الكتاب لصالِح بن محمد: ٩١٠.

(٧) الكتاب: ٤/٤٥٦.

وقوله: أي: إن أدغمت مع ما تخفى معه لم يُستنكر^(١)، ووقع في نسخة من الشرقيّة: وإن قيل: بلم يُستنكر ذلك^(٢).

وقوله: لأنّها تحوّل^(٣) حتى تصير... يقول^(٤): «الإخفاء يحوّلها إلى مخرج ما بعدها»، وهذا تفسيرٌ ضعيفٌ.

قوله: ولم تقرب قرب هذه السّنة^(٥) المتقدّمة^(٦) الواو، والياء، والرّاء، واللام، والميم، والباء، وقد مرّ^(٧).

ولو وقعت النون في مثال لا يقع فيه التضعيف أصلاً أدغمت، ويقوي هذا حملُه هَمْرشاً^(٨) على أنّها نون مُدغمة في أحد الوجهين؛ لما لم يقع لبسٌ.

الفراء في سبأ^(٩) ﴿هَلْ نَدْلُكُمْ﴾: العربُ تُدغم اللام عند النون إذا سكنت وتحركت النون؛ لقرب المخرج. وهي كثيرةٌ في القراءة. ولا يفعلون ذلك في لام قد تحركت في حال؛ نحو: ادخل، وقل^(١٠). [٣٨٣] يقول: إنّها ذلك حيث لا محلّ لحركة البتّة.

(١) وهي في نسخة ابن خروف من الكتاب (١٦١/أ)، وفي الحاشية: «الذي في المتن ليس في (ب) و(ج)». وليست في نسخة راغب باشا ولا مطبوعات الكتاب، وذكر هارون أنّها في بعض النسخ.

(٢) ينظر: نسخة ابن خروف من الكتاب (١٦١/أ).

(٣) هكذا في الأصل وفي نسخة ابن خروف من الكتاب، وفي حاشية نسخته «(ش) لا». والذي في نسخة راغب باشا (٣٣٥/ب) (لا تحوّل)، وكذلك في طبعات الكتاب.

(٤) أي: شيخه ابن طاهر كما في الطرر بحاشية نسخة ابن خروف.

(٥) الكتاب: ٤/٤٥٥.

(٦) ينظر: الكتاب: ٤/٤٥٤.

(٧) ينظر: التعليقة: ٥/١٨٥، شرح كتاب سيبويه لصالح بن محمد: ٩١٠.

(٨) قال الفارسيّ: ليست الميم في (همرش) مضاعفة، إنّها الحرف الأول المدغم نون ساكنة وقعت قبل الميم، فأدغمت فيها؛ لما بينهما من المشاركة في الغنة، ولأنّها لا تبيّن مع حروف الضم والشفة. ينظر: التعليقة: ٧/٥.

(٩) الآية: ٧.

(١٠) معاني القرآن للفراء: ٢/٣٥٣ بتصرّف يسير.

وقوله: والميمُ لا تنقُ ساكنةٌ قبل [الباء في كلمة] ^(١) يريد: غير مخفّية، نفى هذا المثال، فهو نصٌّ بخروجه من الكلام. وكذلك قوله: [ولا نعلم] ^(٢) النون وقعت ساكنةً في الكلام قبل راءٍ ولا لامٍ ^(٣) نفى أيضاً كالأول، ويريد... ^(٤).

وقوله: وصوتُها من الفم ^(٥) يعني التاء والدال.

وقوله: حتّى يكون صوتُها من الفم ^(٦) هذا تبيينٌ لما ادّعاه من إدغام نون الفم لا الخياشيم.

وقوله: وإنّما هي معهنّ حرفٌ بائنٌ مخرجه من الخياشيم ^(٧) يقول لما لم تُدغم فيهنّ لم يدغمنّ فيها وإن اختلف مخرجها ساكنةً ومُتحرّكةً.

وقوله: فكأنّهم يستوحشون ^(٨) وجهُ الوحشة أنّها لما كانت مع هذه الحروف ساكنةً من الخياشيم لم يقبلوها حتّى يدغموها، قضوا لها مُتحرّكةً من الفم بحكم المتباعدة.

والنونُ تُدغم في خمسة أحرف، ولا تُدغم إلا وهي من الفم في مذهبه ^(٩)، وهو الصواب إن شاء الله تعالى. فأما الأربعة منها ففيها زيادة؛ لو أدغمت في النون لكان ذلك إجحافاً كالياء والواو، وكذلك تضعيف الراء، وشدة الميم، وقد أخطأنا علماً أنّها لا تكون مُتحرّكةً إلا من الفم إلا أنّها تضارع ساكنةً؛ فكأنّهم راعوا فيها بعض الحكم مع ما قدّمت. وإدغامها في اللام

(١) طمسٌ في الأصل بسبب رطوبة، وأكملته من الكتاب: ٤/٤٥٦.

(٢) طمسٌ في الأصل بسبب رطوبة، وأكملته من الكتاب: ٤/٤٥٦.

(٣) الكتاب: ٤/٤٥٦.

(٤) طمسٌ في الأصل بمقدار كلمتين بسبب رطوبة.

(٥) الكتاب: ٤/٤٥٦.

(٦) الكتاب: ٤/٤٥٦.

(٧) الكتاب: ٤/٤٥٦.

(٨) الكتاب: ٤/٤٥٦.

(٩) قال: «...لأنّ النون لم تُدغم فيهنّ حتّى يكون صوتها من الفم». الكتاب: ٤/٤٥٦.

أكثر من إدغام اللّام فيها^(١). وهذا نصُّ أنه لا تُدغمُ في التّون إلا اللّام وحدها في المنفصل. ووقع في بعض النّسخ يَنأى، وفي بعضها يَنأُلُ^(٢). أبو العباس: يَنأُلُ: يتبختر في مشيته^(٣)، يعني: كنت بالخيار في تخفيف الهمزة وتحقيقها؛ لأنّ هذا لم يكثر في الكلام كثرة يَرى.

كذلك لام المعرفة أدغمت في هذه الحروف؛ لكثرة دورها، وليس من اسم نكرة إلا وتدخلة اللّام. قال أبو عليّ أدغمت اللّام في الثلاثة عشر حرفاً؛ لأنّها أخذت هذه المواضع من اللسان واتّسعت فيها^(٤).

وقوله: وهي مع الطّاء، والدّال، والتّاء، والصّاد، والزّاي، والسين جائزة^(٥) يريد: الإدغام.

وقوله: وليس كحسنة مع هؤلاء^(٦) يريد: مع الطّاء وأخواتها التي ذكر.

[٣٨٥] وقوله: وقاربن^(٧) مخرج الفاء^(٨) يريد أيضاً الطّاء وأخواتها.

وقوله: لأنّ اللّام لم تسفل^(٩) هذا نصُّ أنّ الصّاد وأختيها، والطّاء وأختيها لم يسفلن إلى أطراف اللسان كما سفلت الطّاء.

(١) بنصّه من الطُّرر بحاشية نسخة ابن خروف من الكتاب (١٦١/أ).

(٢) «ينأى» في متن نسخة ابن خروف من الكتاب (١٦١/أ)، وأشار في الحاشية إلى أنّه في «ش» ينأل. وفي نسخة راغب باشا (٣٣٦/ب) «ينأى وينأل».

(٣) نأل الرجل: مَشى ونهض برأسيه يجره إلى فوق كمن يعدو وعليه حمل ينهض به، ونأل الفرس: اهتز في مشيه. ينظر: جهرة اللغة: ٢/١٠٨٤، والأفعال للسرقي: ٣/٢٣١، ولسان العرب: ١١/٦٣٩.

(٤) ينظر: التكملة: ٦٢٨.

(٥) الكتاب: ٤/٤٥٧.

(٦) الكتاب: ٤/٤٥٨.

(٧) هكذا في نسخة ابن خروف (١٦١/ب) ونسخة راغب باشا (٣٣٧/أ). وفي طبقات الكتاب باريس:

٤٦٧/٢، وبولاق: ٢/٤١٧، وهارون: ٤/٤٥٨ «وقد قاربن».

(٨) الكتاب: ٤/٤٥٨.

(٩) الكتاب: ٤/٤٥٨.

وقول طريف بن تميم العنبري^(١) كذا في التَّسَخ (٢)، وعند ابن السَّراج: ابن تَمَام.

تَقُولُ إِذَا اسْتَهْلَكْتَ مَا لَّا لِلذَّةِ فُكَيْهَةٌ هَشِيَّةٌ بِكَفِيكَ لَأَتْق (٣)

شاهدهُ فيه إدغام لَام (هل) في شين (شيء). ومعنى (لائق) ثابتٌ لازمٌ، تلومه على إنفاق ماله في المكارم^(٤).

وقول مزاحم العُقَيْلِيَّ^(٥):

فَذَرْ ذَا وَلَكِنْ هَتُّعِينَ مُتِّيًّا عَلَى ضَوْءِ بَرَقِ آخِرِ اللَّيْلِ نَاصِبِ (٦)

شاهدهُ فيه إدغام اللَّام من (هل) في تاء (تُعِين). و(المُتِّيِّم) الذي عبَّده الحُبُّ وذَلَّلَه^(٧).

والناصب في موضع مُنْصِبٍ عَلَى النَّسَبِ وهو التَّعْب، وجعل البرق مُتْعِبًا؛ لمراعاته إيَّاه، وتعرّفه موضع صوب مطره، وهل نزل في ناحية من يهواه أو لا^(٨). وتروى: فَذَرْ ذَا وَلَكِنْ، وَدَعْ ذَا وَلَكِنْ، وَتُرْوَى: نقول ولكن^(٩).

(١) طريف بن تميم العنبري، أبو عمرو: شاعر مقلِّد، من فرسان بني تميم، في الجاهلية. قتله أحد بني شيبان. تنظر ترجمته في: الأعلام للزركلي: ٣/٢٢٦.

(٢) وهو كذلك هكذا في نسخة ابن خروف (١٦١/ب) ونسخة راغب باشا (٣٣٧/أ)، وطبعات الكتاب بارييس: ٢/٤٦٧، وبولاق: ٢/٤١٧، وهارون: ٤/٤٥٨.

(٣) في: الأصول لابن السَّراج: ٣/٤٢١، والألمات للزجاجي: ١٥٥، والممتع: ٤٤٠.

(٤) ينظر: شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: ٢/٢٧٢، وتحصيل عين الذهب: ٥٩٥.

(٥) هو: مُزَاحِمُ بن الحارث العُقَيْلِيَّ، كَانَ رَجُلًا غَزَلًا، شَجَاعًا، شَدِيدَ أَسْرِ الشَّعْرِ حُلُوهُ، وَكَانَ مَعَ رَقَّةَ شَعْرِهِ صَعِبَ الشَّعْرِ هَجَاءً وَصَافًا، عَاصِرَ جَرِيرٍ وَالْفَرَزْدَقِ. ينظر: طبقات فحول الشعراء: ٧٦٩.

(٦) في: ديوانه: ٣٨ (بلا إدغام)، والألمات للزجاجي: ١٥٥، وتحصيل عين الذهب: ٥٩٥.

(٧) ينظر: شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: ٢/٢٧٢، وتحصيل عين الذهب: ٥٩٥.

(٨) ينظر: تحصيل عين الذهب: ٥٩٥.

(٩) في الأصل، ونسخة ابن خروف من الكتاب، وشرح الأبيات لابن السيرافي (فَذَرْ) وكذا أيضاً في ديوانه، وفي المطبوع (فَدَع).

باب الإدغام في حروف طرف اللسان والثنايا

قوله: **إِلَّا أَنْكَ قَدْ تَدَعُ الإِطْبَاقَ عَلَى حَالِهِ**^(١) **وَقَدْ تُدَعِمُ فِي الْمُتَقَارِبِ**^(٢)؛ **أَتَاهَا إِذَا أُدْغِمَتْ بَعْنَةً فَلَيْسَ مَخْرَجَهَا مِنَ الْخِيَاشِيمِ، وَإِنَّمَا صَوْتُ الْفَمِ أُشْرِبَ غُنَّةً.** قال: لو كَانَ مَخْرَجَهَا مِنَ الْخِيَاشِيمِ لَمْ يُجْزَ أَنْ تُدْغِمَهَا حَتَّى تَصِيرَ مِثْلَهُنَّ، وَإِبْقَاءُ الإِطْبَاقِ دَلِيلٌ^(٣).
والدلم طيرٌ جمع دلمة، و(دلام) اسم رجل.

وجعل البيانَ في (اصحب مطراً) أجودَ منه في قوله: (انقد تلك)؛ لأجل الميم، و(افحص سالماً)، و(افحص زردة)^(٤)، و(سالم) و(زرده) علمان.

ووقع في الشرقية^(٥) (زرده)، و(زرده).

وقوله: **وَيَدْلُكَ التَّفْسِيرُ**^(٦) يريد النطق.

وقوله: **وَالْبَيَانُ فِيهِنَّ أَمْثَلُ مِنْهُ فِي الصَّادِ وَالزَّيِّ وَالسَّيْنِ**^(٧) **وَالضَّمِيرُ فِي (فِيهِنَّ) يَرْجِعُ إِلَى الطَّاءِ وَالذَّالِ وَالتَّاءِ.**

وقوله: **وَالإِدْغَامُ فِيهِنَّ أَكْثَرُ**^(٨) يعني في حروف الصّفير.

وقوله: **إِلَّا أَنَّ الطَّاءَ وَأَخْتِيهَا مِنْ أَصْلِ الثَّنَايَا، وَهِنَّ مِنْ أَسْفَلِهِ قَلِيلاً**^(٩) **يَعْنِي الطَّاءَ وَأَخْتِيهَا، وَقَدْ تَقَدَّمَ**^(١٠) **أَنَّ مَا بَيْنَ طَرَفِ اللِّسَانِ**

(١) الكتاب: ٤/٤٦٠.

(٢) في الطرر (المتقاربة).

(٣) بنصه من الطرر بحاشية نسخة ابن خروف (١٦١/ب).

(٤) الكتاب: ٤/٤٦١.

(٥) ينظر: نسخة ابن خروف (١٦١/ب).

(٦) الكتاب: ٤/٤٦١.

(٧) الكتاب: ٤/٤٦٢.

(٨) الكتاب: ٤/٤٦٢.

(٩) الكتاب: ٤/٤٦٣.

(١٠) ينظر: الكتاب: ٤/٤٣٣.

وفويق الثنايا مخرج [٣٨٦] الزَّاي وأختيها. يريدُ الثَّنايا السُّفلى، والصَّادُ بين المخرجين^(١).

وقول ابن مقبل^(٢):

فكأنَّها اغْتَبَقَتْ صَبِيرَ غَمَامَةٍ بِعَرَى تُصَفِّقُهُ الرِّيحُ زُلَالًا^(٣)

شاهده ما ذكر^(٤). و(اغْتَبَقَتْ) من الغبوق، وهو شرب العشيِّ، والمُغْتَبَقُ الشَّارِبُ بالعشيِّ، وهو أحسنُ وقتِ الشُّرب؛ لأنَّ الأفواه لا تتغيَّرُ فيه كما تتغيَّرُ في الأسحار، و(الصَّبِيرُ) مُتْرَاكِبُ السَّحَابِ كأنَّ بعضه يجسُّ بعضاً، وأراد به المطر؛ فسأه باسم ما يكون منه، و(العري) الفناء، وبالمدِّ المكان الذي لا شجرَ فيه، ويمكنُ أن يُريده وقصر، وهو أحسنُ؛ لأنَّه بعيدٌ من التكرير والتغيير. و(تصَفِّقُهُ) تختلفُ عليه، و(الزُّلال) العذب^(٥).

وقوله: لأنَّهنَّ من طَرَفِ اللِّسانِ وأطرافِ الثَّنايا، وهُنَّ أخوات^(٦) يريدُ السُّفلى.

وقوله: لأنَّها أبعدُ من الصَّادِ^(٧) وليست «من» في هذا الموضع للمفاضلة إنَّها هي للفعل كما قال:

بِالأَكْثَرِ مِنْهُمْ حَصَى^(٨)

(١) ينظر: شرح الكتاب لمحمد بن صالح: ٩٢٣.

(٢) هو: تميم بن أبي بن مقبل، من بني العجلان، من عامر بن صعصعة، أبو كعب: شاعر جاهلي، أدرك الإسلام وأسلم، وكان يبكي أهل الجاهلية. عاش نيفاً ومئة سنة. وعدَّ في المخضرمين. وكان يهاجي النجاشي الشاعر.

(٣) في ديوانه: ٢٦٠، والأدغام: ٢٢٧، وتحصيل عين الذهب: ٥٩٦، والنُّكْت: ١٢٦٤.

ورواية الديوان: وكأنَّها اغْتَبَقَتْ قَويحَ سحابةٍ بعَرَى تُصَفِّقُهُ الرِّيحُ زُلَالٍ

(٤) قال: «فأدغم النَّاءُ في الصَّاد». الكتاب: ٤/٤٦٣.

(٥) ينظر: تحصيل عين الذهب: ٥٩٦.

(٦) الكتاب: ٤/٤٦٤.

(٧) الكتاب: ٤/٤٦٤.

(٨) قطعةٌ من بيت للأعشى، وهو بتهامه: وَلَسْتَ بِالأَكْثَرِ مِنْهُمْ حَصَى وَإِنَّهَا العِزَّةُ لِلْكَأَثِرِ

وهو في: ديوانه: ١٤٣، ونوادير أبي زيد: ٢٥، والاشتقاق: ٦٥.

أي: بعيدة من الصاد.

وقوله: وليس بينهنَّ إلا ما بين طرف الثنانيا وأصولها^(١) يريد أنها قربت، ولم يفصلها زيادة صوت.

وقوله: فلا يدغمن في هذه الحروف^(٢) هذا وجه ما قدمته من المباشرة.

وقول الرّاجز:

ثَارَ فَضَجَّتْ ضَجَّةً رَكَائِبَهُ^(٣)

شاهده: إدغام التاء في الضاد.

يريد أنه يعرّقبُ إبله ثم ينحرها للأضياف؛ فضجّت وصاحت^(٤).

و(ضرمّة)^(٥) علم لرجل.

وقوله: والبيان عربيٌّ جيّدٌ^(٦) يريد بيان هذه الحروف عندها^(٧).

وقوله: لاستطالتها^(٨) نصّ بالاستطالة فيها.

و(الشنباء)^(٩) فعلاء من الشنب، وهو ماءٌ ورقّةٌ يجري على الثغر^(١٠).

(١) الكتاب: ٤/٤٦٤.

(٢) الكتاب: ٤/٤٦٤.

(٣) نسبه ابن السيرافي للقتاني، وهو في: الأصول: ٣/٤٢٦، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: ٢/٢٧١، وتحصيل عين الذهب: ٥٩٦.

(٤) ينظر: تحصيل عين الذهب: ٥٩٦. وقال ابن السيرافي: «يعني أن القمر لما غاب ثار هو، فشدّ الرّحال على الإبل، فضجّت: رغت وصاحت». شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: ٢/٢٧٢.

(٥) في قول سيبويه: «اضبّرمّة». الكتاب: ٤/٤٦٥.

(٦) الكتاب: ٤/٤٦٦.

(٧) وهي الصاد والسين والزاي. كما ذكر سيبويه في الكتاب: ٤/٤٦٦.

(٨) الكتاب: ٤/٤٦٦.

(٩) يعني في الأمثلة التي أوردها سيبويه في الكتاب: ٤/٤٦٦.

(١٠) ينظر: تاج اللغة: ١/١٥٨.

قال أبو العباس: أبو عمر يقول: «مُذَكَّرٌ» مثل «مُضْطَلَمٌ»، وهو القياس الجيّد^(١). والعربُ قد قالت كلاً، لكن مُذَكَّرٌ مثل مُصْطَبِرٍ، وهو حَسَنٌ أبدلوا ولم يدغموا.

وقول زهير:

وَيُظْلَمُ أَحْيَانًا فَيُظْلَمُ^(٢)

شاهده فيه: إدغام الظاء في التاء من (يَفْتَعِل) بعد قلبها طاءً؛ لتوافق الظاء في الإطباق، ثُمَّ قُلِبَتْ طَاءً؛ لِيُدْغَمَ فِيهَا الظَّاءُ الْأُولَى. وَالْأَحْسَنُ أَنْ تُقْلَبَ الظَّاءُ طَاءً فَيُقَالُ: «يُظْلَمُ»^(٣).

والمعنى في البيت: أن الممدوح وهو هرم يُحْمَلُ ما يشقّ [٣٨٨] عليه في بعض الأحيان فيحتملها.

وقوله: ولم يجعلوا الأصل أن ينقلب الآخر فتجعله موضع الأول^(٤) يقول: لا يكون إدغامٌ في مثل هذا إلا في المتصلين ألا ترى أنه لا يجيء مثل «مُصَبِّرٍ»، و«مُتَرِّدٌ» إلا في المتصل.

وقوله: وإن شئت قلت: «مُضْجَعٌ»^(٥)، ولا تقل على هذا: مُطَبِّرٌ في مُصْطَبِرٍ^(٦).

وقوله: ولا تدغم الظاء في التاء^(٧) قد تقدم إدغامها، وأحسنه بإبقاء صوت الظاء، وعليه أجمع القرأء في ﴿أَحَطْتُ﴾ [النمل: ٢٢]، و﴿بَسَطْتَ﴾ [المائدة: ٢٨]، وشبهه.

(١) ينظر: التعليقة: ١٩٧/٥.

(٢) جزء بيت، وهو بتمامه: هُوَ الْجَوَادُ الَّذِي يُعْطِيكَ نَائِلَهُ *** عَفْوًا، وَيُظْلَمُ أَحْيَانًا فَيُظْلَمُ. في: شرح أبيات سيويه لابن السيرافي: ٢/٢٦٥ وروايته فيه (فيظلم)، تحصيل عين الذهب: ٢٩٧، وسفر السعادة: ٥٠٨/١.

(٣) ينظر: تحصيل عين الذهب: ٥٩٧، وشرح أبيات مغني اللبيب: ٢٩٠/٦.

(٤) الكتاب: ٤/٤٦٩.

(٥) الكتاب: ٤/٤٧٠.

(٦) ينظر: الإدغام: ٢٤٣. وقد تكرر هذا السطر في الأصل.

(٧) الكتاب: ٤/٤٧٠.

وقول علقمة:

وفي كلِّ حَيٍّ قد خَبَطَ بنعمةٍ فحُقَّ لشأسٍ منْ نَدَاكَ ذَنُوبٌ^(١)

شاهده فيه: قلبُ التَّاءِ طاءً؛ للإدغام، والأكثرُ «خَبَطَتْ» بإدغام الطَّاءِ في التَّاءِ وإبقاء الإطباق، وليست التَّاءُ لازمةً في مثل هذا؛ فتقلَّبَ إلى الطَّاءِ^(٢).

مَدَحَ الحارثَ بنَ أبي شمر، وكان قد أسر من بني تميم تسعين رجلاً فيهم شأسٌ أخوه، فوفدَ عليه علقمةٌ مادحاً له، وطالباً منه أخاه، فأنشد القصيدةَ فلما بلغ إلى قوله:

فحُقَّ لشأسٍ منْ نَدَاكَ ذَنُوبٌ

قال الحارث: نعم، وأذنبه^(٣).

وكنى بالذَّنُوبِ: وهي الدَّلُو العظيمة عن الحظ والقسم، ومعنى (خبطت بنعمة) أسديتها، وأنعمت بها، وأصله من خَبَطَ الورق للأنعام^(٤).

ثُمَّ خيَّرَ الحارثُ في الجِباءِ وإطلاق الأُسرى، فشرطَ عليهم أن يأخذَ منهم ما تفضلَ تميمٌ ممَّا ينعم به الملكُ عليهم إذا وصلوا إلى الحيِّ، فأطلقهم، وكساهم، وأنعمَ عليهم، ففعلوا معه ما شرطَ عليهم عند وصولهم إلى الحيِّ^(٥).

وقوله: لأنَّ أصلَ الإدغامِ أن يكونَ الأوَّلُ ساكناً^(٦) وقد نبَّه عليه في الورقة الثانية^(٧).

(١) في: ديوانه: ٣٧، والأصول: ٢٧٢/٣، والممتع: ٢٣٩.

(٢) ينظر: شرح أبيات سيوييه لابن السيرافي: ٢/٢٦٢، وتحصيل عين الذهب: ٥٩٧.

(٣) ينظر: الشعر والشعراء: ١/٢١٥، وتحصيل عين الذهب: ٥٩٧.

(٤) ينظر: تحصيل عين الذهب: ٥٩٧.

(٥) ينظر: تحصيل عين الذهب: ٥٩٨، وسمط اللآلي: ١/٤٣٣.

(٦) ينظر: الكتاب: ٤/٤٧٢.

(٧) ينظر: الكتاب: ٤/٤٧٣-٤٧٤.

وقوله: فهذا الذي ذكرت لك لم يجز في «استفعل» الإدغام^(١) وفي بعضها «لم يكن في «استفعل» إلا البيان^(٢)، ووقع في بعضها «لم يجز في «استفعل» إلا الإدغام»، وليس بصحيح. وقوله: أن تقول «يد» في «يتد»^(٣) وليس شاة زناء بمنزلة «ود» في من خفف «وتدا» ثم أسكنه؛ لأن «وتدا» في المصدر مرفوض؛ فلهذا أدغم^(٤).

وقوله: وأما المصدر [٣٨٩] فإنهم يقولون فيه^(٥): الطدة، والتدة^(٦) عند ابن السراج.

أبو العباس^(٧): مثل المشد، والمفر؛ لأن موضع الفعل من هذا يجيء (مفعلاً).

وقال أبو العباس: «الاستثقال» تقارب محارج الحروف وتبينها^(٨).

وقوله: فإن قيل: بين؛ كراهية الالتباس^(٩) هو قياس على زنة، وكنية.

وقوله: الدكر^(١٠) في آخر الباب، يريد به الذكر جمع ذكرة، ككسرة، وكسر، وليس فيه إلا إبدال محض، لما كانوا يبدلونها في ما تصرف من الكلمة مع غيرها أبدلوها مفردة، وهو شاذ كما ذكره^(١١).

(١) الكتاب: ٤/٤٧٣. وما هو مثبت هو الموافق لما في الأصل، وموافق لنسخة ابن خروف ونسخة راغب باشا وطبعات الكتاب.

(٢) وهو الموافق لما في نسخة راغب باشا من شرح السيرافي (٦٦٢/أ)، والإدغام: ٢٦٣. وفي هامش نسخة راغب باشا (٣٤٠/أ) «عند (ب) الإدغام، (فا) ليس بشيء، (نسخة) لم يكن في استفعل إلا البيان، (زيادة في أخرى) من هذا...».

(٣) الكتاب: ٤/٤٧٤.

(٤) قال سيبويه: يبين كلامه هذا قول سيبويه فيما سبق: «وتكون ساكنة مع الميم إذا كانت من نفس الحرف بينة. والواو والياء بمنزلتها مع حروف الخلق، وذلك قولك: شاة زناء وغنم زئم، وقنواء وقنية، وكنية ومنية. وإنما حملهم على البيان؛ كراهية الالتباس فيصير كأنه من المضاعف». الكتاب: ٤/٤٥٥.

(٥) هكذا في نسخة ابن خروف وليست في المطبوع.

(٦) الكتاب: ٤/٤٧٤. بتقديم وتأخير.

(٧) لعل المراد في نسخة أبي العباس، كما في هامش نسخة راغب باشا (٣٤٠/أ) «(س) مثل المشد، والمفر؛ لأن موضع الفعل من هذا يأتي على (مفعلاً)».

(٨) التعليقة: ٥/٢٠٣. وهو بنصه في هامش نسخة راغب باشا (٣٤٠/أ)، ورمز له بـ(س).

(٩) الكتاب: ٤/٤٧٤.

(١٠) الكتاب: ٤/٤٧٧.

(١١) ينظر: التعليقة: ٥/٢٠٦، وشرح الكتاب لصالح بن محمد: ٩٥٠.

بَابُ الْحُرُوفِ الَّتِي يُضَارَعُ بِهَا حَرْفٌ^(١)

يريدُ بقوله: الَّذِي مِنْ مَوْضِعِهِ^(٢) الَّذِي مِنْ مَخْرَجِهِ، وَقَدْ بَيَّنَّهُ.

وقوله: فَالضَّادُ السَّاكِنَةُ إِذَا كَانَتْ بَعْدَهَا الذَّالُّ^(٣) قَدْ كَتَبْتُ بَعْدُ عَنِ النَّضْرِ
بَن شُمَيْلٍ أَنَّ مِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَقُولُ: سِرَاطٌ، وَصِرَاطٌ، وَزِرَاطٌ، رَوَى ذَلِكَ ابْنُ
خَالَوَيْهِ بِسَنَدِهِ^(٤).

وَرُوِيَ^(٥) عَنِ ابْنِ دُرَيْدٍ^(٦) أَنَّهُ اخْتَلَفَ رَجُلَانِ فِي «الصَّقْر»، وَ«السَّقْر» فَتَحَاكَمَا
إِلَى رَجُلٍ آخَرَ، فَقَالَ: أَمَّا أَنَا فَأَقُولُ: «الزَّقْر» بِالزَّيِّ.

وقوله: وَالْبَيَانُ فِيهَا أَحْسَنُ^(٧) يَرِيدُ أَنَّ الْبَيَانَ أَحْسَنُ؛ لِتَحَرُّكِهَا.

وقوله: أَفَشَى فِي الْفَمِ نَصٌّ فِي الْفَشْوِ، وَقَدْ ذُكِرَ فِي الْبَابِ بَعْدُ فِي الْفَاءِ.

وقوله: لَمْ يُجْزِ إِلَّا الْإِبْدَالَ إِذَا أُرِدَتِ التَّقْرِيبُ^(٨) يَقُولُ: أَخْلَصُوهَا زَايَاً؛ لِزَوَالِ
مَذْهَبِ الْإِطْبَاقِ عَنْهَا.

وقوله: لِأَنَّ الْمُضَارَعَةَ فِي الضَّادِ أَكْثَرُ وَأَعْرَفُ مِنْهَا فِي السَّيْنِ^(٩) وَكَانَتْ
الْمُضَارَعَةُ فِي الضَّادِ أَكْثَرَ؛ إِذْ لَمْ يَخْلَصْ زَايَاً لِلْإِطْبَاقِ.

(١) فِي نَسْخَةِ ابْنِ خُرُوفٍ مِنَ الْكِتَابِ، وَمَطْبُوعَاتِهِ (الْحَرْفُ الَّذِي يُضَارَعُ بِهِ حَرْفٌ).

(٢) الْكِتَابُ: ٤/٤٧٧.

(٣) الْكِتَابُ: ٤/٤٧٧.

(٤) يَنْظُرُ: شَرْحُ الْفَصِيحِ لِابْنِ خَالَوَيْهِ: ٢١.

(٥) هَكَذَا ضُبَّتْ فِي الْأَصْلِ، وَلَعَلَّ الصَّوَابَ «رَوَى»، أَيِ ابْنِ خَالَوَيْهِ، فَقَدْ قَالَ: «أَخْبَرَنَا ابْنُ دُرَيْدٍ عَنِ أَبِي
حَاتِمٍ عَنِ الْأَصْمَعِيِّ...». يَنْظُرُ: شَرْحُ الْفَصِيحِ لِابْنِ خَالَوَيْهِ: ٤٥٩.

(٦) يَنْظُرُ: الْجُمْهُورَةُ: ٢/٧٤٢. وَهَذِهِ الْقِصَّةُ رَوَاهَا ابْنُ جَنِّي بِسَنَدِهِ فِي الْخِصَائِصِ: ١/٣٧٥ وَ ٣/٣٠٨ عَنِ
الْأَصْمَعِيِّ.

(٧) الْكِتَابُ: ٤/٤٧٨.

(٨) الْكِتَابُ: ٤/٤٧٨.

(٩) الْكِتَابُ: ٤/٤٧٩.

فصلٌ بين مضارعة القلب في السين، وتصيير الحرف بين الحرفين في الصّاد، وقد ذُكر في الحروف المستحسنة في القراءة الجيّم التي كالشّين، والجيّم التي كالکاف^(١).

وقوله: من ذلك قولهم في الأجدَر: أشدر^(٢) يقول: ضورِع بها الزّاي.

وقوله: قُرّب من الزّاي^(٣) يريد: فُعِلَ ذلك؛ لذا.

وقوله: إذا أُدغِمَت النُّون في الميم^(٤) يقول: لما كان هذا موضعاً تُقلَب فيه ميماً للإدغام؛ قُلبت ميماً لغيره، يريد: شَنبَاء، والعَنْبَر.

وقوله: قرّبها^(٥) في افتَعَلَ لِتُبَدَلَ [٣٩٠] الدّال^(٦) يقول: قرّبها للبدل حين ضارِعَ بها اِزْدَانًا^(٧).

باب ما تُقلَب فيه السّينُ صَاداً^(٨)

قوله: في بَعْض اللُّغَات^(٩) زعمَ أنّها لبني العَنْبَر^(١٠).

وقوله: والقَاف من الحَوَاجِز^(١١) يريدُ في: «صَبَقْتُ» وَ «صَمَلْتُ»^(١٢).

(١) ينظر: الكتاب: ٤/ ٤٣٢.

(٢) الكتاب: ٤/ ٤٧٩.

(٣) الكتاب: ٤/ ٤٧٩.

(٤) الكتاب: ٤/ ٤٧٩.

(٥) في نسخة ابن خروف من الكتاب والمطبوع (قرّبها منها).

(٦) الكتاب: ٤/ ٤٧٩.

(٧) ينظر: التعليقة: ٥/ ٢١١.

(٨) الكتاب: ٤/ ٤٧٩.

(٩) الكتاب: ٤/ ٤٧٩.

(١٠) ينظر: الكتاب: ٤/ ٤٨٠، والصّحاح: ٤/ ١٣٢٣، واللّهجات في الكتاب: ٢٤٢.

(١١) الكتاب: ٤/ ٤٨٠.

(١٢) سقطت من طبعة هارون، وهي مثبتة في نسخة ابن خروف (١٦٤/أ)، وطبعة باريس: ٤٧٩/٢،

وبولاق: ٤٢٧/٢، والبكاء: ٥/ ٧٦٧. والصّمَلْتُ: لُغَةٌ فِي السّمَلْتِ وَهُوَ الْقَاعُ الْأَمْلَسُ. ينظر: لسان

العرب: ١٠/ ٢٠٧.

وقوله: وذلك لأنّها قلبتها على بُعد المخرجين^(١) يريد: على بُعد ما بين السّين والقاف في المخرجين.

وقوله: وقالوا: «صاطع» في «ساطع»^(٢) ابن خالويه عن النّضر بن شميل في (اطرغش): إنّما تفعل هذا العرب في أربعة مواضع^(٣):

إذا أتت بعد السّين قاف، نحو صُنْدُوق، أو طاءً، نحو: صراط، أو غينٌ نحو: أصبغ الله عليك النّعمة^(٤). ومن العرب مَنْ يجعل ذلك زايًا نحو: سراط، وصراط، وزراط، وأبو الصّقر، والسّقر، والزّقر.

وقوله: لأنّ السّين قد ضارعاوا بها حرفاً من مخرجها^(٥) قوله فيه: لأنّ السّين عذرٌ لقوله: لأنّها لا تقرب^(٦)، أو لفعلٍ تضمّره من معنى القرب، أو القول^(٧).

ويريد بالمضارع الزّاي، والزّاي غيرٌ مقارب لمخرج الشّين؛ لأنّ الشّين بينها وبين القاف مخرج الكاف، والجيم والياء من مخرج الشّين، وبين الشّين والزّاي مخرج كثيرة^(٨).

وقوله: فقربوا من هذا المخرج ما يتصعد إلى القاف^(٩) يريدُ قربوا إلى القاف ما يتصعد من هذا المخرج.

(١) الكتاب: ٤/ ٤٨٠.

(٢) سقطت من طبعة هارون، وهي مثبتة في نسخة ابن خروف (١٦٤/ب)، وطبعة باريس: ٤٧٩/٢، وبولاق: ٤٢٨/٢، والبكاء: ٥/ ٧٦٨.

(٣) ينظر: شرح الفصح لابن خالويه: ٤٥٨.

(٤) ينظر: الجمهرة: ١/ ٥٠.

(٥) الكتاب: ٤/ ٤٨١.

(٦) عبارة سيبويه بتامها: «فإن قيل: هل يجوز في دقّتها أن تجعل الدّال ظاءً؛ لأنها مجهورتان ومثلان في الرّخاوة؟ فإنّه لا يكون؛ لأنّها لا تقرب من القاف وأخواتها قرب الصّاد». الكتاب: ٤/ ٤٨١.

(٧) ثمّ كلمة بعد (القول) لم يتضح لي رسمها ولا معناها وكأنّها (لي).

(٨) بين السيرافي مراد سيبويه بعبارة غاية في الوضوح والبيان، فقال: «السّين قد ضارعاوا بها حرفاً» يعني:

الزّاي (من مخرجها) يعني: (مخرج السّين): لأنّ الزّاي من مخرج السين (بها هو غير مقارب لمخرجها) يعني:

ضارعاوا الزّاي بالشّين والجيم، وهما غير مقاربين لمخرج السين، (وإنّما بينه وبين القاف مخرج واحد) يعني:

بين الشّين والجيم - وهما من مخرج واحد - وبين القاف مخرج واحد؛ وهو مخرج الكاف. الإدغام: ٣٠٣.

(٩) الكتاب: ٤/ ٤٨١.

هذا باب ما كان شاذاً^(١)

قوله: كسروا؛ ليقلبوا الواو ياءً^(٢) هذا نصُّ بالكسر قبل القلب في «ييجل» و«أدل»^(٣)، وقد تقدّم القلب قبل الكسر، وهما مذهبان.

ووقع في الرباحية^(٤): ومّا بينوا فيه قولهم: عتدان؛ فراراً من هذا، وقد قالوا: عدان؛ شبهوه بـ«ودّ»، وهذا ليس بقياس، وليس كـ«ودّ»؛ لأنّه ساكنٌ. ووقع في الشرقية^(٥): ومّا بينوا فيه: عتدان، وقال بعضهم: عتدان فراراً من هذا، وقد قالوا: عدان.

وقع في نسخة: عتد. قال أبو علي^(٦): وهو أشبهه، بل كلُّ مسموعٍ، وبعضها أجرى على القياس^(٧).

ابن السراج^(٨): «تدّة» أجود؛ ليكون مثل «عدة»، و«تدّ» جاؤوا به على الأصل؛ للعلّة التي ذكر.

قال^(٩): شبه الأصل في «وتد» بالزائد في نحو: «يهتدي»؛ فأدغم كما أدغم «يهتدي»، فقال: يهدي، وليس مثله؛ لأنّ يهتدي إذا أدغم لم يقع فيه لبسٌ، إذ لا يُتوهّم أنّه أصلٌ؛ لأنّ التضعيف الأصلي لا يقع هنا، وقد يقع في نحو: «ودّ».

(١) الكتاب: ٤/ ٤٨١.

(٢) الكتاب: ٤/ ٤٨٢.

(٣) ينظر: شرح الكتاب لمحمد بن صالح: ٩٦٧-٩٧٨.

(٤) وهو الموافق لنسخة ابن خروف من الكتاب.

(٥) في هامش نسخة ابن خروف إشارة لهذا. وهو الموافق لنسخة راغب باشا ولطباعات الكتاب.

(٦) لم أقف على هذا النقل في التعليقة ولا في كتبه التي بين يديّ، وفي هامش نسخة راغب باشا (٣٤٢/أ): «(فا) عدتان أشبه». و(فا) رمزٌ للفارسي في تلك النسخة. وقد أفاد أحدُ المحكمين الفاضلين أنّه في التعليقة: ٥/ ٢١٥، ولكن المحقق - رحمه الله - غيره.

(٧) ينظر: الادغام: ٣١١.

(٨) هذا النقل بنصّه في هامش نسخة راغب باشا (٣٤٢/أ).

(٩) في هامش نسخة راغب باشا (٣٤٢/أ): «أي».

وقوله: كأنهم أبدلوا السين مكان التاء^(١) هذا بدل السين من التاء، وزيادتها أصح.

وقوله: أبدل اللام مكان الضاد^(٢) الزيادة أكثر وأعرف فيه.

وقوله: وكانوا على هذا أجراً^(٣) أبو علي: على هذا أي: على حذف الفاء من «يتقي»؛ لأنه قد تحذف هذه الفاء في نحو: «يعد»، و«يجد»، وتبدل منها التاء في باب «افتعل»، فهذه الفاء أشد استمراراً في باب الاعتلال والحذف من التاء في «يستطيع»^(٤).

وقوله: ومثل هذا قول بعضهم «علماء بنو فلان»^(٥) وأنشد الفراء^(٦):

كَأَنَّ، مِنْ آخِرِهَا الْقَادِمِ^(٧)

يريد: إلى القادم؛ فحذف اللام والألف من اللفظ والخط للتخفيف على جهة الشذوذ.

قال الفارسي: أنا^(٨) أبو بكر بن السراج، قال: أني أبو العباس، قال: ني^(٩) المازني، قال: رأيت بخط سيويه^(١٠) في آخر كتابه عند رجل من بني هاشم يُقال له عبد السلام بن جعفر^(١١) للفرزدق:

(١) الكتاب: ٤/٤٨٣.

(٢) الكتاب: ٤/٤٨٣.

(٣) الكتاب: ٤/٤٨٣. وهو مُتقدّم في نصّ الكتاب على سابقه.

(٤) أشار إلى بداية الكلام الفارسي في التعليقة: ٥/٢١٨، وهو بنصّه في هامش نسخة راغب باشا (٣٤٢/ب) مُصدراً بـ(فا).

(٥) الكتاب: ٤/٤٨٥.

(٦) ينظر: معاني القرآن للفراء: ٢/٢٩.

(٧) صدر بيت وعجزه: مُحْرَمٌ فَحَدِّ فَارِغِ الْمَخَارِمِ. وهو في: تاج اللغة: ٥/٢٠٠٨، واللسان: ١٢/٤٦٩.

(٨) أي: أنبأنا، أو أخبرنا، كما هو عادتهم في ذكر الأسانيد.

(٩) أخبرني كما أورده الفارسي في التعليقة.

(١٠) الادغام: ٣٢٥ ح(١).

(١١) لم أقف له على ترجمة.

وما سُبِقَ القَيْسِيُّ مِنْ سُوءِ سِيرَةٍ^(١) وَلَكِنْ طَفَّتْ عَلَمَاءِ قُلْفَةً^(٢) خَالِدٍ^(٣)

يريدُ على الماء.

شاهده فيه: حذف اللام؛ تخفيفاً لما اجتمعت اللامان بعد حذف الألف للسَّاكنين.

والقيسيُّ المذكورُ فيه هو: عمر بن يوسف بن هبيرة الفزاري، وكان والياً على العراق فُعزل ووِيَّ خالد بن عبد الله القسري، وهو المذكورُ في عجز البيت، وكانت أمه نصرانيّة، ولذلك قال:

ولكن طَفَّتْ عَلَمَاءِ غُرْلَةَ خَالِدٍ

وكان أبوه قد سبها في عيدٍ للروم، فجاءت له بخالدٍ، وأسدٍ^(٤).

والغُرْلَةُ، والغُلْفَةُ، والجلدة: غلاف الذكر الذي يقطعه الخاتنُ. يُقال منه: رجلٌ أغرل، وأغلف، وأقلف؛ إذا لم يُقطع منه ذلك. وطفّت: ارتفعت وعَلّت. يقول: ما عُزِلَ القَيْسِيُّ لسوءِ سِيرَةٍ، وضعفِ حيلة، ولكن علا خالدٌ بسعادته؛ فكُنِيَ عن بارتفاع الغُرْلَةِ؛ إعلماً بأنّه على دين أمّه، فارتفع كارتفاع الجيفة على الماء، وعَرَضَ بأنّه باقٍ على غُرْلته؛ [٤٠٥] لأنّه يقول في [هذه القصيدة]^(٥)

بَنَى بَيْعَةً فِيهَا الصَّلِيبُ لِأُمِّهِ وَيَهْدِمُ مِنْ كُفْرٍ مَنَارَ الْمَسَاجِدِ^(٦)

(١) ورد في بعض المصادر بروايات أُخر.

(٢) في شرح أبيات الكتاب لابن السيرافي، والحلّل لابن السيد «غرلة».

(٣) بهذه الرواية في ديوانه: ٢١٦ (بيت مفرد في طبعة الصاوي) ولم أعره عليه في طبعة إيليا الحاوي. وهو في: المقتضب: ٢٥١/١، والتعليقة للفارسي: ٢١٩/٥، والنكت للأعلم: ٦٩٨، وشرح المفصل لابن يعيش: ١٥٥/١٠.

(٤) ينظر: الكامل: ٩٨٩/٢.

(٥) غير واضحة في الأصل بسبب رطوبة.

(٦) في: الكامل: ٩٨٩/٢، وربع الأبرار: ٢٧١/١.

وبعده:

فما سبق القيسيُّ..... البيت

وسبب هدمه منار المساجد أنه بلغه شعرٌ لبعض موالي الأنصار، وهو:

لَيْتَنِي فِي الْمُؤَذِّنِينَ حَيَاتِي إِنَّهُمْ يُبْصِرُونَ مَنْ فِي السُّطُوحِ
فَيُشِيرُونَ أَوْ تُشِيرُ إِلَيْهِمْ بِالْهَوَى كُلِّ ذَاتِ دَلٍّ مَلِيحٍ^(١)
فَحَطَّ مَنَارَ الْمَسَاجِدِ عَن دُورِ النَّاسِ^(٢).

واسمُ الفرزدق: هَمَّام، وقيل: هَمِيم، والأوَّلُ أصحَّ. وكُنيتُه: أبو فراس، ومات بذات الجنب، ورثاه جريزٌ، ولم يبقَ بعده إلا أشهراً يسيرةً، رحمهم الله، ورحمَ المسلمين أجمعين^(٣).

[كُمَلُ السَّفَرِ الرَّابِعُ، وبكَماله، كُمَلُ شرحُ كتابِ سيبويه - رحمه الله -. وكُمَلُ الكتابِ أيضاً، وهو المُسمَّى بـ«تنقيح»^(٤) الألبابِ في شرحِ غوامضِ الكتابِ، للشيخِ الفقيهِ الأستاذِ المغربيِّ أبي الحسنِ بنِ خروفٍ - رحمه الله تعالى - على يدي عُبيدِ الله بنِ أحمدِ بنِ أسدونٍ - نفعه الله به - في العشرِ الوسطِ من جمادى الآخرة من عامِ اثنين وأربعين وستمائة. والحمد لله كما يجزئُ الحمد له، والصلاة والسلام على خير أنبيائه مُحَمَّدٍ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى جَمِيعِ النَّبِيِّينَ وَالْمُرْسَلِينَ -].

(١) في: الكامل: ٩٩٠/٢، وربيع الأبرار: ١/٢٧١، ونهاية الأرب: ٢١/٤٧٢.

(٢) تُنظَرُ هذه الحكاية في: الكامل: ٩٩٠/٢، ونهاية الأرب: ٢١/٤٧٢.

(٣) ينظر: مُعْجَمُ الْأَدْبَاءِ: ٦/٢٧٨٨.

(٤) هكذا.

ثبت بالمصادر والمراجع

- أخبار النحويين البصريين، لأبي سعيد السيرافي، تحقيق الدكتور محمد إبراهيم البنا، القاهرة: دار ابن حزم، ط (١) ١٤٢٧هـ.
- الأدغام من شرح كتاب سيويه للسيرافي، حققه وعلّق عليه الدكتور سيف العريفي، الرياض: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية: ط (١) ١٤٢٩هـ.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان، تحقيق الدكتور رجب عثمان، القاهرة: مكتبة الخانجي، ط (١) ١٤١٨هـ.
- إصلاح المنطق، لابن السكّيت، تحقيق أحمد شاكر وعبد السلام هارون، القاهرة: دار المعارف، ط (٤) ١٩٨٧م.
- الأصول في النحو، لابن السراج، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط (٤) ١٤٢٠هـ.
- إعراب القرآن، لأبي جعفر النحاس، تحقيق الدكتور زهير غازي زاهد، بيروت: عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية، ط (٢) ١٤٠٥م.
- الأعلام، للزركلي، بيروت: دار العلم للملايين، ط (١٧) ٢٠٠٧م.
- الإقناع في القراءات السبع، لابن البادش، تحقيق الدكتور عبد المجيد قطامش، مكة المكرمة: مركز البحث العلمي وإحياء التراث بجامعة أم القرى، ط (٢) ١٤٢٢هـ.
- إنباه الرواة على أنباه النحاة، للقفطي، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، صيدا - بيروت: المكتبة العصرية، ط (١) ١٤٢٤هـ.
- الانتصار لسيويه على المبرد، لابن ولّاد، تحقيق الدكتور زهير عبد المحسن سلطان، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط (١) ١٤١٦هـ.

- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البركات الأنباري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة: دار الطلائع، ٢٠٠٥م.
- البحر المحيط، لأبي حيان، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، بيروت: دار الكتب العلميّة، ط (٢) ١٤٢٨هـ.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، للسيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، صيدا - بيروت: المكتبة العصرية، ١٤٢٤هـ.
- البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، للفيروزآبادي، تحقيق محمد المصري، الكويت: مركز المخطوطات والتراث، ط (١) ١٤٠٧هـ.
- تاج العروس من جواهر القاموس، للزبيدي، تحقيق جماعة من المحققين، الكويت: مطبعة حكومة الكويت بتواريخ مختلفة.
- تاريخ العلماء النحويين، للقاضي التنوخي، تحقيق الدكتور عبد الفتاح محمد الحلو، القاهرة: هجر للطباعة، ط (١) ١٤١٢هـ.
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق الدكتور حسن هندراوي، دمشق: دار القلم، والرياض: كنوز إشبيلية، ط (١) بتواريخ مختلفة.
- التعليقة على كتاب سيويه، للفارسي (ت ٣٧٧هـ)، تحقيق وتعليق الدكتور عوض القوزي، ط (١) ١٤١٠هـ.
- تمهيد القواعد، لناظر الجيش، تحقيق الدكتور علي محمد فاخر وآخرين، القاهرة: دار السلام، ط (١) ١٤٢٨هـ.
- الجمل في النحو، لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق الدكتور علي توفيق الحمد، بيروت: مؤسسة الرسالة، وإربد: دار الأمل، الأردن، ط (٢) ١٤٠٥هـ.
- جهرة اللغة، لابن دُرَيْد، تحقيق إبراهيم شمس الدين، بيروت: دار الكتب العلميّة، ط (١) ١٤٢٦هـ.

- الجنى الدّاني في حروف المعاني، للمرادي، تحقيق الدّكتور فخر الدّين قباوة ومحمّد نديم فاضل، بيروت: دار الكتب العلميّة، ط (١) ١٤١٣هـ.
- حُجّة القراءات، لابن زنجلة، تحقيق سعيد الأفغاني، بيروت: مؤسسة الرّسالة، ط (٥) ١٤٢٢هـ.
- الحجّة في القراءات السّبع، لابن خالويه، تحقيق أحمد فريد المزيدي، بيروت: دار الكتب العلميّة، ط (٢) ١٤٢٨هـ.
- الحجّة للقراء السبعة، لأبي عليّ الفارسي، تحقيق بدر الدّين قهوجي وبشير حويجاني، دمشق: دار المأمون، ط (١) ١٤٠٤هـ.
- الحيوان، لأبي عثمان الجاحظ، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، القاهرة: مكتبة الخانجي، ط (٢) ١٣٨٤هـ.
- خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب، للبغدادي، تحقيق عبد السلام هارون، القاهرة: مكتبة الخانجي، ط (٤) ١٤١٨هـ.
- الدّر المصون في علوم الكتاب المكنون، للسّمين الحلبي، تحقيق الدّكتور أحمد الخراط، دمشق: دار القلم، ط (٢) ١٤٢٢هـ.
- ديوان الأدب، لأبي إبراهيم إسحاق بن إبراهيم الفارابي، تحقيق الدّكتور أحمد مختار عمر، دمشق: مجمع اللغة العربيّة.
- ديوان الفرزدق (ت ١١٠هـ)، عناية إيليّا الحاوي، بيروت: دار الكتاب اللبناني، ومكتبة المدرسة، ط (١) ١٩٨٣م.
- رسالة الملائكة، للمعريّ، تحقيق محمّد سليم الجنديّ، بيروت: دار الآفاق الجديدة، ١٩٧٩م.
- السّبعة في القراءات، لابن مجاهد، تحقيق الدّكتور شوقي ضيف، القاهرة: دار المعارف، ط (٤) ٢٠١٠م.

- سفر السعادة وسفير الإفادة، لعلم الدين السخاوي، تحقيق محمد أحمد الدالي، دمشق: مطبوعات مجمع اللغة العربية، ١٤٠٣ هـ.
- سير أعلام النبلاء، للذهبي، تحقيق شعيب الأرنؤوط وآخرين، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط (٨) ١٤١٢ هـ.
- شرح أبيات سيويه، لابن السيرافي، تحقيق الدكتور محمد الريح هاشم، بيروت: دار الجيل، ط (١) ١٤١٦ هـ.
- شرح أبيات مغني اللبيب، للبغدادي، تحقيق عبد العزيز رباح ويوسف الدقاق، دمشق: دار المأمون للتراث، ط (٢) ١٤٠٧ هـ.
- شرح التسهيل، لابن مالك، تحقيق الدكتور عبد الرحمن السيد والدكتور محمد بدوي المختون، القاهرة: هجر للطباعة والنشر، ط (١) ١٤١٠ هـ.
- شرح المفصل، لابن يعيش (ت ٥٦٤٣هـ)، عالم الكتب، بيروت، (د.ت).
- شرح شواهد المغني، للسيوطي، تصحيح وتعليق الشيخ محمد محمود الشنقيطي، مصر: المطبعة البهية، (د.ت).
- شرح عيون كتاب سيويه، لهارون المجريطي، دراسة وتحقيق عبد ربه عبد اللطيف، القاهرة: مطبعة حسان، ط (١) ١٤٠٤ هـ.
- شرح كتاب سيويه، للسيرافي (٣٦٨هـ)، تحقيق رمضان عبد التواب وآخرين، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، بتواريخ مختلفة.
- طبقات القراء، للذهبي، تحقيق الدكتور أحمد خان، الرياض: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ط (٢) ١٤٢٧ هـ.
- طبقات النحويين واللغويين، للزبيدي الأندلسي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة: دار المعارف، ط (٢) ١٩٨٤ م.

- العمدة في محاسن الشعر، لابن رشيّق، تحقيق محمّد محي الدّين عبد الحميد، بيروت: دار الجيل، ط(٥) ١٤٠١هـ.
- الكامل، للمبرّد، تحقيق الدّكتور محمّد الدّاليّ، بيروت: مؤسّسة الرّسالة، ط(٤) ١٤٢٥هـ.
- الكتاب، لسيبويه، تحقيق الدّكتور محمّد كاظم البكّاء، بيروت: منشورات زين، ودار الكتاب الجامعي، ط(١) ١٤٣٥هـ.
- الكتاب، لسيبويه، تحقيق عبد السّلام هارون بيروت: دار الجيل، ط(١) (د.ت).
- الكتاب، لسيبويه، تصحيح هرتويغ دنبرغ، مصوّرة طبعة باريس ١٨٨٥م.
- الكتاب، لسيبويه، مصوّرة المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق، ١٣١٧هـ.
- الكشّاف، للزّخشي، ضبط وتوثيق أبي عبد الله الداني بن منير آل زهوي، بيروت: دار الكتاب العربي، ١٤٢٩هـ.
- الكشّف عن وجوه القراءات السّبع وعللها وحججها، لمكّي بن أبي طالب، تحقيق الدّكتور محي الدّين رمضان، دمشق: مطبوعات مجمع اللّغة العربيّة، ١٣٩٤هـ.
- لبّاب الأبواب في شرح أبيات الكتاب، لسليمان بن بنين بن خلف (ت ٦١٤هـ)، تحقيق أنجا بنت إبراهيم اليماني، مكّة المكرمة: كليّة اللّغة العربيّة بجامعة أمّ القرى، ١٤١٧هـ.
- لسان العرب، لابن منظور، بيروت: دار صادر، ط(٤) ٢٠٠٥م.
- المبسوط في القراءات العشر، لأبي بكر أحمد بن الحسين الأصبهاني، تحقيق سبيع حمزة حاكمي، جدة: دار القبلة للثقافة الإسلاميّة، وبيروت: مؤسّسة علوم القرآن، ط(٢) ١٤٠٨هـ.
- المحتسب في تبين وجوه شواذّ القراءات والإيضاح عنها، لابن جنّي تحقيق عليّ التّجديّ ناصف وآخرين، القاهرة: وزارة الأوقاف المجلس الأعلى للشؤون الإسلاميّة، لجنة إحياء التراث، ١٤٢٤هـ.

- **المُحكّم والمحيط الأعظم**، لابن سيده، تحقيق الدكتور عبد الحميد هندراوي، بيروت: دار الكتب العلمية، ط(١) ١٤٢١هـ.
- **المخصّص**، لابن سيده، بيروت: دار الكتب العلميّة، مصوّرة عن طبعة بولاق ١٤١٨هـ.
- **المساعد على تسهيل الفوائد**، لابن عقيل، تحقيق الدكتور محمّد كامل بركات، مكّة المكرّمة: مركز البحث العلمي وإحياء التّراث بجامعة أم القرى، ط(٢) ١٤٢٢هـ.
- **المشوف المُعلم في ترتيب الإصحاح على حروف المعجم لأبي البقاء العكبريّ**، تحقيق ياسين محمّد السّواس، مكّة المكرّمة: مركز البحث العلمي وإحياء التّراث بجامعة أم القرى، ١٤٠٣هـ.
- **معاني القراءات**، لأبي منصور محمّد بن أحمد الأزهري، حقّقه أحمد فريد المزيدي، بيروت: دار الكتب العلميّة، ط(١) ٢٠١٠م.
- **معاني القرآن، للفراء**، تحقيق محمّد عليّ النّجار وأحمد نجاتي، القاهرة: دار الكتب المصريّة، ط(٣) ١٤٢٢هـ.
- **معجم الأدباء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب)**، لياقوت الحموي، تحقيق الدكتور إحسان عبّاس، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ط(١) ١٩٩٣م.
- **المقتضب، للمبرّد**، تحقيق محمّد عبد الخالق عضيمة، القاهرة: المجلس الأعلى للشؤون الإسلاميّة، ١٤١٥هـ.
- **المنتخب من غريب كلام العرب**، لأبي الحسن الهنائي (المعروف بكُراع التّمّل) تحقيق الدكتور محمد بن أحمد العمري، مكّة المكرّمة: مركز البحث العلمي وإحياء التّراث بجامعة أم القرى، ط(١) ١٤٠٩هـ.
- **نزهة الألباء في طبقات الأدباء**، لأبي البركات الأنباريّ، تحقيق الدكتور إبراهيم السّامرائيّ، الأردن: مكتبة المنار، ط(٣) ١٤٠٥هـ.

- النكت في تفسير كتاب سيوييه، للأعلم الشتمريّ، تحقيق زهير عبد المحسن سلطان، الكويت: منشورات معهد المخطوطات العربيّة، ط(١) ١٤٠٧هـ.
- الوافي بالوفيات، للصّفيدي، تحقيق أحمد الأرنؤوط وتركي مصطفى، بيروت: دار إحياء التّراث العربي، ط(١) ١٤٢٠هـ.
- وفيات الأعيان، لابن خلّكان، تحقيق إحسان عبّاس، بيروت: دار صادر، بتواريخ مختلفة.

كتاب (مجالس العلماء)
إشكالات التأليف، وتحقيق النسبة

إعداد

جابر بن عبد الله بن سريع السريّ

أستاذ اللغويات المساعد في كلية المجتمع ببريدة - جامعة القصيم

• الملخص:

درست في هذا البحث نسبة كتاب (مجالس العلماء) إلى مؤلفه؛ لأنني وجدت عدة إشكالات تؤثر في نسبته إلى ما اشتهر فيه، فعقدت لذلك ثلاثة مباحث:

بينت في المبحث الأول إشكالات الكتاب، فذكرت أن نسخه متباينة في عدد المجالس زيادة ونقصاً، وأن أصل نسخه المعروفة اليوم نسختان تعودان إلى نسخة ياقوت الحموي المفقودة، وأن نسخة ياقوت منقولة من نسخة أبي مسلم الكاتب ومن عدة نسخ أخرى في إحداها زيادة مجالس على باقي النسخ. ثم درست أسانيده، وطبقات شيوخ مؤلفه، ورسمت معالم شخصية مؤلفه في ضوء ما يمكن التقاطه من إشارات في أثناء كتابه.

وتناولت في المبحث الثاني نسبة الكتاب إلى مؤلفه عند العلماء المتقدمين والمعاصرين، وذكرت أنها دارت حول ثلاثة مؤلفين.

وحاولت في المبحث الثالث تحقيق نسبة الكتاب؛ للوصول إلى صواب نسبته، فناقشت أقوال العلماء في نسبته، وذكرت من يمكن نسبة الكتاب إليهم، لكن ليس على سبيل الجزم، ثم بينت ما ترجح عندي في مؤلفه.

ثم ختمت بتلخيص ما وصلت إليه في بحثي حول الكتاب، وذكرت ما أوصي به في دراسته.

الكلمات المفتاحية: الزجاجي - كتاب (مجالس العلماء) - نسخ الكتاب - نسبة الكتاب للزجاجي.

المقدمة:

أحمدك اللهم بما أنت أهله، وأثني عليك، وأصلي وأسلم على محمد خير رسلك وأنبياك، وأسألك يا عليُّم اللطف، وسداد القول والعمل.

أما بعد، فلم يزل الباحثون يتداولون بينهم نسبة كتاب (مجالس العلماء) إلى أبي القاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت ٣٣٩ أو ٣٤٠هـ) منذ أن استظهر محققه الأستاذ عبدالسلام هارون (ت ١٤٠٨هـ) -رحمه الله- هذه النسبة في أولى طبعاته سنة ١٣٨١هـ، فلازمت هذه النسبة الزجاجيَّ ستين سنة إلى اليوم.

ولما عُنيت بالكتاب منذ أكثر من ثماني سنوات، وخرَّجت مجالسه، ووازنته بأمالي الزجاجي مطبوعها ومخطوطها، وجمعت ما وسعني جمعه من نسخه الخطية استربت في أمر نسبه إلى الزجاجي، حتى أدَّى بي النظر إلى خلاف ما رآه محققه رحمه الله، وهو ما سأبسط الحديث عنه في هذا البحث.

إن عناية العلماء بكتاب المجالس لم تكن وليدة هذا العصر، بل تداولته أيديهم جيلاً بعد جيل منذ تأليفه؛ لما حواه من حكايات وأخبار وآراء فرائد عزَّ الوقوف على نظائرها في غيره، وهو كتاب فرد في بابه، حوى قدراً كبيراً من المجالس التي جرت فيها محاورات علمية في مسائل اللغة والنحو خاصة دون غيرها، مسوقةً غالباً بإسناد متسلسل من مؤلفه إلى واحد أو أكثر من المتحاورين في كل مجلس، وربما نقل مؤلفه المجلس وجادةً من كتاب، أو من خط أحد العلماء مباشرةً.

وعلى خطر الكتاب وجليل قدره لم يظهر فيه ما يجلو شخصية مؤلفه، فقد كان مستتراً خلف عبارات لا تشي للقارئ بملامح خاصة، مكتفياً بما يسوقه من الأسانيد، وما يضعه من العنوانات، وقد تبين لي في الكتاب بعد معاشته إشكالاتٌ عدَّة غير ذلك، تراها بعون الله فيما تستقبل من هذا البحث الذي رأيت أن يكون في ثلاثة مباحث وخاتمة: المبحث الأول: إشكالات الكتاب. المبحث الثاني: آراء العلماء في نسبة الكتاب. المبحث الثالث: تحقيق نسبة الكتاب. ثم في الخاتمة أبرز نتائج البحث وتوصياته.

المبحث الأول:

إشكالات الكتاب:

لما وقفت على نسخ الكتاب السبع المعروفة اليوم وجدت اثنتين منها أصلاً لسائرهما، وهما نسخة مكتبة كوبرليّ بالرقم ١٣٦٨، ونسخة دار الكتب المصرية بالرقم (٧٧ أدب ش^(١))^(٢)، وهما منقولاتان من نسخة مفقودة كتبها العالم الأديب ياقوت بن عبدالله الحموي (ت ٦٢٦هـ)، وقد تفاوتتا في نقل ما حوته نسخة ياقوت من المجالس والحواشي النفيسة التي علّقها على الكتاب، فنسخة كوبرليّ أوفاهما مجالس، وأكثرهما استيعاباً لحواشي ياقوت، ولم يكن الأستاذ عبدالسلام هارون قد وقف عليها، بل على فرع عنها^(٣) خالٍ من نقل حواشي ياقوت، وعلى نسخة دار الكتب المصرية، وهي تنقص مجالس، وفيها سقط في موضعين^(٤)، وتخلو من أهم تعليقات ياقوت الكاشفة.

وعلى غلاف نسخة كوبرليّ عبارة: «الله ثقة محمد بن الحسن بن عبدالقاهر بن الشهرزوري»، وهي دالةٌ عرْفاً على تملك كاتبها للنسخة، وخطها خطُ النسخة نفسه، فالظاهر أن كاتبها هو كاتب النسخة ومالكها^(٥)، ويؤيد ذلك أن في آخر نسخة أسعد أفندي -أحد فروع نسخة كوبرليّ- التصريح بأنها منقولة من خط الشهرزوري هذا^(٦).

(١) يرمز الحرف «ش» إلى العلامة محمد محمود بن التلاميذ التُّركُزي الشنقيطي (ت ١٣٢٢هـ)، وكانت النسخة في ملكه، وله عليها تعليقات وتصحيحات. ينظر: مجالس العلماء ٢٣٤ ح ١، ٢٧٢ ح ١.

(٢) فعن أولاهما تفرّعت نسختا داماد إبراهيم بالرقم ٧٧٥، وأسعد أفندي بالرقم ٢٨٩١ المحفوظتان في المكتبة السلليمانية بتركيا، وعن أخراهما تفرّعت نسختا محمود الجبالي بالرقم (١٨٩٣٠ ز)، وأحمد تيمور بالرقم (١٨٣) لغة) المحفوظتان في دار الكتب المصرية، ونسخة عبدالعزيز الميمني بالرقم ١١٣٥١٨ المحفوظة في جامعة السند.

(٣) هي نسخة مكتبة داماد إبراهيم بالرقم ٧٧٥.

(٤) سقط منها ورقة الغلاف، وورقة بين ٦٧/ب و٦٨/أ. وقد كانت موجودة فيها بدلالة الترقيم القديم الذي سقط منه الورقة ١٣٤.

(٥) وجدت مثل هذا في نسخة (إصلاح المنطق) المحفوظة في مكتبة كوبرليّ بالرقم ١٢٠٩، إذ جاء على غلافها بخط النسخة عبارة «علي بن عبيدالله الشيرازي على الله يتوكل»، وفي آخرها (ق/١٧٧) تصريح بأنه ناسخها.

(٦) نسخة أسعد أفندي ١٠٩/ب.

وهو أبو السعادات محمد بن الحسن بن عبدالقاهر بن الحسن بن القاسم بن المظفر بن علي الموصلي، ترجم له ابن الشعار الموصلي (ت ٦٥٤هـ) ترجمةً تدل على علمه وفضله، وعنايته بعلم الأدب والنحو، وذكر أنه كان شاعراً، ومن بيت قضاء بالموصل، وأن مولده كان سنة ٥٨٩هـ، وأنه كان حياً سنة ٦٣٣هـ^(١).

وبعد كتاب المجالس في نسخة كوبرليّ عدة مسائل في اللغة والنحو، ضمن مجلد أتم الشهرزوري كتابته سنة ٦٢٨هـ، وذلك بعد وفاة ياقوت بستين.

ويدل على أن الشهرزوري نقل نسخته من نسخة ياقوت إشارات إليه في مواضع، مثل قوله: «حكاية خط ياقوت الحموي رحمه الله»، وقوله: «حاشية بخط ياقوت»، وقوله: «بخط ياقوت الحموي»، وقوله: «كتب ياقوت»^(٢).

وليس في نسخة دار الكتب المصرية ما يدل على ناسخها أو تاريخ نسخها، وقدّر الأستاذ عبدالسلام هارون كتابتها في القرن السابع الهجري، وجاء في آخرها ما يثبت أن ناسخها نقلها من نسخة ياقوت، وهو قوله بعد أن نقل كلام ياقوت في ذكر أصل نسخته: «وكتبت هذه النسخة التي نقلتُ منها: عبيدالله الفقير إليه^(٣) أبو عبدالله ياقوت بن عبدالله الحموي، ودُكر ما دُكر أعلاه بخطه في آخر نسخته»^(٤).

وعنوان الكتاب في نسخة كوبرليّ: «المجالس المذكورة للعلماء باللغة والعربية سوى أهل الحديث والفقهاء»^(٥)، وذهب السقط في أول نسخة دار الكتب المصرية بعنوان الكتاب فيها.

(١) قلائد الجمان ١٩/٦، ٢٤.

(٢) نسخة كوبرليّ ١/١، ٥٢/ب، ٦٢/أ، ٧٣/أ، ب، ٧٤/ب.

(٣) اعتاد ياقوت في مصنفاته ذكر عبارة «عبيدالله الفقير إليه» معبراً بها عن نفسه، كما تراه في معجم الأدباء ٥٨/١، ٤٤٧، ٥٣٩/٢، ٦٩٦، ٧٩٨، ١٧١٤/٤، ١٧٨٧، ١٨٩٧، ١٩٧٦/٥، ومعجم البلدان ١/٢٤، ٩٥، ٩٨، ٣٩٧/٢، ٥٣١، ٦٢/٣، ٣٢٧، ٣٨٤، ٣٩٠، ٦٢/٤، ٦٨، ٩٥، ١٥٣، ١٧٧، ١٧٨، ٣٢٤، ١٨٢/٥، ٢٠١، وغيرها.

(٤) نسخة دار الكتب المصرية ٧٤/ب.

(٥) نسخة كوبرليّ ١/أ.

وعند الجمع بين هاتين النسختين، والنظر في تعليقات ياقوت المنقولة فيها يتضح أنه استنسخ نسخته من نسخة أبي مسلم محمد بن أحمد بن علي كاتب ابن حنّاب (٣٠٥-٣٩٩هـ)، ومن عدة نسخ متقاربة، وفيها ١٢٩ مجلساً، ثم وقف على نسخة فيها زيادة خمسة وعشرين مجلساً لم تقع في النسخ السابقة، فألحق زياداتها في آخر نسخته، وهي المجالس ١٣٠-١٥٤، وزاد عليها من عنده مجلسين ليسا في النسخ، هما المجالس ١٥٥، ١٥٦.

جاء في أول نسخة كوبرلي: «حكاية خط ياقوت الحموي رحمه الله: وقفت من هذا الكتاب على عدة نسخ... (ثم قال:) فأبطل ذلك ما وجدناه على النسخة المنقول منها هذه النسخة، وهي نسخة أبي مسلم، وبعضها بخطه... (ثم قال:) وفيه خمسة وعشرون مجلساً لم تكن في نسخة الشيخ أبي مسلم، فألحقها بها»^(١).

وجاء في آخرها: «في الأصل المنقول منه هذا بخط ياقوت الحموي: تمت المجالس بحمد الله ومنه، والصلاة على نبيه محمد وآله، من نسخة بعضها بخط الشيخ أبي مسلم محمد بن أحمد بن علي الكاتب كاتب ابن حنّاب، وهي نسخته، وعليها خطه بالملك، وكانت في خمسة أجزاء»^(٢).

وفيها بعد هذا بورقة: «كتب ياقوت: ثم وقفت من هذا الكتاب على نسخة، وعارضت مجالسها بمجالس نسخة أبي مسلم، فوجدت في نسخة أبي مسلم مجالس كثيرة لم تكن في هذه النسخة، وكان في هذه النسخة عدة مجالس لم تتضمنها نسخة أبي مسلم، فألحقها بها في هذا الموضع، وهي هذه»^(٣).

وفيها بعد سياق المجالس الزائدة: «تمت الزيادات، وهي خمسة وعشرون مجلساً لم تكن في نسخة الشيخ أبي مسلم محمد بن أحمد بن علي الكاتب رحمه الله، ألحقها بها، وصلى الله على نبيه محمد وآله. قرأت بخط أبي الفضل العباس بن

(١) السابق نفسه.

(٢) السابق ٧٣/أ.

(٣) السابق ٧٤/ب.

علي الصولي بن بَرْد الخيار ... (وساق المجلس ١٥٥، ثم قال:) مجلسُ أبي العباس ثعلب وأبي العباس المبرد. قال ثعلب: ... (وساق المجلس ١٥٦، ثم قال:) تمت المجالس بزياداتها، والله الموفق بلطفه»^(١).

وقد خلت نسخة دار الكتب المصرية من المجالس الزائدة ومن تعليقات ياقوت هذه جميعاً، لكنها انفردت بنقلها عنه أو آخر أجزاء نسخة أبي مسلم ما عدا آخر الجزء الأول، ففي حاشيتها في آخر المجلس ٥٤: «آخر الجزء الثاني من أجزاء أبي مسلم المصنف بخطه»^(٢)، وفي آخر المجلس ٧٦: «آخر الجزء الثالث من أجزاء أبي مسلم من نسخته التي أكثرها بخطه»^(٣)، وفي آخر المجلس ١٠٤: «آخر الجزء الرابع من أجزاء أبي مسلم بخطه، والحمد لله»^(٤).

ويحتمل أن تكون نسخة دار الكتب المصرية منقولة من نسخة ياقوت في حياته قبل إلحاقه الزيادات والتعليقات الخاصة بها؛ لأنها استوفت جميع تعليقاته الأخرى، ولم يبق إلا ما يخص المجالس الزائدة، فمن البعيد ألا ينقلها ناسخها مع حرصه على نقل كل ما في نسخة ياقوت، ويدل على ذلك أن ناسخها لم يترحم على ياقوت كما فعل الشهرزوري الذي نقل نسخته من نسخة ياقوت بعد وفاته.

وتصريح ياقوت بأن نسخته منقولة من نسخة أبي مسلم مع تصريحه بوقوفه على عدة نسخ من الكتاب يمكن حمله على أنه اعتمد نسخة أبي مسلم وحدها أولاً، ويمكن حمله أيضاً على أنه عارض بها نسخته بعد كتابتها أولاً من عدة نسخ، أو أنه كتب نسخته معارضةً بنسخة أبي مسلم وبعده نسخ في آن واحد، بدليل أن في متن الكتاب في أثناء المجلس ١١٧ نصّاً طويلاً جاء على

(١) السابق ٩٣/ب - ٩٤/ب.

(٢) نسخة دار الكتب المصرية ٣٤/ب.

(٣) السابق ٤٨/أ.

(٤) السابق ٦٣/ب.

حاشية أوله في النسختين ما نصّه: «هذا ليس [في] نسخة أبي مسلم، من قوله: واختلف النحويون»، ثم على حاشية أول المجلس التالي له ما نصّه: «رجع إلى كتاب أبي مسلم»^(١)، فإثبات هذا النص في المتن، ثم التعليق عليه في الحاشية بأنه ليس في نسخة أبي مسلم دليل على أن الكتاب لم يكن منقولاً منها وحدها من أول الأمر، ولو كان كذلك لأثبت هذا النص في حاشية الكتاب استدراكاً من سائر النسخ، لا في متنه.

ومثله أن أول المجلس ٩٥ جاء في المتن في النسختين هكذا: «أخبرنا أبو بكر، حدثني أبو حاتم»، فحُصرت عبارة «أخبرنا أبو بكر» في نسخة كوبرليّ بـ«من» و«إلى»، وكُتب فوقها: «ليس في النسخة التي بخطه»، وكُتب فوق كلمة «حدثني»: «قال»^(٢)، يعني أن ابتداء النص في النسخة التي بخط أبي مسلم عبارة: «قال أبو حاتم» بدل: «أخبرنا أبو بكر، حدثني أبو حاتم»، فالإشارة إلى ما في نسخة أبي مسلم جاءت في حاشية النص لا في أصله، ولو كانت النسخة منقولة عنها وحدها من أول الأمر لكان العكس.

وإن قيل: ربما جاء الإشكال في هذين النصين من تصرف الناسخين، بإدخالهما في المتن ما كان في الحاشية، فالجواب: أنهما قد اتفقا على كتابة النص الأول في المتن، كما اتفقا على كتابة إشارات أخرى إلى ما في النسخ في الحواشي، ولم يدخلها في المتن^(٣)، وهما إنما نقلتا نسختيهما من نسخة ياقوت، والمعتاد أن الناسخ لا يخالف الأصل المنقول منه، ولم ينقلتا نسختيهما كياقوت من عدة نسخ، فيتاح لهما الإشارة إلى ما في النسخ الأخرى. وقد اتفقا أيضاً على كتابة النص الثاني في المتن بصيغته التي لم تكن في نسخة أبي مسلم، ولم تجئ الإشارة فيه إلى

(١) نسخة كوبرليّ ٦٧/أ، ٦٨/أ، ونسخة دار الكتب المصرية ٦٨/أ، ٦٩/أ، وما بين المعقوفين منها.

(٢) نسخة كوبرليّ ٥٢/ب، ونسخة دار الكتب المصرية ٥٤/ب.

(٣) ينظر: نسخة كوبرليّ ٣٧/ب، ٤٢/ب، ٥٢/أ، ٥٣/ب، ٥٤/أ، ب، ٥٥/أ، ٥٧/أ، ٥٨/أ، ٧٠/ب،

٨٢/ب، ونسخة دار الكتب المصرية ٣٨/ب، ٣٩/أ، ٤٤/أ، ٥٥/ب، ٥٦/أ، ٥٨/ب، ٧١/ب.

ما في نسخة أبي مسلم إلا عند الشهرزوري، فلو كان مكتوباً في نسخة ياقوت على ما في نسخة أبي مسلم، فتصرّف فيه الشهرزوري، بأن أدخل في المتن ما كان في الحاشية، لجاء في النسخة الأخرى على ما في نسخة أبي مسلم.

والغالب أن مثل هذه التعليقات والإشارات في الحواشي هي من صنيع ياقوت في نسخته، فاقتفى أثره الناسخان، وإن لم يصرحاً بأنها من عمل ياقوت كما صرّحاً في مواضع أخرى، بدليل اتفاقهما على نقلها، وهما قد نقلتا نسختيهما من نسخة ياقوت، ولو كانت التعليقات لأحدهما لياقوت لم يتفقا فيها، ويدل على ذلك أيضاً أن على المجلسين ٩٤، ١٠٦ حاشيتين نسبهما الشهرزوري لياقوت، ونقلهما ناسخ نسخة دار الكتب المصرية دون نسبة، وأن بعض التعليقات فيها إشارة إلى خط أبي مسلم، والناسخان لم يقفا على خطه. ولا يقال أيضاً: إن هذه التعليقات المغفلة ربما كانت في نسخة أبي مسلم، فنقلها ياقوت، وليست له؛ لأنها متسقة مع رأيه في أسانيد الكتاب ونسبته واختلاف نسخته الذي نقله عنه الشهرزوري في صدر الكتاب، وهي موجودة أيضاً في المجالس الزائدة تعليقاً على القضايا نفسها في المجالس غير الزائدة، والمجالس الزائدة لم تكن في نسخة أبي مسلم، وما كان من التعليقات موجوداً في نسخة أبي مسلم أو نسخة المجالس الزائدة قد ميز بأنه «في الأصل»^(١).

ويدل تفاوت نسخ الكتاب قديماً في ذكر المجالس وإسقاطها على أن له صيغتين، قد تكونان روايتين، أو إبرازتين، إحداهما نسخة أبي مسلم، والأخرى نسخة المجالس الزائدة التي عثر عليها ياقوت مؤخراً، لكنه لم يفصح عن حال المجالس الزائدة فيها أكانت فيها متواليّة، فنقلها على الولا، أم متفرقة بين المجالس الأخرى، فانتقاها انتقاءً؟ ولا عن المجالس المشتركة بينها وبين نسخة أبي مسلم، ما هي؟ وهل كانت متواليّة، فتكون نسخة أخرى من أحد أجزاء الكتاب، أو متفرقة بين المجالس الأخرى؟

(١) ينظر: نسخة كوبري ٢/أ، ٣/أ، ٢٢/أ، ٢٣/ب، ٣٦/ب، ٤١/أ، ٤٨/أ، ٥٣/ب، ٦٧/أ، ٦٨/أ، ب، ٧٤/ب، ٨٢/ب، ٨٦/ب، ونسخة دار الكتب المصرية ٢٥/أ، ٢٦/أ، ٣٧/ب، ٥٠/أ، ٥٣/أ، ٦٨/أ.

وساق أبو حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ) في (تذكرة النحاة) في موضع واحد المجالس الزائدة التي أثبتها ياقوت في آخر نسخته إلا اثنين، ولم يشير إلى مصدرها^(١)، وقد كانت عنده نسخة من كتاب المجالس ينقل منها^(٢)، فيظهر أن نسخته كانت خالية من المجالس الزائدة؛ لأنها لو كانت في نسخته لما انتقاهما في كتاب خصّه بما يستطرفه من مطالعته، ويظهر أن نسخته لم تكن منقولة من نسخة ياقوت؛ وإلا لوجدت فيها هذه المجالس الزائدة.

ونقل السيوطي (ت ٩١١هـ) أكثر المجالس الزائدة من كتاب (غرائب مجالس النحويين الزائدة على تصنيف المصنفين)، وذكر أنه لم يعرف مؤلفه، ورجح أن أبا حيان نقل المجالس في (تذكرته) منه^(٣)، ونقل المجلسين ١٣٨، ١٣٥ من (تذكرة النحاة) لأبي حيان، وانفرد عنه بنقل المجلسين ١٣٧، ١٤٦، فدل هذا على أنه لم يكن صادراً عنه فيما ينقل.

وأرجح أنه ليس في هذا الكتاب الذي وقف عليه السيوطي مستقلاً بعنوان خاص سوى المجالس الزائدة التي أوردها ياقوت في آخر نسخته؛ لأن السيوطي لم ينقل عنه سواها، ولأن مجالسه وصفت في عنوانه بالزائدة، وهو وصف يوافق كونها زائدة على صيغة الكتاب الأخرى، وأرجح أيضاً أنه مأخوذ من نسخة ياقوت أو أحد فروعها؛ لأن السيوطي ذكر في أحد المجالس كلاماً في نسبة الكتاب كان ياقوت قد ذكره بنصه في حاشية المجلس نفسه في نسخته.

والعلماء الذين وقفوا على كتاب المجالس تباينوا في حكاية عنوانه كما سيأتي؛ ولعل ذلك لأن نسخته لم تكن معنونة، فاجتهد كل واحد منهم في تسميته بما يطابق واقعه.

(١) تذكرة النحاة ١٢٤-١٥٢. وهي عنده على الترتيب: المجالس ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٨، ١٤١، ١٤٣، ١٤٥، ١٣٩، ١٤٠، ١٤٢، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٤٤، ١٥١ (مرة)

أخرى)، ١٣٠، ١٣١.

(٢) تذكرة النحاة ٧٢٤، ومنهج السالك ٩٥، والتذييل والتكميل ٦/١٢٩.

(٣) الأشباه والنظائر ٣/٦٣-١٠٣. وهي عنده على الترتيب: المجالس ١٣١، ١٣٢، ١٣٦، ١٣٧، ١٤٠، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢.

ويعد اختلاف العلماء قديماً وحديثاً في نسبة كتاب المجالس إلى مؤلفه من أبرز إشكالاته، وهو إشكال قديم قَدَمَ الكتاب نفسه؛ لأنه ظهر خالياً من نسبة، قال ياقوت في إحدى حواشيه على الكتاب: «وقفت من هذا الكتاب على عدة نسخ، لم نجد في واحدةٍ منها منسوبَ التصنيف إلى أحد»^(١).

وإزاء هذا الاختلاف في نسبة الكتاب فإنه لا سبيل إلى تعيين مؤلفه إلا بالعودة إلى الكتاب نفسه، والنظر فيما يمكن أن يكون دليلاً عليه، فإن لكل مؤلف أسلوباً خاصاً، وشخصيةً قد تلمح فيما بين سطور كتابه، ثم إن من عادة الباحثين إذا كان الكتاب مسنداً ومؤلفه مجهولاً استنطاق أسانيدِه؛ لتعيين صاحبه، والوقوف على شيوخه ومروياته، ومقارنتها بغيرها، فتضيق بذلك دائرة البحث عن شخصيته، وتتحدد طبقته العلمية، وعصره الذي عاش فيه، ويمكن معرفة وفاته على التقريب.

وطبيعة كتب الرواية التي تتخذ الإسناد وسيلة لنقل الحكايات أن تكون أسانيدِها متسقة مع طبقة مؤلفيها الزمنية، ليس فيها تباين أو خلل، بدءاً من شيوخهم، وانتهاءً بمدار الرواية، فشيوخهم متقاربون في الزمن، وشيوخ شيوخهم كذلك، ولا يروي الواحد منهم غالباً إلا عمّن شافهه ممن يمكن له لقاءه والسماع منه، وإن روى عمّن لم يلقه علّق روايته، ولم يصرح فيها بالتحديث أو الإخبار، كأن يقول: روى فلان، أو حدّث، أو أخبر، أو قال، أو فلان قال... ويظهر هذا جلياً في كتب الرواية الأدبية، مثل كتب أبي بكر الصولي (ت ٣٣٥هـ)، وأبي الفرج الأصفهاني (ت ٣٥٦هـ)، وأبي علي القالي (ت ٣٥٦هـ)، وأبي عبيدالله المرزباني (ت ٣٨٤هـ)، وغيرها، وعلى ضوء هذا المنهج تحاكم كتب الرواية المسندة، وبه يتحقّق من استقامة أسانيدِها؛ لأنها اتخذت لها منهجاً، وهو ذو أصول وأعراف علمية متّبعة.

وكتاب المجالس مما سار فيه مؤلفه على منهج الرواية المسندة، وعند دراسة أسانيدِه نجد لها نوعين:

(١) نسخة كوبرلي ١/أ.

الأول: المنقطعات، وهي نوعان: معلقات لم يُصَّرَح فيها بالسَّماع، مثل: حدّث فلان، وأخبر، وقال، وفلان قال، وذلك في المجالس ١، ١١، ١٢، ١٤، ١٥، ١٦، ١٨، ٢٠، ٢٤-٢٦، ٣٠، ٣٢، ٣٣-٣٧، ٣٩-٤٧، ٤٩، ٥٠، ٥٤، ٥٦، ٥٨-٦٠، ٦٣، ٦٤، ٦٦-٦٩، ٧٢، ٧٥، ٧٨-٨٦، ٨٨، ٨٩، ٩٤، ٩٧، ١٠٠-١٠٣، ١١٢، ١١٤، ١١٧، ١٣٨، ١٤٢، ١٤٦. ووجّادات نُقِلَ فيها من خطوط العلماء، مثل: وجدت بخط فلان، أو كتبت من خط فلان، وذلك في المجالس ٤٨، ٥١، ٥٢، ١٣٠، ١٣٢.

وهذا النوع لا يعطي دلالة صريحة على عصر المؤلف، فضلاً عن شيوخته؛ لأن لكل مؤلف حقّ النقل عمّن لم يدرك زمانه ما دام لم يصرح بالسَّماع منه، لكنه دال على أن صاحب الكتاب إما معاصر لمن ذكرهم في كتابه، أو جاء بعدهم لا قبلهم.

الثاني: الموصولات، وهي المبدوءة بلفظ صريح في السَّماع، مثل: حدثني، وأخبرني، وحدثنا، وأخبرنا، وقال لي، وأنشدني، وذلك في سائر المجالس.

وهذا النوع دلّته على المؤلف صريحة؛ لأنه يذكر فيه شيوخته الذين أخذ عنهم وشافهم، وبمعرفة وفياتهم وطبقاتهم يتجلى عصره، وتتحدد طبقاته العلمية، لكن هذا النوع جاء في الكتاب مشكلاً؛ لأن أسانيده متفاوتة علواً ونزولاً، والشيوخ المصَّرَح بالسَّماع منهم ليسوا في طبقة واحدة، بل هم في الكتاب على أربع طبقات متداخلة:

الأولى: من هم في طبقة شيوخ المبرد (ت ٢٨٥هـ) وثلعب (ت ٢٩١هـ)، وهم: حماد بن إسحاق بن إبراهيم الموصلي في المجلس ١٥١، وأبو عثمان بكر بن محمد المازني (ت ٢٤٩هـ) في المجلس ٣٢، وأحمد بن سنان القطان (ت ٢٥٦هـ) في المجلس ١١٠، وأبو زيد عمر بن شبة النميري (ت ٢٦٢هـ) في المجلسين ٧٧، ٩٠، والعباس بن الفرّج الرياشي (ت ٢٥٧هـ) في المجلس ٨٧، وأبو هفّان عبدالله بن أحمد المهزومي (ت ٢٥٧هـ) في المجلس ٩١، وأحمد بن الحارث الخزاز (ت ٢٥٨هـ) أو ٢٥٩هـ) في المجلس ٩٣، والحسن بن الحسن بن محمد الشيباني في المجلس ٩٢.

الثانية: المبرد وثعلب ومن في طبقتهم، وهم: أبو إسحاق طلحة بن عبد الله الطلحي (ت ٢٧١هـ) في المجلس ١٢٠، والمغيرة بن محمد (ت ٢٧٨هـ) في المجلس ١٠٩، ومحمد بن يزيد المبرد في المجالس ١١١، ١١٣، ١٢٩، والحسن بن عليل العنزي (ت ٢٩٠هـ) في المجلس ١٢١، ومحمد بن زكريا الغلابي (ت ٢٩٠هـ) في المجلس ١٠٨، وأحمد بن يحيى ثعلب في المجلس ١٢٢، وأحمد بن محمد الأسدي (ت ٣٠٧هـ) في المجلس ١١٣، وأبو ذكوان القاسم بن إسماعيل في المجلس ١٠٩، ومحمد بن العباس بن الفرغ الرياشي في المجلس ١١٣، ومحمد بن الحسن البلعي في المجلس ١١٦، وعمر بن عبد الرحمن السلمي في المجلس ١١٠، ومحمد بن أبي سعيد في المجلس ١١٦، وأحمد بن عمرو بن محمد بن جعفر بن سعيد الحنفي في المجلس ١٢٣، وعمر بن علي بن الهيثم بن عثمان النوري في المجلس ١٢٤.

الثالثة: طبقة تلاميذ المبرد وثعلب، وهم: أبو القاسم إبراهيم بن محمد الصائغ (ت ٣١٣هـ) في المجلس ٦٢، وأبو الحسن علي بن سليمان الأخفش (ت ٣١٥هـ) في المجالس ٢-٩، ١٠، ٦٥، ٧٣، ٧٤، ٩٦، ١٤٠، ١٤٣، ١٤٧-١٥٠، وأبو بكر محمد بن أحمد بن منصور الخياط (ت ٣٢٠هـ) في المجالس ٥٤، ٥٧، ٦١، ١١٧، ١٤٥، وأبو بكر محمد بن الحسن بن دريد (ت ٣٢١هـ) في المجالس ٩٥ (في نسخة)، ١٠٦، ١٣٩، وأبو جعفر أحمد بن عبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت ٣٢٢هـ) في المجالس ٧، ٨، ٩، ٢١، ٢٢، ١٥٣، وأبو مزاحم موسى بن عبيد الله الخاقاني (ت ٣٢٥هـ) في المجلس ١٢٧، وأبو بكر محمد بن يحيى الصولي في المجلس ١١٩، وأحمد بن جعفر بن المنادي (ت ٣٣٦هـ) في المجالس ١٢٦، ١٢٧، وأبو علي إسماعيل بن محمد الصفار (ت ٣٤١هـ) في المجالس ٢٢، ٢٧، ٦٠ (في نسخة)، ١٠٤، وأبو الحسين عبدالواحد بن محمد الخصبي (ت بين ٣٣٠ و ٣٤٠هـ) في المجلس ٥٥، وأبو الحسن محمد بن أحمد بن مابندا في المجالس ٧، ٥٣، ٧١، والعباس بن محمد بن أحمد بن حمدون في المجلس ١٥١، وأبو عبد الله بن عيسى بن شيخ في المجلس ٩٩.

الرابعة: طبقة الآخذين عن تلاميذ المبرد وثلعب، وهو: أبو عبدالله الحسن بن علي في المجلس ١.

ومن المستبعد جداً في عُرف الرواية والرواة أن يروي شخص واحد عن طيف واسع من العلماء المتفاوتين في الطبقات والوفيات، فذلك أمر خلت منه كتب الرواية الأدبية المستقيمة المنوّه ببعضها قريباً.

وإذا كان هذا من أمر أسانيد الكتاب مختلاً، فلا بد من اليقين في تحديد شيوخ مؤلفه، وقد وجدناه صرح بروايته عن شيخين له في نصّين ذكرهما في أثناء كلامه لا في أول أسانيد المجالس، فلم يدخلهما احتمال أن يكونا من قبيل ما اضطرب، روى في أولهما عن علي بن سليمان الأخفش، فقال في أثناء المجلس ١٤٠: «والذي حدثني به علي بن سليمان وغيره...»^(١)، وروى عنه في الكتاب أكثر مما روى عن غيره، وروى في ثانيهما عن أبي بكر محمد بن أحمد بن منصور الخياط، فقال في أثناء المجلس ١١٧: «واختلف النحويون في ذلك، ونحن نبين الأفاويل فيه إن شاء الله: قال لي أبو بكر محمد بن منصور...»، وروى عنه أيضاً في المجالس ٣٣، ٥٤، ٥٧، ٦١، ١٤٥.

فيصح أن يكون هذا أساساً يبنى عليه غيره، فيقاس على روايته عن هذين الشيخين بقية رواياته عن شيوخه، فمن كان في طبقة الأخفش والخياط أو طبقة مَنْ بعدهما - وهم الشيوخ المذكورون في الطبقتين الثالثة والرابعة - صح أن يكون من شيوخه ما لم يعارض ذلك معارض أقوى منه، وتضم الطبقة الثالثة كبار شيوخه، والرابعة صغارهم أو أقرانه، فإذا كان طالب العلم آنذاك لا يباحث الأشياخ المعروفين إلا في سن العشرين وبعدها، فإنه لا يكون للمؤلف عند وفاة أقدم شيوخه المعروفين - وهو الأخفش - سنة ٣١٥هـ أقل من عشرين سنة، ويكون مولده على هذا سنة ٢٩٥هـ أو قبلها، فتكون طبقته العلمية هي طبقة

(١) وأكد السيوطي أن هذا كلام المؤلف حين نقله في الأشباه والنظائر ٣/ ٨٣ فقال: «قال صاحب الكتاب».

الآخذين عن تلاميذ ثعلب والمبرد فمن بعدهم، وهم من ولدوا في أواخر القرن الثالث، وعاشوا إلى منتصف القرن الرابع.

وعليه لا يمكن أن يروي عن الطبقة الأولى ولا الثانية؛ لأن سنه لا تحتمل إدراكهم، ولو أدركهم - خاصة المشهورين منهم، كالمبرد و ثعلب - لما روى عنهم بواسطة تلاميذهم وتلاميذ تلاميذهم، ولو جدناه يصيح بذلك مباحياً به.

ولا بد - بعد ذلك - من البحث عن مخرج لما جاء في الكتاب مصرحاً فيه بالسمع من الطبقتين الأوليين، ويمكن تخريجه على أمرين:

الأول: وقوع خطأ من النساخ أو غيرهم بذكر صيغة التحمل الصريحة في السماع بدل غير الصريحة، وقد وقع في الكتاب من ذلك أمثلة يمكن أن يقاس عليها غيرها، فجاء في المجلس ١٠١ في أصل ياقوت: «حدثنا أبو توبة»، وفي الحاشية: «نسخة: حدث، وهو الصواب»^(١)، وفي المجلس ١٥١: «حدثنا حماد بن إسحاق عن أبيه»، وفي نسخة: «حدث»^(٢).

ومما يؤيد هذا أيضاً أن بعض من وقع عنهم التصريح بالسمع في الكتاب من أصحاب الطبقتين الأوليين جاءت الرواية عنهم في مواضع آخر معلقة بصيغة غير صريحة في السماع، كالروايات عن المازني في المجالس ٢، ٣٠، ٥٩، ٦٨، وعمر بن شبة في المجالس ٨٠، ٨٤، ٨٦، ١٠٠، والرياشي في المجلس ٨٢، وأبي هفان في المجلس ١٠٢، وأحمد بن الحارث الخزاز في المجلس ١١، والمبرد في المجالس ٢٤، ٣٢، ٥٦، ٦٦، ٦٨، ٦٩، ٧٥، ١١٤، ١٤٨، و ثعلب في المجالس ١٥، ١٦، ١٨، ٢٠، ٢٦، ٣٣، ٤٢-٤٧، ٤٩، ٥٠، ٦٧، ١٤٨، ١٥٢، ١٥٣، فلعل هذا كان هو الأصل فيها، ثم وقع فيها تحريف بعد ذلك.

(١) نسخة كوبرلي ٥٧/أ، ونسخة دار الكتب المصرية ٥٨/ب.

(٢) تذكرة النحاة ١٤٧، ١٥١، والأشباه والنظائر ٣/١٠٠، وفيه: «حديث» بدل «حدث»، وأراه تحريفاً.

الثاني: استعمال المؤلف عطف الأسانيد بعضها على بعض، والاستغناء بذلك عن ذكر شيخه - وشيخ شيخه أحياناً - في كل مجلس من المجالس المعطوفة، فظهرت بادي الرأي منقطعة الرواية، ثم لعله حصل خلل في ترتيب مجالس الكتاب جاءت على إثره مجالس عدة بعيدة عما عطف عليه، وتخللتها مجالس أخرى لم تكن مثلها معطوفة، فزادها ذلك إشكالاً على إشكالها.

وقد ظهر في الكتاب أثر لهذا العطف، فجاءت فيه مجالس معطوفة صراحةً على غيرها، إن في عنواناتها أو في أوائل أسانيدها، كالمجالس ٢٦، ٣٢، ٧٨، ٧٩، ١٢٥، ١٥٠.

ويدل على أن هنالك خللاً في ترتيب الكتاب أمور:

١ - ليس ثمة ما يشير إلى المنهج المتبع في ترتيب مجالسه، فليست مرتبة حسب الموضوع الواحد، ولا حسب العلماء الذين جرت بينهم المحاورات العلمية.

٢ - حوى الكتاب مجالس ذات مدار واحد جاءت مواضعها متقاربة، مثل مسائل أبي يعلى بن أبي زرعة أبا عثمان المازني في المجالس ٣٠-٣٢، ٣٤، ٣٥، ٣٧، ٣٩-٤١، ٤٤، ٦٤، ومجالس عدة لثعلب ذكر فيها مناقشاته العلماء، ومداولتهم الآراء فيما بينهم، أكثرها معلق عنه، وبعضها منقول من خطه، وبعضها منقول عنه بواسطة، في المجالس ١٥-٢٠، ٢٥، ٢٦، ٣٣، ٤٢-٥٠، ٥٤، ٦٧، غير أنه قد تخللتها - غير مرة - مجالس غريبة عنها، مما يعطي انطباعاً بأن الكتاب لم يكن قد أحكم ترتيبه.

٣ - جاءت بعض صيغ الرواية في أوائل بعض المجالس بطريقة مبهمة، مثل ما في أول المجلس ١٠٥: «حدثني عن أبي يوسف يعقوب بن الدقاق»^(١)، وفي أول المجلس ١٠٧: «حدثني قال: أخبرنا عبدالله بن سليمان»، وفي أول المجلس ١٢٥: «وحدثني قال: حدثني أحمد»، ولم

(١) وُضِبَّ عليها في نسخة كوبرلي ٦١/ب.

يتقدم فيها جميعاً ذكراً من حدثه، وإن أمكن حمل ذلك في الأول على أن المراد بمن حدثه شيخه المتقدم في المجلس قبله، فإنه لا يتأتى في الأخيرين؛ لاختلاف طبقات الإسناد بينهما وبين ما قبلهما، وهذه إحدى صور الاضطراب في ترتيب الكتاب.

وإذا تجاوزنا إشكال تصريح المؤلف بالسماع من الطبقتين الأوليين بما تقدم ذكره صفالنا أن شيوخه الذين حدث عنهم سماعاً ومشافهة هم أصحاب الطبقتين الثالثة والرابعة، ويبقى بعد ذلك إشكالان:

الأول: في أربعة شيوخ من أصحاب الطبقة الثالثة روى عنهم صاحب المجالس مرة مباشرة، ومرة بواسطة رجل واحد، وهم: أبو عبدالله محمد بن العباس اليزيدي (ت ٣١٠هـ)، روى عنه في المجلس ١ بواسطة أبي عبدالله الحسن بن علي، ومباشرة في المجالس ٩، ٩٧ (في نسخة)، ٩٨، ١٣٣، ١٣٦، وأبو إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج (ت ٣١١هـ)، روى عنه بواسطة بعض أصحابه في المجالس ٧٦، ١٤٠، ١٤١، ومباشرة في المجلسين ١٣٥، ١٣٧، وأبو جعفر بن رستم الطبري (ت بعد ٣٠٤هـ)، روى عنه بواسطة بعض أصحابه أو إخوانه في المجالس ٢٨، ٢٩، ٣٨، ١١٥، ومباشرة في المجالس ٦٨، ٦٩، ٧٠، ١١٧، ١١٨، وأبو بكر عبدالله بن سليمان بن أبي داود (ت ٣١٦هـ)، روى عنه بواسطة من حدثه في المجلس ١٠٧، ومباشرة في المجلس ١١٠، وهذا غير مألوف في كتب الرواية؛ لأن هؤلاء إن كانوا مشايخ له فلم يوسّط بينه وبينهم أحداً؟ وإن لم يكونوا مشايخ له فلم يصرح بالسماع منهم؟ ولا يقال: إن ما رواه بواسطة عنهم لم يكن قد سمعه منهم وما رواه مباشرة قد سمعه منهم؛ لأن ذلك إنما يقال بعد معرفة أنهم شيوخ له فعلاً، فيحمل ذلك على تعدد الأحوال، أما والأمر على الاحتمال ولا مرجح فيه من الخارج فلا، فهؤلاء يبقى الأمر فيهم على الاحتمال، أو يترجح أنه لم يسمع منهم شيئاً، ويحمل ما وقع في الكتاب من التصريح بالتحديث عنهم على خلل عطف المجالس الذي تقدمت الإشارة إليه قريباً.

الثاني: ذكر المؤلف بعض شيوخه بما لا يكشفهم، فصار تعيينهم إلى التخمين والظن، كأبي بكر في المجلس ١٣، وأبي الحسين في المجلس ٢٣، وقد روى المؤلف عن ثلاثة يكنون بأبي بكر: الخياط، وابن دريد، والصولي، وروى عن أبي الحسين الخصبي، وقد يكون الأخير تحريفاً عن أبي الحسن، والمراد الأخفش، أو ابن مابنداذ.

وقد أمكن في بعضهم ترجيح شخصه بمرجحات أخرى، كأبي طاهر الذي يروي عن ثعلب في المجلس ١٧، وأرجح أنه محمد بن أحمد الذهلي (٢٧٩-٣٦٧هـ)؛ لأن ثعلباً من شيوخه^(١)، لا عبدالواحد بن عمر بن أبي هاشم المقرئ (٢٨٠-٣٤٩هـ)؛ لأنهم لم يذكروا ثعلباً في شيوخه^(٢)، وجزؤه في (أخبار النحويين) يخلو من الرواية عنه^(٣). وكالقاضي الذي يروي عن أبي أحمد محمد بن موسى البربري (ت ٢٩٤هـ) في المجلس ٣٦، وأرجح أنه أبو بكر أحمد بن كامل بن خلف (٢٦٠-٣٥٠هـ)؛ لأنه مشهور بالقضاء^(٤)، وله رواية عن البربري^(٥)، وقد روى عن المبرد وثعلب^(٦)، وهذه طبقة شيوخ المؤلف.

وأهم المؤلف بعض شيوخه بقوله: حدثني بعض أصحابنا، أو: بعض إخواننا، أو: بعض إخواني، في المجالس ٢٨، ٢٩، ٣٨، ١١٥ عن أبي جعفر بن رستم، وفي المجالس ٧٦، ١٤٠، ١٤١، ١٤٤ عن الزجاج، وبقوله: حدثني غير واحد، في المجلس ١٣١ عن ابن كيسان، وفي المجلس ٦٩ مرسلاً.

(١) ينظر: تاريخ مدينة السلام ١٥٢/٢، وتاريخ دمشق ٩٠/٥٠، وتاريخ الإسلام ٢٧١/٨.

(٢) ينظر: تاريخ مدينة السلام ٢٥٣/١٢، وتاريخ الإسلام ٨٧٩/٧، وغاية النهاية ١/٤٧٥.

(٣) ينظر: أخبار النحويين ١٥-٥٣.

(٤) ينظر: تاريخ مدينة السلام ٥٨٧/٥، وتاريخ الإسلام ٨٨٥/٧.

(٥) ينظر: تاريخ مدينة السلام ١٢/٤، ٣٩٧، وتاريخ دمشق ٣٥٨/٥٦، ومعجم الأدباء ٢/٨٦٠، ومصارع العشاق ٢/٦٨، ٢٤٣.

(٦) ينظر: تاريخ مدينة السلام ١٢/١٥٧، وتاريخ دمشق ٣٧/٢٠٦.

هذا ما ظهر لي في تعيين طبقة مؤلف الكتاب من واقع أسانيد كتابه، أما ما في الكتاب من الدلائل التي تشي بمؤلفه وتشير إلى شخصيته فالذي ظهر لي منها ما يلي:

١- له عناية بأسماء الرجال، ونقد الأسانيد، وتجلي ذلك في موضعين علّق فيهما على أخطاء الأسانيد، أحدهما قوله في المجلس ١٤٠: «وقع في هذه الحكاية سهوٌ من الحاكي لها أو من الناقل، وذلك أنه حكى أن المازني حضر مجلس الجرمي، وهذا غلط، والذي حدثني به علي بن سليمان وغيره أن الجرمي تكلم بهذا بحضرة الأصمعي، والسائل له الأصمعي، وإنما كان ذلك على الأعلوطة والتجربة»، والآخر قوله في المجلس ١٠٧: «أما الرواية عن عمرو بن عثمان، عن شابور، فهو خطأ، وإنما هو محمد بن شابور، وقد جاء في حديثه: قال محمد، وهو محمد بن شابور، وقد جاء في ذلك رواية محمد بن المصفي الأولى، قال: حدثنا ابن شابور، وهو محمد، وإنما سقط من رواية عمرو بن عثمان الابن؛ لأن شابور هو محمد بن شابور، فاعلم ذلك».

٢- له عناية بالقراءات؛ إذ روى فيها عدة مجالس، كالمجالس ٢٨، ٣٤، ٦٤، ١٠٧، ١١٣، ١١٦، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٨، ١٥٠، وجاء في آخر المجلسين ١٠٧، ١١٦ تعليقان في القراءات، لعلهما له.

٣- ناقل لا ناقد، فأكثر ما في الكتاب من منقوله لا من قوله، وأظهر ما يمكن أن يكون من أقواله هو عنوانات المجالس، وبعض التعليقات التي ربط بها بين المجالس وأقوال العلماء، كقوله في المجلس ٦٨: «وهذه الآية فيها اختلاف»، ثم ساق قول المبرد وسيبويه (ت ١٨٠هـ) والمازني، وقوله في المجلس ٦٩: «وأما محمد بن يزيد فقال: حدثني غير واحد»، وقوله في آخر المجلس ٧٥: «هذه الحكاية عن المبرد»، وقوله في المجلس ١١٧: «واختلف النحويون في ذلك، ونحن نبين الأقاويل فيه إن شاء الله».

٤- وقف على كتب ومجاميع بخطوط العلماء؛ إذ صرح في المجالس ٤٨، ٥١، ٥٢، ١٣٠، ١٣٢ بالنقل من خطوط المبرد، وثعلب، وإسحاق الموصلي (ت ٢٣٥هـ)، وأحمد بن حاتم (ت ٢٣١هـ)، ومحمد بن داود بن الجراح (ت ٢٩٦هـ).

٥- تكرر عنده التعبير عن المماثلة بقوله: «ومثله كذا»، قال في المجلس ٢٧: «ومثل هذا: قصة الفراء»، وفي المجلس ٦٨: «ومثل قول أبي حاتم: إن "أحداً" لم يوصف به غير الله، فصار معرفة: قول أبي العباس محمد بن يزيد»، وفي المجلس ٩٧: «ومثله: ما أنشد الفراء»، وفي المجلس ١١٧: «ومثل ذلك: قيل للفراء لحسن نظره»، وفي المجلس ١٤٨: «ومثل هذا مما يسأل عنه»، وفي المجلس ١٥١: «ومثل هذا: ما حدثني به العباس بن محمد بن أحمد بن حمدون».

٦- عرفت من مصادره: (المذكر والمؤنث) لأبي حاتم السجستاني (ت ٢٤٨هـ)، استقى منه في المجالس ٥٨، ٩٤، ٩٥، و(شرح المفضليات) لأبي محمد الأنباري (ت ٣٠٤هـ)، نقل منه في آخر المجلس ١٠٩، و(مسائل أبي يعلى بن أبي زرعة أبا عثمان المازني)، نقل منها المجالس ٣٠-٣٢، ٣٤، ٣٥، ٣٧، ٣٩-٤١، ٤١، ٦٤، وأظنها كانت مجموعة في نسخة واحدة متداولة بين العلماء؛ فقد ساق أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ) منها مجالس عدة^(١).

وبعد هذا، فإن ما تقدم من إشكالات كتاب المجالس تدل على أنه كان مسوّدًا لم يخرج مؤلفه كما ينبغي في أمثاله، ولم يعتن بتهديبه وإحكامه، واكتفى فيه بالجمع والنقل، فتلقاه الناس عنه على ما فيه من إشكالات، والدليل على هذا كل ما تقدم من جهالة مؤلفه، وتعدد عنواناته، واختلاف نسخه في ذكر

(١) مختار تذكرته ٦٥-١٠٦، ١٢١-١٣٨، ويحتمل أن منها ما في ١١٥-١٢٠. وزاد عليه كتاب المجالس ما في المجالس ٣٠، ٣١، ٣٢، ٣٤، ٣٩ (هو عند الفارسي مختصر)، ٤١، ٦٤.

المجالس وإسقاطها، واضطراب ترتيبه، وتباين طبقات أسانيده، إضافة إلى ما فيه من أخطاء في سياق النصوص والأسانيد والأسماء، نَبَّه على بعضها ياقوت في نسخته، من مثل قوله في حاشية المجلس ٣: «كذا فيه، ولعل صوابه في قول أم خيرة: عُمي؛ لتوافق ابنها، فيصح قول منتجع فيها: أفسدك ابنك، فأما إذا قالت: أغمي فهو مثل قول منتجع، فليس لقوله لها: أفسدك ابنك معنى، وقد وافقته في قوله، والله أعلم»^(١). وفي حاشية المجلس ٣٤: «قلت: هذا خطأ فاحش، وجهل ظاهر، وهو جعله المازني محمد بن حبيب؛ لأن اسم المازني بكر بن بقية، ومحمد بن حبيب أديب آخر معروف»^(٢). وفي حاشية المجلس ٣٨: «هذا البيت لذي الرمة، وسؤال الفرزدق عنه غلط فيما أحسب»^(٣). وفي حاشية المجلس ٥٨: «هذا الكلام غير متسق، والذي يصححه وينسقه أن يقال: قال أبو عثمان: وجرى ذكر ذلك عند الأصمعي، وحضر ابن السجستاني، وإن لم يكن كذا فلا معنى للكلام»^(٤)، وفي حاشية المجلس ١٠٦: «من العلامة وإلى آخر الفصل لا فائدة في كُتبه؛ لأن هذه قصة طويلة لا يفهم معناها بعشرة أوراق، وذكرها على [هذا] الوجه خُلف»^(٥).

ولعل كون الكتاب مسودةً هو سبب اضطراب أسانيده واختلال ترتيبه، فقد يكون مؤلفه كُتبه متداخل الأسانيد، وقدم بعضها على بعض؛ لمعرفته صواب ترتيبها، فنسخ الناس منه نسخهم على الوجه دون مراعاة ترتيبه الصحيح، فجاءت بعض أسانيده المعطوفة قبل ما عطف عليه، وتخللت بعض مجالسه المتسقة مجالس غريبة عنها.

- (١) نسخة كوبرلي ٣/أ، ونسخة دار الكتب المصرية ٣/أ.
- (٢) نسخة كوبرلي ٢١/ب، ونسخة دار الكتب المصرية ٢١/ب.
- (٣) نسخة كوبرلي ٢٤/أ، ونسخة دار الكتب المصرية ٢٤/ب.
- (٤) نسخة كوبرلي ٣٦/ب، ونسخة دار الكتب المصرية ٣٨/أ.
- (٥) نسخة كوبرلي ٦٢/أ، ونسخة دار الكتب المصرية ٦٤/أ، وما بين المعقوفين منها.

المبحث الثاني:

آراء العلماء في نسبة الكتاب:

وجدت العلماء إزاء هذا الكتاب فريقين: فريقاً لم ينسبه إلى أحد، وفريقاً نسبه إلى مؤلف.

والفريق الأول قسمان: قسم صرحوا بنقلهم من الكتاب، وقسم لم يصرحوا بنقلهم منه، لكنني استظهرت أنهم صدروا عنه.

فنقل القرافي (ت ٦٨٤هـ) المجلس ١٥٢ بمعناه من الكتاب مصرحاً بذلك، لكنه أبهم مؤلفه، فقال: «حكى صاحب كتاب (مجالس العلماء) أن الرشيد كتب إلى قاضيه أبي يوسف هذه الأبيات...»^(١).

وصرح ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ) بنقله من الكتاب، ولم يسم مؤلفه، فقال: «وفي (مجالس النحويين): أن الأصمعي حدث أن عنيسة النحوي...»^(٢)، ثم ساق المجلس ٣٨ بمعناه مختصراً^(٣)، ونقله في موضع آخر بلفظه غير مصرح بالكتاب^(٤). ونقل أول المجلس ٦٩ بلفظه، ثم قال: «من كتاب (المجالس)»^(٥). وساق المجلس ١٥٢ بمعناه مختصراً^(٦)، وذكر البغدادي (ت ١٠٩٣هـ) أنه نقله من كتاب (غرائب مجالس النحويين)^(٧).

(١) الفروق ٣/٩٦٢.

(٢) تخلص الشواهد ٢٣٢.

(٣) ولفظه لفظ أبي الفرج الأصفهاني في الأغاني ١٨/٣٤.

(٤) الأشباه والنظائر للسيوطي ٣/٢٠٠ عن تذكرة ابن هشام.

(٥) حواشي ألفية ابن مالك (نسخة مجمع اللغة العربية بدمشق) ٦٧/ب.

(٦) مغني اللبيب ٧٦. ونقله عنه تاج الدين السبكي (ت ٧٧١هـ) في الأشباه والنظائر ٢/٣٣٥، فقال: «وبعض الناس يحكي أن هارون الرشيد...»

(٧) شرح أبيات مغني اللبيب ١/٣٢٦.

وألقيت تطابقاً في رواية بعض المجالس بين كتاب المجالس ومصادر أخرى من غير إشارة إليه ولا إلى مؤلفه، فاحتملت في بعضها أن يكون مؤلفوها صادرين عنه غير مصرحين بذلك.

فساق النديم (ت ٣٨٠هـ) المجلسين ٢٠، ٢٧ بطولهما بلفظهما^(١). وقال في ترجمة أبي مسحل عبدالوهاب بن حريش: «حضر بغداد وافداً على الحسن بن سهل، وله مع الأصمعي مناظرات في التصريف»^(٢)، فكأنه أخذه من المجلس ٣٣ الذي جاء فيه: «... حدثني أبو مسحل قال: كنت بعسكر الحسن بن سهل وأنا مع الحسن، فمر بنا الأصمعي ونحن نتذاكر التصريف، فقال: من هذا الذي يدخل في صناعتنا؟ فقلت له: ليس هذا من صناعتك، فقال لي: سبحان الله! فقلت له: كيف تقول في قوله:

وَصَالِيَاتٍ كَكَمَا يُؤْتَفَيْنَ^(٣)

من أويت؟ قال: فمراً...». وقال في ترجمة أبي سَرَّار الغنوي: «وله مجلس مع محمد بن حبيب أبي أبي عثمان المازني»^(٤)، ثم ساق المجلس ٣٤ بلفظه، وعنوانه في كتاب المجالس: «مجلس أبي [أبي] عثمان المازني محمد بن حبيب مع أبي سَرَّار الغنوي»، ثم قال في ترجمة المازني: «وكان أبوه محمد بن حبيب نحوياً قارئاً، وله مع أبي سَرَّار الغنوي خبر قد ذكرناه»^(٥).

(١) الفهرست ١/١٥٩، ١٦٠، ٢٢١، ٢٢٢.

(٢) السابق ١/١٢٦.

(٣) بيت من مشطور السريع الموقوف، لخطام المجاشعي. صاليات: أي: مُسَوِّدَات من النار، ويُؤْتَفَيْنَ: من أُنْفِيت القَدْر إذا جعلت لها أثافي. ينظر: الكتاب ١/٣٢، والتذيل والتكميل ١١/٢٦١، وخزانة الأدب ٢/٣١٣.

(٤) الفهرست ١/١٢١، ١٢٢.

(٥) ما بين المعقوفين ليس في نسخ كتاب المجالس، وهو في الفهرست، وبه يستقيم السياق.

(٦) الفهرست ١/١٦٢.

وساق ابن جني (ت ٣٩٢هـ) في كتابه (الخصائص) مجالس عديدة جاءت في كتاب المجالس بنصها أحياناً، ومختصرةً أحياناً^(١)، فأورد المجالس ٨، ١٥، ٧٠، ٧٨، ٨٧، ١١٤ مختصرةً^(٢)، وأورد طرفاً مختصراً من المجلسين ٢٠، ٢٢^(٣)، وأورد المجلسين ٩٤، ٩٥ بمعناهما مختصرين^(٤)، وأورد المجالس ٧، ٩، ٢١، ٣٨، ٦٥، ٧١، ٩٠، ٩١، ٩٧ بألفاظها^(٥)، والمجلس ٣ بلفظه بتقديم وتأخير^(٦)، وأورد طرفاً من المجلس ٨٣ بلفظه^(٧). على أنه قد أورد بعض المجالس من مصدر آخر مع كونها في كتاب المجالس، كالمجلس ١١٩ الذي نقله من شيخه أبي علي الفارسي^(٨)، والمجلس ٥١ الذي نقله من ثعلب^(٩)، والمجلس ٦٣ الذي نقله من ابن دريد^(١٠).

وذكر علم الدين السخاوي (ت ٦٤٣هـ) المجلسين ٥٠، ٨٤ بتماهما بلفظهما^(١١)، وبعض المجلسين ١٠١، ١٢٧ بلفظهما^(١٢)، واستفاد من المجلس ١٠٣^(١٣).

- (١) وهي عنده على الترتيب: المجالس ٧٨، ٨٣، ٨٧، ١١٤، ٩٠، ٩١، ٩٤، ٩٥، ٩٧، ٦٥، ٧٠، ٧١، ٣٨، ٧٣، ٨، ٩، ١٥، ٢٠، ٢١، ٢٢.
- (٢) الخصائص ٣/٢٩٢-٢٩٥، ٣٠٤، ٣٠٩-٣١١، وأشار إلى المجلس ٧٠ أيضاً في المبهج ١٢٧.
- (٣) السابق ٣/٣١١، ٣١٢.
- (٤) السابق ١/٣٥٧، ٣/٢٩٨، وأشار إلى أولهما في المحتسب ١/٤٩. والمجلس ٩٤ وبعض المجلس ٩٥ في المذكر والمؤنث لأبي حاتم ١٨٦، ١٨٧، ٧٢، فيحتمل أن يكون صاحب كتاب المجالس وابن جني نقلهما منه، لكن ابن جني أبدل الآية الواردة في المجلس ٩٤ بآية أخرى تقوم مقامها، ولعل ذلك من تصرفه، فليست في المذكر والمؤنث، ولم أقف عليها عند غيره ممن نقلوا هذا المجلس.
- (٥) الخصائص ٣/٢٩٥، ٢٩٦، ٣٠٠، ٣٠٣-٣٠٥، ٣٠٩-٣١٢. والبيت الوارد في المجلس ٩٧ مركب في الخصائص من بيتين، ولعله سهو.
- (٦) السابق ٣/٣٠٨.
- (٧) السابق ٣/٢٩٢، ٢٩٣، واختصره في المحتسب ١/٨٦.
- (٨) الخصائص ٣/٢٩٢، والمصنف ١/١١٦. وينظر: الأشباه والنظائر ٣/٢٠١، والمزهر ٢/٣٧٣.
- (٩) مجالسه ٢٧٥. وهو في الخصائص ٣/٢٩٦، ٢٩٧.
- (١٠) جمهرة اللغة ٢/٦٣٢، والاشتقاق ٤٤٧. وهو في الخصائص ٣/٣٠٥، ٣٠٦.
- (١١) سفر السعادة ٢/٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢.
- (١٢) جمال القراء ٥٧٤، ٥٧٥.
- (١٣) سفر السعادة ٢/٩١٠.

وأورد القفطي (ت ٦٤٦هـ) مجالس كثيرة هي بألفاظها في كتاب المجالس، وترى مواضعها في تخریجات الأستاذ عبدالسلام هارون، وقد فاته شيء منها^(١). ورأيت مجالس بألفاظها عند آخرين، لكنها لم تتصافر عندهم تتصافرها عند من تقدم ذكرهم، فالمجلس ١٣٤ عند علي بن حمزة البصري (ت ٣٧٥هـ) بلفظه بتمامه معلّقاً^(٢)، والمجلس ٦٣ عند ابن سيده (ت ٤٥٨هـ) بلفظه^(٣)، والمجلس ٩٩ عند ابن الجوزي (ت ٥٩٧هـ) في كتابه (السر المصون) بتمامه بلفظه معلّقاً^(٤).

أما الذين نسبوا الكتاب إلى مؤلف فإنهم اختلفوا في تعيينه على ثلاثة آراء:

الرأي الأول: أن مؤلفه هو أبو أحمد حامد بن جعفر بن محمد بن عقيل البلخي.

وقد اجتهدت كثيراً في الوقوف على ترجمة له أو ذكر له في بطون الكتب فلم يتهيأ لي إلى الآن.

وهذا الرأي ذكره ياقوت في إحدى حواشيه على الكتاب، فقال: «وقفت من هذا الكتاب على عدة نسخ، لم نجده في واحدة منها منسوب التصنيف إلى أحد، غير أن بعضهم نسبته إلى أبي أحمد حامد بن جعفر البلخي»^(٥).

ولم أقف على مستند هذه النسبة، ولا على أثرها في نسخ الكتاب المعروفة اليوم، وأظن مستندها مجيء بعض نسخ الكتاب قديماً منسوبة إلى البلخي، فلما رآها من رآها من العلماء منسوبة إليه جزم بذلك.

(١) كالمجالس ١، ٢، ٤، ٦، وهي على الترتيب في إنباه الرواة ٤/١٣٦، ١١٧، ٢/٣١٤، ٣/٣٩.

(٢) بقية التنبيهات على أغلاط الرواة ١٠٧-١٠٩.

(٣) المخصص ٤/٣٤٠. ولم يسقه باللفظ المقارب له الذي رواه ابن دريد في جهرة اللغة ٢/٦٣٢، والاشتقاق ٤٤٧، ونقله عنه القالي في أماليه ١/٩٦، ٩٧، وعلي بن حمزة البصري في التنبيهات ٢٤٦، وابن جني في الخصائص ٣/٢٩٦، ٢٩٧.

(٤) ينظر: الآداب الشرعية لابن مفلح ٣/٤٦٥.

(٥) نسخة كوبرلي ١/أ.

ولم يذكر ياقوت أن كتاب المجالس نسب في نسخه المتداولة بين العلماء إلى أحد غير البلخي هذا، ويؤيد ذلك: أن الحريري (ت ٥١٦هـ) ذكر في (درة الغواص) خبراً معلقاً فيه أن الرشيد (ت ١٩٣هـ) جمع بين الكسائي (ت ١٨٩هـ) وأبي محمد اليزيدي (ت ٢٠٢هـ)، فجرت بينهما مسألة في قولهم: «بُسْرَةٌ مُذْنَبَةٌ»^(١)، فعلق على ذلك ابن بري (ت ٥٨٢هـ) في (حواشيه على درة الغواص) قائلاً: «ذكر أبو أحمد بن جعفر البلخي أن المجلس الذي جرى بينهما إنما كان في بيت شعر سأل اليزيدي الكسائي عن إعرابه، وهو... (وساق نحو ما في المجلس ١٢٠ مختصراً)»^(٢).

وقال ابن خلكان (ت ٦٨١هـ): «وحكى أبو أحمد بن جعفر البلخي في كتابه أن اليزيدي المذكور سأل الكسائي... (وذكر المجلس ١٢٠ بنحوه)»^(٣). وجاء نحوه عند الياضي (ت ٧٦٨هـ)^(٤)، وتاج الدين السبكي (ت ٧٧١هـ)^(٥)، والدميري (ت ٨٠٨هـ)^(٦)، والخفاجي (ت ١٠٦٩هـ)^(٧)، ووقع في مطبوعات كتب بعضهم تحريفات في اسم البلخي، والصواب ما ذكره ابن بري وابن خلكان.

وقال العصامي (ت ١١١١هـ): «وفي كتاب (الأذكياء): ذكر أبو جعفر أحمد بن جعفر البلخي أن الرشيد جمع بين الكسائي وأبي محمد اليزيدي يتناظران في مجلسه، فسألها الكرمانى عن قول الشاعر... (بنحو ما في المجلس ١٢٠)»^(٨)، والظاهر أنه يريد كتاب (الأذكياء) لابن الجوزي؛ إذ

(١) درة الغواص ٥٠، ٥١.

(٢) حواشي درة الغواص ٦٦، ٦٧.

(٣) وفيات الأعيان ٦/١٨٦.

(٤) مرآة الجنان ٢/٥.

(٥) طبقات الشافعية الكبرى ٣/١٤٢.

(٦) حياة الحيوان الكبرى ٢/٢١٠.

(٧) شرح درة الغواص ٦٧.

(٨) سمط النجوم العوالي ٣/٤١٧.

عدّه في أول كتابه من مصادره^(١)، ونقل منه في ثلاثة مواضع أخرى^(٢)، لكنني لم أقف على هذا المجلس في مطبوعة كتاب (الأذكياء)، ولا في ثمانى نسخ خطية منه، إحداها مكتوبة سنة ٦٢٥هـ وتامة الأسانيد^(٣)، ووقفت فيه على المواضع الثلاثة الأخرى^(٤)، فربما كان العصامي ينقل من نسخة أخرى لم تصلنا، أو يكون قد وهم، أو وقع في كلامه تحريف، كالتحريف الذي وقع في اسم البلخي.

وجرى أبو حيان الأندلسي في مواضع من كتبه على نسبة كتاب المجالس إلى البلخي، فنقل المجلس ٣٩ بتمامه بلفظه قائلاً: «وحكى حامد^(٥) بن جعفر بن محمد بن محمد بن عقيل في كتاب (مجالس النحويين وغيرهم من العلماء بالعربية) عن أبي عثمان المازني أن مروان سأل الأخفش...»^(٦)، ونقله بلفظه أيضاً في موضع آخر، فقال: «وحكى أبو أحمد حامد بن جعفر البلخي عن أبي عثمان المازني أن مروان سأل أبا الحسن الأخفش...»^(٧)، ونقله بلفظه أيضاً في موضع ثالث، لكن لم ينص على مصدره فيه، وأحال على (التذكرة) له^(٨). ونسب الاختيار الذي عُقب به المجلس ١٣٣ - وهو من المجالس الزائدة - إلى أبي أحمد البلخي، واستفاد منه تسمية أصحاب الآراء في المسألة الواردة فيه^(٩).

(١) السابق ٦٢/١.

(٢) السابق ٣/٢٢٧، ٣٦٦، ٣٩٣.

(٣) نسخة كوبرلي بالرقم ١١٩٩.

(٤) أخبار الأذكياء ١٧٥، ١٥٨، ١٤٢.

(٥) في المطبوعة: عامر، والتصويب من المخطوطة (ق ٥٥٩).

(٦) تذكرة النحاة ٧٢٤.

(٧) منهج السالك ٩٥. ونقله عنه ناظر الجيش (ت ٧٧٨هـ) في تمهيد القواعد ٣/١٥١٣.

(٨) التذييل والتكميل ٦/١٢٩.

(٩) التذييل والتكميل ٥/٢١٦-٢١٨، وارتشاف الضرب ٣/١٢٩٣.

وتقدم أن أبا حيان نقل في موضع واحد المجالس الزائدة التي أثبتها ياقوت في آخر نسخته إلا اثنين، ولم يشر إلى مصدرها، ولم ينسبها إلى أحد^(١)، لكن دلّ نقله المجلسين ٣٩، ١٣٣ منسوبين إلى البلخي على أنه يرى أن الكتاب -بصيغتيه: ذات الزيادات والخالية منها- من تأليفه.

ونصّ ابن قديد الحنفي (ت ٨٥٦هـ) على نسبة الكتاب إلى البلخي حين نقل منه أول المجلس ٢ بلفظه، فقال: «في كتاب عمّله البلخي في مجالس النحاة الأقدمين) قال: حدثني أبو الحسن علي بن سليمان...»^(٢)، ويدل قوله: «عمّله» على أنه قد وقف على نسخة من الكتاب فيها التصريح بأن البلخي هو مؤلفه.

الرأي الثاني: أن مؤلف الكتاب هو أبو مسلم محمد بن أحمد بن علي كاتب الوزير ابن حنّزابه.

وهذا الرأي رجّحه ياقوت لهما وقف على نسخة أبي مسلم من الكتاب، مستدلاً بأن شيوخ مؤلف الكتاب هم شيوخ أبي مسلم، وردّ الرأي الأول بالسماع الذي وجده على نسخة أبي مسلم، وفيه أن البلخي قرأ الكتاب على أبي مسلم، والمعتاد أن القارئ يكون آخذاً للكتاب لا مؤلفاً، غير أن ياقوتاً تشكّك في بعض أسانيد الكتاب المنقطة، قال في إحدى حواشيه: «وقفت من هذا الكتاب على عدة نسخ، لم نجده في واحدةٍ منها منسوبَ التصنيف إلى أحد، غير أن بعضهم نسبته إلى أبي أحمد حامد بن جعفر البلخي توهماً، فأبطل ذلك ما وجدناه على النسخة المنقول منها هذه النسخة، وهي نسخة أبي مسلم، وبعضها بخطه، وقد قرأها البلخي على أبي مسلم، وكتب له خطه بالقراءة، فأريت أن هذا الكتاب تصنيف الشيخ أبي مسلم محمد بن أحمد بن علي الكاتب؛ لأن المشايخ الذين روى عنهم فيه كلهم مشايخ أبي مسلم، كابن دريد، وأبي بكر الأنباري، وأبي بكر الخياط، وعلي بن سليمان

(١) تذكرة النحاة ١٢٤-١٥٢.

(٢) حواشي أوضح المسالك ٥/أ.

الأخفش، وغيرهم، وإن كان قد أرسل الرواية فيه عن جماعة يصلح أن يكونوا مشايخ لمشايخه، كعمر بن شبة، والمبرد، وثلعب، والله أعلم»^(١).

وعقب ياقوت في حاشية المجلس ١٠١ على ما في أصل نسخته: «حدثنا أبو هفان» بقوله: «كذا، وصوابه: حدث؛ فإن من يروي عن ابن دريد وابن الأنباري وعلي بن سليمان لا يجوز أن يروي عن أبي هفان ألبتة»^(٢). وعلى ما في المجلس ١٠٨: «حدثنا الغلابي» بقوله: «وهذا أيضاً منكر؛ لا يجوز أن يكون من يروي عن ابن دريد وعلي بن سليمان أن يروي عن الغلابي، والله أعلم»^(٣). وعلى ما في المجلس ١١١: «حدثنا محمد بن يزيد» بقوله: «وهذا أيضاً منكر»^(٤). وعلى ما في المجلس ١٣٥: «قال لنا أبو إسحاق يوماً في مجلسه» بقوله: «هذا لا يصح أن يقوله أبو مسلم؛ لأن أبا مسلم مولده في سنة خمس وثلاثمائة، والزجاج توفي في سنة عشر وثلاثمائة»^(٥).

ونص السماع الذي أبطل به ياقوت نسبة الكتاب إلى البلخي أورده في آخر نسخته، فقال: «وكان في آخر النسخة، وعلى كل جزء من خمسة الأجزاء ما هذا مثاله أو في معناه بخط أبي مسلم محمد بن أحمد الكاتب: بلغت قراءة أبي أحمد حامد بن جعفر البلخي علي من أول المجالس بطبرية، في يوم الثلاثاء لثلاث عشرة ليلة بقيت من جمادى الآخرة، سنة ثمان وثلاثين وثلاثمائة، والحمد لله»^(٦). وأكد ياقوت رأيه هذا في مؤلف الكتاب حين ذكر موضع آخر الجزء الثاني من نسخة أبي مسلم بقوله: «آخر الجزء الثاني من أجزاء أبي مسلم المصنّف بخطه»^(٧).

(١) نسخة كوبرلي ١/أ.

(٢) نسخة كوبرلي ٥٧/ب، ونسخة دار الكتب المصرية ٥٩/أ.

(٣) نسخة كوبرلي ٦٣/أ، ونسخة دار الكتب المصرية ٦٥/أ.

(٤) نسخة كوبرلي ٦٤/أ، ونسخة دار الكتب المصرية ٦٦/أ.

(٥) نسخة كوبرلي ٨٠/أ.

(٦) السابق ٧٣/ب.

(٧) مجالس العلماء ١١٨ ح ١، ونسخة دار الكتب المصرية ٣٤/ب.

ولما سقطت من نسخة دار الكتب المصرية ورقة غلافها، وكان في حاشية المجلس ٥٤ منها: «آخر الجزء الثاني من أجزاء أبي مسلم المصنّف بخطه»^(١) استظهر بعضهم أن الكتاب لأبي مسلم، فكتب على وجه الورقة الأولى بخط حديث: «مجالس أبي مسلم محمد بن أحمد بن علي الكاتب كاتب ابن حنزابه»، واستند إلى هذا فهرس مخطوطات الدار، فنسبها إلى أبي مسلم^(٢).

واعتمد ما كتب على هذه النسخة جماعة، فنسبوا الكتاب إلى أبي مسلم، منهم: محمود فؤاد الجبالي (كان حيّاً ١٣٣٧هـ)^(٣)، وأحمد تيمور (ت ١٣٤٨هـ)^(٤)، وكارل بروكلمان (ت ١٣٧٥هـ)^(٥)، وأحمد أمين (ت ١٣٧٩هـ)^(٦)، ومحمد الطنطاوي (ت ١٣٧٩هـ)^(٧)، ومحمد علي النجار (ت ١٣٨٤هـ)^(٨)، وسامي الدهّان (ت ١٣٩١هـ)^(٩)، وخير الدين الزركلي (ت ١٣٩٦هـ)^(١٠)، وعبدالعزیز الميمني (ت ١٣٩٨هـ)^(١١). واستنسخ الأولان والأخير من هذه النسخة نسخاً لهم نسب الكتاب فيها لأبي مسلم^(١٢).

(١) السابق نفسه.

(٢) فهرس الكتب العربية الموجودة بالدار (لغاية آخر شهر مايو سنة ١٩٢٦م) ٣/٣٢٣. وذكر المفهرس أن كتاب المجالس ينقص الجزء الأول وأوراقاً من الثاني، وهذا وهم، وإنما أداه إلى ذلك أن الناسخ لم يبيّن آخر الجزء الأول من أجزاء نسخة أبي مسلم، وابتدأ بذكر آخر الجزء الثاني في آخر المجلس ٥٤، والسقط في أول نسخة الدار وإنما هو ورقة واحدة فقط، مقارنةً بنسخة كوبرلي التامة.

(٣) مخطوطة كتاب المجالس في دار الكتب المصرية بالرقم (١٨٩٣٠ ز) بخطه وتحقيقه. ووهم في أوله، فنسب الكتاب إلى أبي الفضل بن حنزابه، لا إلى كاتبه أبي مسلم.

(٤) تصحيح لسان العرب ٣١، ٣٨، والسماح والقياس ٤٥، ٧٩، وأوهام شعراء العرب في المعاني ٩٠.

(٥) تاريخ الأدب العربي (القسم الثاني) ٣/١٤٩.

(٦) ضحى الإسلام ٤٢٠.

(٧) نشأة النحو ٣٥.

(٨) حواشي الخصائص ١/٢٤٠، ٣٨٥، ٣/٢٩٨، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٨، ٣١٢.

(٩) مقدمة تحقيق كتاب السياسة للوزير المغربي ١٦ ح ٣.

(١٠) الأعلام ٥/٣١٣. وتبع مفهرس الدار في وهمه المتقدم.

(١١) حواشي التنبهات على أغاليط الرواة ٧٩، ٨٥، ٨٦.

(١٢) تقدم ذكرها في النسخ المنقولة من نسخة دار الكتب المصرية.

الرأي الثالث: أن مؤلف الكتاب هو أبو القاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي.

وهذا الرأي ذكره ياقوت احتمالاً وظناً في حاشية المجلس ١٣٥ الذي أوله: «قال لنا أبو إسحاق يوماً في مجلسه»، فقال: «هذا لا يصح أن يقوله أبو مسلم؛ لأن أبا مسلم مولده في سنة خمس وثلاثمائة، والزجاج توفي في سنة عشر وثلاثمائة، ولكنني أظن أن هذا لفظ أبي القاسم الزجاجي، والله أعلم»^(١)، ولا شك أن ياقوتاً لم يكن يرى أن الزجاجي هو مؤلف الكتاب كما مضى من كلامه، وإنما قال هذا تخريباً لانقطاع الإسناد الذي بينه.

وذكر السيوطي هذا الرأي ظناً أيضاً، فنقل المجلسين ١٣٨، ١٣٥ من (تذكرة النحاة) لأبي حيان الأندلسي، وقال في أولهما: «مجلس الخليل مع سيويه. ذكره أبو حيان في (تذكرته)، وأظنه أخذه من كتاب (غرائب مجالس النحويين) الآتي ذكره»^(٢)، وقال في الثاني: «مجلس أبي إسحاق الزجاج مع جماعته. ذكره أبو حيان في (تذكرته)، وهو في كتاب (المجالس) المشار إليه، وأظنه تأليف تلميذه أبي القاسم الزجاجي، فإنه قال فيه: قال لنا أبو إسحاق يوماً في مجلسه...»^(٣)، ثم نقل بعد ذلك عدة مجالس من الكتاب، مصدراً إياها بقوله: «مجالس ذكرها صاحب الكتاب المسمى (غرائب مجالس النحويين الزائدة على تصنيف المصنفين)، ولم أقف على اسم مصنفه، وأظنه لأبي القاسم الزجاجي»^(٤).

وترجيح كون الزجاجي مؤلف الكتاب الذي ذكره السيوطي ظناً في المجلس ١٣٥ قد ذكره ياقوت بنصه في حاشية المجلس نفسه من نسخته كما تقدم، فلعل الكتاب الذي وقف عليه السيوطي كان منقولاً من نسخة ياقوت مع تعليقاته عليها، فاستفاد منها السيوطي.

(١) نسخة كوبرلي ٨٠/أ.

(٢) الأشباه والنظائر ٣/٣٣.

(٣) السابق ٣/٣٥.

(٤) السابق ٣/٦٣-١٠٣.

وأظن السيوطي لم يقف إلا على هذا الكتاب الذي ذكره؛ فكل ما نقله من المجالس التي حوتها نسخة أبي مسلم كان من أمالي الزجاجي لا من كتاب المجالس^(١)، وبعض المجالس كان عنده في هذا الكتاب إلا أنه لم ينقله منه، بل من أمالي الزجاجي^(٢).

ونقل البغدادي المجلسين ١٤٧، ١٥٢ عن السيوطي، لكنه في أولهما جزم بنسبة الكتاب إلى الزجاجي، ولم يذكرها كالسيوطي احتمالاً، فقال: «وأورد السيوطي في (الأشباه والنظائر) مجلس ثعلب مع جماعة من النحويين، نقله من كتاب (غرائب مجالس النحويين) للزجاجي، قال: حدثنا أبو الحسن علي بن سليمان قال: كنا عند أبي العباس ثعلب، فأنشدنا...»^(٣)، وقال في موضع آخر: «وفي (مجالس النحويين) للزجاجي قال: حدثنا أبو الحسن علي بن سليمان قال: كنا عند أبي العباس ثعلب...»^(٤)، أما في ثانيهما فنقل كلام السيوطي كما هو على الاحتمال^(٥).

وأظن البغدادي لم يقف على كتاب المجالس؛ فإني لم أراه نقل منه شيئاً غير هذين المجلسين بواسطة السيوطي.

ولا يظهر أن ابن هشام الأنصاري يريد كتاب المجالس في قوله الذي نقله الأزهري (ت ٩٠٥هـ)^(٦): «وفي مسائل الزجاجي: قال المازني: سأل مروان

(١) وهي المجالس ١، ٤١، ١٦، ٢١، وهي على الترتيب في الأشباه والنظائر ٣/ ٥١، ٢٩، ١٠٣، ٤٧، والمجلس ١٦ أيضاً في المزهري ٢/ ١٨٩، ١٩٠.

(٢) وهي المجالس ١٣٠، ١٣٣، ١٤١، وهي على الترتيب في الأشباه والنظائر ٣/ ٤٩، ٤٣، ٥٣.

(٣) خزنة الأدب ٧/ ٤٩٣.

(٤) حاشية على شرح بانت سعاد ١/ ٧٤٥.

(٥) شرح أبيات مغني اللبيب ١/ ٣٢٦.

(٦) التصريح بمضمون التوضيح ٢/ ٣٦٧. وفي المطبوعة: «قاله الموضح في الحواشي. وفي مسائل الزجاجي...»، والصواب الذي رأيته في نسخة المصنف بخطه (ق ٨٩/ ب): «قال الموضح في الحواشي: وفي مسائل الزجاجي...»، وهو قد ذكر عبارة «قاله الموضح في الحواشي» قبل ثلاثة أسطر، فيبعد أن يكررها قريباً. ولم أقف على كلام ابن هشام في شيء من حواشيه التي بين يدي.

الأخفش عن: أزيداً ضربته أم عمرأ؟... (بنحو ما في المجلس ١٤٦ وآخر المجلس ٣٥)؛ لأنه سماه: المسائل، لا: المجالس، ولأن الزجاجي قد رواه بمثل لفظ المجلس ١٤٦^(١)، فيحتمل أن ابن هشام نقله منه.

وعدّ الأستاذ مازن المبارك^(٢) كتاب (غرائب مجالس النحويين الزائدة على تصنيف المصنفين) ضمن مؤلفات الزجاجي، ورجح نسبته إليه، معتمداً نقل السيوطي عنه، ومستدلاً بثلاثة أدلة، إلا أنه لم يجزم بذلك جزمياً يقطع به الشك، بل علّق ذلك على الوقوف على نسخ كتب المجالس، ومقارنتها بما في الكتاب، ومعرفة تاريخ أصحابها. وأدلته الثلاثة التي ذكرها هي:

١ - أسلوب الرواية في الكتاب هو أسلوب الزجاجي في أماليه، وهو العناية بالسند عناية كاملة.

٢ - شيوخ صاحب الكتاب هم شيوخ الزجاجي الذين صرح بالأخذ عنهم.

٣ - عنوان الكتاب فيه رغبة ظاهرة في الحرص على ذكر الغرائب التي لم يذكرها المصنفون من قبل، وهذا يتفق مع ما عرف من حرص الزجاجي على أن يذكر في مصنفاته ما لم يذكره غيره.

وجزم الأستاذ عبدالسلام هارون بنسبة كتاب المجالس إلى الزجاجي، مستدلاً بأدلة ساقها في مقدمة تحقيقه^(٣)، وتلقّف الباحثون بعده هذه النسبة عنه^(٤)، وأوردها الأستاذ هلال ناجي (ت ١٤٣٢هـ) مثلاً على تحقيق نسبة

(١) الأخبار والفوائد ١٢٥/أ.

(٢) الزجاجي حياته وآثاره ٤٠-٤٢، ومقدمة تحقيق كتاب (الإيضاح) للزجاجي ص ٨ (ط. مكتبة دار العروبة).

(٣) مقدمة تحقيق مجالس العلماء أ-ح.

(٤) لم يذكر الأستاذ مازن المبارك كتاب (مجالس العلماء) ضمن مؤلفات الزجاجي في بحثه (الزجاجي حياته وآثاره) المنشور منذ سنة ١٣٧٨هـ، ولا في مقدمة تحقيقه كتاب (الإيضاح) للزجاجي المطبوع في مكتبة دار العروبة سنة ١٣٧٨هـ، وذكر مكانه فيها كتاب (غرائب مجالس النحويين)، لكنه عكس ذلك في طبعات كتاب (الإيضاح) الصادرة عن دار النفائس منذ سنة ١٣٩٣هـ ص ٨.

المخطوط إلى مؤلفه^(١)، إلا أن الأستاذ فؤاد سزكين (ت ١٤٣٩هـ) تشكك في هذه النسبة بعد وقوفه على نسخة كوبرلي التي حوت تعليقات ياقوت في نسبة الكتاب^(٢).

وساق الأستاذ عبدالسلام هارون سبعة أدلة على رأيه، ويمكن إدخال بعضها في بعض، فتكون أربعة، هي:

١- الاتفاق في كثير من الشيوخ بين صاحب كتاب المجالس والزجاجي في أماليه.

٢- اتفاق كتاب المجالس وأمالي الزجاجي -مطبوعها والمنقول عن مفقودها- في بعض المجالس سناً ومتناً. ومنه: نسبة ياقوت المجلس ١٣٤ إلى الزجاجي بالإسناد نفسه الذي في المجالس. ونسبة السيوطي المجلسين ٤، ١٤١ إلى أمالي الزجاجي. أي: إنه من المجالس التي يروها الزجاجي.

٣- ذكر الزجاجي المسألة التي تضمنها المجلس ١٥٢ بتفصيل ضمن كتابه (الإذكار بالمسائل الفقهية).

٤- وجود صلة بين عنوان الكتاب: (المجالس المذكورة للعلماء باللغة والعربية سوى أهل الحديث والفقه) وكتاب الزجاجي: (الإذكار بالمسائل الفقهية)، ومفهومها أن الزجاجي قد أفرد لمسائل الحديث ومسائل الفقه كتاباً خاصاً.

(١) محاضرات في تحقيق النصوص ٣٢.

(٢) فهرس مخطوطات مكتبة كوبرلي ٢/٩٥، ٩٦.

المبحث الثالث:

تحقيق نسبة الكتاب:

بعد ما تقدم ذكره من إشكالات الكتاب، وآراء العلماء في نسبته، أشعر في مناقشتها، فأقول:

نسبة الكتاب إلى الزجاجي يشكل عليها أمور:

أما الاستدلال لذلك بمشاركة صاحب كتاب المجالس الزجاجي في كثير من الشيوخ فإن كثيراً من العلماء يتشاركون في الأخذ عن الشيوخ، خاصة المشهورين بالعلم وكثرة الطلبة وسعة التأليف، كأبي الحسن الأخفش، وأبي بكر الخياط، وأبي بكر بن دريد، وأبي بكر الصولي، وهؤلاء أخذ عنهم الزجاجي وصاحب المجالس.

وقد روى الزجاجي عن شيوخ كثيرين لم يرو عنهم صاحب المجالس شيئاً، كأبي موسى الحامض (ت ٣٠٥هـ)، وأبي بكر بن شقير (ت ٣١٧هـ)^(١)، ونفطويه (ت ٣٢٣هـ)، وأبي بكر بن مجاهد (ت ٣٢٤هـ)، وأبي عبد الله الكرمانى (ت ٣٢٩هـ)، وروى صاحب المجالس عن شيوخ لم أر الزجاجي روى عنهم شيئاً، كأبي مزاحم الخاقاني، وأحمد بن جعفر بن المنادي، وأبي الحسين الخصبي، وأبي علي الصفار، وأبي الحسن محمد بن أحمد بن مابنداذ، والعباس بن محمد بن أحمد بن حمدون.

ويقال مثل ذلك في مناقشة الاستدلال لهذه النسبة بأن أسلوب الرواية في الكتاب هو أسلوب الزجاجي في أماليه، وهو العناية بالسند عناية كاملة، فليس هذا الأمر خاصاً بالزجاجي، بل شاركه فيه غيره من العلماء، وليس هو بأولى فيه من غيره.

وأما اتفاق كتاب المجالس وأمالي الزجاجي في بعض المجالس سنداً ومتناً فإن الآخذين عن العالم الواحد إذا رووا عنه خبراً بعينه اتفقوا في سياقه غالباً؛ لأنهم أخذوه من مصدر واحد، ولا يكون ذلك دليلاً على أن الآخذ عنه شخص واحد.

(١) ولا يصح قول الأستاذ عبدالسلام هارون في مقدمة تحقيقه (هـ): إن صاحب المجالس روى عنه، استناداً إلى ذكره في آخر المجلس ١٧٧؛ لأنه مذكور فيه عرضاً لا رواية.

وقد تتبعت المجالس المشتركة بين كتاب المجالس وما عند الزجاجي فخرجت بالآتي:

المجلس	موضعه عند الزجاجي، وموازنته بما في كتاب المجالس سنداً وامتناً
١	في الأخبار والفوائد ٥/أ، ونسخة فيض الله ٩٤/ب، ٩٦/ب: بأحد إسنادي كتاب المجالس مع زيادة فيه، والمتن نحوه، ولم يذكر آخر المجلس، وعقب بكلام له ليس في المجالس هاهنا.
٢	في الأخبار والفوائد ١٨/أ، ب: بمثل إسناده وامتنه، ولم يذكر شطر المجلس الأخير، وزاد شرحاً للمسألة.
٤	في تاريخ العلماء النحويين ١٠١-١٠٧، والأشباه والنظائر ٣/٢٩ عن الأمالي: بمثل إسناده إلا أنه لم يذكر فيه المبرد، والمتن مثله، وزاد شرحاً طويلاً للمسألة.
٧	في الأخبار والفوائد ٧٧/أ، ونسخة فيض الله ١٨/أ-١٩/أ: بمثل إسناد الروايتين وامتنها إلا أن في متن الثاني نقصاً، واختلف التفسير تقديماً وتأخيراً مع زيادة فيه، والتفسير فيه للزجاجي، ولم يذكر الرواية آخر المجلس.
٨	في الأخبار والفوائد ٨٧/ب، ونسخة فيض الله ٨/أ، ب: بإسناد آخر، والمتن مختصر.
٩	في الأخبار والفوائد ٦/أ، ونسخة فيض الله ٩٨/أ، ب، وتفسير رسالة أدب الكتاب ١٤٥: بمثل إسناده مع زيادة فيه وتغيير، والمتن نحوه، ولم يذكر المجلس الثاني، والتفسير فيه للزجاجي.
١١	في الأخبار والفوائد ١٧/أ: بإسناد آخر موصولاً، والمتن مختلف السياق، وأورد أبياتاً أخر.
١٢	في الأخبار والفوائد ١٥/أ، ب، ونسخة فيض الله ٣٤/أ، ب: موصولاً، والمتن مثله.

المجلس	موضعه عند الزجاجي، وموازنته بما في كتاب المجالس سنداً ومتناً
١٣	في الأخبار والفوائد ١٨/ب، ونسخة فيض الله ٤٠/أ، ب: بمثل إسناده إلا أنه رواه عن أبي بكر بن شقير، وهو في المجالس (أبو بكر) غير مسمى، والمتن نحوه.
١٤	في الأخبار والفوائد ٥٠/أ، ب: موصولاً، والمتن مثله مع زيادة ونقص.
١٦	في الأخبار والفوائد ٧/أ-٨/ب، ونسخة فيض الله ٨١/ب-٨٥/أ: موصولاً، والمتن مثله إلا في مواضع يسيرة، وزاد في آخره تفسير الهنيئة ومجيئها بالألف واللام. وفي الأشباه والنظائر ٣/١٠٣، والمزهر ٢/١٧٠ عن الأمالي: بإسناد آخر، والمتن نحوه مختصر.
١٧	في الأخبار والفوائد ١٠١/ب، والأمالي ٥١، والأخبار ٨٩: بإسناد آخر، وزيادة ونقص في المتن.
٢١	في الأخبار والفوائد ١١١/ب، ١١٢/أ، والأمالي ١١٧، والأخبار ١٥٨: بمثل إسناده، وزيادة كبيرة في المتن.
٢٢	في الأخبار والفوائد ٤٧/ب: بإسناد آخر، وزيادة ونقص في المتن، والتفسير من كلام الزجاجي، ولم يذكر آخر المجلس.
٢٣	في الأخبار والفوائد ٨٦/ب، والأخبار ٢٤: بإسناد آخر، والمتن نحوه.
٢٦	في الأخبار والفوائد ١٧/أ: موصولاً، والمتن مختلف السياق، مع تفصيل للمسألة، ولم يذكر آخر المجلس.
٢٩	في الأخبار والفوائد ١٨/ب، ونسخة فيض الله ٤٠/ب، ٤١/أ: بإسناد آخر، والمتن نحوه.
٣٠	في الأخبار والفوائد ١١٣/ب، ١١٤/أ، والأمالي ١٤٤، والأخبار ١٧٠: موصولاً، والمتن نحوه، ولم يذكر آخر المجلس، وأبدله بكلام له.

المجلس	موضعه عند الزجاجي، وموازنته بما في كتاب المجالس سنداً ومتناً
٣١	في الأخبار والفوائد ٤/ب: موصولاً، والمتن نحوه مع زيادة ونقص.
٣٣	في الأخبار والفوائد ٦/ب، ونسخة فيض الله ٩٩/ب-١٠٠/ب: موصولاً، والمتن نحوه، ولم يذكر آخر المجلس.
٣٥	في الأخبار والفوائد ١١٩/ب، ١٢٠/أ: موصولاً بالمجلس الأول، والمتن مطول مع تفصيل. و ١٢٥/أ: موصولاً بالمجلس الثاني، بمثل متن المجلس ١٤٦.
٤٤	في الأخبار والفوائد ١٥/ب، ونسخة فيض الله ٣٦/أ، ب: موصولاً، باختلاف في سياق تفسير البيت.
٦٥	في الأخبار والفوائد ٢/أ، ونسخة فيض الله ٣/أ: بمثل إسناد المجلس ١٤٠ ومثله.
٧٢	في الأخبار والفوائد ١٢٧/ب، ١٢٨/أ: بإسناد آخر، والمتن مختلف السياق.
٩٢	في الأخبار والفوائد ١٢٩/ب: بإسناد آخر، والمتن نحوه مع زيادة في آخره.
١٣٠	في الأخبار والفوائد ٩٨/ب، ٩٩/أ والأمالي ٥٨، والأخبار ٧٧: بإسناد آخر، والمتن مختلف السياق.
١٣٣	في الأخبار والفوائد ٩٩/ب، ١٠٠/أ، والأمالي ٥٩، والأخبار ٧٨: بمثل إسناده ومثله.
١٣٤	في الأخبار والفوائد ١٠٢/أ، ب، والأخبار ٩٠: بمثل إسناده ومثله. وصدّر في المجالس ب«قال».
١٣٥	في الأخبار والفوائد ٦٠/ب: بمثل إسناده ومثله.

المجلس	موضعه عند الزجاجي، وموازنته بما في كتاب المجالس سنداً ومتناً
١٣٦	في الأخبار والفوائد ٤١/أ، والأخبار ٢٣٩: بمثل إسناده ومنتنه.
١٣٧	في الأخبار والفوائد ٤٨/ب: بمثل إسناده ومنتنه، وفي آخره: «قال أبو القاسم» بدل «قال».
١٣٨	في الأخبار ١٠٧: مثله معلقاً، والمتن مثله مع تقديم وتأخير.
١٣٩	في الأخبار والفوائد ٧٠/ب، ٢٧/أ، ونسخة فيض الله ١٥/ب، ١٦/أ: بمثل إسناده ومنتنه.
١٤٠	في الأخبار والفوائد ٢/أ، ونسخة فيض الله ٣/أ: بمثل إسناده ومنتنه، وتفسير الأبيات بنحوه. وفي أول إسناده في المجالس زيادة: «حدثني بعض إخواني»، وفيها زيادة نقد لإسناد المجلس.
١٤١	في الأشباه والنظائر ٣/٥٣ عن الأمالي: بمثل إسناده ومنتنه. وفي أول إسناده في المجالس زيادة: «حدثني بعض إخواني».
١٤٢	في الأخبار والفوائد ٥٦/ب: بمثل إسناده ومنتنه، وأوله: «أخبرنا» بدل «أخبر». وفي أثناءه في المجالس نص طويل ليس عند الزجاجي هاهنا، بل في الأخبار والفوائد ٥/أ، ونسخة فيض الله ٩٤/ب، ٩٦/ب بمعناه تعليقاً على قصة المجلس ١.
١٤٤	في الأخبار والفوائد ٩٩/أ، ب: بمثل إسناده ومنتنه. وفي أول إسناده في المجالس زيادة: «حدثني بعض أصحابنا»، وفي آخره زيادة نص لا صلة له به.
١٤٦	في الأخبار والفوائد ١٢٥/أ: بمثل إسناده ومنتنه، وأوله: «أخبرنا» بدل «أخبر».

المجلس	موضعه عند الزجاجي، وموازنته بما في كتاب المجالس سنداً ومنتاً
١٤٧	في نسخة فيض الله ٦٦/أ-٦٨/ب: بمثل إسناده ومنتته مع تقديم وتأخير. وفي أثنائه في المجالس حذف وتغيير في أسماء من أنشده.
١٤٨	في الأخبار والفوائد ١٣٠/ب: معلقاً، وأوله: «بيت آخر يُسأل عن معناه وإعرابه»، وأول الكلام على البيت الثاني: «بيت آخر يُسأل عن إعرابه»، والمتن مثله.
١٤٩	في الأخبار والفوائد ٣/أ، ونسخة فيض الله ٢٨/ب: بمثل إسناده ومنتته، ولم يذكر لغات «تخذ».
١٥٠	في الأخبار والفوائد ٢٨/ب، ونسخة فيض الله ٦٢/ب: بمثل إسناده ومنتته. وفي أثنائه في المجالس: «قلت» بدل: «قال أبو القاسم».
١٥٢	في نسخة فيض الله ٧٧/ب-٧٩/أ: بمثل شرح الأبيات على الحقيقة، وفي الأشباه والنظائر ٤/٥٩٦-٦٠٢ عن (الإذكار بالمسائل الفقهية): بنحو ما في الأمالي، ولم يسق القصة فيهما.

وبهذه الموازنة يتضح أن المجالس المشتركة بين كتاب المجالس وما عند الزجاجي ليست على درجة واحدة، فبعضها متفق سنداً ومنتاً، وعددها ١٧ مجلساً^(١)، وبعضها مختلف سنداً، بأن يكون عند الزجاجي بإسناد آخر، أو موصولاً وهو في المجالس معلق، أو مختلف منتاً، بأن يكون عند الزجاجي مختصراً أو مطولاً أو فيه زيادة، أو بنحو لفظ المجالس ومعناه، لا بنصه ولفظه، أو مختلف سنداً ومنتاً، وعددها ٢٦ مجلساً^(٢)، ولم أعد في ذلك اختلاف المتن الذي يشبه ما يقع عادةً بين نسخ الكتاب الواحد.

(١) وهي المجالس المذكورة في الموازنة من المجلس ١٣٣-١٥٢.

(٢) وهي المجالس المذكورة في الموازنة من المجلس ١-١٣٠.

فما كان منها مختلفاً سنداً أو متناً أو مختلفاً فيهما معاً فإنه لا يمكن الجزم بنسبته إلى الزجاجي بمجرد اتفاه في المحتوى العام فقط؛ لأنه إن أمكن فيه نسبه إلى الزجاجي أمكن فيه نسبه إلى غيره ممن رواه - وهم كثر - على حد سواء؛ لاشتراك الجميع في روايته على هذا النحو، ولأنه يبعد أن تكون عند الزجاجي مجالس بهذا العدد بسياق آخر مختلف عما في كتبه، فيذكرها مجمعة في كتاب واحد، ولا يذكر منها شيئاً في كتبه الأخرى ولو مرة واحدة، وهمل ذلك على أنه وقع من مؤلف آخر أقرب مأخذاً.

أما ما كان منها متفقاً سنداً و متناً فيمكن الاستدلال به على نسبه إلى الزجاجي، غير أنه وقع فيه في كتاب المجالس ما يشكل على ذلك:

١ - جاء في أول إسناد المجالس ١٣٤، ١٤٠، ١٤١، ١٤٤ قبل إسناد الزجاجي زيادة: «قال»، و«حدثني بعض إخواني»، و«حدثني بعض أصحابنا»، وهي عبارات تقطع بأن صاحب كتاب المجالس ليس هو الزجاجي؛ فالزجاجي لا يروي عن نفسه، بل هو رجل آخر ينقل عن الزجاجي معبراً عنه ببعض أصحابنا، أو بعض إخواني، بدليل الاتفاق التام بين ما نقله عن لم يسمه وما عند الزجاجي، بل إن صاحب المجالس عقب المجلس ١٤٠ بنقد إسناد الزجاجي الذي نقله عنه بقوله: «وقع في هذه الحكاية سهوٌ من الحاكي لها أو من الناقل، وذلك أنه حكى أن المازني حضر مجلس الجرمي، وهذا غلط، والذي حدثني به علي بن سليمان وغيره أن الجرمي تكلم بهذا بحضرة الأصمعي، والسائل له الأصمعي، وإنما كان ذلك على الأغلوطة والتجربة»، والزجاجي لم يرو هذا المجلس إلا بالصيغة المتقدمة، ومن غير الوارد أن يرد فيه على نفسه، وصاحب المجالس قد رواه قبلاً على الصواب في المجلس ٦٥، وأحال عليه هاهنا.

ولم أدر سبب إبهام المؤلف اسم الزجاجي: أكان لما بينهما من معاصرة تحجب التصريح باستفادة أحدهما من الآخر؟ أم لما كان يستصغر به بعض النحويين

الزجاجي من ظاهرة العلم وعدم الغوص فيه على الأقيسة الدقيقة^(١)؟ أم لما رُمي به الزجاجي من التشيع^(٢)؟ أم إن المؤلف لم يعرف اسمه أو نسيه بعد طول عهد؟ أم كان لغير ذلك؟

وتقدم أن صاحب المجالس قد قال: «حدثني بعض إخواني»، أو: «بعض أصحابنا» في مجالس أخرى غير هذه التي نقلها عن الزجاجي، إلا أني لم أقف على رواية الزجاجي هذه المجالس الأخرى عن المشايخ المذكورين فيها مع كونهم شيوخاً له، فبقي الراوي عنهم فيها على إبهامه.

٢- مع أن ما عند الزجاجي في المجالس المتفقة سنداً ومنتأً منقول بنصه في كتاب المجالس إلا أن بعضه مغير عما عنده بالإضافة والتبديل والتقديم والتأخير، وذلك دال على وقوع التصرف فيه بعد نقله، فالزجاجي ساق المجلس ١٣٨ متسقاً مفصلاً الأقوال، فغير كلامه في كتاب المجالس بالتقديم والتأخير. وجاء المجلس ١٤٢ عنده متسقاً، فأقحم في أثناءه نص طويل مأخوذ بمعناه من كلام له في موضع آخر. وانتهى المجلس ١٤٤ عنده متسقاً، فأضيف إليه نص لا صلة له به. وروى المجلسين ١٤٢، ١٤٦ عن شيخه فيها بصيغة «أخبرنا»، فأبدلت بـ «أخبر»، وهي صيغة غير صريحة في السماع. وأنشد أبياتاً في المجلس ١٤٧ مسماً شيوخه فيها في ثلاثة مواضع، فأسقطت أسماؤهم في موضعين، وأبدل أحدهم بآخر في موضع ثالث، وقدم وأخر في سياق كلامه مع بقاء ألفاظه. وجاء المجلس ١٤٨ عنده بلا إسناد في مناقشة بيتين من أبيات المعاني، مُصدراً أولهما بعبارة: «بيت آخر يُسأل عن معناه وإعرابه»، فرُوي بإسناد متصل، وسيق كلامه بنصه، ومُصدراً ثانيهما بعبارة: «بيت آخر يُسأل عن إعرابه»، فغيرت إلى: «ومثل هذا مما يسأل عنه»، وسيق باقي كلامه كما هو. وجاء عنده في أثناء

(١) ينظر: تاريخ العلماء النحويين ٣٧، وتاريخ دمشق ٣٤/٢٠٣، ونزهة الألباء ٢٢٧، وإنباه الرواة ٢/١٦٠.

(٢) ينظر: المستفاد من ذيل تاريخ بغداد ٢٨٣.

المجالس ١٣٥، ١٣٧، ١٥٠ عبارة: «قال أبو القاسم»، فُغِرت إلى: «قال» و«قلت». ولم يسق قصة المجلس ١٥٢ مكتفياً بشرح الآيات، فأضيفت القصة في أول المجلس.

وينقل صاحب المجالس المجلسين ١٣٥، ١٣٧ بلفظهما عن الزجاجي راوياً إياهما مباشرة عن الزجاج شيخ الزجاجي فيهما، وهو قد روى عن الزجاج مرة مباشرة ومرةً بواسطة كما تقدم، يمكن الاستدلال على أن احتمال أخذه عن الزجاج بعيد؛ لأن ما رواه عنه مباشرة هو هذان المجلسان المنقولان بلفظهما عن الزجاجي فقط، ولا يمكن أن يكون صاحب كتاب المجالس هو القائل في صدر أولهما: «قال لنا أبو إسحاق يوماً في مجلسه (وذكر قصة)»؛ لأنه يستحيل أن تقع لرجلين مختلفين قصة واحدة مع رجل واحد، ثم يسوقانها بالألفاظ نفسها، ولا بد أن يكون ذلك لفظ أحدهما، والآخر ناقل عنه. وأما ثانيهما فتعليق الزجاجي في آخره منقول بحروفه مع حذف عبارة «قال أبو القاسم»، والاكتفاء بـ«قال»، ومن البعيد أن يتفق الرجلان في التعليق على المجلس بالألفاظ نفسها، وتخريج ما وقع في هذين المجلسين يكون بحمله على مسألة عطف المجالس بعضها على بعض، واقتصار المؤلف فيهما على شيخ من حدثه بهما.

ويمكن أن يُجمل على ذلك أيضاً المجلسان ١٣٣، ١٣٦ اللذان رواهما صاحب المجالس عن اليزيدي مباشرة؛ لأنهما منقولان بلفظهما عن الزجاجي كما تقدم، ويكون سبيلهما سبيل ما وقع من الرواية المباشرة عن الزجاج. وأما الاستدلال لنسبة الكتاب إلى الزجاجي بأن عنوانه (المجالس المذكورة للعلماء باللغة والعربية سوى أهل الحديث والفقهاء) يفيد بأن الزجاجي قد أفرد لمسائل الحديث والفقهاء كتاباً خاصاً، وهو ما وجد في كتابه الثابت النسبة له: (الإذكار بالمسائل الفقهية) فقد تقدم أن كتاب المجالس ظهر خالياً من عنوان، فتباين العلماء في تسميته، فليس هذا العنوان بأولى من غيره، وهو إلى كونه وصفاً كاشفاً لمحتوى الكتاب أقرب من كونه عنواناً له، ثم إنه دال على أن المذكور لأهل الحديث والفقهاء مجالس مطولة

كالمجالس المذكورة لأهل اللغة والعربية، لا مسائل موجزة، كالتى تناولها الزجاجي في رسالته المختصرة: (الإذكار بالمسائل الفقهية)^(١)، فلا مقايسة بينها.

ويقال مثل ذلك في مناقشة الاستدلال لهذه النسبة بأن عنوان الكتاب في بعض نسخه (غرائب مجالس النحويين الزائدة على تصنيف المصنفين) يدل على رغبة ظاهرة في ذكر الغرائب التى لم يذكرها المصنفون من قبل، وهذا يتفق مع ما عرف من حرص الزجاجي على أن يذكر في مصنفاته ما لم يذكره غيره، فليس هذا العنوان إلا أحد العنوانات التى وجدت في بعض نسخ الكتاب، وهى النسخة التى حوت المجالس الزائدة دون غيرها، وهو عنوان مطابق لما فى النسخة من كون المجالس التى فيها زائدة على نسخ كتاب المجالس المعروفة، ومنها نسخة أبي مسلم، وكونها زائدة يجعلها غرائب، ثم إن الحرص على ذكر غرائب المسائل فى التصانيف ليس مما اختص به الزجاجي دون غيره، فيحمل ما فى الكتاب عليه.

ثم ظهر لي فوق ما تقدم شواهد أخرى تدل على أن الكتاب ليس للزجاجي:

١- لم أقف عند المتقدمين على ذكر كتاب المجالس ضمن مؤلفات الزجاجي، ولم أر أحداً نسب نصّاً فيه إليه جازماً بذلك، والكتاب ظهر قديماً مجهول المؤلف، ولو كان له لاشتهر بذلك.

٢- لم تظهر فى الكتاب أى إشارة إلى الزجاجي، وخلا من مثل عبارة «قال أبو القاسم» التى يذكرها الزجاجي كثيراً فى أوائل تعليقاته على المسائل.

٣- لا يخلى الزجاجي كتبه وأماله من التعليق على المرويات، وتفصيل الأقوال فى المسائل اللغوية والنحوية، ويبدى رأيه بجلاء ووضوح، وهو ما لم يظهر له أثر فى كتاب المجالس.

(١) ساقها السيوطي فى الأشباه والنظائر ٤/ ٥٨٥-٦٠٢ بتامها.

- ٤ - لو كان كتاب المجالس للزجاجي لما أعاد فيه كثيراً مما رواه في أماليه بنصه دون زيادة فائدة.
- ٥ - يُبعد أن يُقرأ كتاب المجالس، ويُكتب سماع بذلك في نسخة أبي مسلم مرتين، ولا يُذكر اسم الزجاجي في نص سماعه^(١).
- ٦ - صرح الزجاجي بأن ابن كيسان (ت ٢٩٩هـ) من شيوخه^(٢)، وروى عنه مباشرة^(٣)، وروى صاحب المجالس عن ابن كيسان في أكثر من موضع بواسطة^(٤)، فلو كان الكتاب للزجاجي لما أدخل فيه بينه وبين ابن كيسان أحداً.
- ٧ - طريقة الزجاجي في سوق الأسانيد مبينة لما في كتاب المجالس، فليس من عادته في أماليه رواية الأخبار كما جاءت في بعض المجالس معلقة بلا إسناد، أو في أسانيدھا انقطاع، بل موصولة بصيغ صريحة في السماع، وبإسناد متصل.
- فهذه الشواهد مع ما تقدم تثبت أن الزجاجي ليس مؤلف كتاب المجالس، وأنه لم يكن سوى أحد مشايخ مؤلفه، وذلك في المجالس الزائدة خاصة.
- وأما نسبة كتاب المجالس إلى البلخي فيردُّها السماع الذي وجدته ياقوت بخط أبي مسلم على كل جزء من أجزاء نسخته الخمسة، ومثاله أو معناه: «بلغت قراءة أبي أحمد حامد بن جعفر البلخي عليّ من أول المجالس بطبرية، في يوم الثلاثاء لثلاث عشرة ليلة بقيت من جمادى الآخرة، سنة ثمان وثلاثين وثلاثمائة، والحمد لله»، وهو يدل على أن البلخي قرأ الكتاب على أبي مسلم، والعادة أن يكون القارئ آخذاً عن المقروء عليه، لا مؤلفاً.

(١) ذكر فؤاد سزكين نحو هذا في فهرس مخطوطات مكتبة كوبلّي ٩٦/٢.

(٢) الإيضاح ٧٩.

(٣) الأمالي ١٢٠.

(٤) في المجالس ٦٠ (في نسخة)، ١٠٤، ١٣١، ١٤٤.

ولعل البلخي لما نسخ نسخته من نسخة أبي مسلم بعدما أخذ الكتاب عنه بالرواية المعتبرة أثبت على غلافها روايته وتملكه لها بصيغة اشتهت بنسبته إلى مؤلفه، ولم يكن مؤلف الكتاب مذكوراً فيها، مثل: كتاب كذا. لفلان بن فلان، والمقصود أنها صارت له رواية وملكاً لا تأليفاً، فظن من رآها أو نسخ منها نسخته أنه مؤلف الكتاب، فنسبه إليه صراحةً.

وأما نسبة الكتاب إلى أبي مسلم الكاتب اعتماداً على نسخته فيشكل عليها أمور^(١):

١ - سقوط نصين في المجلسين ٩٥ و ١١٧ - تقدم ذكرهما - وخمسة وعشرين مجلساً من نسخته، وهي قد بقيت معه حتى سُمعت عليه في آخر حياته سنة ٣٩٨هـ خاليةً من ذلك، فلو كان هو المؤلف لوجد هذا الساقط فيها أو نسب إليه في غيرها.

وسماع النسخة المتأخر سنة ٣٩٨هـ وجده ياقوت مكتوباً على كل جزء من أجزاء نسخة أبي مسلم، فأثبتته في آخر نسخته، ونصّه: «فَرَعَ من جميعه نسخاً وسماعاً على الشيخ أبي مسلم أيده الله: أحمد بن عبيدالله بن محمد بن عبدالله بن إسحاق، ومحمد وعلي ابنا الحسين بن عثمان بن عمر الكاتب، ومحمد بن الحسين العطار، بقراءة علي بن عبدالرحمن الصائغ، في مستهل شهر رمضان، سنة ثمان وتسعين وثلاثمائة، وسمع مكنون بن إبراهيم الكناني وعلي بن الحسين بن عثمان بن عمر الكاتب من مجلس النضر بن شمير مع المأمون إلى آخره، والحمد لله رب العالمين»^(٢).

ونص ياقوت على أن الزيادات في المجلسين ٩٥ و ١١٧ ليست في نسخة أبي مسلم قاطع بأنها ليست فيها إطلاقاً، لا في المتن ولا في الحاشية،

(١) ذكر الأستاذ عبدالسلام هارون معنى الأمرين الأولين الآتين باختصار في مقدمة تحقيقه أ-ج.

(٢) نسخة كوبرلي ٧٣/ب.

لا بخط أبي مسلم، ولا بخط غيره، ولو فرض أنها أضيفت بعده في الأجزاء التي بخطه، أو أنها وقعت في الأجزاء التي ليست بخطه مشاراً في حاشيتها إلى أنها ليست في نسخته، فكيف يقول ياقوت: إنها ليست في نسخة أبي مسلم وهي فيها فعلاً على وجه ما؟ وهل الأجزاء التي ليست بخطه إلا جزء من نسخته التي يقصدها ياقوت؟ فما جاء فيها على أي وجه كان عُدد واقعاً في نسخته لا محالة.

وجاء في النص الذي ليس في نسخة أبي مسلم في أثناء المجلس ١١٧ عبارة: «واختلف النحويون في ذلك، ونحن نبين الأقاويل فيه إن شاء الله»، ومثل هذه العبارة لا يقولها إلا مؤلف الكتاب، ولو كانت من غيره لميِّز قائلها، ولم تكن بهذه الصيغة التي يتحدث فيها المؤلف عن نفسه كما في سائر كتابه، وجاء فيه أيضاً: «ومثل ذلك: قيل للفراء...»، وهذا أسلوب معهود للمؤلف في التعبير عن المماثلة، كما تقدم.

ويُعد أن يكون أبو مسلم هو مؤلف أصل الكتاب، وتكون زيادات المجالس من إضافة أحد الرواة عنه أو تلاميذه؛ لأمور:

أ- يفهم من قول ياقوت عن نسخة الزيادات: «فوجدت في نسخة أبي مسلم مجالس كثيرة لم تكن في هذه النسخة، وكان في هذه النسخة عدة مجالس لم تتضمنها نسخة أبي مسلم»^(١) أن فيها مجالس مشتركة مع نسخة أبي مسلم، فليست كل مجالسها زائدة، ولو كانت مضافة بعد أبي مسلم لاختصت بالمجالس الزائدة وحدها.

ب- وقعت في مواضع من نسخة الزيادات الرواية عن علي بن سليمان الأخفش، وأبو مسلم يصغر عن إدراكه كما سيأتي، فكيف بمن بعده؟ ولو فرض أن أبا مسلم أدركه فإنه يُعد من كبار شيوخه، والغالب أن التلميذ لا يدرك كبار شيوخ شيخه.

(١) السابق ٧٤/ب.

ج- نسخة أبي مسلم ونسخة الزيادات متفقتان في أسلوب الرواية وطبقات الشيوخ، ويعد أن تتفقا في ذلك إلا أن تكونا من مصدر واحد.

ويؤيد ذلك أن ياقوتاً كان يرى الكتاب من تأليف أبي مسلم، وكان يستشكل على ذلك مواضع عدة في الكتاب، بعضها في المجالس الزائدة، كالمجلس ١٣٥، فلم تكن صيغتا الكتاب عنده من بابة واحدة لما مشى على رأيه في مؤلف الكتاب فيهما. ومثله أن المجالس الزائدة لم تكن في نسخة أبي حيان المنسوبة إلى البلخي، فانتقاهما في (تذكرته) غير منسوبة إلى أحد، ولما رأى تطابقاً بينها وبين ما في نسخته في المنهج وأسلوب الرواية نسبها إلى البلخي أيضاً، فنقل المجلس ١٣٣ منسوباً إليه.

د- في نسخة الزيادات إحالة إلى ما في نسخة أبي مسلم، وذلك قول المؤلف في المجلس ١٤٠: «وقع في هذه الحكاية سهوٌ من الحاكي لها أو من الناقل، وذلك أنه حكى أن المازني حضر مجلس الجرمي، وهذا غلط، والذي حدثني به علي بن سليمان وغيره أن الجرمي تكلم بهذا بحضرة الأصمعي...»، والذي حدثه به الأخفش على الصواب كان قد ذكره في المجلس ٦٥، والإحالة بمثل هذا لا تكون إلا من مؤلف واحد.

هـ- لم يذكر ياقوت أن نسخة الزيادات التي وقف عليها كانت منسوبة لأحد، ولو كانت كذلك لوجد فيها ما يميزها عن الأصل.

فهذه دلائل تشير إلى أن الزيادات الثابتة في بعض نسخ الكتاب لم تكن في نسخة أبي مسلم أصلاً، فليس هو المؤلف، ولم تكن من إضافة غيره، بل هي لمؤلف واحد.

٢- أشار ياقوت إلى أن في نسخة أبي مسلم اضطراباً في الأسانيد وروايات مرسله، ولم يذكر أنها كانت مسودةً أو فيها تداخل، فيحمل الخلل فيها على ذلك، وذكر أن الكتاب مسموع ومقروء على أبي مسلم، فلو كان هو مؤلف الكتاب لم يُقرأ ويُسمع عليه وهو مضطرب في نسخة قد يَبْضُ أكثرها بخطه.

٣- تقدم أن مؤلف كتاب المجالس صرح في نص لا لبس فيه بروايته عن علي بن سليمان الأخفش، فقال في أثناء المجلس ١٤٠: «والذي حدثني به علي بن سليمان وغيره...»، وروى عنه في الكتاب أكثر مما روى عن غيره، والأخفشُ توفي ولأبي مسلم عشر سنين، ولم يذكروا الأخفش في شيوخه، ولم أقف على ما ذكره ياقوت غير مرة من أنه روى عنه^(١)، وأقدم من ذكروا من شيوخه موتاً هو عبدالله بن أبي داود (ت ٣١٦هـ)^(٢)، ولو كان روى عن الأخفش لاشتهر بذلك، ولانتشرت مروياته عنه، وأمالي أبي مسلم ومروياته خالية من الرواية عن الأخفش، وحافلة بالرواية عن ابن أبي داود، وأبي القاسم البغوي (ت ٣١٧هـ)، وابن دريد، وابن مجاهد، وابن الأنباري (ت ٣٢٨هـ)، وغيرهم^(٣)، ولو كان أدركه لروى عنه ولو مرة، والأخفش مشهور بسعة الرواية ووفرة الشيوخ.

وتقدم أيضاً بعد تمييز طبقات أسانيد الكتاب أن أصحاب الطبقة الثالثة هم شيوخ المؤلف، ومنهم أبو القاسم إبراهيم بن محمد الصائغ، ويعد جداً أن يدركه أبو مسلم؛ لأنه توفي سنة ٣١٣هـ ولأبي مسلم ثماني سنين.

(١) نسخة كوبرلي ١/أ، ٥٩/أ، ٦٥/أ.

(٢) ينظر: تاريخ مدينة السلام ٢/١٦٨، وتاريخ دمشق ٥١/٨٥، وتاريخ الإسلام ٨/٨٠٥.

(٣) ينظر: أمالي أبي مسلم الكاتب ٢٥٨/ب-٢٦١/أ، والفوائد والأخبار عن ابن دريد ١٩، وجامع البيان

للداني ١/١٣٢، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٩، ١٥٦، ١٧٧، ١٧٩، ٢/٥٧٠، ٥٧٨، ٦٠٢.

وتقدم أيضاً أن مؤلف الكتاب روى عن أبي عبدالله الزيدي مرةً مباشرة ومرةً بواسطة، ولا يمكن لأبي مسلم أن يدركه؛ لأنه توفي سنة ٣١٠هـ ولأبي مسلم خمس سنين، فلو فرض أن أبا مسلم هو مؤلف الكتاب فلا بد من حمل رواياته المباشرة عن الزيدي على روايته عنه بواسطة، لكن يشكل على ذلك أن مؤلف الكتاب عطف روايته في المجلس ٩ عن الزيدي على روايته فيه عن أحمد بن قتيبة والأخفش، فلو حملنا روايته عن الزيدي على أنها بواسطة لوجب حمل روايته عن الشيخين الآخرين على ذلك أيضاً؛ لأنه روى عنهم بالعطف في مجلس واحد، وذلك بعيد؛ لأنهما من شيوخه الذين لم يوسط بينه وبينهم أحداً، وجاءت رواياته عنهما في الكتاب كله بلا واسطة.

٤- ذكر ياقوت أن نسخة أبي مسلم كان بعضها - وقال مرة: أكثرها - بخطه^(١)، أي: إن بعضها بخط غيره، ولو كان هو المؤلف لكانت كلها بخطه، كما هو المعتاد في نسخ المؤلفين المقروءة عليهم، ويبعد أن يكون أبو مسلم أملى الأجزاء التي ليست بخطه على مستمل خاص؛ لأنه لم يعهد أن يستملي المؤلف كتبه إلا إن كان ضريراً، أو كان الإملاء في مجلس عام، ثم إن أبا مسلم قد كتب بخطه أكثر أجزاء الكتاب فما الذي يوجهه إلى تكلف إملاء باقي أجزائه؟

ويعني كلام ياقوت أن ثلاثة أو أربعة من أجزائها الخمسة كانت بخط أبي مسلم، وهو قد نصَّ على أن الجزأين الثاني والرابع منها كانا بخطه^(٢)، وأشار في المجلس ١٠ إلى خطه^(٣)، والغالب أنه واقع ضمن الجزء الأول، وقال في آخر الثالث: «من نسخته التي أكثرها بخطه»^(٤)، وهي إشارة إلى أنه ليس بخطه، وبقي الجزء الخامس على الاحتمال.

(١) نسخة كوبرلي ١/١، ٧٣/أ، ونسخة دار الكتب المصرية ٤٨/أ.

(٢) نسخة دار الكتب المصرية ٣٤/ب، ٦٣/ب.

(٣) السابق ٦/أ.

(٤) السابق ٤٨/أ.

ولم يظهر لي السبب في كون بعضها ليس بخطه، ولعل أبا مسلم وجد بعض أجزاء الكتاب بخط مؤلفه أو بخط غيره، فاقنتها، ثم استدرك عليها ما بقي منه.

٥- إثبات أبي مسلم تملكه على نسخته الذي ذكره ياقوت في قوله: «وهي نسخته، وعليها خطه بالملك»^(١) جار على عادتهم في النسخ التي يروونها لا الكتب التي يؤلفونها، فليس من المعتاد أن يثبت المؤلف تملكه على كتابه الذي ألفه وكتبه بخطه.

ولا يقال: إن الذي دعاه إلى ذلك كون بعض أجزاء الكتاب ليس بخطه، فاحتاج أن يبين أنه ملكه؛ لأنه إن كان هو مؤلفه فمن المعروف أن الكتاب في ملكه؛ لأنه من تأليفه، ولا حاجة إلى كتابة تملكه عليه، كحال الكتب التي اشتراها أو نسخها أو رواها. ثم إنه لو كان الأمر كذلك لم يحتج إلى كتابة تملكه إلا على ما لم يكن من الأجزاء بخطه دون غيره.

٦- جاء في حاشية المجلس ٥٢: «في الحاشية بخط أبي مسلم: ليست «ما» الحجازية مما يضمم فيها؛ لأنها ليست بفعل»^(٢)، وهو تعليق على كلام للمبرد في أثناء المجلس قال فيه: «أما «ما» الحجازية فتححتاج إلى ضمير؛ لأنها بمنزلة «ليس»»، ولو كان الكتاب من تأليف أبي مسلم لكتب ذلك في المتن بطريقة واضحة، وبتفصيل أكثر، ولم يجعله من قبيل التحشية، وإنما يشبه صنيعه هنا ما يفعله القراء والنساخ والرواة غير المؤلفين من إثبات تعليقاتهم في الحواشي، وليس لأبي مسلم على الكتاب يقيناً إلا هذه الحاشية^(٣)، وهذا لا يعد مما عهد من وضع

(١) نسخة كوبرلي ٧٣/أ، ونسخة دار الكتب المصرية ٧٤/ب.

(٢) مجالس العلماء ١١٢ ح ٣، ونسخة كوبرلي ٣١/ب، ونسخة دار الكتب المصرية ٣٢/ب.

(٣) جاء في حاشية نسخة كوبرلي ٦٨/أ تعليقا على تفريق الأصمعي بين الخفض والجر: «حاشية الأصل: ليس

المؤلف حواشي على كتبه؛ لأنه لو أراد التحشية على الكتاب لكانت حواشيه شارحة ومطولة وممتدة في أثناء الكتاب، خاصة أن الإشكالات في نصوصه كثيرة.

٧- روى الداني (ت ٤٤٤هـ)^(١) المجلس ٣٦ عن أبي مسلم بإسناد ومتن مختلفين عما في كتاب المجالس، ولو كان الكتاب له لوافقته روايته غالباً ما في الكتاب.

وإن قيل: لعل أبا مسلم لم يؤلف الكتاب من مروياته الخاصة، بل جمع نصوصه من كتب غيره الذين عنوا بأخبار النحويين، كالزجاجي في (أماليه)، والمرزباني في (المقتبس)؛ فإن مؤدّي ذلك أن يكون أبو مسلم جمع نصوص الكتاب من غير رواية، ثم أسمعته غيره، وليس من معهودهم في الرواية أن يُقرئ الرجل الكتاب، أو يُسمّع عليه، وليس له به رواية ولا سماع متصل أو وجادة صحيحة، وإلا لعدّ هذا منه كذباً؛ لأنه يقول في أسانيد: حدثني فلان، وهو لم يحدثه، وأبو مسلم قد روى الكتاب وأسمعته غيره مرتين: سنة ٣٣٨هـ، وسنة ٣٩٨هـ، وقد عدّله العلماء في روايته، ولم يذكروه بالكذب^(٢).

وقد تقدم أن معظم ما اشتركت فيه مجالس الكتاب مع ما عند الزجاجي كان فيه اختلاف يدل على أنه ليس منقولاً منه، ووجدت في غالب المجالس المشتركة بين الكتاب وما بقي من كتاب (المقتبس) للمرزباني اختلافاً في الأسانيد أو سياق المتون أو فيهما، وليس ثمة اتفاق بينها إلا في المضمون العام^(٣).

كلاماً مستقيماً، والمراد بالأصل نسخة أبي مسلم، فالظاهر أن هذا التعليق له، لكنني لم أجزم بذلك؛ لأنه لم ينسب صراحةً إليه.

(١) جامع البيان ١/١٧٩.

(٢) ينظر: تاريخ مدينة السلام ٢/١٦٨، وتاريخ دمشق ٥١/٨٥.

(٣) ينظر مثلاً على الترتيب: مجالس العلماء ١، ١٤، ٥٤، ٧٢، ٧٨، ٨٥، ١٤٤، ١٦١، ١٩٢، ١٩٧، ومختار المقتبس ٣٠/أ، ١١٤/ب، ٣٨/أ، ٩٧/أ، ١٨٠/ب، ٣٢/ب، ١١٥/ب، ٣٣/أ، ١٥٩/أ، ١٣٩/ب.

وإن قيل: ربما وجد أبو مسلم الكتابَ عند الوراقين أو غيرهم مجهولَ المؤلف، فنسخ لنفسه منه نسخة، ولم يكن له في رواياته ولا في جمع نصوصه تصرف، بل كان أحد نُسَّاخه؛ فإن ذلك بعيد؛ لأنه لا فرق بينه وبين أن يجمع أبو مسلم الكتاب من مرويات غيره، ثم يرويها من غير سماع، فكل ذلك رواية لما لم يسمعه.

وإن قيل: لعل أبا مسلم تساهل في إقراء الكتاب وإسماعه، مع أنه لم يكن له اتصال بمروياته، فقد ذكروا في ترجمته ما يدل على تساهله في بعض ما يروييه، قال الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣ هـ): «وحدثني الصوري، قال: حدثني أبو الحسين العطار وكيل أبي مسلم الكاتب - وكان من أهل العلم والمعرفة بالحديث، كتب وجمع، ولم يكن بمصر بعد عبدالغني بن سعيد أفهم منه - قال: ما رأيت في أصول أبي مسلم عن البغوي شيئاً صحيحاً غير جزء واحد، كان سماعه فيه صحيحاً، وما عدا ذلك مفسوداً»^(١)، فالجواب: أنه يمكن حمل رواية أبي مسلم الكتابَ على التساهل لو أنه كغيره من الذين وقفوا على الكتاب نقل منه معلّقةً مجالسه بلا إسناد، وغير مصرّح فيها بالسماع من أحد؛ لأن ذلك لا يدخل في دائرة الكذب بادّعاء السماع ممن لم يسمع منهم، أمّا وغالب مجالسه في نقل أبي مسلم مصرّح فيها بالسماع فلا. ثم إن المفهوم من النص الذي ساقه الخطيب البغدادي أن أبا مسلم اكتفى بصحة سماعه في الجملة من شيخه أبي القاسم البغوي عن تصحيح سماعاته منه في كل مروياته، فهو يروي عنه ما سمعه منه فعلاً، لكنه لم يجد في أصوله بذلك سماعاً صحيحاً مثبتاً، وهذا لا يقدر عند العلماء في صدقه وعدالته، ولا يعد من قبيل الكذب، كما لو صرح بسماع ما لم يسمعه أصلاً، ولكنه خلاف الأولى.

وبعد، فإنه لم يبق عندي من صلة أبي مسلم بالكتاب إلا احتمال أن يكون راوياً للكتاب عن مؤلفه سماعاً أو إجازةً أو وجادةً على ما عهد عنهم من أصول الرواية من أنهم لا يُقرئون أو يُسمعون إلا ما لهم به اتصال رواية. ويعد

(١) تاريخ مدينة السلام ٢/١٦٨.

أن يروي أبو مسلم الكتاب عن غير مؤلفه عن مؤلفه، فيكون بينهما واسطة، مع قرب عهده بشيوخ المؤلف، بل مشاركته إياه في بعضهم كابن دريد، وأحمد بن قتيبة على ما ذكر في ترجمته.

وعلى هذا يحتمل مؤلف الكتاب الذي روى عنه أبو مسلم نسخته احتماليين:

الأول: أن يكون مذكوراً في نسخته، وأظن ظناً أنه أبو عبدالله الحسن بن علي المذكور في أول إسناد المجلس ١؛ لأمرين:

١- من عادة كتب الرواية - وإن لم تكن مطردة - أن يذكر راوي الكتاب اسم مؤلفه في أول إسناد، ثم يكتفي بعد ذلك بذكر شيوخه^(١)، ومن شرط كتب الرواية أن يصل الراوي روايته بذكر واسطته فيها، وأبو مسلم روى الكتاب ولم يذكر عمّن أخذه، ولا سمى شيخه الذي رواه عنه، فلم يبق مع هذين الأمرين إلا أن يكون مؤلف الكتاب هو أبا عبدالله الحسن بن علي هذا.

٢- بكون أبي عبدالله الحسن بن علي هذا مؤلف الكتاب يزول إشكال الرواية في الكتاب عن أبي عبدالله اليزيدي مرة مباشرة ومرة بواسطة؛ لأنه إذا كان هو مؤلف الكتاب صارت روايته عنه مباشرة فقط؛ لأن ذكره في أول إسناد إنما هو من الراوي عنه، فالمؤلفون لا يذكرون أسماءهم في أسانيد كتبهم، بل يذكرها الرواة عنهم. وبذلك أيضاً يزول الإشكال المتقدم في عطف رواية المجلس ٩ عن اليزيدي على الرواية فيه عن أحمد بن قتيبة والأخفش، فلا يلزم معه حمل رواية المجلس عن اليزيدي على أنها بواسطة، بل يتعين فيه كون الراوي عنهم جميعاً هو الحسن بن علي هذا.

(١) من ذلك: نسخة كتاب السنن للدارقطني (ت ٣٨٥هـ) المحفوظة ضمن مجاميع المدرسة العمريّة بدمشق بالرقم ٣٥، إذ بدئ أول إسناد منها (ق ١١٧/ب) بذكر الدارقطني، ثم اكتفي بعد ذلك بشيوخه، وهي نسخة عتيقة، ولعل كاتبها أحد رواة السنن مباشرة عن الدارقطني.

وأظن الحسن بن علي هذا هو أبا عبدالله الحسن بن علي بن مقلّة (٢٧٨-٣٣٨هـ)، أحد الأدباء والشعراء ومشاهير الخطاطين، ولد ونشأ ببغداد، ثم صحب سيف الدولة الحمداني (ت ٣٥٦هـ) بحلب، وكتب له بخطه مجلدات كثيرة، ومات بالشام، وقيل: إنه نُقل بعد موته إلى بغداد، وهو أخو الخطاط الشهير أبي علي محمد الوزير (ت ٣٢٨هـ)، وكان خط أبي عبدالله يشبّه في حسنه بخط أخيه^(١).

ودليلي على احتمال كونه مؤلف الكتاب أمور:

١- لم أجد في طبقة الحسن بن علي المذكور في أول إسناد من يوافق اسمه وكنيته غير ابن مقلّة، فحياة ابن مقلّة وعصره وشيوخه تُوافق الرواية في الكتاب عن شيوخ الطبقة الثالثة الذين ترجح أنهم شيوخ مؤلفه. وقد عرفت من شيوخ ابن مقلّة أبا عبدالله محمد بن العباس اليزيدي^(٢)، وأبا الحسن علي بن سليمان الأخفش^(٣)، وأبا الحسن أحمد بن محمد الأسدي^(٤)، وأبا بكر محمد بن الحسن بن دريد^(٥)، وأبا الحسن أحمد بن جعفر البرمكي الملقب بجحظة (ت ٣٢٤هـ)^(٦). وأما ما وقع في أحد المواضع عند ياقوت^(٧) من تصريح ابن مقلّة بالسماع من ثعلب فأظنه خطأ؛ لأن كل ما وقفت عليه من روايته عن ثعلب كان بواسطة، أو بصيغة غير صريحة في السماع^(٨).

(١) ينظر: الفهرست ١/٢٤، والمستفاد من ذيل تاريخ بغداد ٢١٣، ومعجم الأدباء ٢/٩٣٣، ووفيات الأعيان ٥/١١٧، وتاريخ الإسلام ٧/٧١٧، والوافي بالوفيات ١٢/٨٩.

(٢) ينظر: المستفاد من ذيل تاريخ بغداد ٢١٣، وأمالي اليزيدي ١، ١٥٤، والتمام ٥٤٤.

(٣) ينظر: المجموع اللفيف ٤٥٢.

(٤) ينظر: بغية الطلب ٦/٢٨٣١.

(٥) ينظر: إنباه الرواة ٣/٣٠٦.

(٦) ينظر: معجم الأدباء ١/٢٠٧.

(٧) معجم الأدباء ٤/١٧٤٤، ونقله عنه في الأشباه والنظائر ٣/٥٣٦.

(٨) نظر: الفهرست ١/١٠٤، ١١٢، ١٥٠، ١٥٥، ١٩٨، ٢٠٦، ٢٢٥، ٢٨٦، ومعجم الأدباء ٢/٥٣٧،

وإنباه الرواة ٣/١٣٠، ٤/١٢، ٧٧، وبغية الطلب ٣/١٤٢٨.

٢- عناية ابن مقلّة بالكتب التي كتبت بخطوط العلماء، وحيازته بعضها، وهو ما ظهر جلياً عند مؤلّف كتاب المجالس. قال أبو علي الفارسي: «أخبرني أبو العباس الهوفاني أنه وجد المكتوب في هاتين الورقتين بخط أبي العباس محمد بن يزيد من كتب أبي عبدالله بن مقلّة»^(١)، وقال: «حدثني أبو علي قال: أصبت بخط أبي العباس أحمد بن يحيى كتاباً دفعه إليّ أبو عبدالله الحسن بن مقلّة، فقرأت فيه...»^(٢). وقال الوزير المغربي (ت ٤١٨هـ): «ورأيت بخط اليزيدي، وخطّ أبي عبد الله بن مقلّة، مما ذكر أنه نقله من خط ثعلب...»^(٣). وقال ابن العديم (ت ٦٦٠هـ): «قرأت بخط الشيخ الأديب أبي الحسن علي بن أبي سالم البغدادي الكاتب قال: نقلت من خط أبي عبد الله الحسن بن علي بن مقلّة قال: نقلت من خط أبي العباس ثعلب...»^(٤).

٤- اتّباع ابن مقلّة أسلوب عطف الأسانيد بعضها على بعض دون إعادة اسم شيخه في الأسانيد التالية، وهذا يوافق ما تقدم أنه أسلوب سياق الأسانيد في كتاب المجالس، وقد ظهر ذلك في قطعة أدبية نقلها الأفتسي (ت بعد ٥١٥هـ) من خط ابن مقلّة، روى في أولها عن الأخفش عن المبرد، ثم ساق عدة روايات مكتفياً بذكر المبرد، وثعلب، وأبي العيناء محمد بن القاسم (ت ٢٨٣هـ)، وابن الرومي (ت ٢٨٣هـ)، وابن الحرّون (ت ٢٩٠هـ)، ومحمد بن داود بن الجراح، ومحمد بن علي العلوي، ومحمد بن محمد الأبزاري، وغيرهم من شيوخ الأخفش، ولم يذكر الأخفش

(١) مختار التذكرة ١٨٠.

(٢) السابق ٢٦٠.

(٣) الإيناس في علم الأنساب ١٣٦.

(٤) بغية الطلب ٣/١٤٢٨.

واسطةً في الرواية عنهم^(١)، وساق في مواضع أيضاً روايات عن شيوخ المبرد، ولم يذكره واسطةً في الرواية عنهم^(٢).

٥- كانت عناية ابن مقله بنسخ الكتب، وتأليف النظائر، وجمع الروايات الأدبية والتاريخية أظهر من عنايته بفقهِ المرويات والتعليق عليها نحوياً أو صرفياً، فإنه لم يُذكر ضمن علماء النحو واللغة، وما بقي مما نقل عن خطه يدل على ذلك، وهذا يوافق طبيعة كتاب المجالس في كون صاحبه معنياً بجمع روايات المجالسات والمحاورات اللغوية والأدبية دون العناية بالتعليق عليها إلا شيئاً منقولاً عن غيره كما تقدم.

وكان خط ابن مقله مما يتنافس الناس في اقتنائه، فقد ذكر عن سيف الدولة أنه فقد في إحدى حروبه خمسة آلاف ورقة كانت معه بخط ابن مقله، وذلك أنه كان منقطعاً إلى بني حمدان سنين كثيرة، يقومون بأمره أحسن القيام، وكان ينزل في دار حسنة، وله شيء للنسخ، وحوض فيه محابر وأقلام، فيقوم ويتمشى في الدار إذا ضاق صدره، ثم يعود فيجلس في بعض تلك المجالس وينسخ ما يخفُّ عليه، ثم ينهض ويطوف على جوانب البستان، ثم يجلس في مجلس آخر وينسخ أوراقاً آخر على هذا، فاجتمع في خزائهم من خطه ما لا يحصى^(٣). وكان في بعض مكاتب بغداد أربعة آلاف مجلد بخط ابن مقله^(٤). ومما وجد بخطه: أمالي شيخه أبي عبدالله اليزيدي^(٥)، وكتاب (الأبيات السائرة)

(١) المجموع الليفي ٤٥٠-٤٩٤. وفي أوله: «ما نقلته من خط أبي عبدالله بن مقله»، ولم يبين محققه موضع انتهاء النقل عنه، وقد جاء في حاشية ق ١٨٩/أ من المخطوط: «انتهى التعليق من خط أبي عبدالله»، ووافق ذلك ص ٤٩٤ من المطبوعة.

(٢) السابق ٤٦٦، ٤٦٨.

(٣) ينظر: معجم الأديباء ٢/٩٣٤، والوافي بالوفيات ١٢/٨٩.

(٤) تاريخ الإسلام ٩/٣٤٤.

(٥) أمالي اليزيدي ١٥٤. وهي مطبوعة عن نسخة منقولة من خط ابن مقله.

لعينة بن المنهال^(١)، وكتاب (فتوح الشام) لهارون بن عمر^(٢)، وكتاب (الهوش والبوش) لأبي زيد الأنصاري (ت ٢١٥هـ)^(٣)، وحواش على نسخة من ديوان الأعشى بخط عبدالله بن محمد بن وداع (ت بعد ٢٣٠هـ)^(٤). ونقل العلماء من خطه شيئاً كثيراً^(٥).

٦- يمكن الربط تاريخياً بين ابن مقلّة والرجلين المعروفين اللذين تأكدت صلتها بالكتاب، وهما الزجاجي وأبو مسلم الكاتب، فقد تقدم أن مؤلف كتاب المجالس اتصل بالزجاجي، ونقل عن أماليه جُلَّ مجالس نسخة الزيادات، والزجاجي سافر إلى الشام، وأقام بحلب مدة، ثم غادرها إلى دمشق، حيث درّس وأملى^(٦)، فلعل الزجاجي اجتمع بابن مقلّة في حلب، فأباح له كتبه ومروياته، فانتقى منها ابن مقلّة ما حوته نسخة الزيادات بعدما انتشر عنه الكتاب في صيغته الأولى خالياً منها، لكنني لم أقف على ما يقرب وقت إقامة الزجاجي بحلب.

ويشكل على هذا أنه لم يُذكر في ترجمة الزجاجي أنه أملى كتبه إلا بعدما تحول عن حلب إلى دمشق، وجاء في آخر نسخة الأخبار والفوائد: «هذا آخر ما انتهى إلينا عن أبي القاسم عبدالرحمن بن إسحاق النحوي رحمه الله من الأخبار والفوائد في مدة مقامه بدمشق حرسها الله تعالى»^(٧)، فأنى لابن مقلّة - ولم يُذكر

(١) الفرج بعد الشدة ٤/٧٠، ٧١، ٩٠/٥.

(٢) بغية الطلب ١/٥٧٣.

(٣) الفتح القريب، للسيوطي ٤٦٥.

(٤) إنباه الرواة ١/٨٨.

(٥) ينظر: الفهرست ١/١٠٤، ١١٢، ١٥٠، ١٥٥، ١٩٨، ٢٠٦، ٢٢٥، ٢٨٦/٢، والإيناس في علم الأنساب ١٣٦، والفصوص ٥/٣٧، ومعجم الأدباء ٢/٥٣٧، ومعجم البلدان ٢/٤٥، وإنباه الرواة ٣/١٣٠، ٤/١٢، ٧٧، والدر الفريد ٥/٢٦٣، وبغية الطلب ٣/١٤٢٨.

(٦) ينظر: إنباه الرواة ٢/١٦٠، ووفيات الأعيان ٣/١٣٦.

(٧) الأخبار والفوائد ١٣٩/ب.

أنه غادر حلب- الاطلاع على أمالي الزجاجي؟ لكن قد يقال: إنه اطلع عليها قبل إملائها على الطلبة، أو وصلته نسخة منها بعد إملائها.

وتقدم أيضاً أن أبا مسلم روى الكتاب في طبرية سنة ٣٣٨هـ بصيغته الأولى خالياً من الزيادات، وأبو مسلم عاش في بغداد، ثم استقر في مصر بعد أن مرَّ ببلاد الشام^(١)، فلعله في أثناء رحلته إلى مصر لقي ابن مقله في حلب سنة ٣٣٨هـ أو قبلها، وأخذ عنه الكتاب قبل أن يجتمع ابن مقله بالزجاجي، ويستفيد منه مجالس نسخة الزيادات، وقد كان أبو مسلم في سنة ٣٣١هـ ماراً بالرقه وبالس من بلاد الشام^(٢).

ويمكن أن يُعزى الخلل في نسخة أبي مسلم إلى أنه نسخها من أحد المجاميع التي كانت عند ابن مقله بخطه مسودة غير مرتبة، فلم يُحْكَم ترتيبها، ولم يقرأها عليه، بل أخذها عنه إجازة؛ لأنه كان على جناح سفر، واكتفى بذلك في جواز إقراءها وإسماعها لاحقاً مع ظهور الخلل فيها.

ومع ما تقدم فإنه يشكل على كون ابن مقله مؤلف الكتاب أمران:

١- لم يُذكر ابن مقله بكثرة الشيوخ، والذين وقفت على روايته عنهم خمسة فقط، وصاحب الكتاب قد روى فيه عن ثلاثة عشر شيخاً هم أصحاب الطبقة الثالثة المتقدم ذكرها.

٢- لم يُذكر لابن مقله عناية بالقراءات وعلوم الأسانيد والرجال، وذلك ظاهر لدى صاحب الكتاب.

الاحتمال الثاني في مؤلف الكتاب: أن يكون معروفاً عند أبي مسلم والآخذين عنه، لكنه لم يذكره في نسخته؛ اكتفاءً بمعرفته عنده، فبقي مجهولاً لنا، وقد وجدت رجلين يمكن أن يكون أحدهما مؤلف الكتاب، لكنني لم

(١) ينظر: تاريخ مدينة السلام ٢/١٦٨، وتاريخ دمشق ٥١/٨٥.

(٢) ينظر: أمالي أبي مسلم الكاتب ٢٦٠/ب، ٢٦١/أ.

أجد لها فيه أثراً، وأنا أذكرهما على سبيل التقريب، عسى أن يوجد ما يؤيد ظني فيهما:

الأول: أبو الفتح عبيدالله بن أحمد بن محمد النحوي، الملقب بجَحْجَخ (٢٨٦-٣٥٨هـ). أديب نحوي، روى عن أبي القاسم البغوي وطبقته، وابن دريد ومن بعده، روى عنه جماعة من العلماء، وكان ثقة صحيح الكتاب، وله عدة مصنفات في الأدب واللغة^(١).

ودليلي على احتمال كونه مؤلف الكتاب أمور:

- ١ - مقارنة طبخته العلمية ومشايخه طبقة صاحب كتاب المجالس، إذ روى عن ابن دريد، وأبي الحسين الخصبي، والقاضي أحمد بن كامل^(٢)، وقد روى عنهم صاحب كتاب المجالس.
- ٢ - له كتاب (مجالسات العلماء)، أو: (مجالسة العلماء)، ذكره له ياقوت - في نقل السيوطي عنه^(٣) -، والصفدي^(٤) (ت ٧٦٤هـ).
- ٣ - له عناية بالفنون التي عني بها صاحب كتاب المجالس، وهي الأدب واللغة والتاريخ والتراجم، فقد لقيه النديم صاحب (الفهرست)، واستفاد من خطه أشياء تتعلق بكتب اللغة والأدب، وقال: إنه كان صدوقاً بَحْثاً منقراً^(٥)، واستفاد من خطه ابن ماكولا (ت ٤٧٥هـ) في أمور تتعلق بأسماء الرجال^(٦)، وبخطه نسخة كتاب (العلل ومعرفة

(١) ينظر: تاريخ مدينة السلام ١٢/٨٠، وإنباه الرواة ٢/١٥٢، والوافي بالوفيات ١٩/٢٣٠، وبغية الوعاة ٢/١٢٦.

(٢) ينظر: تاريخ مدينة السلام ٨/٥٩٨، ١٢/٨٠، وذيل تاريخ بغداد لابن النجار ٢/١٦١.

(٣) بغية الوعاة ٢/١٢٦. وترجمة جَحْجَخ في المفقود من معجم الأدباء.

(٤) الوافي بالوفيات ١٩/٢٣٠.

(٥) الفهرست ١/١١٤، ١٨٠، ٢٣١، ٤٤٩، ٢/٣٩.

(٦) الإكمال ٢/٥٢٤.

الرجال) لأحمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ) المحفوظة في مكتبة آياصوفيا بالرقم ٣٣٨٠، وممن استفاد منها محتجاً بخطه فيها ابن ناصر الدين الدمشقي (ت ٨٤٢هـ)^(١)، ونقل عنه العلماء وفيات جماعة من الأعلام^(٢)، وكل هذا يوافق عناية صاحب كتاب المجالس بأسماء الرجال، ونقد الأسانيد.

الثاني: أبو جعفر محمد بن عبدالله بن أحمد بن حمدون. من بني حمدون ندماء الخلفاء، روى عن أبيه، وابن عمه أبي الفضل العباس بن محمد، وكان نديماً للراضي بالله (٢٩٧-٣٢٩هـ)، روى عنه أبو علي الحاتمي (ت ٣٨٨هـ)، وأبو إسحاق إبراهيم بن أحمد الطبري (ت ٣٩٣هـ)، وأبو محمد يحيى بن محمد بن سليمان بن فهد الأزدي^(٣).

وإنما احتملت أنه مؤلف كتاب المجالس؛ لأنني وجدت أبا علي الحاتمي^(٤) روى عنه الخبر الذي رواه صاحب كتاب المجالس في المجلس ١٥١ بلفظه عن شيخ صاحب المجالس نفسه، وهو قول صاحب المجالس: «ومثل هذا: ما حدثني به العباس بن محمد بن أحمد بن حمدون قال: حدثني علي بن يحيى قال: حدثني إسحاق بن إبراهيم الموصلي عن أبي عمرو بن العلاء قال: كانت يدي في يد الفرزدق، فأنشدته قول ذي الرمة...».

ويقال هاهنا في سبب اضطراب نسخة أبي مسلم إن كانت مأخوذة عن أحد هذين الرجلين ما قيل سابقاً من احتمال أن يكون أخذها عنه إجازةً من نسخة

(١) توضيح المشتبه ٢/ ١٠٤، ٨/ ٥٦.

(٢) ينظر: تاريخ مدينة السلام ٢/ ٧٠، ٥/ ١٤١، ١٥/ ٣٦٥، ١٦/ ٣٤٥، ونزهة الألباء ١٨٨، وإنباه الرواة ١/ ٧٠.

(٣) ينظر: الأوراق (أخبار الراضي بالله والمتقي لله)، للصولي ١٠٢، وحلية المحاضرة ١/ ١٣٦، ونشوار المحاضرة ١/ ٢٦٤، ٢٩٦، وتاريخ الإسلام ٦/ ٦٧٦.

(٤) حلية المحاضرة ١/ ١٣٦.

مختلة، واكتفى بذلك في جواز إقراءها وإساعها مع ظهور الخلل فيها، فكان هذا سبب الاضطراب فيها.

هذا ما ظهر لي من احتمالات في مؤلف الكتاب، ولا أجزم بنسبته إلى أحد؛ إذ ليس في المسألة دليل قاطع، ولا حجة دامغة، بل الأمر فيها على التخمين والرأي.

وبعد هذا كله فالراجع عندي في أمر الكتاب أن يبقى على جهالة مؤلفه، وألا يُجزم بتسميته على التعيين؛ لأمر:

١ - اضطراب الكتاب فيما تقدم شرحه اضطراباً يصعب معه الوقوف على مؤلفه بعينه، فأينما تيممت في تعيينه طريقاً وجدت إشكالاً يحيلك إلى الشك ثم التوقف.

٢ - ظهرت نسخ الكتاب خالية من تسمية مؤلفه، كما ذكر ياقوت، وقد وقف على عدد منها، وعلماء القرن الرابع الذين شهدوا ولادة الكتاب، كالنديم وابن جني، ونقلوا - على ما ترجح لدي - منه لم يسموا مؤلفه.

٣ - وجدت في نسبة الكتاب إلى كل الذين نسب إليهم ممن لهم صلة بالكتاب أو بما اتصل به إشكالاً يُبعد كون أحدهم مؤلفه، والذي ترجح عندي من ذلك أن البلخي أحد رواته عن أبي مسلم، وأن أبا مسلم أحد رواته عن مؤلفه، وأن الزجاجي شيخٌ لمؤلفه.

الخاتمة:

وبعد التطواف في أمر هذا الكتاب، واستيضاح معالمه، أجدني ها هنا قد بلغت فيه أربي، بعد أن كتبت فيه ما وسعه علمي، وانتهى إليه فهمي، وما أنا بالمدعي فيه شيئاً لم أسبق إليه إلا وقد دلت عليه، وأوضحت سبيل الانتهاء إليه، وأسأل الله التوفيق والعصمة، وأختتم بأهم ما آل إليه النظر في هذا البحث:

١- كتاب (مجالس العلماء) خرج إلى الناس مسودةً غير محكم التأليف، بدليل ما فيه من إخلالات عدة، كجهالة مؤلفه، وتعدد عناواناته، واختلاف نسخه في ذكر المجالس وإسقاطها، واضطراب ترتيبه، وتباين طبقات أسانيد، إضافة إلى ما فيه من أخطاء في سياق النصوص والأسانيد والأسماء.

٢- لكتاب المجالس صيغتان: إحداهما تمثلها نسخة أبي مسلم الكاتب، وهي تحوي جل مجالس الكتاب، والأخرى فيها مجالس زائدة عليها، وجد ياقوت الحموي إحدى نسخها، فالتقط منها المجالس التي زادت، وأثبتها في آخر نسخته، ويمكن أن تكون هذه الزوائد قد استقلت بعد ذلك في كتاب جديد وقف عليه السيوطي مجهول المؤلف بعنوان: (غرائب مجالس النحويين الزائدة على تصنيف المصنفين).

٣- ليس للزجاجي صلة بكتاب (مجالس العلماء) إلا كونه أحد مشايخ مؤلفه، فقد روى عنه عامة مجالس نسخة الزيادات.

٤- احتملت في البحث أن يكون أبو مسلم روى كتاب (مجالس العلماء) عن أبي عبد الله بن مقله أو أبي الفتح النحوي أو أبي جعفر بن حمدون، ولم أجزم من ذلك بشيء، بل رجحت أن يبقى مؤلف الكتاب غير

مسمّى على التعيين؛ لأن في الكتاب خلافاً من جهات عدة يغمض معها الوقوف على مؤلفه، ولأنه كذلك ظهر إلى الناس غفلاً من مؤلف، ولأن في نسبته إلى كل الذين نُسب إليهم ممن لهم صلة به أو بما اتصل به إشكالاً يُبعد كون أحدهم مؤلفه.

وإن كان ثمة من اقتراح في ختام هذا البحث فهو إعادة تحقيق كتاب (مجالس العلماء) مطلق النسبة، غير منسوب إلى أحد، كما وجدته ياقوت الحموي في عدة نسخ منه، ومقابلته على ما فات محققه -رحمه الله- من نسخته، خاصة نسخته المحفوظة في مكتبة كوبرلي، مع زيادة عناية بتخريج مجالسه، وتصحيح تطبيعاته.

نسألك اللهم حسن الختام، وصواب الكلام في كل مقام، إنك سميع مجيب.

المصادر والمراجع

أولاً: المخطوطات والرسائل العلمية:

- الأخبار والفوائد، للزجاجي، نسخة مجلس الشورى الإيراني بالرقم ٩٠٠٨٣.
- الأذكياء، لابن الجوزي، نسخ مكتبات كوبرلي بالرقمين ١١٩٨ و ١١٩٩، وأسعد أفندي بالرقم ٢٨٥٨، وحاجي سليم آغا بالرقم ٨٩١، وشهيد علي باشا بالرقم ٢١٤٠، وفيض الله بالرقم ١٦٨٣، والمكتبة الوطنية بباريس بالرقم ٦٩٦١، والمكتبة الأزهرية بالرقم ٥٣٥١٣.
- إصلاح المنطق، لابن السكيت، نسخة مكتبة كوبرلي بالرقم ١٢٠٩.
- أمالي أبي مسلم الكاتب، نسخة المكتبة الظاهرية بدمشق ضمن المجموع ١٠٤ (ق ٢٥٨-٢٦١).
- أمالي الزجاجي، نسخة مكتبة فيض الله بالرقم ١٥٧٣.
- تذكرة النحاة، لأبي حيان الأندلسي، نسخة الخزانة العامة بالرباط بالرقم ٢١٤ ق.
- التصريح بمضمون التوضيح، لخالد الأزهرى، نسخة المكتبة الأزهرية بالرقم ١١٧٧.
- حواشي ألفية ابن مالك، لابن هشام الأنصاري، نسخة مكتبة مجمع اللغة العربية بدمشق بالرقم ١٠٤١.
- حواشي أوضح المسالك، لابن قديد الحنفي، نسخة مكتبة عاطف أفندي بالرقم ٢٤٤٣.
- السنن، للدارقطني، نسخة المكتبة الظاهرية بدمشق ضمن مجاميع العمريّة بالرقم ٣٥.
- - العلل ومعرفة الرجال، لأحمد بن حنبل، نسخة مكتبة آياصوفيا بالرقم ٣٣٨٠.

- الفتح القريب حاشية على مغني اللبيب (من أول الكتاب إلى آخر مبحث «إمّا»)، للسيوطي، تحقيق عبدالله أحمد الشنقيطي، رسالة علمية مقدمة إلى كلية اللغة العربية بالجامعة الإسلامية في المدينة المنورة لنيل درجة الماجستير، ١٤١٨ هـ.
- مجالس أبي مسلم الكاتب، نسخ دار الكتب المصرية بالأرقام (٧٧ أدب ش)، و(١٨٩٣٠ ز)، و(١٨٣ لغة)، وجامعة السند بالرقم ١١٣٥١٨.
- المجالس المذكورة للعلماء باللغة والعربية سوى أهل الحديث والفقه، نسخ مكتبات كوبرلي بالرقم ١٣٦٨، وداماد إبراهيم بالرقم ٧٧٥، وأسعد أفندي بالرقم ٢٨٩١.
- المجموع الليفي، للأفطسي، نسخة مكتبة باريس الوطنية بالرقم ٣٣٨٨.
- مختار من كتاب المقتبس للمرزباني، نسخة مكتبة شهيد علي باشا بالرقم ٢٥١٥.

ثانياً: المطبوعات:

- الآداب الشرعية والمنح المرعية، لابن مفلح، تحقيق شعيب الأرنؤوط وعمر القيام، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٣، ١٤١٩ هـ.
- أخبار أبي القاسم الزجاجي، تحقيق عبد الحسين المبارك، دار الرشيد، بغداد، ١٩٨٠ م.
- أخبار الأذكياء، لابن الجوزي، تحقيق بسام الجابي، دار ابن حزم، بيروت، ط ١، ١٤٢٤ هـ.
- أخبار النحويين، لأبي طاهر عبدالواحد بن عمر بن أبي هاشم، تحقيق مجدي فتحي السيد، دار الصحابة، طنطا، ط ١، ١٤١٠ هـ.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ١، ١٤١٨ هـ.

- الأشباه والنظائر، للسبكي، تحقيق عادل عبدالموجود وعلي معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١١هـ.
- الأشباه والنظائر، للسيوطي، تحقيق عبدالإله نبهان وزملائه، مجمع اللغة العربية بدمشق، دمشق، ١٤٠٧هـ.
- الاشتقاق، لابن دريد، تحقيق عبدالسلام هارون، دار الجليل، بيروت، ط ١، ١٤١١هـ.
- الأعلام، للزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، ط ١٥، ٢٠٠٢م.
- الأغاني، لأبي الفرج لأصفهاني، تحقيق مجموعة من الأساتذة بإشراف محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الكتب المصرية، ١٩٩٣م.
- الإكمال في رفع الارتباب عن المؤلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب، لابن ماكولا، تحقيق عبدالرحمن المعلمي، دائرة المعارف العثمانية، حيدرآباد، ط ١.
- أمالي الزجاجي، تحقيق عبدالسلام هارون، دار الجليل، بيروت، ط ٢، ١٤٠٧هـ.
- أمالي القاضي، تحقيق محمد عبدالجواد الأصمعي، دار الكتب المصرية، ط ٢، ١٣٤٤هـ.
- أمالي اليزيدي، دائرة المعارف العثمانية، حيدرآباد، ط ١، ١٣٩٧هـ.
- إنباه الرواة على أنباه النحاة، للقفطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مصورة دار الفكر العربي، القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ١٤٠٦هـ.
- الأوراق (أخبار الرازي بالله والمتقي لله)، للصولي، تحقيق ج. هيورث. دن، مطبعة الصاوي، ١٣٥٤هـ.
- أوهام شعراء العرب في المعاني، لأحمد تيمور، مطابع دار الكتاب العربي، مصر، ط ١، ١٣٦٩هـ.
- الإيضاح في علل النحو، للزجاجي، تحقيق مازن المبارك، مكتبة دار العروبة، القاهرة، ط ١، ١٣٧٨هـ. ودار النفائس، بيروت، ط ٢، ١٣٩٣هـ، وط ٣، ١٣٩٩هـ، وط ٥، ١٤٠٦هـ.

- الإيناس في علم الأنساب، للوزير المغربي، تحقيق حمد الجاسر، دار اليمامة للطباعة، الرياض، ط ١، ١٤٠٠هـ.
- بغية الطلب في تاريخ حلب، لابن العديم، تحقيق سهيل زكار، دار الفكر، بيروت.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، للسيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مصورة المكتبة العصرية، بيروت، ١٤١٩هـ.
- بقية التنبهات على أغلاط الرواة، لعلي بن حمزة البصري، تحقيق خليل العطيّة، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط ١، ١٩٩١م.
- تاريخ الأدب العربي، لكارل بروكلمان، الترجمة العربية بإشراف محمود فهمي حجازي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٥م.
- تاريخ الإسلام، للذهبي، تحقيق بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط ١، ٢٠٠٣م.
- تاريخ دمشق، لابن عساكر، تحقيق عمرو غرامة العمروي، دار الفكر، بيروت، ١٤١٥هـ.
- تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم، للمفضل بن محمد التنوخي، تحقيق عبدالفتاح محمد الحلو، دار هجر، القاهرة، ط ٢، ١٤١٢هـ.
- تاريخ مدينة السلام، للخطيب البغدادي، تحقيق بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط ١، ١٤٢٢هـ.
- تخلص الشواهد وتلخيص الفوائد، لابن هشام، تحقيق عباس مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ١، ١٤٠٦هـ.
- تذكرة النحاة، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق عفيف عبدالرحمن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤٠٦هـ.

- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق حسن هندراوي، دار القلم، دمشق، ودار كنوز إشبيليا، الرياض، ط ١، ١٤١٩-١٤٣٧هـ.
- تصحيح لسان العرب، لأحمد تيمور، دار الآفاق العربية، القاهرة، ط ١، ١٤٢٢هـ.
- التصريح بمضمون التوضيح، لخالد الأزهري، تحقيق عبدالفتاح بحيري إبراهيم، الزهراء للإعلام العربي، ط ١، ١٤١٨هـ.
- تفسير رسالة أدب الكتاب، للزجاجي، تحقيق عبدالفتاح سليم، معهد المخطوطات العربية، القاهرة، ١٤١٤هـ.
- التمام في شرح أشعار هذيل، لابن جني، تحقيق أحمد محمد علام، ط ١، ١٤٣٧هـ.
- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، لناظر الجيش محمد بن يوسف، تحقيق مجموعة من الأساتذة، دار السلام، القاهرة، ط ١، ١٤٢٨هـ.
- التنبيهات على أغاليط الرواة، لعلي بن حمزة البصري، تحقيق عبدالعزيز الميمني، دار المعارف، القاهرة، ط ٣، ١٩٨٦م.
- توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم، لابن ناصر الدين الدمشقي، تحقيق محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٩٩٣م.
- جامع البيان في القراءات السبع، لأبي عمرو الداني، تحقيق مجموعة من الباحثين، جامعة الشارقة، الإمارات، ط ١، ١٤٢٨.
- جمال القراء وكمال الإقراء، لعلم الدين السخاوي، تحقيق مروان العطية ومحسن خرابة، دار المأمون، دمشق، ط ١، ١٤١٨هـ.
- جهرة اللغة، لابن دريد، تحقيق رمزي منير البعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ط ١، ١٩٨٧م.

- حاشية على شرح بانث سعاد، لعبدالقادر البغدادي، تحقيق نظيف محرم خواجه، دار فرانتس شتاينر بفيسبادن، ١٤٠٠هـ.
- حلية المحاضرة، لأبي علي الحاتمي، تحقيق جعفر الكتاني، دار الرشيد، بغداد، ١٩٧٩م.
- حواشي درة الغواص، لابن بري، تحقيق أحمد طه حسانين سلطان، مع: حواشي ابن ظفر على درة الغواص، مطبعة الأمانة، القاهرة، ط ١، ١٤١١هـ.
- حياة الحيوان الكبرى، للدميري، تحقيق إبراهيم صالح، دار البشائر، دمشق، ط ١، ١٤٢٦هـ.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، لعبدالقادر البغدادي، تحقيق عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٣، ١٤١٦هـ.
- الخصائص، لابن جنبي، تحقيق محمد النجار، الهيئة العامة المصرية للكتاب، القاهرة، ط ٤.
- الدر الفريد وبيت القصيد، لابن أيذر المستعصي، تحقيق كامل سلمان الجبوري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٣٦هـ.
- درة الغواص في أوهام الخواص، للحريري، تحقيق عرفات مطرجي، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط ١، ١٤١٨هـ.
- ذيل تاريخ بغداد، لابن النجار، تحقيق قيصر أبو فرح، دائرة المعارف العثمانية، ١٣٩٨-١٤٠٢هـ، تصوير دار الكتاب العربي، بيروت.
- الزجاجي حياته وآثاره ومذهبه النحوي من خلال كتابه (الإيضاح)، لمازن المبارك، مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق، مج ٣٤، سنة ١٣٧٨هـ، ج ٢، ص ٢٥٦-٢٧٢، ج ٣، ص ٤٣١-٤٤٦، ج ٤، ص ٦٠٢-٦١٧، مج ٣٥، سنة ١٣٧٩هـ، ج ١، ص ٦١-٧٨، ج ٢، ص ٢٣٤-٢٤٤. ودار الفكر، دمشق، ط ٢، ١٤٠٤هـ (وإليها العزو).

- سفر السعادة وسفير الإفادة، لعلم الدين السخاوي، تحقيق محمد أحمد الدالي، دار صادر، بيروت، ط ٢، ١٤١٥ هـ.
- السماع والقياس، لأحمد تيمور، دار الآفاق العربية، القاهرة، ط ١، ١٤٢١ هـ.
- سمط النجوم العوالي في أنباء الأوائل والتوالي، لعبد الملك العصامي، تحقيق عادل عبدالموجود وعلي معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٩ هـ.
- شرح أبيات مغني اللبيب، لعبد القادر البغدادي، تحقيق عبدالعزيز رباح وأحمد يوسف الدقاق، دار المأمون، دمشق، ط ٢، ١٤٠٧ هـ.
- شرح درة الغواص، للشهاب الخفاجي، مطبعة الجوائب، إسطنبول، ١٢٩٩ هـ.
- ضحى الإسلام، لأحمد أمين، مؤسسة هندواي، القاهرة، ٢٠١٢ م.
- طبقات الشافعية الكبرى، لعبد الوهاب السبكي، تحقيق عبدالفتاح محمد الحلو ومحمود محمد الطناحي، دار إحياء الكتب العربية، مطبعة فيصل عيسى البابي الحلبي، القاهرة.
- غاية النهاية في طبقات القراء، لابن الجزري، تحقيق ج. برجستراسر، مصورة دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٢ هـ.
- الفرج بعد الشدة، للتنوخي، تحقيق عبود الشالجي، دار صادر، بيروت، ١٣٩٨ هـ.
- الفروق، للقرافي، تحقيق محمد سراج وعلي محمد، دار السلام، القاهرة، ط ١، ١٤٢١ هـ.
- الفصوص، لصاعد الربيعي، تحقيق عبد الوهاب التازي سعود، ١٤١٣ هـ.
- فهرس الكتب العربية الموجودة بدار الكتب المصرية لغاية آخر شهر مايو سنة ١٩٢٦ م، ج ٣، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ط ١، ١٣٤٥ هـ.
- فهرس مخطوطات مكتبة كوبرلي، لرمضان ششن وزميلييه، إستانبول، ١٤٠٦ هـ.
- الفهرست، للنديم، تحقيق أيمن فؤاد سيد، مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، لندن، ١٤٣٠ هـ.

- الفوائد والأخبار عن ابن دريد، تحقيق إبراهيم صالح، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢، ١٤٠٧هـ.
- قلائد الجمان في فرائد شعراء هذا الزمان، لابن الشعّار الموصلّي، تحقيق كامل سلمان الجبوري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢٦هـ.
- الكتاب، لسيبويه، تحقيق عبدالسلام هارون، مصورة دار الجليل، بيروت، ط ١.
- كتاب في السياسة، للوزير المغربي، تحقيق سامي الدهان، المعهد الفرنسي بدمشق، ١٣٦٧هـ.
- المبهج في تفسير أسماء شعراء الحماسة، لابن جني، تحقيق مروان العطية وشيخ الراشد، دار الهجرة، بيروت، ط ١، ١٤٠٨هـ.
- مجالس ثعلب، تحقيق عبدالسلام هارون، دار المعارف، القاهرة، ط ٢، ١٩٦٠م.
- مجالس العلماء، تحقيق عبدالسلام هارون، مطبعة حكومة الكويت، ط ٢، ١٩٨٤م، (مصورة عن الأولى الصادرة سنة ١٩٦٢م).
- المجموع اللفي، للأفطسي، تحقيق يحيى الجبوري، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط ١، ١٤٢٥.
- محاضرات في تحقيق النصوص، لهلال ناجي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط ١، ١٩٩٤م.
- المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لابن جني، تحقيق علي النجدي ناصف وعبدالفتاح إسماعيل شلبي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٤٢٠هـ.
- مختار تذكرة أبي علي الفارسي وتهذيبها، لابن جني، تحقيق حسين أحمد بوعباس، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، ط ١، ١٤٣٢هـ.

- المخصص، لابن سيده، تحقيق خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ١، ١٤١٧هـ.
- المذكر والمؤنث، لأبي حاتم السجستاني، تحقيق حاتم الضامن، دار الفكر المعاصر، بيروت، ودار الفكر، دمشق، ط ١، ١٤١٨هـ.
- مرآة الجنان وعبرة اليقظان، لابن أسعد اليافعي، تحقيق خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٧هـ.
- المزهري في علوم اللغة وأنواعها، للسيوطي، تحقيق محمد أحمد جاد المولى وعلي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، مصورة دار الجليل، بيروت.
- المستفاد من ذيل تاريخ بغداد لابن النجار، انتقاء ابن أيبك الدمياطي، تحقيق محمد مولود خلف، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤٠٦هـ.
- مصارع العشاق، لجعفر بن أحمد السراج، دار صادر، بيروت.
- معجم الأدباء، لياقوت الحموي، تحقيق إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط ١، ١٩٩٣م.
- معجم البلدان، لياقوت الحموي، دار صادر، بيروت، ط ٢، ١٩٩٥م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعراب، لابن هشام، تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمدالله، دار الفكر، بيروت، ط ٦، ١٩٨٥م.
- المنصف شرح تصريف المازني، لابن جني، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط ١، ١٣٧٣هـ.
- منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق سدني جلازر، ١٩٤٧م.
- نزهة الألباء في طبقات الأدباء، لأبي البركات الأنباري، تحقيق إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الزرقاء، ط ٣، ١٤٠٥هـ.

- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، لمحمد الطنطاوي، عالم الكتب، بيروت، ط ١، ١٤١٧هـ.
- نشوار المحاضرة وأخبار المذاكرة، للتنوخي، تحقيق عبود الشالجي، دار صادر، بيروت، ط ٢، ١٩٩٥م.
- الوافي بالوفيات، للصفدي، تحقيق أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ١، ١٤٢٠هـ.
- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لابن خلّكان، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ١٩٩٧م.

بحور لم يُؤصّلها الخليل

(البحرُ المنساب)

إعداد:

عمر علي خلوف

باحث في العروض والقافية

الرياض

• ملخص البحث:

تأصيلٌ لوزنٍ مبتدع، لم يُؤصِّله أحد، على الرغم من قدمه، وكثرة ما كُتِبَ عليه من الموشحات، التي تشير إلى أنه ابتداعٌ أندلسي، ظهر في أواخر القرن الخامس، وانتشر بعده.

أقام الشعراءُ وزنه على تكرار التفعيلة: (مفعولاتُ)، دون التزامهم بتأصيل الخليل لها، فلم يلتفتوا إلى موقع الوتد المفروق فيها، ونوعوا في الكتابة عليه: تاماً ومجزؤاً ومقصرأً، كما نوعوا في أشكالِ ضروبه وأعاريضه.

ونظراً لغرابته، وخفائه على محققي الموشحات، فقد تاهوا في ضبط الموشحات المكتوبة عليه، وأحلّوا بميزانها، ثم نسبوا الخلل والاضطراب إليها. وبتأصيل هذا الوزن، وإظهاره، نأمل أن يعود إلى الموشحات وهجها وألقها وصحة ميزانها.

الكلمات المفتاحية: البحور الشعرية - المنساب - الموشحات - أوزان الخليل.

المقدمة:

هو البحرُ (السابع) من سلسلة: (بحور لم يُؤصّلها الخليل)^(١)، و(الثاني والعشرون) من مجموع بحور الشعر العربي عندنا.

وهو وزن مُبتدعٌ، لم ينتبه إليه أحدٌ، ولم يُؤصّل أحدٌ، أطلقت عليه اسم: (البحر المنساب)، دلالةً على صفة انسيابه، كانسياب الماء، وذلك لكثرة ما وجدت له من أمثلةٍ في (الموشحات) الأندلسية، وهي التي وُضعت في أصلها للغناء والتغني.

وتشيرُ جُلُّ شواهدهِ إلى أنه ابتداءٌ (أندلسيٌّ)، ظهرَ في أواخر القرنِ الخامس، وانتشرَ في الموشحات الأندلسية طيلة القرنِ السادس، والموشحات التي سارت على نهجها فيما بعد.

وعلى الرغم من اعترافنا بنقص الاستقراء، وعدم استيعابه لجميع ما قيل على هذا الوزن، فقد رأيتُ أن أُوصّل لهذا الوزن، بعد أن اجتمع لديّ عددٌ كبيرٌ جداً من الأمثلة والشواهد، التي يمكن بدراستها أن نضع قواعدَه، مطمئنين إلى أن أيّ مثالٍ جديدٍ سيكون في صالح هذا التأصيل لاحقاً.

(١) هي: (المتداركُ، والخببُ، والمخلعُ، والأحقُّ، والدويبُ، والسلسلةُ)، وقد نُشرت متفرقةً في مجلة الدراسات اللغوية، انظر فهرس المراجع.

الدراسة والتأصيل:

يَقُومُ إِيْقَاعُ (البحر المنساب) على تكرار التفعيلة: (مفعولات)، ثلاث مرّات في الشطر، مُتَوَافِقاً مع ما تتركَّبُ منه بحور الشعر الأخرى، مع مِيلٍ وَاضِحٍ إلى المشطورات، والمنهوكات، والمقصرات منه^(١).

و(مفعولات) - في الأصل - تفعيلةٌ خليلية، لم تُرَكَّبِ العربُ منها وزناً قائماً بذاته، ولكنها - بتمامها - جزءٌ مُهمٌّ من تركيب البحر المنسرح^(٢)، وتفعيلةٌ أصيلةٌ في البحر المقتضب^(٣)، كما هو معلوم.

وكان الجوهري قد نفى إمكانية أن يتألف من تكرار (مفعولات) بحرٌ ما^(٤).

وهي تتركَّبُ عندهم من: (سببين خفيفين، فوتد مفروق: / هـ / - هـ / هـ /)، كما هو معلوم، وتصبح بزحاف (الطي): (مفعولات)، بسقوط ساكن السبب الخفيف الثاني، وتُنْقَلُ إلى: (فاعلات)، وهو الزحاف الشائع، والأكثر استخداماً من الأصل في المنسرح، وادّعاء لزومه في المقتضب.

أو تصبح بزحاف (الخبن): (مفعولات)، بسقوط ساكن السبب الخفيف الأول، وتُنْقَلُ إلى: (فَعُولَات)، زحافاً قبيحاً، نادراً.

ناهيك عن اجتماع (الخبن والطي) معاً: (مَعْلَات)، فتُنْقَلُ إلى: (فَعِلَات)، زحافاً نادراً كذلك.

(١) ذكر ابن الفرخان في كتابه المخطوط: (الإبداع في العروض)، وزناً للفُرس يسمونه: (المآب)، يقوم على تكرار (مفعولات)، يستخدمونه (متمناً)، ومثّل له بيتين فارسيين، أحدهما على الضرب: (مفعولات)، والآخر على الضرب: (مفعولن)، واقتصر في الاستشهاد عليه بالعربية على (المربّع) منه، ذي الضرب: (مفعولان)، ومثّل له بيت وحيد من شعره، ومنع الزحاف فيه! فهو أقرب إلى البحر المقتضب.

(٢) وزنه: (مستفعلن مفعولات مستفعلن).

(٣) وزنه: (مفعولات مفتعلن).

(٤) عروض الورقة ص ١١.

ولعلَّ بدايةً انطلاقة (البحر المنساب) -تقديرًا- كانت بظهور الضرب: (مفعولن) في (البحر المقتضب)، ذلك أن للمقتضب -عند الخليل- صورة واحدة في الشعر العربي، هي:

مفعولاتُ (مفتعلن) = مفعولاتُ (مفتعلن)

حيثُ (مفتعلن) تفعيلةٌ مطويةٌ عن: (مستفعلن) لزوماً^(١).

غير أن الشعراء أحدثوا للمقتضب -كما للمنسرح- ضرباً جديداً: (مفعولن)، بإسكان العين من (مفتعلن)، وزاوجوا بينه وبين عروضة: (مفتعلن)، فجعلوا (الصدر للمقتضب)، و(العجز للمنساب):

مفعولاتُ مفتعلن = مفعولاتُ (مفعولن)

وهو قالب قديم^(٢)، لم يذكره الخليل ولا العروضيون من بعده. أشار إليه د. إبراهيم أنيس في معرض إنكاره البحر المقتضب، فنقل عن كتاب الأغاني قول الحسين بن الضحاك (-٢٥٠هـ)^(٣):

عالمٌ بِحُبِّيهِ = مُطْرِقٌ مِنَ التَّبِيهِ
يوسُفُ الجمالِ وفِرٌّ = عَوْنٌ^(٤) فِي تَعَدِّيهِ
لا وَحَقٌّ ما أَنَا مِنْ = عَطْفِهِ أَرْجِيهِ
ما الحِياةُ نافعَةٌ = لي على تَأْبِيهِ
النَّعيمُ يَشغَلُهُ = والجمالُ يُطغِيهِ
فهو غيرُ مُكْتَرِثٍ = لِلَّذِي أَلْقِيهِ
تائهٌ تَزهدُهُ = فِي رَغْبَتِي فِيهِ

(١) ناهيك عن إلزامهم طيِّ (مفعولات)، لتصيرَ إلى: (فاعلات).

(٢) قال عنه خلوصي: «وهو بدعة الشعراء المحدثين! انظر: فن التقطيع الشعري والقافية، ص ١٧٢.

(٣) موسيقى الشعر ص ٥٤، وانظر كتاب الأغاني: ١٨٥/٧، وقد أورد د. أنيس البيت الثالث مختلاً،

والنصحیح من تجريد الأغاني لابن واصل الحموي، ص ٨٦٣.

(٤) يصح بالتنوين، فتكون (مفعولات) سالمة، كما يصح بمنع الصرف: (فروعون)، فتكون: (فاعلات).

كما أحدثوا له - لاحقاً - الضربَ: (مفعولان):

مفعولاتٌ مفعَلن مفعولاتٌ مفعولانُ

يقول ابن عربي (- ٦٤٠ هـ) في واحدةٍ من صوفيّاته^(١):

لا إِلَهَ إِلَّا اللهُ = قَوْلُ عَارِفٍ أَوْاهُ

أَظْهَرَتْ شَهَادَتُهُ = حُكْمَ كُلِّ مَنْ نَادَاهُ

إِنْ دَعَاهُ مُوجِدُهُ = فَالَّذِي دَعَا لَبَّاهُ

مِنْ وُجُودِنَا، فَلِذَا = قُلْتُ: إِنَّنِي إِيَّاهُ!

ثمَّ استبدلوا (مفعولن) بـ (مفتعلن) في العَرُوضِ أيضاً:

مفعولاتٌ (مفعولن) = مفعولاتٌ (مفعولن)

يقول صاحب، شرف الدين الأنصاري الحموي (- ٦٢٢ هـ) من قصيدة

عدّتها عشرون بيتاً، التزمَ في عَرُوضِهَا - وَضَرِبَهَا - (مفعولن)^(٢):

كَمْ كَتَبْتُ مِنْ رُفْعِهِ = وَاخْتَصَرْتُ مِنْ لُغَتِهِ

كَمْ شَرَحْتُ مِنْ وَجْدِهِ = كَمْ سَفَحْتُ مِنْ دَمْعِهِ

بِتُّمْ وَأَعْرَضْتُمْ = مَا أَمَرَّهَا جُرْعَهُ

لَا تَحِلُّ عَلَيَّ صَبْرِي = لَيْسَ فِيهِ مِنْ نُجْعِهِ

مَا لِنَاظِرِي كُحْلٌ = غَيْرَ هَذِهِ الطَّلَعِ

(١) ديوانه، ص ٢٧٧.

(٢) ديوانه ص ٣١٦.

وَنَوَّعَ ابْنُ زَهْرٍ الحَفِيدَ (-٥٩٥هـ) فِي إِحْدَى مَوْشِحَاتِهِ بَيْنَ الضَّرْبَيْنِ: (مَفْتَعَلْنَ) وَمَفْعُولْنَ)، وَجَاءَ مَعَهُمَا بِالْعَرُوضِ: (فَعْلَنْ)، فَقَالَ^(١):

عَبْرَةٌ تَ / سَيْلٌ = وَدَمٌ عَ / لَى الْأَثْرُ^(٢)

قَدْ صَبَرْتُ / حَتَّى = لَاتَ حِينَ / مُصْطَبْرِي

لَا أَطِيقُ / كَثْمًا = ضِيقْتُ بِالْأُ / سَى ذَرْعَا

زَائِرٌ أ / لَمَّا = يَلْبِسُ الدُّ / جَى دِرْعَا

حَجَبُوهُ / لَمَّا = صَارَ صَوْرَةً / بَدْعَا

وَكَذَا الْأُ / فَوَلٌ = مِنْ عَوَائِدِ / بَدِ الْقَمَرِ

قَلَمًا تَ / آتَى = أَمَلٌ بِ / لَا كَدَرِ

وهذا كما ترى إيقاعٌ عَذْبٌ، لم يستخدم الشعراءُ فيه من الزحافِ إلا: (فاعِلاتُ)، وهو الزحافُ السلسُ في (المقتَضِبِ)، والأكثرُ شيوعاً من الأصلِ السالمِ، و(فِعِلاتُ) كما جاء في موشحة ابن زهر.

والحقيقةُ أنه لو اقتصرَ التجديدُ على ذلك، لم تكن بنا حاجة إلى زيادة وزن (البحر المنساب)، ولأكتفينا بتصنيفِ ذلك تحت مظلة (التجديد في بحر المقتَضِبِ)، إلا أن الشعراءَ في (البحر المنساب) استحدثوا أشكاله المطوّلة، بزيادة (مفعولاتُ) ثلاثة فيه، ونوّعوا في ضروبه وأعاريضه، واستخدموا زحافات لا تُناسِبُ وزنَ المقتَضِبِ، فجعلوا (مفعولاتُ) تفعيلةً سَبَبِيَّةً، لا وتد فيها، مُرَكَّبَةً من: (ثلاثة أسباب خفيفة ومتحرك)، ولم يلتفتوا إلى موقع (الوتدِ المفروقِ) منها، فأوقعوا الزحافَ على أسبابها الثلاثة، مفردةً أو مجتمعة، فجاءوا بها على:

١ - مَعُولاتُ: بسقوط الفاء، وتنقل إلى: (فَعُولاتُ)، أو (مَفَاعِيلُ).

٢ - مَفْعَلاتُ: بسقوط الواو، وتنقل إلى: (فاعِلاتُ).

(١) المغرب في حلى المغرب ١/ ٢٧٧.

(٢) وزنه: (فِعِلاتُ مفتعلن)، والذي يُساوي: (مفتاعِلن فعلن) من الكامل، وفيها غيره.

٣- مَفْعُولَتْ: بسقوط الألف.

٤- مَعْلَاتٌ: بسقوط الفاء والواو معاً، وتُنْقَلُ إلى: (فَعِلَاتٌ).

٥- مَعُولَتْ: بسقوط الفاء والألف معاً، وتُنْقَلُ إلى: (فَعُولَتْ)، أو (مفاعِلٌ).

٦- مَفْعُلَتْ: نادراً، بإسقاط الواو والألف معاً.

واستقرَّ لهم الوزن على ذلك.

ولا شك أن استخدام كل هذه الزحافات، أعطى الموشحات المكتوبة على هذا الوزن صفةً الشعرية، مما دعا بعض منظرٍها إلى الحيرة في ضبطها، أو ادعاء الإخلال بالوزن.

ويمكننا أن نقول:

إنَّ الفارقَ المميِّزَ بين المقتَضِبِ والمنسابِ؛ هو الفارقُ بين (مفعولاتٌ) الخليلية، بوتدها المفروق، الذي لا يمسه الزحاف، وبين (مفعولاتٌ) السببية، المفتقدة للوتد، والتي يقعُ الزحافُ فيها على أيِّ واحدٍ من أسبابها الثلاثة!

ويمكننا بالتالي أن ندرج ما وافقَ (البحرَ المقتَضِبِ)، بأشكالِ زحافته، تحت مظلة (المقتَضِبِ)، وأن نجعل ما وافقَ (البحرَ المنسابِ)، بأشكالِ زحافته، مندرجاً تحت مظلة (المنساب).

* ومفتاحه الذي وضعناه له هو:

مُنسَابٌ لَهُ فِي الْوِزْنِ تَأْصِيلٌ = مَفْعُولَاتٌ مَفْعُولَاتٌ مَفْعُولٌ

ونظراً إلى أن (مفعولاتٌ) تفعيلة متحركة الآخر، كان لا بُدَّ في الأعراب والأضرب - وهي مَظَانٌ وَقْفٍ - من إجراءٍ لإسكانِ آخرها، زيادةً أو نقصاناً، فشَقَّقُوا للوزن بذلك ضرباً عدداً، لتصيرَ إلى أحد الأشكال التسعة التالية:

١- مَفْعُولَاتَاتُنْ: (مفعولن فَعْلُنْ)، بزيادة ساكنين بينهما متحرك إلى آخرها.

٢- مَفْعُولَاتَانْ: (مفعولن فاعْ)، بزيادة ألفٍ ونونٍ ساكنتين إلى آخرها.

٣- مَفْعُولَاتُنْ: بزيادة نونٍ ساكنةٍ إلى آخرها.

- ٤ - مفعولان: بإسكانِ التاءِ المتحرّكة.
- ٥ - مفعولن: بإسقاطِ التاءِ المتحرّكة.
- ٦ - مفعول: بإسقاطِ نون (مفعولن)، وإسكانِ ما قبلها.
- ٧ - مفعول: بإسقاطِ لام (مفعول)، فُتُنقَل إلى: (فعلن).
- ٨ - فاع: بإسقاطِ نون (فعلن)، وإسكانِ ما قبلها.
- ٩ - فع: بإسقاطِ عين (فاع) أو ألفها.

ولكيلا يطولَ الشطرُ كثيراً في الأشكالِ التامة، ومشطوراتها، اقتصروا فيها على الضرب (مفعولن)^(١) فما دونه، من مثل: (مفعول، وفعلن، وفاع، وفَع)، وخصّوا الضروب: (مفعولاتن، ومفعولاتن، ومفعولاتن) ومفعولان) فما دونها بالمجزوءات والمنهوكات: (ثنائيات التفعيلة)، مع ميل واضح إلى الأنساق المقصورة منها، كراهة توالي الأسباب الخفيفة فيه، واستثقالها.

ونُثِبَ هنا قوالبه المستعملة:

أولاً: الثلاثيات:

- ١ - مفعولات مفعولات مفعولن (٢)
- ٢ - مفعولات مفعولات فعلن
- ٣ - مفعولات مفعولات فاع
- ٤ - مفعولات مفعولات فع

(١) لم نجد للثلاثيات ضرباً أطولَ من (مفعولن)، ويصحّ عندنا أن يرد الضرب على: (مفعولان) أو: (مفعولاتن)، وربّما نجدّه لاحقاً.

(٢) يليه الضرب: (مفعول)، أثبتناه في الثنائيات، ولم نثبته في الثلاثيات، لعدم توافر المثال.

ثانياً: الثنائيات:

- ٥- مَفْعُولَاتُ مَفْعُولَاتَيْنِ
- ٦- مَفْعُولَاتُ مَفْعُولَاتَانِ
- ٧- مَفْعُولَاتُ مَفْعُولَاتَيْنِ
- ٨- مَفْعُولَاتُ مَفْعُولَانِ
- ٩- مَفْعُولَاتُ مَفْعُولِنِ
- ١٠- مَفْعُولَاتُ مَفْعُولٍ
- ١١- مَفْعُولَاتُ فَعْلِنِ
- ١٢- مَفْعُولَاتُ فَاغٍ
- ١٣- مَفْعُولَاتُ فَعٍ

ونظراً لغيرية هذا الوزن، وخفائه على جُلِّ المهتمين بالأدب الأندلسي عموماً، ومحققِي الموشحات خاصة، فقد تاه المحققون، في ضبط الموشحات المكتوبة عليه، وأخلُّوا بميزانها مراراً، ورُبَّما نسبوا وزنها إلى موازين أخرى، أو نسبوا إليها الاضطراب، حتى ليصعبُ أن تجدَ فيها تحقيقا ضابطاً مرضياً.

ولسنا هنا بصدد نقدِ تحقيقاتهم، ولا تصويبها، وأغلبها بحاجة ماسة لذلك، وسيكون لنا مع بعضها جولة نقدية، إن شاء الله، ولكننا سنكتفي بما يُمثِّلُ الوزن، ويُحقِّقه، ويضبطُ الكلامَ ومعانيه، قدر الحاجة والمستطاع.

وبأخذ ذلك في الحسبان تُصبحُ أكثرُ الموشحات -التي تبدو مختلة الوزن- صحيحةً، وما كان مختلاً منها فمردهُ إلى النَّسَاحِ والمحققين.

وكان جُلُّ اعتمادنا في جمع الشواهد على كتاب: (جيش التوشيح) للسان الدين بن الخطيب (-٧٧٦هـ)، بتحقيقه^(١)، وكتاب: (دار الطراز)

(١) الأول بتحقيق: هلال ناجي ومحمد ماضور، والثاني بتحقيق: (ألن جُونز).

لابن سناء الملك (-٦٠٨هـ)، بتحقيقه^(١)، ودواوين بعض شعراء الموشحات الأندلسية، والمملوكية، وبعض الكتب التي اعتنت بها، مع محاولة التوفيق بين الاختلافات في المصادر، لكثرة ما فيها من التصحيف والتحريف وسوء الضبط.

ولا يفوتنا أن نشير إلى أن جميع الأشطر المزاحفة، التي تقوم على إحدى التفعيلات الآتية:

فَعُولَاتُ / مَفْعُولَاتُ / مَفْعُولن

كقوله:

وَسَلَّ بِاللِّدِّ / حَوَى عَنِ كُتْبِ / يَبْرِينِ

أو:

فَعُولَاتُ / مَفْعُولَاتُ / فَعْلن

كقوله:

طَوَانِي الْهَدَى / حَوَى طَيِّ الْوِ / شَاحِ

تساوي بتفاعيل الخليل:

فَعُولن / مَفَاعِيلن / مَفَاعِيلن

فَعُولن / مَفَاعِيلن / فَعُولن

وهي تبدو من مُقَصَّرات البحر الطويل، أو مجزوءاته، وليست منه، وربّما توَهَّم ذلك عددٌ من مُحَقِّقي الموشحات، فنسبوا إلى مجزوء الطويل، بناءً على مَطَّلَع الموشح، أو دَوْرِهِ الأول، دون النظر فيما يُلاققه ويُقابله من الأقسمة والأجزاء، في الأفعال والأدوار الأخرى.

(١) الأول بتحقيق: جودت الركابي، والثاني بتحقيق: عبد العزيز نبوي.

فإذا التزم الشاعر -مثلاً- الوزن: (فَعولاتُ مفعولن)، الذي يساوي:
(فَعولن مفاعيلن)، جازت نسبته للوزنين^(١)، كقول ابن سناء الملك^(٢):

[ألا] أَيْ/هَا الْوَالِي = عَلَى الْحُسْنِ / وَالظُّرْفِ
لَقَدْ زَادَ/ بَلْبَالِي = رَقِيبٌ حَ / سَمَى طَرْفِي
حُلَى وَجْهِ/ كَ الْحَالِي = كَمَا قَدْ حَ / سَمَى كَفِي

وقول ابن نباتة المصري^(٣):

هَلالُ الدُّجَى نَاحِلٌ = إِذَا مَا بَدَأَ بَدْرِي
فِيأُ أَيُّهَا الْعَاذِلُ = دَعِ الْفِكْرَ فِي أَمْرِي
فَلِي نَظْرٌ مَائِلٌ = إِلَى غُصْنٍ نَضْرٍ

وقل مثل ذلك فيما جاء منها على: (فَعولاتُ مفعو)، أو: (فَعولتُ مفعو)، اللذين
يساويان: (فَعولن فَعولن)، أو: (فَعولُ فَعولن)، فهي كثيرة أيضاً، كقوله:

مُنَايَ لِقَاكَ = وَأَمْنِي مُنَاكَ

كما أن بعض الشطور التي جاء تفعيلها على:

مَفْعولتُ فاعلاتُ فَعْلن

تتداخل مع وزن مجزوء الدوبيت:

فَعْلن فَعْلن مفاعلاتن

كقوله:

مَنْهَن دُموعِي الْهُوَامِلُ
وَالسَيْفُ تُزِينُهُ الْحَمَائِلُ

(١) أو ربما إلى منهوك المتقارب: (فَعولن فَعولن فع).
(٢) سجع الوراق، ٢/ ١٧٠، عن ديوان الموشحات الفاطمية ص ١٧٠. وقد جاءت الأفعال على وزني (مجزوء

الرجز)، و(مشطور الوافر) معاً.

(٣) ديوان الموشحات المملوكية، ص ٨١.

وقوله:

إِنْ كُنْتَ تُحِبُّهُ فَدِنْ لَهُ
لَوْ جَادَ لَصَبَّ بِقُبْلَهُ

وهو وزن قصيدة بهاء الدين زهير (-٦٥٦هـ) الشهيرة^(١):

يَا مَنْ لَعِبْتَ بِهِ شَمُولٌ مَا أَلْطَفَ هَذِهِ الشَّائِلُ

وما جاء من الشطورِ على: (فِعْلَاتُ مَفْعُولِن)، فيتداخل مع: (مُتَّفَاعِلِن فَعْلِن)، كما في قول ابن نباتة المصري (-٧٦٨هـ)^(٢):

فَتَنَاسَتِ الْمَعْهُودُ = وَسَرَّتْ لَكِي يَسْمَعُ

فإذا جاء القسيمُ على زنة: (مَفْعُولَتُ مَفْعُولِن فَعْلِن)، تداخل إيقاعه مع (وزن الخَبَب): (فَعْلِن فَعْلِن فَعْلِن فَعْلِن)، كقوله:

أَيَقَنْتُ بِ/ حُكْمِ الْهَجْرَانِ

والفيصلُ في كلِّ ذلك، النظرُ في جميع الأجزاء المتناظرة من الموشح، لاكتشاف الوزن الصحيح الذي يمكن أن تتسبب إليه.

(١) ديوانه، ص ٢١٤.

(٢) ديوان الموشحات المملوكية ص ١٠١.

الشواهد والتطبيق:

ونظراً لندرة الأشكال التامة: (السُداسيّات) للبحر المنساب، واعتمادِ الموشحات على الأقسمة الوزنية، التي تُماثل الشطور في الشعر، وتنوعها في القفل أو الدور الواحد^(١)، فسنبدي في عرض أمثله وشواهد بالثلاثيات: (المشطورات)، لأنها تمثل الوزن التام، والتي بلغت أربعة ضروب، ثم تُتبعها بالثنائيات الطويلة، فالمُصَّرات منها، بضروبها التسعة، وفقاً للترتيب المُدرج آنفاً، حيث إن هذا التدرج والترتيب يُقرَّب الوزن إلى ذائقة القارئ، والمستمع.

وزيادة في الإيضاح؛ سنعمل على تقطيع جميع الشواهد، بإظهار حدودِ تفاعيلها، وتمييز ما جاء من تفعيلاتها على: (مفعولات) بوضع حَظُّ تحتها، وقد نشير إلى بعض التصويبات، أو بعض الشطور المتداخلة مع الأوزان الأخرى.

ولا يفوتنا أن ننبه إلى أن الوشاحين زاوجوا في أجزاء وأقسمة الأفعال والأدوار، بين أشكاله المطولة والقصيرة، أو بينها وبين أوزان أخرى، وجمعوا بين عدة أجزاء، تختلف طولاً وقصراً، بل ربّما وشحوه بتفعيله مُقاربة أو مُلافقة، تتبّعها، أو تسبقها، نوعاً من التزيين والزرَكشة، وإمعاناً في التنويع والتجديد، ولذلك قد يجتمع في الاستشهاد الواحد أكثر من ميزان، كما سنرى.

والله الموفق.

(١) يتألف الموشح من تركيبين رئيسيين، هما قوام جميع الموشحات: ١- الأفعال: يتركب القفل الواحد من عدة أجزاء وزنية، بقافية موحدة أو قواف متنوعة، وتتحد جميع الأفعال بعدد الأجزاء، وأوزانها، وقوافيها، فهو كالخيط الرابط بين أدوار الموشح. ٢- الأدوار: ويتركب الدور الواحد من عدة أجزاء وزنية أيضاً، تتحد مع الأدوار الأخرى بعدد الأجزاء، وأوزانها، ولكنها تتنوع بقوافيها.

١ - مفعولات مفعولات مفعولن

ويُمثّل هذا الوزن قول ابن رُحيم:

يا رِيحَ الصَّـ / بَا بِاللّهِ / داريني

والذي يُؤكّد انتسابه إلى: (البحر المنساب).

وتتداخل أكثر شطوره المزاخفة مع مُقَصِّر الطويل: (فعلون مفاعيلن مفاعيلن)، حتى ظنّ بعضهم أنه الأصل، وتخرّجه عنه أقسمة لا توافق وزنه ولا زحافاته.

- يقول الوزير المشرف أبو بكر، محمد بن أحمد بن رُحيم (-٥٢٠هـ)^(١):

نَسِيمُ الصَّـ / بَا أَقْبَلَ / مِنْ نَجْدِ

لَقَدْ زَادَ / نِي وَجَدًا عَدَ / لِي وَجَدِ

يا رِيحَ الصَّـ / بَا بِاللّهِ / داريني

بَعْرِفِ شَدَ / ذَا [مِنْ] مِسْكِ / دارينِ

وَوَصَفِ رَ / شَا بِالْهَجْرِ / يبريني

وَسَلْ بِاللِّ / وَى عَنْ كُتْبِ / يبرينِ

هَلْ اسْتَوَحَ / شَتَّ بِالنَّيِّ / والبُعْدِ

وَمَا صَنَدَ / عَتَّ بِثَيْنَدَ / تَ بَعْدِي

- ويقول الأعمى التطيلي (-٥٢٥هـ)^(٢):

وتوافق أغلب أقسمتها الوزن: (فعلون مفاعيلن مفاعيلن)، وزحافاته، وتخرّجه عنه قوله: (وسرّ بي / إلى روض / ربّعي)، الذي يحكم ويؤكّد انتسابه إلى وزن (المنساب)^(٣).

(١) جيش التوشيح، موشح ١٣٢، ص ١٧٥، وفيه أشطرت مختلفة الوزن والمعنى، وتحتاج إلى إعادة تحقيق.

(٢) جيش التوشيح، موشح ٢٧، ص ٤٢، وفيه أقسمة مختلفة الوزن والمعنى!

(٣) يساوي: (فعلون فعلاين مفاعيلن)، وهو على المنساب: (فَعَوْلَتْ فَعَوْلَاتُ مَفْعُولِن).

إِذَا طَلَدَ / عَتَّ أَنْجُمُ / أَزْهَارِ
فَحَيَّ عَدَ / عَلَى حَانَةِ / حَمَارِ
وَسِرِّي / إِلَى رَوْضِ / رَبْعِي
سَقَاهُ وَ / لِي بَعْدَ / وَسْمِي
وَأَلْبَسَهُ / مِنْ كُلِّ / مَوْشِي
وَبَثَّتْ بِ / هِ خُضْرُ زَا / رَابِي

ومنها:

سَبَانِي بِ / سِخْرِ الْأَعْيُ / مِنْ النَّجْلِ
غَزَالُ يَ / شُوبُ الْهَجْرِ / بِالْوَصْلِ
تَكَنَّفَ / نِي فِيهِ أ / وَلَوْ الْعَدْلِ
رُويِدُكُ / مِ الْعَدْلُ / لَا يُسْلِي
خَلَعْتُ لَ / كُمْ عُدْرِي وَ / إِعْذَارِي
أَنَا سَابُ / قِ وَالْحُبِّ / مَضَارِي

- ولمحيي الدين بن عربي (٦٤٠هـ)^(١): موشحة، مطلعها: (تَدْرَعُ لَاهُوتِي
بِنَاسُوتِي)، جاءت أكثر شطورها متداخلة الوزن مع مُقَصَّر الطويل: (فَعُولُن مَفَاعِيلُن
مَفَاعِيلُن) وزحافات، ولكن قوله: (فَانظُرْ عِزِّي فِيكَ وَ تَثْبِيتِي)^(٢) وقوله: (أَوْ دِيمَةَ /
قَطْرَ فَأَ / نَا وَبُلُوكِ)^(٣)، وقوله: (مَا أَسْرَعُ / مَا يَهْدُمُ / هُ الْمَوْتُ)^(٤)، يؤكد لنا انتساب
الوزن للبحر (المنساب).

(١) ديوانه ص ٣٨٩. ولم تثبت شاهدها لما فيها من مخالفة عقدية.

(٢) وزنه: (مفعولات مفعولت مفعولن).

(٣) وزنه: (مفعولت مفعولت مفعولن).

(٤) وزنه: (مفعولت مفعولت مفعولن) أيضاً.

- وكتبت الشاعرة (نادية بوغرارة)، قصيدة التزمت فيها التفعيلة الأولى على:
(مفعلاتُ=فاعلاتُ)، والتزمت الأصل في الثانية والثالثة: (مفعولاتُ مفعولن):

مفعلاتُ مفعولاتُ مفعولن = مفعلاتُ مفعولاتُ مفعولن

فقال^(١):

أشَرَقَتْ بِ/بِ كِ الظلماءُ/ في ليلي = يا بحورَ/ شِعْرٍ صرّتِ/ لي أهلي
إنني أ/ جُوبُ الحرفَ/ مَفْتوناً = سائِحاً بِ/ رَكْبِ الفِكرِ/ في حلِّ
أنتِ بعضُ/ أحلامِ سَ-/أحبيها = من رُكامِ/ أطلالٍ و/ مِنْ وَحْلِ
لا تزالُ/ في لَحني تَ-/قاسيمُ = إنْ تَثَرْتُ/ها يَشْدو لَ-/ها كَلِّي
يا خليلُ/ عَفَواً إنْ بَ-/دا نظمي = خارجاً عَ-/نِ الأشعارِ/ في الشَّكْلِ
إنني و/ إنْ خالفتُ/ منهاجاً = لم أأخُنْ، و/ هذي فُسْحَ-/ةُ العَقْلِ

٢- مفعولاتُ مفعولاتُ فعلن

ويمثله قول الخبّاز:

فيمن وجهُ/ه بدرُ الصِّ/باح

وقوله:

فيمن إنْ بَ-/دا فالبدْرُ/ كامل

وقد تداخلت بعضُ شطوره -بالزحاف- مجزوء الطويل: (فعلون
مفاعيلن فعلون)، وتداخل بعضُها مع مجزوء الدوبيت: (فعلن فعلن
مفاعلاتن)، كما ذكرنا.

(١) ملتقى رابطة الواحة الثقافية، الشبكة العنكبوتية، تطبيقاً على وزن (الهمبئة) السوداني، كما تقول.

- يقول الخباز، يونس بن أبي عيسى^(١):

عُنْوَانُ الْهَدَىٰ لَهٗ دَ لَا تَلُّ

مَنْهَنُّ دُ/ مَوْعِي الْهَدَىٰ/ هَوَامِلُ^(٢)

طَوَانِي الْهَدَىٰ/ هَوَىٰ طَيِّ الْوَلُو/ شَاحِ

فِي مَن وَجْهَهُ/ هُ بَدْرُ الصَّدَىٰ/ بَاحِ

وَمَبَسِمُ/ هُ ثَغْرُ الْأَقَاحِ

تَجُولُ بِدَىٰ/ هُ سَلَافُ/ رَاحِ

أَنَا مِنْ هَدَىٰ/ هَوَاهُ غَيْرُ/ عَاطِلُ

وَالسَّيْفُ تُدَىٰ/ زَيْنَةُ الْحَدَىٰ/ هَامِلُ^(٣)

- ومنه موشح لسراج الدين المحار (-٧١١هـ)^(٤):

التزم فيه الشاعر أصل الوزن، بغير زحاف، واستهله بجزءٍ توشيحِيٍّ من
الثنائيات، على زنة: (مفعولاتُ فاعٍ) أو: (مفعولاتُ فعٍ).

مفعولاتُ فاعٍ = مفعولاتُ مفعولاتُ فعلن

مفعولاتُ فعٍ = مفعولاتُ مفعولاتُ فعلن

نَشْرُ [الزَّهْرِ]/ فَاخٍ = إِذْ هَبَّتْ لَدَىٰ/ نَا عِنْدَ الْأَصَائِلِ

أَنْفَاسُ الرَّيِّ/ يَاحٍ = وَأَنْسَابَتْ عَدَىٰ/ عَلَى الرَّوْضِ الْجَدَىٰ/ دَاوِلُ

(١) جيش التوشيح، موشح ١٠٦، ص ١٤٤.

(٢) تداخل وزن الشطر مع مجزوء الدوبيت.

(٣) تداخل وزن الشطر مع مجزوء الدوبيت.

(٤) ديوان الموشحات المملوكية، ص ١٩٨. وقد تاه المحقق في تفكير أفضاله توهاناً عجيباً، فأدخل قسيماً في أخيه، أو إخوته، وأخل في ضبط كثير من كلماتها، وانظر ديوانه ص ٢٧٦.

قُمْ حُثَّ الطِّ / حَلَى = فِي رَوْضٍ جَدٍ / لَتَّ مِنْهُ الْغَدُ / سَائِمٌ
 أَنْوَاعَ الْحَدِّ / حَلَى = وَانْشَقَّتْ عَدَ / مِنْ الزَّهْرِ الْكَدِّ / سَائِمٌ
 وَاشْرَبَهَا عَدَ / حَلَى = مَا يُشْجِيكَ / مِنْ نَوْحِ الْحَدِّ / سَائِمٌ
 [فَالْقُمْرِيُّ] / نَاخٍ = صَوْتًا أَعْرَ / بَتَّ عَنْهُ الْبَدِّ / سَائِمٌ
 الْحَانَأُ فِ / صَاخٍ = حَتَّى هَيَّ / جَعَتْ مِنْهُ الْبَدِّ / سَائِمٌ

- ومثله لابن زاكور^(١):

مفعولاتُ فَعَلْنَ = مفعولاتُ مفعولاتُ فَعَلْنَ

مفعولاتُ فَعَلْنَ = مفعولاتُ مفعولاتُ فَعَلْنَ

حَدَّثَ عَنْ عَدَ / حَجَائِبُ = زَمَانَ الرَّ / بِيَعِ الْفَضْلِ / الْأَجْمَلُ
 وَاشْكُرْ ذَا الْمَدِّ / سَوَاهِبُ = غَزِيرَ النَّدِّ / حَدَى ذَا الْفَضْلِ / الْأَشْمَلُ
 مُرْسِلَ السِّدِّ / حَجَائِبُ = [تُعِيدُ] الْجَدِّ / حَدَيْبَ [رِيٍّ] / مُحْضَلُ
 نَبَّهَ جَفْنَ / الْأَفْكَارُ = وَاقْدَحَ بِالْحَدِّ / جَا زَنْدَ الرَّ / وَيَّ
 وَأَقْطَفَ نَوْرَ / الْأَشْجَارُ = وَوَحَّدَ بَدِّ / هِ رَبَّ الْبَدِّ / رِيَّ
 - وله مثله^(٢):

حَدَّثَ عَنْ مَدِّ / سَنَاقِبُ = مَوْلَانَا الرَّ / فِيعِ الْقَدْرِ / الْأَكْمَلُ
 حَاصِدِ الْكَدِّ / سَتَائِبُ = وَنَارُ الْوَلْوِ / غَمَى بِالْبَيْضِ / تَشَعْلُ
 مُحْجِلِ السِّدِّ / حَجَائِبُ = بِالْجُودِ الْآلِ / لَذِي مَا زَالَ / يَنْهَلُ

(١) المنتخب من شعر ابن زاكور، ص ٩٤. وتاه المحقق في ضبط القسم الثاني، فقسمه نصفين من غير ضابط!

(٢) ديوانه في موسوعة الشعر العربي، على الشابكة.

أَيْنَ جُودٍ/ حَاتِمٌ = مِنْ جُودِ الْـ/ ذِي سَاسِ الْبِـ/ رِيًّا

نَافِذِ الْعَدِـ/ زَائِمٌ = مُعِيدِ الشُّـ/ رُورِ الْمَيْتِ / حَيًّا

- وقد رأيتُ مقطعاً على (اليوتيوب)، للشيخ (بأي بلعالم) رحمه الله، ادّعى فيه أنّ الشيخ: (محمد بن أب المزمري)، المتوفى (١١٦٠هـ)، اخترع (البحر السابع عشر!)، وأنه لم يكن معروفاً قبله، وسماه: (المضطرب)! وزنه كما قال:

فَاعِلُنْ فَعُولُنْ فَاعِلَاتُنْ... فَاعِلُنْ فَعُولُنْ فَاعِلَاتُنْ

وليس هذا إلا وزن (المنساب)، التزم الشاعرُ فيه الوزن:

فَاعِلَاتُ مَفْعُولَاتُ فَعْلُنْ

وهو مسبوقةٌ إليه بمئات السنين.

والمقطوعةُ أشبه بالموشحات، ومنها^(١):

صَلِّ يَا إِلهِي ثُمَّ / سَلِّمْ... دَائِمًا عَدِـ/ لِي خَيْرِ الْآ / نَامِ

مَا دَعَاكَ / أَوْ لَبَّاكَ / مُحْرِمٌ... قَاصِدًا إِ / لِي الْبَيْتِ الْحِـ/ رَامِ

طَائِعٌ لِـ/ مَوْلَاهُ مُـ/ نَيْبٌ

صَادِقٌ هُـ/ دِي بُرُّ مُـ/ جَيْبٌ

بَاسِلٌ لِـ/ دِي الْهَيْجَا مِـ/ هَيْبٌ = يَتَّقِي وَ / لَا أُسْدُ الْآ / جَامِ

سَابِقٌ إِ / لِي الْعَلَا مُـ/ جَيْبٌ = سَائِقٌ إِ / لِي دَارِ السِّـ/ لَامِ

أَحْمَدُ رِ / سَوْلِ اللَّهِ / أَحْمَدُ

سَيِّدُ الْوِ / رَى طَهَ الْـ / مَجْدُ

(١) مدارس (توات) وإسهامها في الدرس العروضي، د. عبد الله عمّاري، مجلة الذاكرة، مج ٨، ع ١٤، يناير ٢٠٢٠م. وأشار إلى القصيدة الأستاذ: (محمود مرعي)، في ٢٥ / ٠٢ / ٢٠٢٠م، في صفحته على (الفيس بوك)، وسمّى الوزن: (المتدارب)! وذكر أنه يعمل على تأصيل وزنه، واشتقاق أشكاله.

فَضْلُهُ مُ / سَيْنٌ لَيْسَ / يُجْحَدُ = إِذْ حَوَى الْمَدَّ / عَالِي بَالْتَدَّ / حَامٍ
فَهُوَ فِي ضَمِّ / رُوبِ الْفَخْرِ / أَوْ حَدَّ = غَيْرَ أَنَّ / فِيهِ الْقَوْلَ / نَامٍ

٣- مفعولات مفعولات فاع

ويُمثّل الوزن قول ابن رُحيم في الأقفال:

يَمْشِي بَيْنَ / لَيْنٍ وَاضْطِ / سَلَاغٍ

والأدوار في الموشح على الوزن: (مفعولات مفعولات فعلن).

يقول ابن رُحيم^(١):

أَبَى أَنْ يَدَ / جَوْدَ بَالَسَدِّ / سَلَامٍ

فَكَيْفَ يَدَ / جَوْدَ بِالْوِ / صَالٍ

مَنْ كَانَتْ تَدَ / حِيَةَ الْوِ / دَاغٍ

مَنْهُ نَظَرَ / ةٌ إِلَى الْجِ / هَالٍ^(٢)

أَنَا هُوَ الْمُدُّ / تَيْمُ الْمُدِّ / عَنَى

أَنَابَ إِ / لِي أَوْ تَدَ / جَنَى

يَرُوقَكَ / مَنظَرًا وَ / حُسْنًا

كَالْغُصْنِ النَّدِّ / ضَيْرٍ فِي الْقَدِّ / وَاوَمٍ

كَالْبَدْرِ الْمُدِّ / نِيرٍ فِي الْجَدِّ / هَالٍ

يَرُوقَكَ / وَهُوَ ذُو اِرْتَدِّ / سِيَاغٍ

(١) جيش التوشيح، موشح ١٣٦، ص ١٧٩.

(٢) في المغرب ١ / ٢٧١: (منهُ قُبْدًا / ةٌ عِنْدَ الزَّ / وَالٍ)، منسوبة لابن حنون.

كَاللَّيْثِ الْهَدَى / صَوْرٍ كَالغَدَى / زَالٌ
تَذَكَّرَ / عَهْدِي الْمَلُولُ
وَقَدْ أَخَذَ / ذَتُّ مِنْهُ الشَّدَى / مَمُولُ
فَجَادَ بَدَ / زَوْرَةَ بَدَ / خَيْلُ
أَتَى حِينَ / عَبَّ فِي الْمَدَامُ
كَالغَضَنِ أَمْ / مَالَهُ الشَّدَى / مَالُ
يَمْشِي بَيْنَ / لَيْنٍ وَاضْطِ / سَلَغُ
فَمِنْهُ انْثَدَ / نَاءٌ وَاعْتَدَ / سَدَالُ

٤ - مفعولاتُ مفعولاتُ فَع

جاء في الموشحات الأندلسية لسليم الحلو^(١)، والترَمَ فيه طَيّ تفعيلتيه هكذا:

فاعلاتُ فاعلاتُ فَع

فطابَ وحسُن، واقتربَ وزنه من وزن الرمل كثيراً.

يقول فيه:

فِيكَ كُلُّ / مَا أَرَى حَدَ / سَنُ
مُدُّ رَأَيْتُ / وَجْهَكَ الْحَدَ / سَنُ
جَلَّ مَنْ بَدَ / هِ عَلَيْكَ / مَنْ
أَيُّهَا الْـ / سَدَى الصُّدُودَ / سَنُ

مَنْ لِسَيْفٍ / أَدْعَجِيكَ / سَنْ
لَمْ حَرَمْتُ / مُقَلَّتِي الْوَا / سَنْ
إِنَّ صَبَّ / سَكَ النَّحِيلَ / أَنْ
جُنَّ كَلَّ / سَمَا الظَّلَامُ / جَنْ
بِالشَّجَى يَ / سَنُوحُ وَالشَّدَّ / جَنْ

٥ - مفعولات مفعولاتان = مفعولاتُ فاعٍ

للأبيض^(١):

في بعض أدوارها إخلال، يحتاجُ إلى إعادة النظر، ومن أقالها:

كَادَ غَيْرَ / ةً بِالْحِيَلَانِ = وَالْمُنَى تَدَّ / سَيْلُ
فَوْقَ مَرَشَدٍ / فِ الْمَرْجَانِ^(٢) = عَنَبَرٌ قَدَّ / لَيْلُ

...

أَيَقَنْتُ بِـ / حُكْمِ الْهَجْرَانِ^(٣) = أَنَّنِي قَدَّ / تَيْلُ
فَمَحَتْ بِـ / سَدَمِعِ الْأَجْفَانِ = طَرَفَهَا الْكَدَّ / حَيْلُ

....

قَدَّ أَعَدَّ / قَبْلَ الْمِيدَانِ = رَأْيُهُ الْأُ / صَيْلُ
وَأَنْتَضَى لـ / سَطَعَنِ الْفَرَسَانِ = رَأْيُهُ الصَّ / قَيْلُ

....

(١) جيش التوشيح، موشح ٣٨، ص ٥٧.

(٢) نقص عن إخوته بمقدار سبب خفيف، فصار وزنه: (مفعلاتُ مفعولاتن).

(٣) وزنه: (مفعولتُ مفعولن فعلن)، والذي تداخل مع وزن الخبب التام.

ومن أدوارها:

أَنْتَ يَا مَـ / سَنَاطُ الْأَمَالِ = خِدْنُ كُلِّ / رُوعُ
هَيْبَةُ سَـ / سَرْتُ بِالْأَجَالِ = وَالْقَنَا هُجُوعُ
مَزَقْتُ قُـ / لُوبَ الْأَبْطَالِ = دَاخِلَ الضُّـ / لُوعُ
وَأَشْتَدُّ بِـ / صَدْرٍ حَرَّانٍ = كُلُّهُ غَـ / لَيْلُ
لَمْ نَجِدْ نَـ / فَوْسُ الشُّجْعَانِ = لِلْبَقَا سَـ / سَيْلُ
سَمَا فِي رِ / قَابِ الْأَعْدَاءِ = سَيْفِكَ الْمُطَاعُ
وَأَقْتَدَحْتُ / نَارَ الْعَلْيَاءِ = حَرَّةَ الشُّـ / عَاعُ
رُبَّ لَيْدِـ / ةٍ مِنْ ظَلَمَاءٍ = كُلُّهَا قَـ / سَاعُ
فَأَنَارَ / هَا لِلضَّيْفَانِ = مَجْدُكَ الْآـ / ثَيْلُ
وَلَنَابِ / سَوْجِهَ الْإِحْسَانِ = مَنْظَرُ جَـ / مَيْلُ

٦- مفعولاتٌ مفعولاتان = مفعولاتٌ فعلن

- يقول ابن زهر الحفيد (-٥٩٥هـ)^(١):

إِلَى كَمِ أُو دَارِي اللَّوَامِ = مَثْنَى وَفُو / رَادَى
وَتَأَلَّهَ / أُخْرَى الْأَيَّامِ = لَا أُعْطِي قَـ / يَادَا
هَلْفِي صَرْتُ / بَيْنَ الْأَقْوَامِ = حَدِيثًا مُـ / عَادَا

(١) المغرب في حلى المغرب ١/ ٢٧٥.

- ومثلها لابن الصباغ الجذامي^(١):
 لأحمد/ تَعْنُو الأَقْهَارُ = فَعَدَّدُ فـ/ حَاوَرَهُ
 وَنَظَّمُ^(٢) ثـ/ سَاهُ أشْعَارُ = ولازِمَ و/ قَارَهُ
 أبا رَبِّ/ بالمخْتَارِ = والصَّحْبِ الكـ/ رَامِ
 قَرَّبَ قُرْبَ/ نَائِي الدَارِ = مِنْ ذَاكَ المـ/ قَامِ
 واغْفِرْ قَوْلَ/ ذِي إِصْرَارِ = غَنَى فِي هـ/ سِيَامِ
 مَنْ يُورِينِ/ دَارَ العَطَارِ = بدرِبِ المـ/ سِنَارَهُ
 ثِيَابِي و/ مَا تَحْوِي الدَارُ = نَعَطِهِ البـ/ سِيارَهُ^(٣)

- ومثلها ما جاء في عدّة الجليس^(٤):
 مُحَمَّدُ/ يا مَنْ أهْوَاهُ = لِظُرْفِ و/ شَكْلِ
 صَلْنِي يا أ/ با عِبْدِ اللهُ = ولا تَرْضَ / قَتْلِي
 فَإِنْ كُنْتُ/ مِمَّنْ تَرْضَاهُ = فَكَمْ مَاتَ / قَبْلِي؟
 مِنْ صَبِّ غـ/ دَا فِي العُشَّاقِ = مَمْنوعِ التـ/ قَاضِي
 - وجاء في الموشحات الأندلسية لسليم الحلو^(٥):
 مفعولاتٌ مفعولاتن = مفعولاتٌ مفعولاتان

(١) ديوانه ص ١٨٦-١٨٧. وفيه: بإسكان رويّ القسيم الأول من الدور، بينما تُشير بقية الأدوار على إطلاقه.

(٢) هي كذلك في الأصل، لكن المحقق جعلها: (وانظّم) توهُمًا، فأخِلَّ بالوزن.

(٣) في الأصل: نَعَطَهُ [مال] البشارة، وبها يَخْتَلِ الوزن.

(٤) موشحة رقم ٢٨٢، ص ٤٢٤.

(٥) ص ٨٧.

يا حُلُو اللِّدِ / حَمَى والمَبْسَمُ = يا مُزْرِي اعْتِدْ / دال الأَغْصَانُ

واصِلِ المِ / عَنَى وارْحَمْ = وانْعِمْ بالوِّ / فا والإِحْسَانُ

- واستهله ابن خلف الجزائري (- نحو ٦٧٠هـ) الأقفال والأدوار بجزءٍ على وزن: (مفعولاتان)^(١):

مفعولاتان = مفعولاتٌ مفعولاتان = مفعولاتٌ مفعولن

يد الإِصْبَاحِ = قَدَحَتْ زِ / نادَ الأنوارُ = في مجامِ / سرِّ الرَّهْرِ

دهرٌ جَذْلَانُ = واعتدالُ / ريعانِ

فما الإِظْطَاعُ = عن طِلاَّ و / غزْلانِ

راق الزمانُ = وشَدَّتْ عَدَ / على البانِ

ذات الجناحِ = وانثتتْ قُ / دودُ الأشجارُ = في الغلائِ / ل الخَضْرِ

....

٧- مفعولاتٌ مفعولاتن

ويمثله قوله:

شَجُو الوُرُقِ / في الأفنانِ

وقوله:

شَطَّتْ بي عَدَ / بنِ الأحبابِ

وغيرهما.

(١) مستدرک دیوان الموشحات للعناني ص ٦٥، واستخدم في بعض الأدوار الضرب: (مفتعلن) من المقتضب.

- يقول ابن الصباغ الجذامي (-هـ)^(١):

شَجْوُ الْوُزْقِ / فِي الْأَفْنَانِ

غَدَاةَ النَّدِّ / حَوَى أَفْنَانِي

شَطَّطْتُ بِي عَدَّ / مِنْ الْأَحْبَابِ

دِيَارِي فَ / يَا أَوْصَابِي

كَأَنَّ النَّدَّ / حَوَى أَوْصَى بِي

إِنْ لَمْ تَهَمْ / يَا أَجْفَانِي

عَلَيْهِمْ فَ / مَا أَجْفَانِي

- ولابن الصباغ الجذامي أيضاً^(٢):

تُرَى هَلْ بِي / حَوْصَلٍ أُذَكَّرُ = أُمُّ أُجْزَى جَدَّ / زَا أَشْبَاهِي

أَذَابَ فَ / حَوَادِي الْبُعْدُ

وَأُودَى بِي / قَلْبِي الصَّدُّ

وَلَكِنْ عَدَّ / لِيَكُمُ أَشْدُو

عَدُولِي / فِيهَا أَقْصَرُ = لَا أَصْغِي لِي / لَوْمِ النَّاهِي

- ويقول ابن زهر الحفيد (-٥٩٥هـ)^(٣):

مَفْعُولَاتٌ مَفْعُولَاتِنُ = مَفْعُولَاتٌ فَعْلُنُ

جَنَّتْ مُقَدَّ / لُ الْغَزْلَانُ = جَنَّا يَا الشَّدَّ / حُمُولُ

(١) ديوانه ص ١٥٤.

(٢) ديوانه ص ١٨٤.

(٣) المغرب في حُلَى الْمَغْرِبِ ١ / ٢٧٥.

عَلَى عَالِدٍ / مِ الْإِنْسَانِ = جِيلاً بَعْدَ / جِيلِ
أَهِيْمُ بِـ / مَن يُطْعِمِهِ = عَلِيَّ الْجَدِّ / جَدِّ
أُدَارِيهِ / أَسْتَرَضِيهِ = فَيَأْبَى الدَّ / لَأُ
لَقَدْ عَدَّ / لُونِي فِيهِ = وَقَالُوا وَ / قَالُوا
عَلَى حِينٍ / قَدْ أَهَانِي = عَن قَالٍ وَ / قِيلِ
لَيْلُ الصَّدِّ / وَالهَجْرَانِ = وَيَوْمُ الرَّ / حِيلِ

...

- ومثلها لابن رافع رأسه^(١):

مَفْعُولَاتُ مَفْعُولَاتِنُ = مَفْعُولَاتُ فَعْلُنِ
سَقِيًّا لَدِّ / يَالِي الْعُرِّ = وَعَهْدِ الشَّ / بَابِ
أَيَّامٌ قَدِّ / طَعْتُ عُمْرِي = فِيهَا بَالَتْ / صَابِي
مَرَّتْ طَيِّ / بَاتِ الذِّكْرِ = كَمَرَّ السِّ / حَابِ
أَيَّامٌ [هـ / سِيَّ] الْعِشْقِ = أَيَّامٌ يَدِّ / سِيرِهِ
وَسَاعَاتُ / صَافِي الْوُدِّ = سَاعَاتُ مُدِّ / نِيرِهِ
- ومثلها للمنيشي^(٢):

يَا مَنْ صَالَ / مِنْهُ الْجَفْنُ = بِسَيْفِ الْمَدِّ / سِنِيَّةِ
أُحْبِكُ / حُبًّا جَمًّا = فَاسْمَحْ بَالَتْ / حَيَّةِ
إِلَى كَمِ أُو / دَارِي أَلْمَا = وَكَمْ لَا أُو / بَالِي

(١) جيش التوشيح، موشح ٥٧، ص ٨٣.

(٢) جيش التوشيح، موشح ٧٨، ص ١٠٩. وانظر عدّة الجليس موشحة رقم ٢٨٢، ص ٤٢٣.

قد صَيَّرَ / جسمي سقما = بطيف الخد / خيال
 لو أني أ / طَعْتُ الكُتْمَا = لم تَعْلَمِ بِ / حالي
 لولا بان / مني الحزنُ = فأبدى الطَّ / سوية
 دمعي باعتد / لال نَمَّا = ونفسي سَد / خِيئة
 - ولابن الصباغ الجذامي^(١):

مَفْعولاتُ مَفْعولاتن = مَفْعولاتُ مَفْعولُ
 مَفْعولاتُ مَفْعولاتن = مَفْعولاتُ فَعْلن
 أَرَى صُبْحَ / شَيْبٍ أَنْذَرُ = بِفَوْدِكَ / قد بان
 فاسكَبْ عِبَ / راتِ الخدِّ = توكافأ و / تَهْتانُ
 نَزَّةَ ناظِرَ / رَ التَّسْلِيمِ = بدوح الغُ / يوبِ
 واحضُرْ حَضْرَ / ة التَّنْعِيمِ = بتركِ المِ / غيبِ
 واعزِّمْ عَزْمَ / ة التَّصْمِيمِ = لأرضِ الحِ / سيبِ
 ولذُّ بالجدِ / بينِ بالأزهرِ = مِنْ نُخْبَةِ / عدنانِ
 وانزلِ بِنَفِ / سناءِ المجدِ = تَنَلْ عِرْ / ة المئانِ
 - ولسعيد عقل قصيدة نادرة التزم فيها الوزن:

فاعلاتُ مَفْعلاتن = فاعلاتُ مَفْعلاتن^(٢)
 يقولُ فيها^(٣):

ردني إ / لىِ بِلادِي = فِي التِّيَّاسِ / م الغوادي
 فِي الشِّعاعِ / قد تهاوى = عِنْدَ رَبْوَةٍ / ووادِ

(١) ديوانه ص ١٦٠.

(٢) يُساوي: (فاعلاتُ فاعلاتن).

(٣) دلزي، ص ٤٧. وشلح الزنيق: عوده! وشلوح الشجر: أغصانه! كذا لبنانياً!

مِنْ هَوَايَ / طَبَّ وَطَيَّبَ = تُرِبَهَا، و/ مِنْ وَدَادِي
مِرَّةً وُ/ عِدْتُ، خُذْنِي = قَدْ ذَبَلْتُ / مِنْ بُعَادِ
إِرْمِ بِي عَدَ / عَلَى ضِيفَانٍ = مِنْ طِفُولٍ / تِي بَدَادِ

٨ - مفعولاتٌ مفعولانٌ = مفعولاتٌ مفعولنٌ

- للخباز^(١):

وقد جاءت (مفعولاتٌ) على: (فَعَلَاتٌ) عدة مرات، فتداخلت أجزاءؤها مع وزن الكامل: (مَتَفَاعِلُنْ فَعَلُنْ) أو: (مَتَفَاعِلُنْ فَعَلَانُنْ).

أَنَا بِالظِّ/ بَا مَفْتُونٌ = أَنَا بِالظِّ/ بَا مُعْرَى
مثل قيسٍ/ هَا المَجْنُونُ = لَا أَفِيقُ/ لَا أَبْرَا
وغرامٍ/ يَ المَضْنُونُ = بَا حَ لِلْوِ/ رَى سِرًّا
فالفؤادُ/ فِي وَسْوَاسٍ = مِنْ عَظِيمٍ/ مَا يَلْقَى
لَا يَفِرُّ/ أَوْ يَرْتَاخُ = دَعُهُ بِالضِّ/ حَنِ يَشْقَى
وَبِمُهْجَةٍ/ تِي تِيَاهُ = مِنْ سَلَالَةٍ/ تِي تَكْرَمُ
جائزٌ عَدَ/ عَلَى مُضْنَاهُ = لَا يَرِيقُ/ لَا يَرِحْمُ
يَا مُحَمَّدَ/ دَّ بِاللَّهِ = كَمْ تَجْوَرُّ/ كَمْ تَظْلِمُ
خَلَّ عَنْ قُدَّ/ لَوْبِ النَّاسِ = قَدْ أَدْبَتَ/ هَا عِشْقَا
وَفَتَكْتُ/ بِالْأَرْوَاحِ = يَا حَبِيبَ/ هَا رِفْقَا

(١) جيش التوشيح، موشح ١٠٣، ص ١٤١.

- وَعَكَّسُهَا لابن النبيه (-٦١٩هـ)^(١):

مفعولاتُ فَعَلْنَ = مفعولاتُ مفعولانُ

سَيِّدِي تَدَ / هَتَّأ = بَصْرِعِ جَدَ / لَيْلِ الطَّيْرِ^(٢)

بِالْعُقَابِ / يُكْنَى = فَاتِحُ لَدِ / بَابِ الْحَيْرِ

كَمْ بِهِ مُدَ / عَتَّى = لَكُنْ مَا ارْتَدَ / ضَيَّ بِالغَيْرِ

دَمَتَ لِلتَّ / لَهَاي = وَعَدُوُّ / كَ الْفَانِي

دَامَ فِي غَدَ / سَيَّهَ = بِالْمُومِ / مَقْرُونَةٌ

- ولابن زاكور (-١١٢٠هـ)^(٣): وجمعَ فيها أربعة ضروب للمنساب:

مفعولاتُ مفعولانُ = مفعولاتُ فاعٍ

مفعولاتُ مفعولنُ = مفعولاتُ فَعٍ

فِي يَدِ الْمُدِّ / سَيَّ مَنْظُومٌ = بِفَضْلِ الْأَمِيرِ

أَمِيرٍ بِدِ / هِ مَوْسُومٌ = جَنَاحُ الْكَ / سِيرِ

يَلُودُ بِدِ / هِ الْمَظْلُومُ = فَنِعَمَ النَّ / صِيرِ

لَهُ هَجَمَ / هِ الْأَسَدِ = وَفَتَّكَ الْبُ / رَاةِ

وَفِيهِ حَدِ / يَا الْخَوْدِ = وَحِلْمُ الثَّ / لَقَاتِ

وَعِفَّةٌ / ذِي الشُّسْكِ = وَنَفْعُ الْمُدِّ / طَرِّ

وَرَائِحَ / هِ الْمِسْكِ = وَحُسْنُ الْقَدِّ / مَرِّ

(١) ديوانه ٣١١.

(٢) يصحّ الضرب على: (مفعولانُ)، كما يصحّ على: (مفعولاتن) بإطلاقِ الراء بالكسرة.

(٣) ديوانه، الموسوعة الشعرية.

بَقِيَتْ سَدَ / سَنَا الْمَلِكِ = مُنِيرَ الْغَدِ / رَزَّ
تَعَلُّ ذُو / وَيِ الْوُدِّ = بَكَأْسِ الْهَبِ / كَاتُ
أَيَا كَوْكَ / بَبِ السَّعْدِ = وَعَيْنَ الْحَيِّ / كَاءُ

٩- مفعولاتٌ مفعولن

وعليه أمثلة كثيرة، صافية، أو موشحة بغيرها.

ويلتقي كثير من شطوره مع الضرب الثاني للمقتضب، كما ذكرنا، لكنك تجد فيها من الزحاف: (فَعُولَاتٌ وَمَفْعُولَتٌ وَفَعُولَتٌ وَفِعَلَاتٌ) وغيرها، ناهيك عن الأصل: (مفعولاتٌ).

- يقول ابن بقي^(١):

أَأْفَرِدَتْ / بِالْحُسْنِ = أُمُّ خَلْقِكَ / إِبْدَاعُ
أَرَى لَكَ / مُهَنْدٌ

أَحَاطَ بِـ / هِ الْإِثْمِ

فَجَرَّدَ / مَا جَرَّدَ

فِيَا سَاحِ / رَ الْجَفْنِ = حُسَامُكَ / قَطَّاعُ

رَكَابٍ / كُمْ شَدُّوا

وَفِي سَيْرٍ / هِمَّ جَدُّوا

سَلَّمْتُ وَ / مَا رَدُّوا^(٢)

وَقَدْ عَلَ / مُوا أَنِّي = مِنْ الْبَيْنِ / مُرْتَاعُ

(١) دار الطراز، ص ٧٢ / ٩٤. وقد وزنه د. نبوي: (فَعُولن مفاعيلن)، والصواب أنه (المنساب) بدليل قوله: (سَلَّمْتُ وَمَا رَدُّوا) الذي يساوي: (مفعولتٌ مفعولن)، وقوله: (أَرَى لَكَ مُهَنْدٌ)، الذي يساوي: (فَعُولتٌ فَعولن).

(٢) وزنه: (مفعولتٌ مفعولن)، ويساوي بتفاعيل الخيب: (فَعولن فَعولن فَعولن).

- ومثله للوزير المشرف أبي بكر ابن رُحيم، وقد مزج معه - في بعض أدواره - الضرب (مفتعلن)، فهو أقرب إلى (المقتضب)^(١):

مَنْ صَبَا كَـ / مَا أَصْبُو

فَهُوَ لِلصِّ / بَا نَهْبُ

وَاعْلَمَ أَيُّ / هَا الْقَلْبُ

لَوْ أَذَابَ / كَ الْحَزْنَ = مَا حَيَّتُ / لَا أَسْلُو

أَقْضِ فِي الْهَدِ / وَى عَزَمَكَ = لَا يَضُرُّ / كَ الْعَدْلُ

وقال ابن سناء الملك^(٢):

رُبَّ عَاشِدٍ / حَيِّ قَبِيلٍ = قَدْ أَصَابَ / هُ سَهْمُ

مِنْ لِحَاطِ / كَ النَّجْلِ = فَهُوَ كُدُّ / هُ كَلْمُ

فَاسْتَرَا حَ / بِالْقَتْلِ = مِنْهُ النَّفْسُ / وَالْجِسْمُ

فَهُوَ شَاكٍ / رَّ سَهْمَكَ = إِذْ أَصَابَ / فِي الرَّشَقِ

قَدْ أَرَا حَ / عُشَاكَ = قَتَلْتَهُمْ مِ / نَ الْعِشَقِ

ولابن قلاقس^(٣):

يَا كَوَاكِبَ / بَ الرَّاحِ = فِي بُرُوجِ / أَقْدَا حِ

مَزَّقِي دُ / جَى الْهَمِّ = [بِمَصْبَاحِ] / أَفْرَا حِي

قَدْ تَبَسَّ / مَ الْفَجْرِ

وَتَسَّ / مَ الزَّهْرِ

(١) جيش التوشيح، موشح ١٢٨، ص ١٧٠.

(٢) سجع الورق ٢ / ١٢٥، عن ديوان الموشحات الفاطمية ص ١٤٨.

(٣) ديوان الموشحات الفاطمية، ص ٤٤، عن سجع الورق ١ / ٥٩٣.

وتَدَفَّ/تَقَ النَّهْرُ
واستَدَارَ/تِ الخَمْرُ
كَضِيَاءٍ / مِصْبَاحٍ = بِل [ضِيَاءٍ] / إِصْبَاحِي
فَاقْتَضَى لَهَا حُكْمِي = إِنَّ الرَّاحَ / لِلرَّاحِ
مَا [قُضِيَ] / بَابِ البَانِ
مَاسَ فَوْقَ / كُتْبَانِ
تَحْتَ العُمِّ / رِ الثَّانِي
فِي أَنعَمَ / فِتْيَانِ
يَا صُبْحِي وَ/ مِصْبَاحِي = وَرَاحِي وَ/ نُفَّاحِي
وَاصِلِنِي عَدَ / لِي رَغَمَ = أَنفِ الحَاسِدِ / سِدِ اللَّاحِي
ولا بن زهر (-٥٩٥هـ)^(١):

مفعولاتٌ مفعولنٌ = مفعولاتٌ فاعٌ
شَمْسٌ قَارَ / نَتَّ بَدْرًا = رَاحٌ وَنَدَ / سِدِيمٌ
أَدِرُ أَكْوُ / سَ الخَمْرِ
عَنْبَرِيَّةَ / نَشْرِ
إِنَّ الرُّوضَ / ذُو بَشْرِ
وَقَد دَرَّ / عَ النَّهْرَا = هُبُوبُ النَّدِّ / سِيمِ
أَلَا إِنَّ / لِي مَوْلَى
تَحَكَّمْ / فَاسْتَوْلَى
أَمَا إِنَّ / هُوَ لَوْلَا

(١) دار الطراز ص ٦٠.

دَمَعُ يَفْضُ / حُ السَّرَا = لَكُنْتُ كَ / تَوَمُّ

أَنْتِي لِي / كِتْمَانُ

وَدَمَعِي / طَوْفَانُ

شَبَّتْ فِيهِ / نِيرَانُ

فَمِنْ أَبْصَرَ / رَ الْجَمْرَا = فِي لُجَّ يَ / عَوَمُ

١٠- مفعولاتُ مفعولُ

١١- مفعولاتُ فعلنُ

- قال ابن الصباغ الجذامي، وقد جمع بين الضربين^(١): وقد جاءت معظم الأقسام على منهوك المتقارب: (فعلون فعولن)، ويُخرِجها إلى المنساب قوله: (وارحَمَ فيكَ ذِي).

فَوَادِي / أَشْجَاهُ = بُعَادُكَ / عَنِّي

مُنَايَ لَ / قَاكَ

وَأَمْنِي رِ / ضَاكَ

فَلَيْسَ سِ / وَاكَ

وَمَنْ كُنْتَ / مَوْلَاهُ = يَفُوزُ بِـ / أَمْنِ

بِحَقِّكَ / كُنْ لِي

وَصِلْ بِكَ / حَبْلِي

(١) ديوانه، ص ١٩٩.

وارحَمَ فيكَ / ذُلِّي

فدمعي / أجرأه = على الحدِّ / حُزني

بُعَادُكَ / حَنُفي

وُقُربُكَ / يَطُفي

غُليبي وَ/ يَشُفي

وجسَمي / أضناه = مؤالاة / بَيَني

- ولعبادة القزاز^(١):

مفعولاتُ فَعَلن = مفعولاتُ فَعَلن

وقد جاءت الأفعال على:

فاعليتان = مفعولاتُ فَعَلن

يقول:

بأبي علقُ ... بالنَّفْسِ عَد / لِيُقُ

هويت هـ / لالا ... في الحسن فـ / ريدا

أعارَ الغد / زالا ... أَلحَاظًا وَ/ جيدا

وتاهَ جـ / لالا ... لم يَبِغِ مـ / زيدا

بَدَرُ يَتـ / لالا ... في حُسْنِ اعْتِـ / دال

زانه رَشِقُ ... والقَدُّ رَ / شيقُ

جفاني يـ / عيشُ ... لَوْ قُفي عـ / ليه

لَوْ بالنَّفْسِ / ريشُ ... لَطَرْتُ إ / ليه

(١) دار الطراز ص ٧٠.

لِلْحُسْنِ جُ/ سِيُوشُ ... عَلَى مَقَدِّ/ تَيْهِ
وَاللَّحْظُ الْمَدِّ/ رِيْشُ... بِالسَّحْرِ الْحَدِّ/ لَالِ
فَلَهُ مَشْقُ ... وَالْقَلْبُ مَدِّ/ شَوْقُ
وَلِلرَّوَّاسِ الصِّيَادِيِّ (-هـ) (١):

مَصْبَاحُ الْجَدِّ/ حَالِ = عِنْوَانُ الْجَدِّ/ لَالِ
تَاجُ الْأَوَّلِ/ سِيَاءِ
عِزُّ الضُّعْفِ/ سِفَاءِ
عَوْتُ الْفَقْدِ/ رَاءِ = يَنْبِوْعُ الْكَدِّ/ حَالِ
- وَقَالَ ابْنُ سَنَاءِ الْمَلِكِ (٢):

مَفْعُولَاتُ فَعْلَنَ = فَعْلَنَ

يَا سُحْبَ جُ/ فُونِي = جُودِي

يَا شُجُونَ/ وَجِدِي = زِيْدِي

مَا قَضَيْتُ/ نَحْبِي = حُزْنًا

مُذْ غَدًا لِ/ حَبِّي = مَعْنَى

قَدْ غَدًا لِ/ قَلْبِي = مَعْنَى

فَاسْتَمِعْ لِ/ صَبِّ = غَنَى

يَا يَوْمًا تِ/ حِينِي = سِيْدِي

ذَاكَ الْيَوْمِ/ عِنْدِي = عِيْدِي

(١) بوارق الحقائق، ص ٢٥٠.

(٢) سجع الورق: ٢/ ١٦٥، عن ديوان الموشحات الفاطمية، ص ١٦٧، نسبه للمديد! وانظر موشح:
(شَفْنِي أَسْمُرُ) له، استهله بتفعيلة: (فاعليتان)، سجع الورق ٢/ ٤٣٠، عن ديوان الموشحات
الفاطمية، ص ١٩٩.

- وللأعمى التطيلي^(١):

مفعولاتُ فعلن = مفعولاتُ مفعولنُ

سَطْوَةٌ الحَدِّ / سَيْبٍ = أَحَلَى مِنْ جَدِّ / سَنَى النَحْلِ

وَعَلَى الدِّ / سَيْبٍ = أَنْ يَخْضَعَ / لِلذُّلِّ

أَنَا فِي حُدِّ / رُوبٍ = مَعَ الأَعْيُدِّ / مِنَ النَّجْلِ

لَيْسَ لِي يَدٍ / سَدَانٍ = بِأَحْوَرَ / فَتَانٍ

مَنْ رَأَى جُدَّ / فُونَهُ = فَقَدْ أَفْسَدَ / دَتَّ دِينَهُ

- ومثلها لابن غرلة المغربي المقتول (نحو- ٥٤٠هـ)، وهي قريبة جداً من

إيقاع (المقتضب)^(٢):

مَنْ يَصِيدُ / صَيْدًا = فليكنْ كَدِّ / مَا صَيْدِي

صَيْدِي الغَدِّ / زَالَةً = مِنْ مَرَاتِدِ / عِ الأُسْدِ

كَيْفَ لا أَّ / صَوْلُ = واقتنصتُ / وَحْشِيَّهٖ

ظَلِيَّةً تَدِّ / جُولُ = فِي رَدِّا وَ / سُوسِيَّهٖ

صَاغَهَا الجَدِّ / لَيْلٍ = فَهَيَّ سِبْهٖ / حُورِيَّهٖ

تَشْتِي رُ / وَيَدًا = إِذْ تَمِيسُ / فِي البُرْدِ

تَعْجَنُ الغَدِّ / لَالَهُ = والرِّدَا مَ / عِ النَّهْدِ

(١) جيش التوشيح، موشح ١٧، ص ٢٧. واعتبره د. أحمد رجائي = (فاعلن فعولن = مفعولن مفاعيلن)، أوزان الأشعار ص ٨٦، ولو كانت (فاعلن) أصلية فيه لم يجز فيها سوى: (فعلن).

(٢) بلوغ الأمل في فن الزجل، لابن حجة الحموي، ص ٥٧، وفي رواياتها في مصادرهما اختلاف كثير.

- وللكميت مثلها^(١):

وفيها أقسمةٌ بحاجة إلى إعادة النظر في وزنها ومعناها. نكتفي منها بقوله:

دُنْتُ بِالْحِ/ سَانٍ = وبالخُرِّ/ دِ الْعَيْنِ

راضياً هـ/ حواني = و[عزّي]^(٢) / في الهونِ

كيف بالأ/ مانٍ = وليس بـ/ مأمونِ

...

دون ما أ/ ريدٌ = مِنْ وَصَلِ الضَّ- نِينِ

ضعف ما يـ/ زيدٌ = على حَرْبِ صِفِّينِ

وصله بـ/ عيّدٌ = فَمِنْ أَيْنِ / يُدْنِينِي

١٢- مفعولاتُ فاعٍ

١٣- مفعولاتُ فَعٍ

- جمعٌ بينهما ابن بقي، وذيلهما معاً بقسيم على زينة: (مستفعلن)^(٣):

نَبَا مَسَمَ/ عِي = عَن قَالِ وَ/ قِيلِ = وذا الهوى

كوى أضلـ/ عِي = مِنْ نَارِ الْعَدِ/ لِيلِ = بِمَا كَوَى

يا نَفْسُ اقْنِ/ عِي = بِذِكْرِ الْخِ/ لِيلِ = على التوى

(١) جيش التوشيح، موشح ٥٩، ص ٨٦.

(٢) في الأصل: (وعزّي)، وبها يختل الوزن.

(٣) جيش التوشيح، موشح ٢، ص ٣. وفيها أقسمة على: (مفعولاتُ فَعْلَن).

- وراوَحَ ابن بقي بين (فاع)، وبين (مفعولن)، وذَيَّلَها معاً بقسيم على وزن: (فعلن)^(١):

مفعولاتُ فاعٍ * فعلن

مفعولاتُ مفعولن * فعلن

ما العَتَبُ احتِـ/ سِياطُ * عندي * * ولا صاحِـ/ بُ العَتَبُ * مِنِّي

أيا عاذِ/ لي جهلا * دعني

فما يقبِـ/ لُ العَدلا * ذهني

دمعي زادِ/ هُ وبلا * حزني

وصبري / قد ولى * عني

بقَلْبِي أ/ حاطُ * وجدي * * فأجراهُ / في سُحبٍ * جفني

سباني/ بالتيهٍ * ظالم

غصنٌ في تـ/ شنيهِ * ناعم

بيدي الدرِّ / [في] فيه * باسم

لم يُتعبِ يـ/ دأ فيه * ناظم

والدرِّ سـ/ قاطُ * يهدي * * وعن لفظِـ/ هِ العَدبِ * أكني

- وللجزار السرقسطي^(٢):

بنفسي رَ/ شأ أهيفُ = وِسنانُ غـ/ ريرُ

سُؤْلُ الوامِـ/ قِ المدنْفُ

(١) جيش التوشيح، موشح ٩، ص ١٤.

(٢) جيش التوشيح، موشح ١١٠، ص ١٤٩. ديوانه ص ١٥٢.

هُوَ الشَادِ / نُ الْأَوْطَفُ

مَلِيكَ الْوَا / رَى يُوسُفُ

مَنْ جَلَّ بَ / أَنْ يُوصَفُ

فَهَلْ مُشَبِّهٌ لَهُ يُعْرَفُ = لَهُ أَوْ نَدَ / ظَيْرُ

وقد جاءت معظمُ أقسمته على: (فعولاتُ مفعولن)، والتي تُساوي:
(فعلولن مفاعيلن)، فكانَ من الممكن اعتبار الموشح من: (المتقارب)، أو دور
(الطويل)، لولا أقسمة جاءت على أصل الوزن.

- وجمع الجزار السرقسطي بين الضروب: (فعلن وفاعُ وفَعُ)، بقوله^(١):

وَيْعَ الْمَسْتَهَامَ = صَارَ الْجِسْمُ / فَيَا = بِأَيْدِي السِّدِّ / قَامَ

لَمْ يَبْقِ الْهَدَى / حَوَى

مِنْ جِسْمِي سَدَى / حَوَى

هَبَاءَ هَدَى / حَوَى

بَطِيفِ الْمَدَى / نَامَ = فَأَعْذَرَ الشَّدَى / حَجِيَا = وَخَلَّ الْمَدَى / لَامَ

وَهُمْ بَافْتَى / ضَا حَ

فِي الْغَيْدِ الْمَدَى / لَاحَ

وَقَمَّ لِاصْطِ / بَاحَ

بِكَأْسِ الْمَدَى / دَامَ = ثُمَّ اشْرَبَ هَدَى / سَيَا = وَأَسْقَى النَّدَامَ

(١) جيش التوشيح، موشح ١٠٨، ص ١٤٧. وانظر ديوانه ص ١٤٩، وقد أخلّ المحقق بترتيب أجزاء الأفعال.

- ومثلها له^(١):

عَصَيْتُ الدُّ/ حَوَامٌ = فِي شُرْبِ الحُ/ حَمِيًّا = وَوَضِلِ الرَّ/ نَامٌ

فَقُلْ لِلْعَ/ ذَوْلٌ

أَقْصِرْ يَا جَ/ هَوْلٌ

عَمَّنْ لَا يَ/ حَوْلٌ

بَغَيْرِ الهُ/ يَامٌ = مَا يَدُومُ/ حَيًّا = وَكَذَا الكِ/ رَامٌ

مَعْشُوقٌ يَ/ تِيهٌ

عَلَى عَاشِدِ/ قِيهٌ

كَمْ قَاسَيْتُ/ فِيهٌ

لَوْ يَزَعِي الذُّ/ مَامٌ = وَمَنْ عَ/ لَيًّا = وَلَوْ بِالسِّدِ/ لَامٌ

- وللجزار السرقسطي^(٢):

وقد استهمل الأفعال والأدوار بالوزن: (مفعولاتان) هكذا:

مفعولاتان = مفعولاتُ فَعْ

مفعولاتان = مفعولاتُ فاعٍ

يقول:

عَنِ التَّأْيِبِ = وَيَنْكَ عَرَّ/ جِ

مَا نَهَيْ النَّاهِي = لِي بِمُزَعِ/ حِجِ

أَنَا عَنْ حَبِي = لَيْسَ لِي أَنْتِ/ حَقَالُ

(١) جيش التوشيح، موشح ١٢٤، ص ١٦٥.

(٢) جيش التوشيح، موشح ١١١، ص ١٥٠.

أرضى في الحب = أن أرى خـ/ يالُ

كئيب القلب = أرتجي مـ/ نالُ

وللكئيب = حين تَرْتَدَ/ جـي

بابُ الإكراه = غير مُرْتَدَ/ جـج

- وذيلها ابن سناء الملك بـ (مفعولن)^(١):

أذْكَى لَوْعَـ/ تِي = وَحْزَنِي

مَنْ حَابَى الْحـ/ سَانَ = بِالْحُسْنِ

قَلْبِي شَائِدَ/ بُبُ = هِجْرَانَا

دَمْعِي ذَائِدَ/ بُبُ = أَلْوَانَا

ذَهْنِي غَائِدَ/ بُبُ = قَدْ بَانَا

بَانَتْ حُخْدَ/ تِي = بِذَهْنِي

بَانَتْ بِالْأَ/ مَانَ = وَالْيَمْنِ

- وقريب منها قول ابن سناء الملك^(٢):

بِي هَوَى هُـ/ وَ الْقَتْلُ = وَالْهَوَى فُـ/ سُنُونُ

فِي رَشَا بـ/ هـ تَحْلُو = عِنْدِي الْمُنُونُ

لَا يَغْرُ/ كَ الدَّلُّ = مِنْهُ وَالْمُـ/ جُجُونُ

فَطِبَاءُ / مِيثُ = قَاتِلَاتُ / رَبْتَالِ = بِالْخُلُقِ الدَّ/ مِيثُ

(١) سجع الورق ٢/ ١٧٦، عن ديوان الموشحات الفاطمية، ص ١٧٤.

(٢) سجع الورق ٢/ ١٦٨، عن ديوان الموشحات الفاطمية، ص ١٦٩.

قَدْ نَهَاكَ / يَا مُغْرَمٌ = عَنْهُ صَدُّهُ
لَا تَظُنَّ / أَنْ يَسْلَمَ = لَكَ وَدُّهُ
بَيْنَمَا يَدُ / رَى مُبْرَمٌ = لَكَ عَقْدُهُ
إِذْ يُرَى نَدَ / كَيْثٌ = فَهُوَ عَاطٍ / لِحَالٍ = طَيِّبٌ خَدَّ / سَيْثٌ

وأخيراً:

هذه جملةٌ من الموشحات التي زاوَجَتْ ومزَجَتْ بينَ (المنساب)، وبين غيره من الموازين:

- يقول ابن اللبابة^(١):

مفعولاتٌ مفعولانٌ = مستفعلاتن

مفعولاتٌ مفعولنٌ = مستفعلاتن

سِرُّ لَوْعَدَ / تِي يُبْدِيهِ = مَنْ صِرْتُ عَبْدَهُ

ليس لي بـ / بما أفديهِ = والقلبُ عنده

لو شممتُ / رِيَا فِيهِ = أو شِمْتُ خَدَّهُ

كنتُ أنشُدُ / حَقَّ العَنَبْرِ = مِنْ ثَغْرِ جَوْهَرٍ

وأرى سَدَ / سَنَا زَاهِرٍ = مِنْ الأَزَاهِرِ

غَضُنُ بَانَدٍ / هَزَّةٌ = صِبَاً وَلِينٌ

يَنْثَنِي عَدَ / لِي عِرَّةٌ = لَهَا أهْوُنُ

(١) جيش التوشيح، موشح ٤٥، ص ٦٨.

لي بخدّ / هِ مَنْزَه = ولي منونُ
فإذا جـ / لا منظرُ = فالعيشُ أخضرُ
وإذا ر / نا ناظرُ = فالموت حاضِرُ
- ويقول الكميّ (مقلوباً)^(١):
مستفعلن = مفعولاتُ مفعولاتنُ
مستفعلانُ = مفعولاتُ مفعولنُ
ظبيُّ أغرُ = رعى قلبَ / من يهواهُ
يحكي القمرُ = بما لاح / من مرآه
جيش الحورُ = غزّني بـ / هِ عيناه
فيم السهامُ = بينَ الشدِّ / واللينِ
منها يسامُ = ردَى حربٍ / صفيّينِ
- وللمنيشي^(٢):

مستفعلاتن = مفعولاتُ مفعولن
أنا وخدي = والرقيبُ / في غفله
وذا التجنيّ = قائلاً بـ / لا مهله
صلني وسلني = عن تفصيلٍ / ذي الجملة
يا كلَّ حُسنٍ = لو سمّحت / في قبلة

(١) جيش التوشيح، موشح ٦٨، ص ٩٥.

(٢) جيش التوشيح، موشح ٨٠، ص ١١١.

- ولابن مالك السرقسطي^(١):

فاعلانٌ = مفعولاتٌ مفعولٌ

فاعلنٌ = مفعولاتٌ مفعولٌ

كم تصيدٌ = ألحاظ المَ / لها الغيدُ

من أسودٌ = بأحداقٍ / لها السودُ

دَع صبا = نَجِدِ وأنسَ / رِيأه

صِفَ أباً = إسحاقٍ و / عليهاه

مرحبا = بِمَنْ جَلَّ / مَثواه

يستفيدٌ = منه العيس / والبيدُ

ووجودٌ = شخص الباس / والجوؤُ

- ومثلها لابن شرف^(٢):

فاعلانٌ = مفعولاتٌ مفعولٌ

فاعلنٌ = مفعولاتٌ فعلنٌ

بي كحيلٌ = لكن دونَ / تكحيلٌ

يندى^(٣) = بخديبه / وردا

يبتهجٌ = زَهواً من فُ / ستونه

فالمهجٌ = تشكو من جُ / فنونه

(١) جيش التوشيح، موشح ١٦٢، ص ٢١٩.

(٢) جيش التوشيح، موشح ٧٤، ص ١٠٤.

(٣) لم أستطع توجيه الكلمة لتناسب الوزن والمعنى.

ذو سَبَجٍ = من فوقِ جَا/ سَبِينَهُ

الصقيلُ = من النورِ/ إكليلُ

لو بدا = في الليلِ لَ/ أهدى

- ولا بن لبون^(١):

وقد جعلَ الأقفالَ أربعةَ أجزاء، وجعلَ رابعها على وزن: (فاعلاتن فاعلاتن) هكذا:

مفعولاتُ فَعَلْنِ = مفعولاتُ فَعَلْنِ = مفعولاتُ فَعَلْنِ = فاعلاتن فاعلاتن

وجعلَ الأدوارَ على: (مفعولاتُ فَعَلْنِ)، أو: (مفعولاتُ فاع).
مفعولاتُ فَعَلْنِ = مفعولاتُ فَعَلْنِ = مفعولاتُ فَعَلْنِ = فاعلاتن فاعلاتن

في رَوْضِ نَدٍ/ حَضِيرٍ = يَزْهُو بَغْدٍ/ دِيرٍ = بِالرَّيْحِ تَدٍ/ زَرْدٌ = [هَزَّةٌ] سَيْفًا مُجَرَّدٌ

رَضِيْتُ الصَّدَّ/ غَارٌ = فِي حُبِّ الصَّدَّ/ غَارِ

وَبِعْتُ العَدَّ/ قَارٌ = فِي شُرْبِ العَدَّ/ قَارِ

فَأَشْرَبَهَا جَا/ هَارٌ = مِنْ دُونَ اسْتِ/ تَارِ

فَسِرُّ السُّدَّ/ رَوْرٍ = فِي شُرْبِ الخُدَّ/ مُورٍ = وَوَصَلَ لَ/ أَعْيَدُ = نَارُهُ خَدُّ مُورَدٌ

- ولا بن خاتمة الأنصاري^(٢):

وقد وُشَّحَ الأقفالُ بقسيمِ ثالثٍ على وزن: (فاعليَّاتن).
مفعولاتُ فَعَلْنِ = مفعولاتُ فَعَلْنِ = مفعولاتُ فَعَلْنِ = فاعلياتن فاعلياتن

أَدِرِ الكُؤُوسَا = عَلَى الطَّرِّ/ بٍ

وَاجْلُهَا سُؤُوسَا = لِمُرْتَقَدٍ/ بٍ

يَا لَهَا عَدَّ/ رُوسَا = لِمُتَحْتَجِدٍ/ بٍ

تُبْهَجُ النُّؤُوسَا = فَيَطْوِي الخُدَّ/ جَلُّ = بِشَرِّهَا طَيَّا

(١) جيش التوشيح، موشح ١٢٣، ص ١٦٤.

(٢) ديوانه، ص ١٩٥.

حَسْبُكَ الطَّ / سَاءٌ = على ذا الرِّ / بيعُ
قَدْ مَضَى الشُّ / تَاءٌ = وهذا الرِّ / بيعُ
وَصَحَا الهَدَ / وَاءٌ = ومَالَ الخَدَ / ليعُ
وَتَوَتَ ذُ / كَاءٌ = بِبُرْجِ الخَدَ / حَمَلٌ = هَيَّ بِي هَيَّا
- ولا بن لبون أيضاً^(١):

مفاعيلن = مفعولاتُ مفعولن

مفاعيلانُ = مفعولاتُ مفعولن

شَكَا جِسْمِي = مِمَّا أَتَدَ / فِ السُّقْمِ

أنا أَرْضَاهُ = وَإِنْ أَتَدَ / فِ الكُلِّ

فيا لهفي = أَموتَ كَ / ذَا عَشِقَا

ولا أَلْفِي = طَبِيبَا لَ / سَمَا أَلْقَى

فيا إلفي = إِذَا شئتَ / أَنْ أَبْقَى

فبِاللَّثْمِ = وما ضَرَّ / كَ اللَّثْمِ

وَمِنْ رِيَّاهُ = يَصْحَحُ المَعْتَلُّ^(٢)

- ولا بن اللبابة^(٣):

مفاعيلانُ = مفعولاتُ مفعولانُ

مفاعيلن = مفعولاتُ مفعولن

(١) جيش التوشيح، موشح ١٢٥، ص ١٦٦.

(٢) كذا، مختل الوزن، لم نستطع توجييهه.

(٣) دار الطراز ص ٧٥ / ٩٩.

كذا يُقتادُ = سَنَا الكَوَكْ / سِبِ الوَقَّادُ
 إلى الجَلَّاسِ = مُشَعَّسَعَةً / الأَكْوَأْسِ
 أقمِ عُدْرِي = فَقْدَ أَنْ / أَنْ أَعْكُفُ
 على خمرٍ = يَطُوفُ بِ/ بِهَا أَوْطَفُ
 كما تدري = هَضِيمُ الحَا / شَا حُطَفُ
 إذا ما مَادُ = فِي مُحَضَّرَةٍ / الأَبْرَادُ
 رأيت الآسَ = بأوراقٍ / هِ قَد مَاسُ
 - ولا بن بقي (١):

الدور ثلاثة أقسمة، بثلاث قوافٍ، ثالثها على وزن: (مستفعلن)

مفعولاتُ فَعُ = مفعولاتُ فَعْلُنُ = مستفعلن

والقفلُ خمسة أقسمة، بقافيتين، رابعها على: (مستفعلاتن)

مفعولاتُ فَعُ = مفعولاتُ فَعْلُنُ = مفعولاتُ فَعْلُنُ = مستفعلاتن = مفعولاتُ فَعُ

يقول:

نَبَا مَسَمَ / عِي = عَنِ قَالٍ وَ / قِيلٍ = وَذَا الهَوَى

كَوَى أَضْلُ / عِي = مِنْ نَارِ الغَدِّ / لَيْلٍ = بِمَا كَوَى

يَا نَفْسُ أَقْدُ / عِي = بِذِكْرِ الحَا / لَيْلٍ = عَلَى التَّوَى

وَيَا عَادِ / لِي = مَا ذِكْرِي لَ / هُ غِي = فَعْيَلَانُ / فِي الحَيِّ = قَبْلِي تَلَذُّذُ = بِنَذْكَارٍ / مَيِّ

قَلْبِي الثَّابِ / تِ = يَرْتِي مِنْ وَ / جِيبي = وَيُسْفِقُ

بَنِي ثَابِ / تِ = غَزَالِكُ / مِ بِي = يَرْمُقُ

(١) جيش التوشيح، موشح ٢، ص ٣.

ذِمًّا خَافٍ / تٍ = فَعَمَّا قَ / رِيبٍ = سَيَمَلَقُ
لِي مِنْكُمْ رُ / شِيٌّ = يُقَطِّعُ / نِي حَيٌّ = فَأَعْنُو لَ / هُ كَيٌّ = يَرْضَى فَيُنْفِذُ = مَا شَاءَ عَ / لِي
- ولا بن بقي^(١):

فاعليّاتن = مفعولاتُ فَعَلْنِ

أَعَجَبُ الْأَشْيَا = رَعِي لِي / مَامِ

مَنْ أَبِي الرَّعِيَا = وَشَاءَ حِ / سَامِي

تَمَّ مَا قَد تَمَّ = مِنْ حُبِّ الْمِ / سَلَا حِ

لَيْسَ مَنْ تَيْمٍ = كَمَنْ هُوَ / صَا حِ

مَا تَرَى أَسَلَمَ = مِنْ مَرَضِي صِ / حَا حِ

فُوقَتْ أَسْهُمُ = لِلْحَيْنِ الْمِ / تَا حِ

مُقْصِدِي رَمِيَا = بَتَلِكِ السِّ / هَامِ

مَنْ بِاللُّقْيَا = وَلَوْ فِي الْمِ / نَامِ

- ولا بن هردوس (- نحو ٥٧٢هـ)^(٢):

وقد استهمل الأفعال والأدوار بتفعليتي: (مستفعلان ومستفعلن) وزحافها.

مستفعلان = مفعولاتُ مَفْعُولِنِ

مستفعلن = مفعولاتُ مَفْعُولِنِ

قَمَّ نَصْطَبِحُ = قَدْ ذُبْتُ بِ / أَشْوَاقِي

إِذْ لَا فَرَحُ = بَغَيْرِ الطِّ / سَلَا بَا قِي

(١) دار الطراز، ص ٩٠/١٢٨.

(٢) مستدرک دیوان الموشحات لعناني، ص ٤٢، وفيه كثير من الاضطراب وعدم الضبط.

وقد فَتَحَ = بَخَدَّيْكَ / يا ساقِي
رُقْمُ العِمَامِ = رِيَاضُ البَّـ/ سَاتِيْنَ
على نِظَامٍ = مِنْ [وَرْدٍ] وَ/ نَسْرِيْنَ
...

- وفي دار الطراز^(١):

مفعولاتُ فَعٍ = مستفعلاتن
مفعولاتُ فَعَلنِ = مفعولاتُ فَعَلنِ
مَيْتَاتُ الدِّ/ مَنْ = أَحْيَيْنَ كَرْبِي
وَهَلْ يَتَّ/ حَمَكُنْ = عَزَاءٌ لـ/ قلبي
يا رَسَمَ الـ/ ذِي = أَتَاخَ حَيْنِي
ظَمِيتَ فـ/ هِذِي = دَمَوْعُ عَيْنِي
تَهْمِي فَاغْتَدَ/ ذِ = مِنْهَا بَعِينِ
بل يا مَنْ ظَ/ عَنُ = عَلَيْكَ ذَنْبِي
فقد آنَ/ لي أَنْ = أَقْضِي/ نَحْبِي
- ولابن خاتمة^(٢):

مستفعلنِ فَعولنِ = مفعولاتُ مفعولنِ
فاعليَّاتانُ = مفعولاتُ مفعولنِ
في ظَبِيَّةٍ رَحِيمِهِ = لِلأَبابِ/ فَتَانَهُ

(١) دار الطراز، ص ٦٦، وقد وشَّح الأفعال بقسيمين على وزن: (مستفعلانُ=فاعُ)، لم نثبتها.

(٢) ديوانه ص ١٧٧.

رَدْفُهَا الرَّجْرَاجُ = قَد مَاسَتْ بِـ / هِ بَانَهُ
يَا مَنْ لِمَسْتَهَامُ = مِهَيْفَاءُ / مِنْ عَدْنِ
كَالْبَدْرِ فِي التَّمَامِ = وَكَالظَّنْبِيِّ / فِي الْحُسْنِ
قَد هَيَّجَتْ سَقَامُ = وَقَد سَهَّ / لَدَتْ جَفْنِي
بِمَقْلَةٍ سَقِيمَةٍ = مِنْ الْعُنْجِ / وَسَنَانَهُ
تَزْدَرِي الْحَجَّاجُ = وَتُنْسِيكَ / عُدْوَانَهُ
- وقال أيضاً^(١):

مفعولاتُ فاعٍ = مستفعلاتن

مفعولاتُ فاعٍ = مفعولن

مَرَّكَ النَّـ / ضَيْرٌ = عَلَا وَجَلَّا

حُسْنًا عَنِ نـ / ظَيْرٌ = فِي الدُّنْيَا

ومنها:

بِي بَدْرٌ [مُـ / نِيرٌ] = إِذَا تَجَلَّى

فَالْمَوْتُ الْمـ / سِيرٌ = مَا أَهْيَا

- ولا بن مالك السرقسطي كذلك^(٢):

ووشَّحَ الأَفْعَالُ بِقَسِيمٍ عَلَى وَزَنِ الْمُتَقَارِبِ: (فَعُولُنْ فَعُولُنْ فَعُولُ فَعُ).

مَاذَا حَمَّ / لَوَا = فَوَادَ الشَّجِييَ يَوْمَ وَدَّعُوا

(١) ديوانه ص ١٩٣. وقد جاءت الأدوارُ على وزن: (مستفعلن مفعولن *مفعولاتن).

(٢) جيش التوشيح، موشح ١٦١، ص ٢١٨.

مالي بالنذ/سوى = يَدُّ تُسْتَدُّ/طاعُ
ونار الجذ/سوى = يُذَكِّيها الو/داعُ
وسرُّ الهد/سوى = بالدمع يذاعُ
فكم تهم/ل = عيونٌ وتلتاعُ أضلعُ
هل يُرجى إ/ياب = لعهدِ الحد/بائبُ
إذ غَضُّ الشد/سباب = مَطْلُولُ الجذ/وانبُ
ووصلُ الكذ/عاب = مَبْذُولٌ ل/طالبُ
فلا تبخذ/لوا = بوصلٍ فما الصبُّ يقنعُ

فهرس المراجع

- ابن بشري الغرناطي (-؟ هـ): عدة الجليس، تح: ألن جونز، جامعة أكسفورد، د.ط/ ١٩٩٢ م.
- ابن حجة الحموي (-٨٣٧ هـ): بلوغ الأمل في فن الزجل، تصدير: عبد العزيز الأهواني، وزارة الثقافة، دمشق، ١٩٧٤ م.
- ابن خاتمة، أحمد بن علي (-٧٧٠ هـ): ديوانه، تح: محمد رضوان الدايدة، دار الحكمة، دمشق، د.ط/ ١٩٧٨ م.
- ابن الخطيب، لسان الدين (-٧٧٦ هـ): جيش التوشيح، تح: هلال ناجي ومحمد ماضور، مطبعة المنار، تونس، د.ط/ ١٩٦٧ م.
جيش التوشيح، تح: ألن جونز، مطبعة مركز الحسابات لجامعة أكسفورد.
- ابن زاكور (- حوالي ١١٢٠ هـ): ديوانه، على الموسوعة الشعرية.
المنتخب من شعره، عبد الله كنون، دار المعارف، القاهرة/ ١٩٦٦ م.
- ابن سعيد الأندلسي (-٦٨٥ هـ): المغرب في حلى المغرب، تح: شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط٣/ ١٩٧٨ م.
- ابن سناء الملك (-٦٠٨ هـ): دار الطراز، تح: جودت الركابي، دار الفكر، دمشق، ط٣/ ١٩٨٠ م.
دار الطراز، تح: عبد العزيز نبوي، دار اقرأ، الكويت، ط١/ ٢٠٠٦ م.
- ابن الصباغ الجذامي (-؟ هـ): ديوانه، تح: محمد زكريا عناني وزميله، دار الأمين، القاهرة، ط١/ ١٩٩٩ م.
- ابن عربي، أبو بكر محيي الدين (-٦٣٨ هـ): ديوانه، طبعة بولاق، ١٨٥٥ م.
- ابن الفرخان، علي بن مسعود (-٦٤ هـ): الإبداع في العروض، مخطوط ٤١٠٥، نور عثمانية.

- ابن النبيه، كمال الدين أبو الحسن علي بن محمد المصري (-٦١٩ هـ): ديوان ابن النبيه المصري، تح: عمر محمد الأسعد، دار الفكر، د.م، ط١/١٩٦٩ م.
- ابن واصل الحموي (-٦٩٧ هـ): تجريد الأغاني، تح: طه حسين والأبياري، مطبعة مصر، القاهرة، ١٩٥٥ م.
- أنيس، إبراهيم: موسيقى الشعر، د.ن، د.م، ط٥/١٩٨١ م.
- البهاء زهير (-٦٥٦ هـ): ديوانه، تح: أبو الفضل إبراهيم والجبلاوي، دار المعارف، القاهرة، ط٢/١٩٨٢ م.
- الجزائر السرقسطي (-٦٠٦ هـ): ديوانه: روضة المحاسن، تح: منجد بهجت، عالم الكتب الحديث، إربد، ط١/٢٠٠٨ م.
- الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد (-٣٩٨ هـ): عروض الورقة، تح: محمد العلمي، دار الثقافة، المغرب، ط١/١٩٨٤ م.
- الحلو، سليم: الموشحات الأندلسية، نشأتها وتطورها، دار مكتبة الحياة، بيروت، ط١/١٩٦٥ م.
- خلوصي، صفاء: فن التقطيع الشعري والقافية، مكتبة المثنى، بغداد، ط٥/١٩٧٧ م.
- خلوف، عمر: بحور لم يؤصلها الخليل، البحر المتدارك، مجلة الدراسات اللغوية، مج٤، ع٢٤، ٢٠٠٢ م.
- بحور لم يؤصلها الخليل، الخبب واللاحق، مجلة الدراسات اللغوية، مج٥، ع٢٤، ٢٠٠٣ م.
- بحور لم يؤصلها الخليل، البحر المخلع، مجلة الدراسات اللغوية، مج٧، ع١٤، ٢٠٠٥ م.
- بحور لم يؤصلها الخليل، الدوبيت، مجلة الدراسات اللغوية، مج٨، ع٤٤، ٢٠٠٦ م.
- بحور لم يؤصلها الخليل، السلسلة، مجلة الدراسات اللغوية، مج١٧، ع١٤، ٢٠١٥ م.

- رجائي، أحمد: أوزان الأشعار، مقارنة جديدة في علم العروض، دمشق، ١٩٩٦ م.
- الروّاس، محمد مهدي (-١٢٨٧هـ): ديوان: بوارق الحقائق، طبعها: إبراهيم الرفاعي، القاهرة، ط١/٢٠٠٢ م.
- صاحب، شرف الدين الأنصاري الحموي (-٦٦٢هـ): ديوانه، تح: عمر موسى باشا، مجمع اللغة العربية، دمشق، د.ط/١٩٦٧ م.
- عطا، أحمد محمد: ديوان الموشحات الفاطمية والأيوبية، مكتبة الآداب، القاهرة، ط١/٢٠٠١ م.
- الموشحات المملوكية في مصر والشام، مكتبة الآداب، القاهرة، ط١/١٩٩٩ م.
- عقل، سعيد: دلزى، مج٧، نوبليس، د.م، ط٢/١٩٩١ م.
- عمّاري، عبد الله: مدارس (توات)، وإسهامها في الدرس العروضي، مجلة الذاكرة، مج٨، ع١٤، يناير ٢٠٢٠ م.
- عناني، محمد زكريا: مستدرك ديوان الموشحات الأندلسية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، د.ط، د.ت.
- المحار، سراج الدين (-٧١١هـ): ديوانه، تح: أحمد عطا، مكتبة الآداب، القاهرة، ط١/٢٠٠١ م.

ثانياً : الآراء والنقد

المجميآت اللغوية :
دراسة في التسامح اللغوي في العربية

إعداد

سهى فتحي نعجة

أستاذ النحو والصرف والمعجميات

قسم اللغة العربية وآدابها

كلية الآداب - الجامعة الأردنية

عمّان - الأردن

(أنجزَ هذا البحث في أثناء إجازة التفرغ العلمي التي منحتها لي مشكورة الجامعة الأردنية للعام ٢٠٢٠م بفصليه الدراسيين:
الثاني والأول).

• الملخص

انطلق البحث من أن اللغة العربية في استعمالها الصحيح وتطورها الحميد محمية لغوية كبيرة في انتحاء سمت الموروث اللغوي صوتاً وبنية وتركيباً ودلالة، وفي قبول المولد الموافق لسمته وإن كان قليلاً أو نادراً عملاً بالتسامح اللغوي الذي ارتضاه بعض علماء العربية قديماً وحديثاً ترخصاً، وتوسّعاً، وتنوعاً، واستجابة لمبدأ إعادة التوزيع الكمي لبعض ظواهر اللغة، وفي الاعتراف بالدوال اللغوية المستحدثة، والمدلولات الناجزة في التداول الحي للغة؛ لأن التطور على المستوى المعجمي تحديداً حتمية لغوية في الاستجابة للحاجات التعبيرية المختلفة لأفراد الجماعة اللغوية. وقد اتخذ البحث من معجم اللغة العربية المعاصرة لأحمد مختار عمر أنموذجاً لدراسة المحميات اللغوية في ضوء التسامح اللغوي؛ فتوصل بمنهج تحليلي إلى أن معجمه قد تسامح في التجذير المعجمي والاشتقاق، وقبّل تغيير صفة الشذوذ والخطأ عن بعض الألفاظ والتراكيب، واستجاب للمعاني الجديدة، والدوال الحادثة، وتبنت بعض القرارات اللغوية الحديثة.

الكلمات المفتاحية: المحميات اللغوية، التسامح اللغوي، معجم اللغة العربية المعاصرة.

إضاءة:

اللغة بين الثبات والتطور:

الأداء اللغويّ السليم تواصلٌ مقيسٌ غالباً، تمارسه الجماعة اللغوية في مظهر من مظاهر حماية هويتها اللغوية؛ ذلك أنّ اللغة تحيا بتداول الجماعة اللغوية إياها في إدامة حيوتها اللغوية المعبرة عن حاجاتهم التواصلية والإبداعية والمعرفية في بعث الكائن بالقوة كائناً بالفعل، ومن إقامة اقتران شرطيّ مقيد إلى الانفتاح على اقتران شرطيّ حرّ، أو العكس بين الإطلاق، والنسبية، والإمكانية التوليدية، والمحددات الاستعملية، ومدى تباينها: صوتاً، وبنية، وتركيباً، ودلالة في تشكيلها هوية لغوية متجانسة، ترتضي سنن المتفق عليه في اللغة، سواء أكان مولداً أم دخيلاً، أم معرباً، أم نابتاً في بيئة الجماعة اللغوية، أم قادماً إليها بالترجمة ونحوها من اللغات الأخرى عبر مسيرة لغوية لصيرورة لا تفارق الذاكرة التاريخية الممتدة للغة الحيّة.

إنّ «العلاقة بين التطور وحاجات الإنسان التواصلية علاقة تلازم، وهذا يفضي إلى القول بأن التطور اللغوي من منظور وظيفي هو كل تغيير يحصل في اللغة عبر تعاقب مراحلها التاريخية من أجل بقائها أداة صالحة للتواصل ضمن ما يتحقق من تكييف بين بناها والحاجات التواصلية المتجددة، فالتطور اللغويّ الذي نعنيه - والكلام لمحمد شندول - إذن هو ذلك التفاعل الذي يحدث بين بنى لغوية قائمة، وواقع اجتماعيّ مُتبدّل، يفضي إلى تلاؤم بين تلك البنى التي تعدّ تقليدية، والحاجات التعبيرية الجديدة. وإنّ هذا المفهوم من شأنه أن يساعد على استقراء مظاهر التغيير في العربية الحديثة، وتبيين القوانين والقواعد التي تؤهلها لأن تكون عناصر إسهام في وظيفة اللغة التواصلية»^(١).

(١) محمد شندول، التطور اللغويّ في العربية الحديثة، ص ١٥-١٦.

اللغة (أنا)، و(أنت)، و(نحن)، وما بيننا من تواصل لغوي مباشر أو غير مباشر؛ كلُّ حسب بيئته الجغرافية التي عاش في كنفها، فمكث فيها، أو تنقل بين أمصار متعدّدة، قد تنماز بوحدة اللسان تارة، وازدواجيته أخرى، حسب مكنة اللغة الجديدة منه؛ مجارة لسكانها، أو لذلك التشابه بين اللغتين اللتين تمثّل إحداهما لغة عليا هي لغة النخبة من أهل السلطة الاجتماعية أو السياسية أو الأدبية أو الإعلامية.

وتمثّل ثانيتهما لغة دنيا في بعض أنظمتها، أو في بعض مستوياتها اللغوية حسب، أو في مستوياتها اللغوية كلها؛ كلغة الأطفال، ولغة الصّبية (المراهقين)، ولغة أصحاب المهن.

فالأطفال مَقودون نحو اللغة بالقوّة، «أمّا الصّبية؛ فإنهم يستمتعون أيّما استمتاع بالتوليد حُبّاً في الظهور، ورغبة منهم في بناء عالمهم الخاص وتحديدته، باللغة، وذلك بمخالفتهم المعيار اللغوي: نطقاً وكتابة، وهم بذلك يتدرّبون دون قصد على معالجة اللغة من أجل إتقانها، ويتم لهم ذلك بالتدرّب على طرقها التقليدية في بناء الوحدات المعجميّة؛ كاختزال العبارات المركّبة... أو التكرار...، أو بخلق عبارات مسكوكة...، عن طريق التركيب عبر السوابق واللواحق...، وبوسائل أخرى مثل: الاقتراض المعدّل، أو التعريب،... وآية القلب أيّ: قلب مقاطع الكلمة التي لا تخلو من إحياءات ذات طابع لُعبّي...»^(١).

ويقول عنهم نادر سراج: «في دأبهم هذا، يسعى مُتتجو هذه المبتكرات اللغوية لإثبات الذات، واللغوية منها بالطبع، وكلي لا نخطئ التقدير، فهم لا يزالون جزءاً لا يتجزأ من الجماعة اللغوية الكبرى على الرغم من نزوعهم للاستقلال، والتمايز التعبيري عنها... فالخطوات الاستقلالية تقضي بانفصال الفرد عن الجماعة اللغوية الكبرى، وفي المقابل بانتمائه لِشِلل، وانضوائه ضمن

(١) جان بريفو، وجان فرانسوا سابليرول، المؤلّد: دراسة في بناء الألفاظ، ص ٢٣-٢٤.

جماعات جامعيّة أو سياسيّة أو مهنيّة أو شوارعيّة، تتشارك الانشغالات والمهموم والأهداف المحليّة، إذ يتهاوى العضو الفرد بسلوك الجماعة، ويعرف من معينها القيميّ ذاته، ويردّد تعابيرها المستقاة التي تخفى دلالاتها الموضوعية عن أفهام الآخرين. والشباب في هذا المنزح لا يهدفون إلى انتزاع الاعتراف بفردانيتهم التعبيريّة اللغويّة: اقتراضاً، أو اقتصاداً، أو اختصاراً من مجتمعهم الأكبر أو من جماعتهم اللغوية الحاضنة لهم، بقدر ما يرغبون في إثبات ذواتهم القلقة والمتطلعة إلى التّعير إلى حدّ ملامسة درجة الثوران ضدّ المؤسسات المرجعيّة من أهل، وبيئة عمل، ومدرسة، وجامعة، وتشكيل سياسيّ. ومؤسسة اللغة بالطبع واحدة من هذه المراجع المستهدفة، لا بل في طليعتها»^(١).

إشكالية الدراسة:

إنّ التغيّر اللغويّ ينبئ عن قوّة بأس اللغة الأمّ، أو اللغة الهدف وحيوتها وتجدها من غير أن تفقد ثوابتها وهويتها، ويفسح المجال للتسأل عن إشكالية الدراسة في بحث مدى التوتّر والتناوب بين الاستعمال اللغويّ للوحدات المعجميّة في الحياة اليوميّة، أو قسّر فصاحتها على منابت الفصاحة ومنابعها كلغة القرآن الكريم، ولغة الأسواق الأدبيّة، ولغة ما دُوّن من فنون القول في الشّعْر والنثر أنّى كان تجنيسها، وأنّى كان متلقّوها؛ ذلك أنّ أفق اللغة العربيّة باتّساع بسبب حاجة الناس للتعبير عمّا يجدّ في حياتهم ومعارفهم، فهل أفق اللغويّين قديماً وحديثاً في دراساتهم وأبحاثهم وآرائهم في توسّع يوازي الاتّساع اللغويّ للعربيّة؟

قال السيوطيّ وهو يقدّم مُرافعةً ناضجة عن احتواء الإسلام لما طرأ على العربيّة بسبب دخول الناس فيه أفواجاً بعد أن صارت العربيّة لغة خطابه الخالد: «كانت العرب في جاهليّتها على إرث من إرث آبائهم في لغاتهم وآدابهم ونسائلكهم

(١) نادر سراج، الشباب ولغة العصر، ص ٢٣-٢٤.

وقراينهم، فلما جاء الله تعالى بالإسلام حالت أحوال، ونُسخت دِياناتُ، وأُبطلت أمورٌ، ونُقِلت أمورٌ، ونُقِلت من اللغة ألفاظ من مواضع إلى مواضع أحر بزِياداتِ زِيدتْ، وشرائعُ شُرِعَتْ، وشرائطُ شُرِطَتْ، فعنَى الأخرُ الأوَّلُ^(١).

فكلمة (الصَّلَاة) في أصل وضعها تعني: الدَّعاء والاستغفار^(٢) قال الأَعشى^(٣):

وصَهْبَاءَ طَافَ يَهُودِيَّهَا وَأَبْرَزَهَا وَعَلَيْهَا خَتَمٌ
وقَابَلَهَا الرِّيحُ فِي دَنِّهَا وَصَلَّى عَلَى دَنِّهَا وَارْتَسَمَ

أي: دَعَا لها أَلَا تَحْمِضُ وَتَفْسُدُ. ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ﴾^(٤)، فصلاة الملائكة دعاءً واستغفار، ثمَّ تَطَوَّرَ هذا المدلول ليدلَّ على الهيئة المخصوصة لصلاة المسلمين، قال ابن منظور: «سُميت الصَّلَاة صلاة لما فيها من الدَّعاء والاستغفار»^(٥).

فأصل معنى «الصلاة» لا يزال مَحْمِيًّا بتداول ناطقي العربيَّة، لكنَّه أخذ بمجيء الإسلام شكلاً جديداً، بدا نمواً مألوفاً متجانساً مع سائر الدلالات السابقة؛ لأنَّ أصل التطوُّر اللغوي للغة المتواصلة الحياة كالعربيَّة يبقى مشدوداً إلى الجذر الذي يمدُّ حُزَمَ مشتقاته بمعنى عامٍّ، مع الحرص على تعدد أغصان شجرة الجذر الواحد.

إنَّ معجمُ العربيَّة إلا كافيٌّ أمينٌ، وضامنٌ مكينٌ لبقاء مدلولات ألفاظها في شجرة واحدة، لا شرقيَّة ولا غربيَّة، لكنَّ الشمس تزاورُ عنها؛ لتبدو

(١) السيوطي، المزهري في علوم اللغة وأنواعها، ص ٢٩٤.

(٢) ابن منظور، (صلو).

(٣) الأَعشى الكبير، ديوانه، ص ٨٥.

(٤) سورة الأحزاب، من الآية: ٥٦.

(٥) ابن منظور، لسان العرب، (صلو).

أغصانها بألوان متباينة، لكنّها متكاملة، بل متألّفة في صيرورتها على مستوى الدالات، وسيرتها النامية على مستوى المدلولات، فكلمة «الرّبّا»، و«الزّكاة» في أصل وضعهما تدلان على التّماء^(١) لكن الإسلام بأعدب بين المعنيين؛ فخصّ الأوّل بالنّماء غير الشّرعيّ، وخصّ الثّاني بنّماء الأجر عند الله؛ فصار الأوّل حراماً، والثّاني رُكناً من أركان الدّين، وارتبط الأوّل بالزيادة الماديّة الدنيويّة وحسب، على حين ارتبط الثّاني بزيادة ماديّة ودنيويّة أو بزيادة الأجر من عند الله تعالى أو بكليهما.

ولحق بألفاظ الطهارة والتّقوى والفسق والشّرك والهدى والإيمان والجهاد وغيرها ما لحق بألفاظ الصّلاة والزّكاة والرّبّا من مدلولات إسلاميّة جديدة اكتسبها الأصل القديم للمعنى من غير أن يموت المبنى، أو يفنى المعنى.

إذن؛ فالإسلام نقلتُ فكريّة لغويّة امتحنَ إمكانيّة اللغة وقدرتها، فأكدَ كفايتها التعبيريّة، وتبيّنَ انتظامها اللغويّ^(٢) التداوليّ على انفساح الجزيرة العربيّة وتعدّد قبائلها ولهجاتها تعدّداً لا يخرج بها عن حدود الانتظام، فارتضى حمايتها عندما نزل بها القرآن الكريم؛ ليصبح بإجماع اللغويّين منطلقاً لبناء منظومتها اللغويّة المتجانسة في الصوت والصرف والتركيب والدلالة من غير إفراطٍ أو تفريطٍ بالبنية المنتظمة للعربيّة، وإنّ تفرّقت أحكام اللغويّين في بعض مناحيها بين الشذوذ والاطراد.

ولولا هذا الانتظام اللغويّ الذي مازَ اللغة بالإسلام، لصارت اللغة العربيّة من قرون لغاتٍ، ولبقيت كلُّ لغة على حالها، تحترس بقوانين تخصّصها، وتعتصم بها من التغيّر والبلى ما استطاعت إلى ذلك سبيلاً، شأنها في هذا شأن المسكوكات النقدية، تظلّ متداولة سارية المفعول ما دامت خاضعة لقانون العرض والطلب،

(١) ابن منظور، لسان العرب، (ربو)، و(زكو).

(٢) انظر في الانتظام اللغويّ: حسن خميس الملخ، العادات اللغويّة في العربيّة: لغة واحدة وظلال متعدّدة،

ص ٩٥-١٤٩.

مما يعني أن للدوال اللغوية تاريخ صلاحية أيضاً^(١)، لكن ربط اللغة العربية بالقرآن الكريم مدد تاريخ صلاحيتها إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها، من غير أن يعني هذا جمودها؛ إذ لا تمنع العربية استحداث دوال جديدة، أو مدلولات جديدة، أو تمنع ظواهر لغوية من الانحسار حدّ القلة، أو معاودة الازدهار حدّ الكثرة؛ لأنّ أصول العربية وقوانينها تجعلان أيّ تطوّر يسير في ركبها، فلا ينأى عن روحها، إنّ صرفاً أو نحواً أو دلالة.

ومن الحصافة ههنا أن نعلو بلغتنا؛ فلا نسمح لأحد من أهلها، أو من غيرهم أن يروم وأدها، ويدعو إلى سلخها من السنة أبنائها عبر تحويل اللهجات العامية إلى لغات مُقنّنة في أصواتها و صرفها وتراكيبها ودلالاتها وكتابتها، ثمّ تعليمها للناشئة، واتخاذها خطاباً معبراً عنها؛ لتسدّ مسدّ اللغة الفصيحة، ولا سيّما في المواقف التي لا تستدعي إلا اللغة الفصيحة من لسان العرب.

يقول ابن فارس: «فإن قال قائل: فقد يقعّ البيان بغير اللسان العربيّ، لأنّ كلّ من أفهم بكلامه على شرط لغته؛ فقد بينّ. قيل له: إن كنت تريد أن المتكلم بغير اللغة العربية قد يُعرب عن نفسه حتى يفهم السامع مراده، فهذا أحسن مراتب البيان، لأنّ الأبكم قد يدلّ بإشارات وحركات له على أكثر مراده، ثمّ لا يسمّى مُتكلماً، فضلاً عن أن يُسمّى بيناً، أو بليغاً»^(٢).

ويقول عبد السلام المسديّ: «إننا أمة لا ننفك نعمل على ضياع هويّتنا اللغوية، وليس من اليسير إقناع الناس - صغيرهم وكبيرهم - بأن للتاريخ أطواراً، وللقضايا اللغوية محطات، وهي اليوم غير ما كانت عليه بالأمس، وقد لا يُحفي هؤلاء جميعاً استغرابهم الأقصى إذا كاشفناهم بحقيقة تخلّقت في رحم الأحداث الكويتية غير المسبوقة؛ وهي أن اللغات الأجنبية لم تُعدّ هي العدو الأول

(١) فلوريان كولماس، اللغة والاقتصاد، ص ٨.

(٢) ابن فارس، الصحابي، ص ١٦.

لغة العربية، وإنما الذي حلَّ محلَّه في هذا العداء الشرس النافذ الذي في استطاعه أن يُجهزَ على العربية، فيذهب برمجها، هو اللهجات العامية حين تكتسح المجال الحيوي للفصحى، إننا ما فتننا نفسح الأبواب للعاميات كي تغزو الحقل التي تحيا بفضلها العربية»^(١).

فبعد أن غزت العامية إعلامنا المسموع والمرئي، وكادت تَسود في منابت العلم منذ مراحلها الأساسية حتى مراحل التعليم العُلّيا، «كيف نتحدّث عن الموارد البشريّة وتنميتها، أو عن التخطيط المستقبليّ الشامل، ونحن نعيش انفصاماً بين أدوات المنظومة التربوية وشروط النهضة الحضاريّة؟ كيف نرقى إلى آليات الاستثمار في حقل التواصل؟ وكيف نمسك بأساسيات اقتصاد المعرفة ومجتمعنا العربيّ هو المجتمع الوحيد بين سائر مجتمعات المعمورة الذي يتخرّج فيه التلميذ من التعليم الثانويّ وهو عاجز عن تحرير عشر صفحات تحريراً سليماً: لا بلغته القومية، ولا بلغة أجنبية؟ بِمَ سَيُجيب ساستنا حين نذكّرهم - على وجه القطع واليقين - بأن اللغة العربية قد كان لها من الوزن الاعتباريّ لدى كل فئات مجتمعاتنا أيام الاستعمار أضعاف ما لها منه الآن بعد عقود من دولة الاستقلال؟»^(٢).

إنّ التوضيح السابق لإشكالية الدراسة يُفضي إلى استنتاج الفرضية الآتية؛ لتكون المنطلق في استقراء تجربة مُستحدثة معاصرة في التسامح اللغويّ، ظهرت في معجم اللغة العربية المعاصرة لأحمد مختار عمر مروراً بالوقوف عند تجربة موروثية، ظهرت في بعض أبواب كتاب «المزهر في اللغة العربية وأنواعها»، على أن يسبق ذلك توطئة مهمة في مفهوم المحميات اللغوية وعلاقتها بالتطوّر اللغويّ من جهة، والتوليد اللغويّ من جهة أخرى، والتسامح من جهة ثالثة؛ لأنّ التسامح اللغويّ فرع القول بالمحميات اللغوية.

(١) عبد السلام المسدي، العرب والانتحار اللغويّ، ص ٢٠.

(٢) عبد السلام المسدي، العرب والانتحار اللغويّ، ص ٢١.

فرضية الدراسة:

إنَّ من حقِّ ألفاظ اللغة أن تتمتع بالحماية اللغويَّة، فتحيا داخل منظومتها اللغويَّة، وتبقى فيها جزءاً من هويَّتها، وفي الوقت نفسه لا حجر على الألفاظ والتراكيب من التطوُّر اللغويِّ ضمن شروط التجانس والتوافق مع اللغة؛ فالنموُّ لا يتعارضُ والتطوُّر اللغويُّ الصحيُّ، لكنَّ السماح للألفاظ والتراكيب بالشُّرود في مسالك شتى من تجارب القول من غير «وعي لغويِّ»^(١) بتعبير مازن مبارك، أو بهوى عابث على غير هدف محمود أصلاً يعدُّ سعياً أعمى نحو «الانتحار اللغويِّ»^(٢) بتعبير عبد السلام المسديِّ.

أسئلة البحث:

ينهض البحث بالإجابة عن الأسئلة المفصلة الآتية:

١. ما مفهوم المحميَّات اللغوية؟
٢. ما حدود العلاقة بين المحميَّات اللغويَّة والتطوُّر اللغويِّ؟
٣. ما مفهوم التسامح اللغويِّ؟
٤. كيف يستجيبُ معجم اللغة العربيَّة المعاصرة لأحمد مختار عمر لمعايير التسامح اللغوي من غير خروج من هذه المحميَّات؟

ويفيد البحث في منهجيَّته من مواضع المنهج الوصفي التحليلي للإجابة عن هذه الأسئلة، متوسلاً بما نصَّ عليه الأقدمون والمحدثون في تحديد هويَّة الوحدات المعجميَّة في ضوء معايير الحدِّ الأدنى من النقاء اللغويِّ الكافي لإدامة المحافظة على هويَّة اللغة العربيَّة على وجه الخصوص.

(١) وهو اسم كتابه: نحو وعي لغويِّ.

(٢) وهو اسم كتابه: العرب والانتحار اللغويِّ.

مفهوم المحميات اللغوية:

الجماعة اللغوية عندما تتوسَّل باللغة للتعبير عن حاجاتها وفنونها وآدابها ومعارفها وثقافتها إنما ترى في اللغة أداة، تقترن فيها الكلمات على نحو مخصوص متعارف عليه بينها، حتى إذا جاء اللغويون يقعدون اللغة صوتاً وبنية وتركيباً، ويجمعون دلالات كلمات؛ صارت اللغة في أعمالهم ذات معايير وأحكام، تتباين بين فصيح، وصحيح، ومتروك، ومرفوض، وفصيح، ومهمل، ونادر، ومتواتر، وشاذ، ومُت، ورديء، وغير ذلك؛ لأنهم حولوا الظاهرة اللغوية الواحدة بمعاييرهم وأقيستهم إلى مراتب ذات أحكام تستند إلى كثرة الاستعمال من جهة، وإلى إمكانية القياس من جهة أخرى، وإلى إمكانية تعليمها لغير الناطقين بها من جهة ثالثة، أو تعليمها لمن داخل كلامهم الخلل والاضطراب والاختلاط من أهلها. قال الخَزَّازُ النحوي: «فلما تغيَّرت طبائع العرب مخالطتهم العجم، وأحبَّ الله تصحيحَ الكَلِمِ للغبيِّ من عباده والفهم؛ سهَّل على طائفة من الناس التماسَ القياس، فصرفوا به الالتباس، عمَّا رامَه أهلُ الإلباس، فألزم الله هؤلاءِ بجرأتهم طريقةَ الأنفاس، وهَدَى الآخِرِينَ لغايةِ الإيناسِ بالتفْسُحِ في معرفة اللغات في إتمامها وحذفها في منظومها ونثرها»^(١).

فاللغة على لسان الجماعة اللغوية استعمالٌ، وعلى أيدي اللغويين في أعمالهم مشروعٌ علميٌّ؛ لهذا تبدو اللغة عند أهلها نظاماً محمياً حمياً تامّة بالتواضع الاستعمالي الناجز الذي يرتضي كل كلمة في موضعها نطقاً وبنية وضبطاً ودلالةً، لكنّها في المشروع العلمي للغويين لا تتمتع بحماية تامة مطلقة، بل بحماية ذات مردود علمي مقصود لغايات البقاء والتعليم واستمرار التجانس والتوافق بين مناقيها كافة؛ لأنَّ اللغة مجتمع الكلمات، واللغويين فرقة حماية هذا المجتمع

(١) الخَزَّازُ النحوي، التفْسُحِ في اللغة، ص ٨٥.

اللغويّ، فتغدو المعايير والضوابط والقوانين والدلالات المودّعة في البنوك اللغويّة المعروفة بالمعجمات مراقبةً في ضرورة التزامها بمسارات محدّدة لا تؤدي في الأحوال كلّها إلى الخروج على اللغة التي صارت مشروعاً علمياً، له مردودٌ نفعيٌّ مقصود منشود.

فقد ارتضى العرب أن يقولوا: «لا أدري»، و«لم أبلّ»، وإن كان القياس: «لا أدري»، و«لا أبالي»، قال الخزّاز النحويّ: «فأمّا من تكلم بحرفٍ على أصل القياس، وخالف العامة منهم دون الخاصّة؛ لم يكن مخطئاً، نحو قول العرب: (لا أدري)، و«لم أبلّ»، قد أجمعوا على حذفه تخفيفاً؛ فإن قاله على أصله: لا أدري، ولا أبالي؛ جاز»^(١).

فالجماعة اللغويّة حمّت أداءها اللغويّ في هاتين الكلمتين من غير خشية من رقابة لغويّة مضمرة، لكنّ النحاة في مشروعهم العلميّ حمّوا علاقة هذا الأداء بسائر أشباهه، فقبلوا كلام العرب، وعلّوه بالتخفيف، لكنّهم في إجازة الوجه المقيس طردوا قياسهم في التعليم ونشروه في حماية مقصودة له بسبب مردوده المهمّ في المحافظة على اللغة وتعليمها.

فالمحميّات اللغويّة مصطلح لسانيّ حديث استعمله بعض اللغويّين المحدثين، مثل عبدالسلام المسديّ^(٢)، وهي تعني الاستعمالات اللغويّة التي لها وجه صحيح ثابت من الاستعمال اللغويّ نطقاً وبنية وتركيباً ودلالة؛ فإن كان الاستعمال اللغويّ حادثاً بعد عصر الاحتجاج فالحماية اللغويّة تتحقّق له بموافقه أقيسة العربيّة بوجه من الوجوه باستثناء الدلالة المعجميّة التي تبقى عُرفيّة اعتباريّة، تأخذ مشروعيتها من تواضع الجماعة اللغوية على دلالتها في بيئة من بيئات استعمال اللغة.

(١) الخزّاز النحويّ، التفسّح في اللغة، ص ٧٣.

(٢) انظر كتابه: العرب والانتحار اللغويّ، ص ١٢.

فالاسم (مَيْسَم) يُجمع في العربيّة على (مَيَاسِم) من غير أن يمنع هذا الجمع جمعاً آخر على (مواسِم)، فكلاهما صحيح فصيح، وإن كان الجمع على (مواسِم) يواطئ جمع كلمة (موسِم)، لا جمع كلمة (مَيْسَم)؛ لهذا تقدّم العربيّة الحماية اللغويّة في الصواب للجمعين، مع أنّ النظرة التاريخيّة التطوّرية تشير إلى أنّ العربيّة المعاصرة مالت إلى تخصيص الجمع على (مَيَاسِم) بمعنى: (العلامة)، وتخصيص الجمع على (مواسِم) بمعنى «الوقت الذي يُجتمَع فيه لغرض ما»، قال ابن منظور: «الجمع: مواسِم ومَيَاسِم»^(١). وتمّحيص كلمة (المكواة) في التداول اللغويّ محلّ كلمة (الميسِم)؛ فلم يعد العرب يسمّون المكواة ميسماً، كما صارت دلالة كلمة (ميسِم) على العلامة في اتجاهين: أولهما: التخصيص بالعلامة السلبية كوسم الدواب. وثانيهما: الدلالة على العلامة الإيجابية التي توجب الفخر والاعتزاز باستعمال كلمة «الوسام»، لا كلمة «الميسِم»، واشتقاق كلمة «التوسيم» من كلمة «الوسام» كما ذكر أحمد مختار عمر في معجمه^(٢).

وقد شاعت بسبب من جائحة كورونا، أو الحمى التاجيّة تراكيب لغويّة جديدة في دلالتها، لكنّها أخذت حضوراً تداولياً بالفعل وبالقوة، كما في تركيب (التباعد الاجتماعي) الذي لا يُخالف أقيسة العربيّة في شيء، وإن كان يُضيف دلالة جديدة إلى العربيّة، وهي الدلالة نفسها المعادلة لتركيب (التباعد الجسدي)؛ لأنّ المجتمع اللغويّ استعمل هذين التركيبين للدلالة على شيء واحد بشأن جائحة كورونا؛ لكنّ التركيب الأول ينحو نحو تباعد العلاقات، في حين ينحو التركيب الثاني نحو تباعد الذوات، وإن كانت لفظة (الجسدي) فيه غير مريحة في رواسخ بعض المرجعيّات الثقافيّة؛ الأمر الذي يعني أنّ أحد التركيبين قد يزدهر، في حين سيحتاج الآخر إلى حماية لغوية بحفظه في المدوّنات اللغويّة والمعجمات؛ لأنّ حفظ اللغة من أهمّ وسائل حمايتها؛ لكي لا تضيع دلالاته. وليس بعيداً أن تصبح لفظة

(١) انظر: ابن منظور، لسان العرب، (وسم).

(٢) أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، (وسم).

«كورونا» غير العربية منطلقاً لجذر جديد ملحق بالفعل الرباعي، وهو «كُورَن» فنشتقُّ منه اسم الفاعل «مُتَكُورِن» بمعنى المصاب بمرض الكورونا الخبيث.

ثمّة جدليّة صاعدة نازلة موّارة بخمول الألفاظ اللغويّة وازدهارها بين المحميّات اللغويّة الموروثة من وجه فصيح صحيح، والمحميّات اللغويّة الناشئة في العربيّة المعاصرة المتصلة بقيود الصواب اللغويّ في أقيسة العربيّة.

المحميات اللغويّة والتطوّر اللغويّ:

المحميات اللغوية كالحفريات بعامة تُعنى بالدراسة العلمية الخاصة بحياة الدوالّ اللغويّة: تأصيلاً وتأثيلاً أَجَلَ التحقُّق من فصاحتها، وتبيان التطور، والتفاعل الذي حدث لهياكل الدوالّ والأساليب اللغوية زماناً ومكاناً، وماهية البيئات التي تعيش فيها، وأثرها فيها، وأثرها في أفراد الجماعة اللغوية بصرف النظر عن تباينها حسب مستويات المنظومة اللغويّة: الصوتيّة والصرفيّة، والتحويليّة التركيبية، والمعجميّة الدلاليّة في ضوء التوزيع الكميّ لهذه الدوالّ المنوط بجدلية الحياة والمجتمع، وبذا تغدو المحميّات اللغوية «عادات لغوية ناجزة في الأداء اللغويّ على مستوى الصوت والدلالة وفق معهود العرب في كلامها: تصرُّفاً، وتركيباً، وإفراداً، وتقديماً، وتأخيراً، وتغييراً في الهيئة والذات، وتحويلاً من الحقيقة إلى المجاز»^(١)، وهي تمثّل الانتظام اللغويّ المطرد: المشاهد والمسموع والمنقول بصفته معياراً يُقاس عليه من جهة، وبصفته تعليلاً يُفسَّر الظاهرة اللغويّة: دوالّ، وأساليب من جهة ثانية.

إنّها- اللغة- كائن حيّ، لأنها تستجيب لعوامل التطور في المجتمع، غير أن هذه المراتب المتعدّدة لفصاحة الدالّ اللغويّ منوطة بمدى علاقة الأفراد اللغوية بثنائيّة الزمان والمكان، ناهيك عن مكانة المستخدم في المجتمع كالشاعر المكين، والسيد المطاع، والعالم المقتدى به، وغيرهم كالمثّلين والفنّانين في العصر

(١) حسن خميس الملخ، العادات اللغويّة في العربيّة، ص ١٦.

الحديث، إذ لهم من القدرة ما يمكنهم من إحداث خلخلة لغوية في المتلقي: السامع والقارئ بما ينم عن أثر هذه المراتب في السيورة الاجتماعية لكلمات اللغة وتراكيبها، وتنقلها من صيرورة إلى أخرى؛ إنْ خُمولاً وهُجراناً، وإنْ ازدهاراً ونشاطاً، وإنْ ابتداءً وابتكاراً.

والمحميات اللغوية في التعريف الذي سبق توضيحه يدلّ في قبوله التطورات اللغوية التي تغتني بها العربية على ما ينال دوالها وأساليبها من التطور، لكن بعض اللغويين حظروا شيئاً من هذا التطور لا رغبة في الصرامة، وتحنيط اللغة، بل لتأكيد دوامها على شكل واحد يتحصن بالثبات القطعيّ إلى حدّ ما مهما عصفت باللغة رياح التغيير، أسوةً بمن كُتب في (لحن العامّة)، و(أدب الكاتب)، و(قل ولا تقل). و(الأغلاط اللغوية)، وكتب (العرب)، و(الدخيل)، و(ليس في كلام العرب)، و(الفصح) - و(شروح الفصح) جاعلين أنفسهم سدنة اللغة وحراسها، فحرموها أحياناً من ممارسة حقّها في الحياة، وحجروا على أبنائها حقهم في انتخاب دوالّ وأساليب متنوعة لا كزازة فيها، ولا ترجع إلى الوراء ما دامت العربية تتمتع برخص لغوية تمثلت في ضوء ما تغصّ به كتب اللغة من عبارات نحو: (يجوز ولا يجوز)، و(هكذا قالت العرب)، و(لم يسمع عن العرب) وغيرها. وكقول المازني: «ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب»^(١).

وإيماناً بـ «باب شجاعة العربية»^(٢) الذي أقرّه ابن جنّي، وتوثيقاً لقولته: «اختلاف اللغات وكلها حجة»^(٣)، وقول ابن فارس: «لغة العرب لم تنته إلينا بكليتها، وإنّ الذي جاءنا عن العرب قليل من كثير، وإنّ كثيراً يذهب بذهاب أهله»^(٤)؛ لأنّ اللغة بأهلها؛ لهذا قد تخسر بعض الألفاظ أو التراكيب، أو الدلالات

(١) ذكرها عنه ابن جنّي. انظر كتابه: الخصائص، ص ٢٧.

(٢) انظر: ابن جنّي، الخصائص، ج ٢، ص ٣٦٢-٤٤٣.

(٣) انظر: ابن جنّي، الخصائص، ج ٢، ص ١٢-١٤.

(٤) ابن فارس، الصحاح، ص ٤٨.

وجودها حين يموت أهلها تاركين لغتهم أمانة في أيدي الأبناء أو اللغويين، فإن ضاع شيءٌ منها؛ فلأنّ الحماية اللغوية ما أظلتها بظلمتها.

وقديماً قال أبو عمرو بن العلاء حين سأله ابنُ نوفل عن العربية: «أخبرني عمّاً وضعت مما سمّيت عربيّة، أيدخل فيه كلام العرب كلّها؟ فقال: لا، فقلت: فكيف تصنع في ما خالفتك فيه العرب وهم حُجّة؟ قال: أعمل على الأكثر، وأسمّي ما خالفني لغات»^(١)، فكان حريصاً على حماية اللغة بكليتها، وهذه الحماية لا تتعارضُ ومبدأ الفرز ووضع القواعد والمقاييس؛ ذلك أنّ الفرز لا يعني إماتة الكلمات، بل يعني تصنيفها حسب الأغراض المختلفة، ناهيك أنّ اللغات المخالفة لغاتٌ محدودة الانتشار؛ فلا تنافس ما كثرَ واطردَ.

إننا هنا إذ نتكلّم عن المحميات اللغوية في منزلة بين منزلتين، لا ندعو إلى تصنُّم الدوّال والأساليب اللغوية سيرة وصيرورة لتغدو كالمستحاثات، ولا نهض بجبّ المستعمل والمستهلك، إنّما هي دعوة لاستثمار الدوّال والأساليب اللغوية في ضوء ما تقرّه أعراف التسامح اللغوي متى دعت الحاجة إلى ذلك، لا على الدوام؛ ذلك أنّ التسامح الذي يتلوه تسامح، ثم يتلوه تسامح، سيفضي حتماً إلى عُدول (انزياح كليّ) عن الدالّ أو الأسلوب الأصيل حدّ إماتته. وهو ما لا نرضاه للعربية ألبتة، إذ إن الاستعصام بالأصول. واستثمار الرُّخص اللغوية هما مطلبنا الجادّ، ومفادّه المزاجية بين الموروث والمستحدث على نحو ما نجد عند ابن فارس، وابن جنّي، وغيرهما من الغيارى على تفعيل الإمكانية التوليدية للغة العربية لتسدّ الخانات الفارغة^(٢) التي يحتاج إليها أبناء العربية فيما يخصّ الوحدات اللغوية الأعجمية، أو المولّدة، للتعبير عن نظرتهم إلى الكون والحياة بدوّال

(١) انظر: السيوطي، ج ٢، ص ٦٠٤.

(٢) ليست الخانات الفارغة أو الفراغات اللغوية توليداً للفظة جديدة، أو دلالة جديدة بالضرورة كما مال إلى هذا حسن خميس الملقب، بل قد تكون تنشيطاً للفظة كانت مهجورة، أو لتركيب كان نادراً. انظر كتابه: العقل النحويّ: دراسة تفكيكية في مسائل الخلاف النحويّ، ص ٢٨٦-٣٠٢.

والهشاشة الأسلوبية التي باتت ميسم بعض أفراد المجتمع بصرف النظر عن طبقة المثقفين والعامّة.

ولعلّ السّلطة الرابعة -على ما لها من أياد بيضاء على اللغة- التي درجت غالباً على إرضاء المتلقي بعربية فيها شيءٌ من الترهّل، زبدها أكثر ممّا يمكن في الأرض، ولا سيما ما يسودها من ثرثرة ومطّ لغوي مُهلَهَلين قرعاً الجرسَ عالياً؛ ليصحو سَدنةُ العربية المخلصون، ويهبّوا للحفاظ على العربية الفصيحة ولا سيّما في لغة الإعلام، وفي لغة التعليم الجامعي، وفي المجالس الثقافية خشية استمرار لغة السُّوق التي تلَهّف لها الشباب، وغدا يأنسها الكبار على سبيل السخرية، حتى غَدَت لغة كثير منهم أيضاً، وهي اللغة التي يسمونها: (لغة الحَفَرَتلية)، أو (لغة الأراييزي)، وهما الأسلوبان اللذان قرّأ في الذهنية الفكرية لكتاب الأدب الساخر، وشعراء الشعر الشعبي، كالشعر النبطي، وبعض المغنّين الذين يطلقون على أدائهم الغنائي المهجين (لغة الراب)، و(الشّيلات)، و(المهرجانات)، ولغة التواصل الاجتماعي التي تُكتب بالعامية المتبدلة، والعامية الجَهوية، أو اللغة التي تدمج بين الأرقام والحروف اللاتينية، أو التي تُكتب العربية بحروف لاتينية، أو التي تُكتب بحروف لاتينية مختصرة (لغة الشات)، ناهيك عن لغة الصورة وغيرها مما يلوّث الأذن والبصر والفكر نظراً للانزياح الحادّ في دوالها صوتاً ودلالةً وأسلوباً خاصّة عند عدم إعطاء الصوت حقّه نظراً للتغيم الخاصّ بكل نوع من هذه الأنواع^(١).

إنّ الدفاع عن الذات اللغوية ليس حرباً ضدّ الجديد، أو الجيل الجديد، بل هو دعوة لاستمرار الحياة اللغوية من غير أن تصبح الهوية الوجودية للأمة غير الهوية؛ لهذا وقف عبدالسلام المسديّ وقفة حقّ حين أطلق صيحة صدق رجاء

(١) للمزيد يُنظر: نادر سراج، الشباب ولغة العصر، ص ١٥-٣٢. وأحمد محمد الضبيب، اللغة العربية في عصر العولمة، ص ٦١، ١٦٩-١٧١، ٢١٤-٢١٥. وممدوح محمد خسارة، قضايا لغوية معاصرة، ص ٩٦-٩٨.

للتعامل مع اللغة بما تستحقه من توقير واحترام، فوقف وقفة انتباه مُنصف، ومكاشفة تستنفر الحميات المكبوتة بما لا يجور على هويتنا اللغوية عبر تخدير الوعي، واغتيال المنجز اللغوي، ونسف مقومات الوجود الثقافي، والتسليم بأننا في مأزق لغويّ نظراً للمأزق التاريخي فقال: «ومن شدة حرص كبار المختصين على خطر الموضوع تراهم يمعنون في تأكيد أنّ مصطلح الموت- أو الانقراض- ليس من المجاز البلاغي في شيء، ثم منهم من يستطرد إلى المقارنة السخية بين انقراض اللغات، وانقراض بعض الكائنات الحية، وبناءً عليه تتم الدعوة إلى ضرورة الإعلان عن محميات لغوية شبيهة بمحميات الفصائل الحيوانية. ويكفي من شاء التحريّ أن يستطلع على سبيل الفضول البيلوغرافي حجم ما كتب في هذا المجال منذ عقدين تقريباً. والمختصون في هذا المجال يعرفون العلاقة الجديدة القائمة بين النظرية اللغوية العامة، واستقراء تاريخ الألسنة الطبيعية كيف تنشأ؟ وكيف تنقرض؟ كما يعرفون كيف يساعد كل نمط من أنماط الأداء اللغوي على استكشاف أسرار النسق الخفيّ القائم بين الكفاءة الذهنية لدى الإنسان، وكفاءته في توليد الطاقة الدلالية بواسطة الكلام»^(١).

اللغة ظاهرة زمنية تاريخية، تستجيب لتطورات التاريخ إن طوعاً، وإن كرهاً؛ لهذا لا مناص من التطور، ولا مناص من التمسك بالثوابت الموروثة؛ وعلى هذا الفهم دعا محمد الأوراعي إلى تأسيس لسانيات نسبية للغة العربية ترتضي أنماطاً لغوية صحيحة مقبولة، وإن كانت لا تنطبق عليها التعميمات اللغوية الموروثة^(٢)، وهو ما سماه أحمد المتوكل في سياق حديثه عن ضوابط الوصف اللغويّ بـ: «الملموسية»، و«التجريد»^(٣) بمعنى ضرورة تمثيل النظرية اللغوية للوقائع اللغوية في سُلّمية من درجات القبول، وفي الوقت نفسه تحقّق درجة عالية، وليست

(١) عبد السلام المسدي، العرب والانتحار اللغويّ، ص ١٢.

(٢) انظر: محمد الأوراعي، نظرية اللسانيات النسبية: دواعي النشأة، ص ٢٥٣-٢٥٥.

(٣) نظر: أحمد المتوكل، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: البنية التحتية أو التمثيل الدلالي التداوليّ، ص ٢١.

مطلقة من التجريد الذهني، فتسمح بالتعدّد على سبيل الاستعمال، ويقبول الآخر على سبيل الاحتواء، فيتسع أفق اللغة^(١).

إنّ القبول بالتوليد اللغويّ تسامح في قبول المستحدّث، كما أنّ القبول بغير المقيس تسامح أيضاً، لكنّ الفرق بينهما أنّ الأول حادث بالقياس بعد عصر الاحتجاج اللغويّ، والثاني حادث بالاستعمال في عصر الاحتجاج اللغويّ.

المحمّيات اللغويّة والتسامح اللغويّ:

لم يكن التسامح اللغويّ ردّ فعل للمنهج المعياريّ، يتحلّل فيه أبناء الجماعة اللغوية من الصرامة اللغوية في مستويات المنظومة اللغوية كافة، لكنه رخصة حَصُرَتْ أبعادها، وحُدِّدت ملامحها بعيدها مراحل الاستقرار، والتحليل، والتفسير في بناء المنظومة اللغويّة للعربيّة^(٢)؛ ذلك أنّ الذي انتهى إليه جامعو العربيّة أنّ الوحدات اللغويّة دَوَالٌّ وأساليب تجيء على أنحاء عدّة، تتباين أحكامها على نحو يحثّ الباحثين على رجوع التبصّر في أحكامهم قبل الحكم بالنقّاء اللغويّ الذي ينفي الآخر عن القول بالخطأ المطلق، أو الصواب المطلق في استعمالات، لها وجه من الصواب، درج أبناء العربيّة على تداولها قبل عصر الاحتجاج، وفيه، وبعده.

إنّ السعي نحو النسبيّة والواقعيّة والاعتراف بالتعدّد، وبالتطوّر، ما هو إلاّ باب من أبواب تأمين الحماية اللغويّة للصحيح الفصيح المتعايش مع الآخر؛ لإفساح المجال لبناء تصوّر ذهنيّ يروّز آية اللغويّين الأقدمين في حماية العربيّة، ورعايتها، واستثمار رخصتها في الاستعمال، والتعليم، والصناعة المعجميّة التي

(١) للتوسّع في التوليد اللغويّ وحتميته. انظر: وليد العناتي، وعيسى برهومة، اللغة العربية وأسئلة العصر، ط ١، دار الشروق، الأردن، ٢٠٠٧م، الكتاب كلّ. والحبيب النصراويّ، التوليد اللغويّ في الصحافة العربيّة الحديثة، ط ١، عالم الكتب الحديث، إربد، ٢٠١٠م، ص ٢٦٩-٤٤٤.

(٢) وهي المراحل التي بنى عليها حسن خميس الملخ كتابه: التفكير العلميّ في النحو العربيّ: الاستقراء - التحليل - التفسير، الصادر في طبعته الأولى عن دار الشروق في الأردن سنة ٢٠٠١م.

انبتت على معايير زمكانية، رسختها أصول النحو العربي، لكنها لا تنسجم بالضرورة وأصول الصناعة المعجمية؛ لأن كلام العرب في دلالاته أكثر من أن يحصى، ولأن المعجم في تغير على الدوام فهو «عصر اللغة المتقلب»^(١) يستجيب لدواعي التغير بآلياته المتنوعة، مؤكداً أن معجم عربيتنا اليوم حتماً ليس معجم العربية الأولى، لكنه حتماً ليس مُنبتاً عنه، قال أبو أوس إبراهيم الشمسان: «وليس أنظمة اللغة سواء في تغيرها، فأكثر ما يناله التغير المعجم والدلالة؛ لأن المعجم إنما يكون تلبية مباشرة لأحوال المجتمعات، ... وليس بمنكر أن يُضاف إلى معجم اللغة ودلالاتها ما يألفه الناس في تراثهم»^(٢).

قال ابن سلام الجُمحي: «وأخبرني يونس عن أبي عمرو بن العلاء، قال: العرب كلها ولد إسماعيل، وإلا حمير، وبقايا جرهم. وكذلك يُروى أن إسماعيل جاورهم، وأصهر إليهم، ولكن العربية التي عنى محمد بن علي اللسان الذي نزل به القرآن، وما تكلمت به العرب على عهد النبي محمد بن عبد الله صلى الله عليه وسلم، وتلك عربية أخرى غير كلامنا هذا»^(٣).

والمعجم ديدنه وحدات لغوية تبدأ صفرية الدلالة، وتنتهي بدلالات متعدّدة في ضوء تسييقها، وتبئرها يمينا ويساراً، ولو أن العربية لم تتوسّله في إمكانيتها لاستغلق مع مرور الزمن الكثير الكثير مما قالته العرب.

قال ابن جنّي فيما ذكره عنه السيوطي، ولم نجده بنصّه في كتب ابن جنّي المطبوعة: «من قال إن اللغة لا تُعرف إلا نقلاً فقد أخطأ، فإنها قد تُعلم بالقرائن أيضاً، فإن الرجل إذا سمع قول الشاعر:

قوم إذا الشرّ أبدى ناجذيه لهم طاروا إليه زرافاتٍ ووحداً

(١) إبراهيم بن مراد، مقدمة لنظرية المعجم، ص ١٢.

(٢) أبو أوس إبراهيم الشمسان، مسائل نحوية، ص ٢١٣.

(٣) ابن سلام الجُمحي، محمد، طبقات فحول الشعراء، ج ١، ص ٩-١٠.

يعلم أن الزرافات بمعنى الجماعات^(١).

قال السيوطي: «ولو أنه لم يعلم توسع العرب في مخاطباتها؛ لعيّ بكثير من علم مُحكم الكتاب، والسُّتّة،...»^(٢).

ولعلَّ استثمار الدّال اللغوي (يد) واستقراء تطوره اللغوي عبر حقب زمنيّة متباينة يكشف مُكنة أبناء الجماعة اللغوية في تطوير لغتهم على وفق آلية ما؛ ينسجم ويتساقق والعادات اللغوية في إغناء المعجم اللغويّ.

فـ (يد) دالّ لغويّ يجيء بمعان عدّة يتفاوت منسوب استعمالها في الذّخيرة اللغوية من فرد إلى آخر، ومن مكان إلى آخر، فيقال: (اليّد): عضو في الجسد من أطراف الأصابع إلى الكتف، وقد تُطلق على الكفّ مجازاً، والجمع أيّد. ويقال في الحث على العمل الجمعيّ: (اليّد الواحدة لا تصفق)، ويقال في فضل المعطي: (اليّد العليا خير من اليّد السفلى)، ويقال للأسير: (وقع في أيدي العدو)، و(وقف بين يديه): أمامه، و(غسل يديه من المسؤولية): تبرّأ منها، و(أخذ بيده): أعانه، و(ضرب على يديه): وضع له حدّاً، و(فلان له اليّد الطولى) أي: فضل عظيم، و(اليّد العاملة): العُمال، و(سلّمت المعاملة يداً بيداً) أي: مواجهة، و(تبادلته الأيدي) أي: تنقل بين الأشخاص، و(تداولته الأيدي): أقبل النَّاس عليه، و(في تناول اليّد) يسهل الحصول عليه، و(تخرج على يديه): تعلّم منه، و(تخرّج في العربيّة): تخصص فيها، و(خفّة اليّد): المهارة والسرعة في تنفيذ الخدع باليد، و(خفيف اليّد): سريع في العمل، وربما تقال للماهر في السرقة، و(رفع يده عليه): ضربه أو همّ بضربه، و(رفع يده عنه): تركه وشأنه، و(سعى بيديه ورجليه): اجتهد، و(سقط في يديه)، و(عاد صفر اليدين): لا شيء معه، و(طلب يد الفتاة): تقدم للزواج منها، و(طوّع اليّد) لمن يسهل انقياده، و(طويل اليّد): كريم، وتطلق على اللصّ أيضاً، و(عضّ اليّد التي أطعمته): أساء إلى من أحسن إليه،

(١) السيوطي، المزهري، ج ١، ص ٤٨.

(٢) السيوطي، المصدر السابق، ج ١، ص ١٠.

و(قبض يده عن العطاء): امتنع عن فعل الخير، و(كف يده عن فلان): ردّ أذاه عنه، ويقال: (هو لعبة في يده) أي: يتصرف فيه كيف يشاء، و(له يد في الأمر) أي: مشارك فيه، متورط فيه، و(ما باليد حيلة): لا يمكن عمل شيء، و(مكتوف اليد)، و(قصير اليد): عاجز، و(من يد ليد) أي مباشرة، و(نفض يديه من الأمر): تخلّى عنه، و(هَمُّ عليه يدٌ واحدة): مجتمعون على عداوته، و(وضع يده في يده): تعاون معه، ويقال: (الأمر في يد الله): تحت سيطرته وتصرفه، و(تحت يده): رهن إشارته، وفي المثل (يد الله مع الجماعة) في الحث على التعاون، و(يد من حديد): مسيطرة ومتحكّمة، و(لك عليه يد) أي: أمر نافذ، و(وضع يده على أملاك الآخرين): تسلط عليها، و(خرج الأمر من يده): فقد السيطرة عليه، ويقال: (له عليه يدٌ بيضاء)، و(له علينا أيادٍ كثيرة) أي: فضل، و(هَمُّ يده) أي: أنصاره، و(يد): قائمة أو طرف أمامي لحيوان مثل الكلب والهرّ، ويقال: (يد المقبض)، و(يد الفأس)، و(يد السيف)، و(يد الثوب). و(اليدوي): ما يُعمل أو يستعمل باليد، يقال: (الأشغال اليدوية)، و(الأعمال اليدوية)، و(القبلة اليدوية)، و(المصباح اليدوي). و(له علي يد): فضل، و(بايعته يداً بيد): بايعته مصافحة، و(ضَعَّ يَدَكَ): كَلَّ، و(ضَعَّ يَدَكَ في فمك): اسكُت، و(يدي لك رهن بكذا): ضمنت لك ذلك، و(هذه يدي لك): استسلمت إليك، و(أعطيته مالاً عن ظهر يد): تفضُّلاً، و(تربّت يده): دعاء عليه، و(ثوب قصير اليد): يقصر أن يلتحف به.

وفي ضوء ما سبق، فإن الانتماء العروبيّ يحتم علينا أن نعلن عن حاجتنا إلى محميات لغوية مدروسة، مؤداها تنمية الحراك اللغوي الذي يُغذّي الخطى نحو وُضَل لغويّ مرضيٍّ عنه بين العربية التي يتداولها أبناؤنا: حقيقة ومجازاً، والعربية في المستوى الذي أقرته المعجمات بأنواعها المتباينة، أو أقرها مجمع اللغة العربية في القاهرة، أو اتحاد المجامع اللغوية لعلّة ما، كـ (نيابة حرف جرّ عن حرف جرّ آخر)، أو (تضمين حرف معنى حرف)، أو (تعديّة الفعل بنفسه أو بغيره)،

أو (تفصيح كلمة/ أسلوب ما) انتصاراً لمعيار الشيع، مما جعل مجمع القاهرة يُبجّزها في ضوء ما تعورف عليه بأن العُرف إذا شاع عَمَّ، وكـ(المنابفة في استعمال جموع التكسير)، وكـ(مسألة التذكير والتأنيث)، وغيرها من المسائل، دَيَدْنَا في هذا الطرح كتاب معجم اللغة العربية المعاصرة لأحمد مختار عمر - رحمه الله - عضو مجمع اللغة العربية في القاهرة الذي عرف بمُكنته اللغوية، وقراءته الواسعة في المعاجم العربية والأجنبية حتى انتصر لفكرة التأليف المعجمي المتسامح، ثم المتسامح جداً كما في معجم الأخطاء اللغوية المعاصرة الذي مازج فيه بين ما هو كائن بالقوة، وما هو كائن بالفعل، وبما هو سَيَّار ومولّد على السنة أبناء جلدة العربية من أقطار الوطن العربيّ كافة من غير حرج؛ «ذلك أنه لا حياة للغة، ولا استمرار لها من دون توليد، ومن دون مولّدات. إنّ لغة لا تعرف أيّ شكل من أشكال التوليد تُعتبر لغة ميّنة؛ لذلك لا يمكن الاعتراض على حقيقة مفادها: أنّ تاريخ لغاتنا كلّها إنما هو باختصار تاريخ مولّداتها»^(١).

وعلى الرغم ممّا تعرّض له كتاب أحمد مختار عمر من أخذ وردّ نظراً لترخصه، وتوسّعه وتسامحه اللغويّ إلا أنه سحب البساط من لدن المعياريين، وحقّق وجوداً عربيّاً وعالمياً؛ لأنه تخطّى فكرة المعجم اللغويّ المسكون بسلطة الزمان والمكان على حدّ تعبير إبراهيم أنيس^(٢) نظراً لتضمينه الوحدات المعجمية بمستوييها: المعجمي والوظيفي، حتى غدا أشبه بموسوعة لغوية تعنى بالدالّ اللغويّ واستعمالاته المعاصرة، وهو بصناعته المعجمية هذه يتمم مشروع اللغويّ الذي بدأ بمقالات، وكتب، وبمعجم الصواب اللغوي، لكنّ يد المنون كانت إليه أسبق، فغدا العمل النافع الذي يتنفع به المرء بعد موته إن شاء الله تعالى.

(١) جان بريفو، وجان فرانسوا سابليرول، المولّد: دراسة في بناء الألفاظ، ص ١٠ من مقدمة المترجم: خالد جهيمة.

(٢) انظر: إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص ٢١.

ولا يكاد موقف المعياريين اليوم يختلف عما أُطلق عليه «كتب لحن العامّة» التي تعدّدت عناوينها بين (لحن العامّة)، و(ما تلحن فيه العامّة)، و(أدب الكاتب)، و(دُرّة الغوّاص في أوّهام الخواصّ)، و(ليس في كلام العرب)، وغيرها من الكتب التي تغيّت تقديم اللغة دالاً وأسلوباً على هيئة محمّي لغويّ يُعدُّ الخروج عنه تصغيراً من شأن مستعمله نطقاً، أو كتابةً، ولا سيما أنّ تلك الكتب قد صُنّفت للمثقفين والأدباء، لا للسوقة والرّاع، وكأنّهم يؤكّدون فكرة العصمة اللغوية^(١)، وهي فكرة مشوّشة مألها عدم اللحن في كلام العربيّ صوتاً، و صرفاً، ونحواً، ودلالةً، يؤكّدها ما أثير من عيوب النطق في القبائل العربية التي نأت عنها لغة قريش، نحو الرّثّة، والتمتمة، والتأتأة، والفأفة، والعقلة، والحبسة، واللفّ، والغمغة، والطمطممة، وغيرها، وهي كلها عيوب نطقية ينبغي على العربيّ الفصيح أن يبرأ منها.

وهذه العصمة اللغوية مناطها تفاوت الناطقين في الصفات العقلية، والخلقية، والخلقية: فمنهم الذكيّ اللبيب، والعييّ الغريب، والصغير، والكبير، والذكر، والأنثى، والنجول والحبيّ، والجريء، ومنهم الذي يميل إلى العزلة والانطواء على نفسه، ومنهم الذي يصل الناس ويشاركهم في شؤونهم، ومنهم المريض، والسقيم، والصحيح والسليم، و..... إلخ، وينطوي على عدد المتكلمين باللغة الواحدة أنهم غير معصومين من الخطأ الذي قد يقع فيه واحد منهم، أو أكثر في المستوى الصوتي، أو الصرفي، أو النحوي، أو الدلالي، لكن من المحال أن يُجمِعوا على خطأ واحد، لهذا هناك عصمة عامّة تعمّ المتكلمين باللغة، تعصمهم من الإجماع على خطأ ما، قال ابن جنّي مُستنكراً: «أفتجمع كافة اللغات على ضعف ونقص؟»^(٢)، وهذا يعني أنه يمكن أن يخطئ عربيّ أو أعرابيّ، إذ أفرد

(١) انظر في العصمة اللغوية: حسن خميس الملخ، التفكير العلميّ في النحو العربيّ، ص ٧٧-٨١.

(٢) ابن جنّي، الخصائص، ج ٢، ص ١٧.

ابنُ جنِّي في خصائصه باباً بعنوان: «باب أغلاط العرب»^(١). وسبقه الفراء حين عدَّ من يقول «رَبَت» من «رَبَات» من غير أن يقصد الربيثة غلطاً، واعتذر من العرب فيه بقوله: «فهو من غلط قد تغلظه العرب»^(٢)، وسبقها سيبويه حين قال: «وتعلم أن أناساً من العرب يغلطون...»^(٣).

وقد أقرَّ علمُ اللغة الحديث جامعِي العربية ونحاتها في الإقرار بإمكانية غلط المتكلم على المستوى الجزئي، أو الفردي، حتى عدَّ ماريو باي من الخطأ الأيديولوجي ما يقال عن المتكلم الوطني، والاعتقاد بأنه لا يخطئ^(٤).

والمحميات اللغوية أسوة بالمحميات النباتية والحيوانية: البرية والبحرية، ومحميات المواد المدارة لغرض الاستخدام المستديم للمنظومات البيئية لأنَّ المحميات التي تبني على فلسفة ترى البشرية بوصفها جزءاً لا يتجزأ من سيرورة التطور التي تمضي بالكون قُدماً من المادة الجامدة إلى الحياة، إلى الوعي، وفي المآل... إلى الإلهي. إنَّ المفهوم الذي يشغل من الفلسفة البيئية مركزها هو «العالم بوصفه حرماً، وليس آلة»^(٥) دأبها الحفاظ على ممتلكاتها من العداة، ومن هُواة الصيد، واجتثاث النباتات من جذورها، أو الجور عليها بتقليمها لغايات التدفئة، أو التنزه غير المسؤول؛ ممَّا اضطر المحميات المعنية إلى اتخاذ إجراءات صارمة بحق خارقى قوانينها.

فالمحميات اللغوية كالمحميات الطبيعية الأخرى، ليست سوى جزء حقيقي من التنوع اللغوي في عالم كلِّ لغة؛ إذ لكلِّ لغة محمياتها اللغوية، وقد تزيد هذه المحميات بطول عُمر اللغة استعمالاً، وإنتاجاً، وتوليداً، وتوسّعاً في الدلالات، وتنوعاً في الأداءات المقبولة، وقد تتسع لتحتوي المقيس والمطرّد والشاذّ والمهمّل

(١) انظر: ابن جنِّي، المصدر السابق، ج٣، ص٢٧٦-٢٨٥.

(٢) انظر: الفراء، معاني القرآن، ج٢، ص٢١٦.

(٣) انظر: حسن خميس الملخ، التفكير العلمي في النحو العربي، ص٧٧-٧٨.

(٤) ماريو باي، أسس علم اللغة، ص٢٦٠.

(5) www.maaber.org

والموَلَّد، والخاصَّ بيئته ما، والمزدهر والخامل والمخصَّص في دلالته، وهي أظهر ما تكون في المعجم؛ لأنَّه سادُّ الكلمات، أمَّا ما فيه من الأحكام والتعليقات والتأويل؛ فهي وجهات نظر لعلماء اللغة تتقارب، وتتباعده؛ لهذا قبل أن يتفرَّغ البحث للإجابة عن السؤال الرابع من أسئلته، وهو الذي كان نصّه: «كيف يستجيبُ معجم اللغة العربية المعاصرة لأحمد مختار عمر لمعايير التسامح اللغوي من غير خروج من هذه المحمّيات؟» ينبغي أن نمرَّ بحديث كافٍ شافٍ عن نظرة اللغويين القدامى للمحمّي من اللغة؛ فما حديث القدماء عن النادر، والمنكر، والمجهول، والمخالف، والضعيف، والموَلَّد، وغير ذلك إلا شكلاً من أشكال دراسة المحمّيات اللغويّة بعد الإجماع على أنّ ما اطّرد محميٌّ باطراده، وإن اختلفت النظرات المقتنّة له.

ولعلَّ أبرز تمثيل لنظرة اللغويين القدامى يظهر في كتاب المزهري للسيوطي؛ لأنَّ مؤلّفه معلّمة للثقافة العربية الإسلاميّة حتى عصره في أوّل القرن العاشر الهجريّ، استوعبَ التراث اللغويّ لتسعة قرون قبله، فجاء كتابه مُزهِراً على ما سبقه، ومُمثلاً صادقاً أميناً لكلِّ ما سبقه تقريباً، مع ما أوتيه السيوطي من نظرات ثاقبة تعدّ من إضافاته حتى صارَ صالحاً لتمثيل معايير النقاء اللغويّ عند أئمة العربيّة. فكيف ظهرت المحمّيات اللغويّة في كتابه بين معيارية صارمة وتسامح منفتح؟

العربيّة بين المعيارية والتسامح: المزهري في علوم اللغة وأنواعها توطئة:

بدأ السيوطي كتابه بالنوع الأول من اللغة، جعله في «معرفة الصحيح، ويُقال له: الثابت والمحفوظ»، فهو محميٌّ بصحّة نقله عن العرب نقلاً ثابتاً حفظه أهل العلم؛ فلا يفتقر إلى دليل؛ لأنَّه بذاته حُجّة ودليل.

لكنَّ الإحاطة به أمر عسير حتى أُثِرَ عن بعض الفقهاء: «كلام العرب لا يحيط به إلا نبي»^(١) بدليل قول الشافعيّ: «لسان العرب أوسع الألسنة مذهبا،

(١) انظر: السيوطي، المزهري، ج ١، ص ٥٢.

وأكثرها ألفاظاً، ولا نعلم أن يحيط بجميع علمه إنسان غير نبوي، ولكنه لا يذهب منه شيء على عامتها، حتى لا يكون موجوداً فيها من يعرفه، والعلم به عند العرب كالعلم بالسنّة عند أهل الفقه، لا نعلم رجلاً جمع السنن؛ فلم يذهب منها عليه شيء^(١)، فكأنه يرى أن ما في اللغة من منقولات الآحاد والقلة والغرابة ونحوها جزء من اللغة، يمكن أن يذهب عن عامة الناس، لا عن جميعهم.

وقد رصدت الدراسة التعبيرات الاصطلاحية وشبه الاصطلاحية الآتية التي عبّر فيها السيوطي عمّا وُجد في اللغة على غير شرط الاطراد، من غير التوسّع في شرحها لشيوع العلم بها، وخشية الإطالة، ومنها:

١. القول بالمقابلة.
٢. القول بالمشتبه.
٣. القول بالتصحييف والتحريف.
٤. القول بالمنكر من اللغة.
٥. القول بالمهمل والمتروك.
٦. القول بالمتنزل الفصيح.
٧. القول بالمجهول والمصنوع والمرّجل.
٨. القول بالنادر والغريب والشاذ.
٩. القول بالتعريب والتوليد.
١٠. القول بالأضداد.
١١. القول بالخطأ.
١٢. القول بالصحيح.

(١) الشافعي، الأم، ص ٤٢. وقد أورد السيوطي نصّ الشافعي. انظر كتابه: المزهر، ج ١، ص ٥٣.

القول بالمقابلة:

لتخصيص المعاني حماية للألفاظ التي فيها ترادف أو تقارب أو اختلاف لهجات، أو اختلاف صفات الأصوات، قال السيوطي: «فأما مقابلة الألفاظ بما يشاكل أصواتها فباب عظيم واسع، ونهج متلئّب عند عارفيه مأموم، وذلك أنهم كثيراً ما يجعلون أصوات الحروف على سمت الأحداث المعبر عنها، فيعدلونها بها، ويحتذونها عليها، وذلك أكثر مما نقدّره وأضعاف ما نستشعره، من ذلك قولهم: خضم، وقضم، فالخضم لأكل الرطب،... والقضم لأكل اليبس»^(١)، فتخصيص المعنى الدقيق لكلّ من: (خضم وقضم) حفظ اللفظتين وحى منطقة استعمال كلّ منهما.

القول بالمشبه:

وهو الذي يحفظ اللفظ لسيرورته من غير تحديد دقيق لمجال دلالاته؛ لأنّ «الوقوف على كُنْهه مُعْتَصِصٌ، كقولنا: الحين والزمان والدهر والأوان،... وما أشبه ذلك مما يطول، ولا وجه فيه غير التقريب والاحتمال وإلا فإنّ تحديده حتى لا يجوز غيره بعيد»^(٢)، وقد عدّ حسن الملخ المشتبهات من الألفاظ عادات لغوية جائزة متكافئة، ومثّل عليها بتحليل الأفعال: «حَضَرَ، ووَصَلَ، وجاء، وأتى»^(٣).

لكنّ الأقرب إلى منطق الاستعمال أن تكون الألفاظ المتشابهة الدلالة من باب توسّع اللغة بتداخل اللهجات وتعايشها حتى يستحيل معرفة أصلها التاريخيّ إلا بسند من تاريخ الساميات والعربيّة؛ لأنّ تعايش اللهجات يؤدي إلى تسامحها في تبادل الأخذ والعطاء الذي يحفظ الكلمات ويجعل بينها شيئاً من الترادف، أمّا التكافؤ فيعني أنّها تعود إلى لهجة واحدة في أصلها التاريخيّ، وهذا لا يستقيم على إطلاقه.

(١) السيوطي، المزهري، ج ١، ص ٤٢.

(٢) انظر: السيوطي، المزهري، ج ١، ص ٥٧.

(٣) انظر: حسن خميس الملخ، العادات اللغوية في العربية، ص ١٦٧-١٧٠.

القول بالتصحيف والتحريف:

«وهو التخطئة من جهة التصريف والاشتقاق»^(١)، ب«أن يأخذ الرجل اللفظ من قراءته في صحيفة، ولم يكن سمعه من الرجال، فيغيره عن الصواب»^(٢).

ومن أمثله اتهام ابن دُرَيْد الخليل بن أحمد بأنه قال (يوم بُغاث)، وإنما هو بالمهملة، أي: (يوم بُعَاث)^(٣). لكن لفظة «بُغَاث» صارت محفوظة محمية لأنها تدل على طير ليس من الجوارح دون الرخمة، فلعل اللفظة بمعنى ما كان في ذلك اليوم بين الأوس والخزرج دلالة لغوية، ولفظة (بُعَاث) دلالة جغرافية على اسم الحصن الذي جرت قربه أحداث ذلك اليوم، ولما كان ما بين اللفظين اختلاف بالإعجام والإهمال سلكه اللغويون في باب التصحيف؛ فليس كل تصحيف اختلاقاً ووضعاً.

ويبدو أن القول بما يوهم التصحيف والتحريف احتواء للمتقارب في الكتابة والمعنى، وحماية له، وقد أورد عليه السيوطي لفظي: (جَرَس) - و(جَرَش)^(٤)، فمعنى كل منهما داخل في الآخر. كما ذكر خلاف الأصمعي مع بعض اللغويين في نحو (تُعْتَرُ الظباء)، أو (تُعْتَرُ الظباء). و(العتر)، و(العنز) يدلان على معنى متقارب، ف(العتر) الذبح، وهو من عترَ الرمح إذا اشتد واضطرب، و(العنزة) الحربة التي يطعن فيها ويذبح^(٥).

ومما يؤكد أن التصحيف والتحريف ليسا اختلاقاً بالضرورة ما أورده السيوطي في خلاف أبي عمر الشيباني وأبي عبيدة في لفظتي (حشبكة) و(حشيفة) قال: «كان أبو عبيدة يصحّف فيهما، فيقول: (حسبكة)، و(حسيفة). قال أبو عمرو، فأرسلت إليه: يا أبا عبيدة، إنك تُصحّف في هذين الحرفين، فأرجع عنهما. قال: قد سمعتهما»^(٦). فكل روى ما سمع.

(١) السيوطي، المزهري، ج ١، ص ٦٨.

(٢) انظر: السيوطي، المزهري، ج ٢، ص ٣٠٢.

(٣) انظر: السيوطي، المزهري، ج ١، ص ١٠٠.

(٤) انظر: السيوطي، المزهري، ج ٢، ص ٣٠٣.

(٥) السيوطي، المزهري، ج ٢، ص ٣٢٥. وابن منظور، لسان العرب، (عتر)، و(عنز).

(٦) السيوطي، المزهري، ج ٢، ص ٣١٤.

القول بالمنكر من اللغة:

وهو من الضعف وقلة الاستعمال «بحيث أنكره بعض أئمة اللغة ولم يعرفه»^(١)، وفي العين: اخْوَنَصَلَ الطائر إذا ثنى عنقه. وأخرج حَوْصَلَتَه. قال الزبيدي في كتاب الاستدراك: «اخْوَنَصَلَ مُنْكَرَةٌ ولا أعلم شيئاً على مثال افْوَنَعَلَ من الأفعال»^(٢)؛ ونحوها: لفظ (الخزعال) على (فَعَال) «لا يثبت به أكثر النحاة»^(٣). فالإنكار من جهة المنكر لقلّة الاستعمال وعدم المعرفة به، وليس من جهة اللفظ المنكر، وهو يؤكّد أنّ اللغة لا يُحيط بها عالم واحد مهما أوتي من المعرفة وسعة الاطلاع.

وقريب من القول بالمنكر اللغويّ العبارات الدالة على عدم معرفة اللفظ أو معرفة صحته، مثل: «ولا أدري ما صحته، نحو: (ناقة رَجَاء) ممدود، إذا كانت مُرْتَجَّة السَّنام»^(٤). و«مّا لا يُعرف، نحو: (قَصاصاء)، بمعنى القصاص»^(٥). و«لا أدري ما صحتها، نحو: (عذج الماء يعذجه عَدْجاً) : جرعه»^(٦). و«لا أحسبه صحيحاً، نحو: (اللَغْغ)»^(٧). و«البَغْز: أصل بنيته (الباغز)، وهو المُقَدِّم على الفجور. زعموا ولا أحقه»^(٨). و«لا أدري ما أقول فيه»^(٩). و«لا أعرف حقيقته»^(١٠).

(١) انظر: السيوطي، المزهري، ج ١، ص ١٦٨.

(٢) انظر: السيوطي، المزهري، ج ١، ص ٨٧. وانظر: الخليل بن أحمد، كتاب العين (حصل). وقد أثبت اللفظة ابن منظور والفيروز آبادي. انظر: ابن منظور، لسان العرب، (حصل). والفيروز آبادي، القاموس المحيط، (حصل).

(٣) انظر: السيوطي، المزهري، ج ٢، ص ٤٩.

(٤) انظر: السيوطي، المزهري، ج ١، ص ٧٩.

(٥) انظر: السيوطي، المزهري، ج ١، ص ٨١.

(٦) انظر: السيوطي، المزهري، ج ١، ص ٨٢.

(٧) انظر: السيوطي، المزهري، ج ١، ص ٨٣.

(٨) السيوطي، المزهري، ج ١، ص ٨٣.

(٩) السيوطي، المزهري، ج ١، ص ٨٤.

(١٠) السيوطي، المزهري، ج ١، ص ٨٥.

و«لا أعرفه، وأنا بريء من عهده»^(١). و«لست من الحرف على ثقة»^(٢). وهذه العبارات الموضوعية ونحوها تُثبت اللفظ وتحميه من غير انتقاص وجهة نظر اللغويّ فيه.

القول بالمهمّل والمتروك:

المهمّل ما ليس مستعملاً في كلام العرب فهو احتمال رياضيّ قابل للتوليد والنجوز بترك مادّته، أو «بترك المعاني الغربية النأدة»^(٣)، لكنّ «المتروك ما كان قديماً من اللغات، ثم تُرك واستعمل غيره»^(٤) بعدما مات وخمل استعماله حتى صار كالمهمّل، فمن المهمّل (عضخ)^(٥)، و(لجع)^(٦) ممّالم تذكره المعجمات القديمة، ومن المتروك استعماله قولهم: (تَمَنَدَلْ بالنديل) لغة ضعيفة في (تَنَدَلْ)^(٧). و«كان الأصمعي ينكر (هي زوجتي)...، وقال القالي: قال الأصمعي: لا تكأد العرب تقول (زوجته). وقال يعقوب: يقال: (زوجته) وهي قليلة»^(٨).

إنّ الإعراض عن (تَمَنَدَلْ) إعراض عن وزن (تَمَفَعَل) حماية لقوانين الأبنية الصرفيّة من من القياس عليه، وليس إنكاراً له؛ لهذا كان القول بتركه دليلاً على خوله، لكنّه في سيورته وصيرورته صار وزناً مستعملاً في العربيّة لاحقاً، وتأتيث كلمة (زوجة) من الخامل قديماً الشائع حديثاً، لكنّ إقرار اللغويين لاستعمالها قليلاً أو هجرها جعلها محميّة لغويّة في انتظار ظروف الشيع والنشاط.

(١) السيوطي، الزهر، ج ١، ص ٨٦.

(٢) السيوطي، الزهر، ج ١، ص ٨٧.

(٣) السيوطي، الزهر، ج ١، ص ٧٨.

(٤) السيوطي، الزهر، ج ١، ص ١٦٩.

(٥) انظر: السيوطي، الزهر، ج ١، ص ١٩٢.

(٦) انظر: السيوطي، الزهر، ج ١، ص ١٩٢.

(٧) انظر: السيوطي، الزهر، ج ١، ص ١٦٩.

(٨) السيوطي، الزهر، ج ١، ص ١٦٩-١٧٠.

القول بالمتبدل القبيح:

وهو اعتراف باستعمال اللفظة بين العامة لا الخاصة استعمالاً صحيحاً، أو لغير ما وُضِعَ له^(١)، يهدف إلى حماية الألفاظ الشريفة الجميلة التي تظهر في كلام الخاصة وذوي الأدب الرفيع، فتوصف بأنها لغة الخاصة، وهذا القول طبقياً يجعل اللغة مستويات ثقافية واجتماعية وأدبية، لكنه يحجر على الكلمة المتبدلة الارتقاء إلى المستوى الفصيح، ويبدو سعياً إلى وضع حدود مصطنعة بين اللغة الفصيحة لغة الخاصة التي قيل في ألفاظها: «حسن فصيح»^(٢)، و«الحسن جداً»^(٣)، و«الأفصح»^(٤)، و«العلي»^(٥)، واللغة الصحيحة لغة العامة؛ لهذا يبدو مخالفاً لوصف اللغة بأنها لغة واحدة؛ لأنَّ القُبْحَ والجمال في مناسبة الكلام للمقام، وليس للألفاظ بذاتها، كما أشار عبد القاهر الجرجاني^(٦)، والأصل في المعجم أن يكون معجم حياة ما دامت كلماته صحيحة، ولو من وجه.

القول بالمجهول والمصنوع والمرتجل:

وهو ما ليس له أصل مستعمل، أو «قائل معروف»^(٧)، أو شاهد سابق، لكنَّ ألفاظه ثابتة من الاستعمال أو الموافقة لكلام العرب. وقد نقل السيوطي اضطراب اللغويين بين قبوله ورفضه، فقد قُبِلَ من رُوبَة وأبيه العجاج^(٨)، لكنَّه رُفِضَ من مجهول القائل. ولعلَّ الراجح أنه من النادر أو الشاذ؛ لأنَّ القول بالمجهول والمصنوع والمرتجل حُكِمَ بعد النجوز والاستعمال؛ فحقَّه الحماية اللغوية.

(١) انظر: السيوطي، الزهر، ج ١، ص ١٥١-١٥٢.

(٢) انظر: السيوطي، الزهر، ج ١، ص ١٥٢.

(٣) انظر: السيوطي، المصدر نفسه، ج ١، ص ١٥٢.

(٤) انظر: السيوطي، المصدر نفسه، ج ١، ص ١٦٨.

(٥) انظر: السيوطي، المصدر نفسه، ج ١، ص ١٧١.

(٦) انظر: عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ج ١، ص ١٨١، ٢٢٥.

(٧) السيوطي، الزهر، ج ١، ص ١٠٩.

(٨) السيوطي، الزهر، ج ١، ص ١٩٧.

القول بالنادر والغريب والشاذ:

وهو «ما عَزَّ حضوره في السماع والقياس»^(١)، أو انفرد به راو^(٢)، أو «خرج على القاعدة لعلّة أو لغير علّة»^(٣)، لكنّه مستعمل، وإن كان «يُحتاجُ في معرفته إلى أن يُنقَرَّ عنه في كتب اللغة المبسوطة»^(٤)، وإن قيل فيه: «لا أصل له»^(٥)، نحو: (لَبَّيْتَ يا رجلُ)، أي: صرت ذالِبٌ^(٦)، و(أَكَبَّ لوجهه)، أي: سقط^(٧)، أو (مَصُون) بدل (مَصُون)^(٨)؛ فلا يمكن رمي هذه الألفاظ خارج معقل اللغة العربيّة، مهما قيل فيها؛ لهذا كان بعض اللغويين يصفها بصفة «الضعيف المنحطّ عن الفصح»^(٩).

القول بالتعريب والتوليد:

والتعريب اعتراف بالكلمة مع تأكيد أن أصلها غير عربيّ، سواء أكان معروفاً أم مجهولاً، وحُكمه القبول به^(١٠)؛ وأمّا «التوليد» فاستحداث لفظٍ بعد عصر الاحتجاج، وهو توسّع في اللغة يدلّ على استمرار حيويتها ما دام لم يخالف قانوناً ثابتاً مخالفة ظاهرة، والتعريب والتوليد من أبواب التسامح اللغويّ مع الأجيال الجديدة، واللغات الأخرى، والتفاعل معها، وتبادل التأثير فيها، وهو تجربة حضارية مهمة في معاودة التعريب والتوليد كلّما دعت الحاجة، وما أكثر الدواعي إلى ذلك!

- (١) السيوطي، المزهري، ج ١، ص ٧٨.
- (٢) السيوطي، المزهري، ج ١، ص ٩٢.
- (٣) السيوطي، المزهري، ج ١، ص ٧٨.
- (٤) السيوطي، المزهري، ج ١، ص ١٤٧.
- (٥) السيوطي، المزهري، ج ١، ص ١٤٤.
- (٦) السيوطي، المزهري، ج ١، ص ١٩٠.
- (٧) السيوطي، المزهري، ج ١، ص ١٩٠.
- (٨) السيوطي، المزهري، ج ١، ص ١٨٢.
- (٩) السيوطي، المزهري، ج ١، ص ١٦٨.
- (١٠) انظر: السيوطي، المزهري، ج ١، ص ١٠٠.

القول بالأضداد:

وهو حماية للمدلول عليه عندما يتناقض مع مدلول عليه آخر للدالّ الواحد نفسه، وهي ظاهرة تدلّ على حرص علماء العربية على حماية المعاني كحمايتهم للمباني؛ لأنّ المدلولات عرفية، في بعضها تواضع نسبيّ، خرّجه بعض اللغويّين على القول بالأضداد، نحو (الجون) للأبيض والأسود^(١).

القول بالخطأ:

وهو أصعب حكم يصدر عن لغويّ؛ لأنّه يحتاج إلى مرجعية من معرفة القانون أو الإحاطة بكلام العرب، فأما معرفة القانون، فهي معرفة لاحقة، وأما الإحاطة فمستحيلة؛ لهذا كان المتورّعون من العلماء يتجافون عن هذا القول، لكنّه جاء عن بعضهم، نحو «امرأة عذبة»؛ فقد قيل: إنّها خطأ^(٢)، لكنّ لهذا الخطأ وجهاً من طرد القياس باستعمال علامة التأنيث للاسم المؤنث الحقيقيّ.

القول بالصحيح:

وهو باب حماية للألفاظ وبعض التعبيرات يكاد يسدّ مسدّ كلّ ما سبق، قال السيوطي: «وأول من التزمه مقتصراً عليه الإمام أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهريّ، ولهذا سمّي كتابه بالصحيح»^(٣).

ويبدو أنّ هذا القول هو المدخل الذي ولج منه أحمد مختار عمّر في تفريقه بين الصحيح والفصيح؛ إذ احتوى داخل الصحيح كلّ مقبول في اللغة، سواء أكان قديماً أم حديثاً على تصوّر مؤداه أنّ كلّ فصيح صحيح، وليس كلّ صحيح فصيحاً، فالفصاحة مرتبة عليا في الصّحة.

(١) انظر: السيوطي، الزهر، ج ١، ص ٣٠٤-٣٠٥.

(٢) السيوطي، الزهر، ج ١، ص ١٦٢.

(٣) السيوطي، الزهر، ج ١، ص ٧٤.

العربية بين المعيارية والتسامح: اللغة العربية المعاصرة أنموذجاً

صدر معجم اللغة العربية المعاصرة أوّل سنة ٢٠٠٨م بعد أن تُوفيّ رائده وصاحب فكرته ومدير مشروعه أحمد مختار عمر سنة ٢٠٠٣م، لكنّ عمل الفريق فيه كان قد شارف على الانتهاء تقريباً بانتظار استكمال بعض بياناته، وحوسبته، وتدقيقه، وإخراجه فنياً، وطباعته، وقد عمل فيه سنواتٍ طويلاً بإدارة علمية منظمّة قرابة أربعين باحثاً في اللغة العربية وتحريرها، والترجمة إليها، وإدخال البيانات اللغوية، وحوسبتها، وتدقيقها، وغير ذلك من المهامّ المتخصّصة لكلّ عضو في الفريق المخلص للعمل وللغة العربية.

أمّا منهج المعجم^(١) وخطّته فأمرانٍ قد سبق التمرّن في تنفيذهما حتى سار العمل بعد وفاة المرحوم أحمد مختار عمر كما كان يحبّ ويرضى، ولم يظهر في آخر مقدمة المعجم اسمُ الباحث الذي كتبها؛ حتى تكون بمنزلة ما كان سيكتبه أحمد مختار عمر رحمه الله، ففيها نفّسه وروحه، ورؤيته التي انطلق منها في بناء معجم اللغة العربية «في جمع ثاب لمفردات اللغة العربية المعاصرة، وكيفية توظيفها في سياقاتها المتعدّدة، والاهتمام بالتصاحبات الحرّة للكلمات، والتصاحبات المنتظمة، أو المتكرّرة، والتعبيرات الاصطلاحية»^(٢).

إنّها رؤية خطيرة تستأنف جمع اللغة العربية بعد أزيد من اثني عشر قرناً من الجمع الأوّل الذي ظهر في معجم العين للخليل بن أحمد الفراهيدي؛ لهذا ظهر فيها أثر التغيّر في التوزيع الكميّ لكلمات العربية وظواهرها، فبعض ما كان أسيراً في سجن الشاذّ أو الخطأ الشائع قد وجد طريقه إلى الحرية في الاستعمال من غير تحطّيء، وبعض ما كان بذرة قد صار شجرة وارفة الظلال، وبعض ما استجدّ من الألفاظ والتعبيرات

(١) انظر في منهج معجم اللغة العربية المعاصرة: سوسن مزيتي، أثر الترجمة والتعريب في استحداث دلالة الألفاظ من خلال معجم اللغة العربية المعاصرة أحمد مختار عمر، ص ١٩-١٠.

(٢) أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، ج ١، ص ٩ من المقدمة.

والدلالات قد سرى في جسم اللغة العربيّة مسرى الدم اليانع الجديد من غير أن يؤذي في الغالب جسم اللغة العربيّة، وبعض ما كان رأي لغويّ، أو صرفيّ، أو نحويّ، أو مجمع لغة عربيّة صارَ ناجزاً في المعجم حاملاً هوية الاعتراف به من فريق علميّ ذي مكانة عالية في المجتمع اللغويّ العربيّ. وهو إلى ذلك يمثّل حماية للغة العربيّة الصحيحة المقبولة الفصيحة؛ لأنّ المعجم يحفظه الكلمات ومعانيها، والتراكيب واستعمالاتها ودلالاتها محميّة لغويّة، تمثّل مرجعيّة قانونيّة في السلامة اللغويّة للدالات اللغويّة المقبولة: المفردة منها والمركّبة.

واقضى قبول الكلمة أو التركيب في معجم اللغة العربيّة المعاصرة أن يفتح أفق الفريق المعدّ له لاستيعاب قرون مضت من التغريد بالكلمات والتراكيب التي نددت عن معجاناتنا القديمة، ولاستيعاب كلمات استجدّت، وتراكيب استحدثت، وهذا القبول يقتضي تفعيل مبدأ التسامح اللغويّ من غير إفراط باللغة ولا تفريط بثوابتها، فلكلّ كلمة عربيّة مستعملة حقّها في الاحتواء بالمعجم، ولكلّ كلمة اسميّة أعجميّة متداولة في العربيّة حقّها في الاحتواء في المعجم بعد أن صارت حقيقة معرفيّة يتداول بها مستعملو العربية على مستوى الفئة المتخصّصة، أو المجموع العام.

وقد ظهر هذا التسامح في المحاور الآتية:

١. إجازة بعض الشواذ.
٢. إزالة صفة الخطأ اعترافاً بالصواب.
٣. التسامح في التجدير.
٤. احتواء العادات الصوتيّة.
٥. قبول التوليد الصرّيّ من الدوال المتداولة.

٦. احتواء التصريفات اللغوية الصرفية غير القياسية.
٧. التوسّع في احتواء الأسماء الأعجمية.
٨. قبول التوسّع في المدلولات.
٩. التحرّر من السلطة الزمكانية للشواهد.
١٠. احترام القرارات اللغوية العلمية والآراء الرائدة.
١١. صحّة اللغة للحياة وفصاحتها للإبداع.

إجازة بعض الشواذ:

للساذ أصلٌ في الاستعمال ماضياً أو حاضراً، ولكن اللغويين والصرفيين والنحاة رأوا فيه علّة مانعة من إجازته، والقياس عليه؛ لهذا نظر فريق بناء معجم اللغة العربية المعاصرة في علّة الشذوذ، فإذا زالت؛ تحوّل الساذ إلى جائز مع بقاء ما كان أصلاً معيارياً على حاله من الجواز المطلق، وبهذا تكبر دائرة الجواز تسامحاً في الاستعمال، وتوسعةً على المستعملين بزيادة الاستعمالات اللغوية الممكنة الصحيحة المقبولة.

ففي استعمال الاسم «زَعْلان» على وزن «فَعْلان» الذي ليس في بنيته ما يُخالفُ أبنية العربية ارتضى أن يكون صفة مشبّهة بمعنى: «غَضِبَ واستاء» من الفعل «زَعَلَ»، مع أن المعجميين القدماء لم يثبتوا كلمة «زَعْلان» بهذا المعنى لعدم ورودها، لكن أحمد مختار عمر أجازها بسبب شيوعها على مرحلتين: ظهرت المرحلة الأولى في كتابه: «معجم الصواب اللغوي» عندما قال: «إنها صحيحة^(١) مع رفض بعض اللغويين لها لعدم ورودها، وهي صفة مشبّهة على القياس، وتؤنث وتُجمع، ذكرها معجم التكملة^(٢)،

(١) انظر: أحمد مختار عمر، معجم الصواب اللغوي، ص ٤٢٢، (زعل).

(٢) انظر: رينهارت دوزي، تكملة المعاجم العربية، (زعل).

والمنجد^(١)، والمعجم العربي الأساسي^(٢). وظهرت المرحلة الثانية في معجم اللغة العربية المعاصرة^(٣)؛ إذ تجاوزَ الحديث عن رفض بعض اللغويين لها إلى تقيسها بأن تُجمع جمع تكسير على «فَعَلَى»؛ فتكون «زَعَلَى»، كما تُجمع جمع مذكر سالماً على «زَعْلَانُونَ» عند الرفع، و«زَعْلَانِينَ» عند النصب والجرّ اتِّكَاءً على ما ذكره في معجم الصواب اللغويّ من إجازة مجمع اللغة العربية في القاهرة هذا القياس، وبأن تؤنَّث على «فَعَلَى»، و«فَعْلَانَةَ»، فتصير: «زَعَلَى»، و«زَعْلَانَةَ»؛ ولهذا تُمنع من الصِّرف، وتُصَرَّف؛ لأنَّه أثبت: «زَعْلَانٌ»، و«زَعْلَانٌ»، وقد انطلق من إجازاته هذه من إثبات القدماء كابن منظور^(٤) معنى ضَجَرَ واغْتَاط للفعل «زَعَلَ مِنْ»، وعدَّ أحمد مختار التكملة بشبه الجملة تعدياً بحرف الجرّ؛ لهذا بنى من الفعل اسم مفعول على «مَزَعُولٍ مِنْهُ».

وفي كلمة «بَحَثٌ» بمعنى: «الصِّرف» قبل معجم اللغة العربية المعاصرة^(٥) تأنيث الكلمة وتثنيها وجمعها، مع أنَّه لم ينكر قولة اللغويين في استواء التذكير والتأنيث والتثنية والجمع فيها، واستدلَّ على تسامحه بما يتداوله الناس، كما في: «تحدَّث بلغة عربيَّة بَحْتَةً». وتقنين اللغويين ليس إلا من قبيل عدم ثبوت أطراد الاستعمال بالتأنيث في عصور الاحتجاج، وليس من قبيل المقياس؛ إذ الأصل في الأسماء قبول التأنيث عند المطابقة ونحوها كما في الوصف؛ ولهذا قبل معجم اللغة العربية المعاصرة الاستعمال بعد ثبوت شيوعه مع براءته من مخالفة قوانين العربية.

(١) انظر: لويس معلوف، المنجد في اللغة، (زعل).

(٢) انظر: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بإنجاز جماعة من كبار اللغويين العرب، المعجم العربيّ الأساسي، (زعل).

(٣) أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، ج ٢، ص ٩٨٥.

(٤) انظر: ابن منظور، لسان العرب، (زعل).

(٥) أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، ج ١، ص ١٦١.

إزالة صفة الخطأ اعترافاً بالصواب:

ينبغي في إدراك هذا المظهر من مظاهر التسامح اللغويّ في معجم اللغة العربيّة المعاصرة أن نؤكد أنّ هذا المعجم قد خلا تقريباً من بعض الأوصاف المعياريّة التي شاعت في معجم الصواب اللغويّ، مثل: «مرفوضة عند بعضهم»^(١)، و«صحيحة»^(٢)، و«فصيحة»^(٣) مع أنّ الألفاظ ما تغيّرت، لكنّ نظرة أحمد مختار عمر وفريقه لها قد تغيّرت باتجاهين:

أولهما: إزالة صفة الخطأ العام بدرجاته مثل: رفض الكلمة، أو تشديدها بالتحوّل إلى قبولها من غير الإشارة إلى أنّها كانت مرفوضة عند اللغويّين أو فريق منهم، ومن غير تقديم الأدلة على قبولها، في خطوة أدت إلى حذف جدل الدفاع عن الأخطاء اللغويّة المختلفة لربح مساحة أكبر لقبول الصواب.

وأما ثانيهما: فالاستغناء عن معيار الفصاحة في وصف بعض الكلمات أو التراكيب بكلمة «فصيحة»؛ لتكون أعلى من الموصوفة بكلمة «صحيحة»، في خطوة دلّت على التحوّل إلى مبدأ السلامة اللغويّة، فليس المهم في اللفظ أو التركيب إلا أن يكون سليماً على مقياس من مقاييس العربيّة من جهة، ومتداولاً بين المثقّفين وغيرهم من جهة أخرى، فيكون معجم اللغة العربيّة المعاصرة معجماً للصواب اللغويّ بمعنى السليم اللغويّ، وفيه من سعة الأفق في قبول الوجه الآخر، أو الوجه الأخرى ما تغتني به العربيّة وتبتهي من غير العودة إلى جدل تاريخيّ تجاوزه الاستعمال اللاحق.

(١) انظر على سبيل المثال: أحمد مختار عمر، معجم الصواب اللغويّ، ص ١٥٥، (اللامعقول، اللانهائي، اللاهوائي، اللامتّمي)، ص ٣٠١ (جُنَيْهَاتُ ثَلَاثًا)، ص ٥٥٣، (عَوَلَةٌ)، ص ٨٠٨، (مَجَارِبُ ضِدًّا).

(٢) انظر على سبيل المثال: أحمد مختار عمر، معجم الصواب اللغويّ، ج ١، ص ٢٩٥.

(٣) انظر على سبيل المثال: أحمد مختار عمر، معجم الصواب اللغويّ، ج ١، ص ٢٩٥. علماً أنّ هذه الأحكام بالفصاحة، والصحة، والمقبولية، ورفض بعضهم لأحكام تكاثرت في معجم الصواب اللغوي لإيمان أحمد مختار عمر بالترخّص / التسامح اللغوي.

ففي كلمة «جنائني» قال: «اسم منسوب إلى جنائن، على غير قياس»^(١)، واستشهد بقولنا: «قام الجنائني بتهذيب بعض الأشجار»^(٢)، مع أنه في معجم الصواب اللغوي استغرق فقرة طويلة في معجمه السابق: «معجم الصواب اللغوي» في الدفاع عن هذه الكلمة لتبين سلامة النسب إلى الجمع عند فريق من الصرقيين، والاتكاء على أخذ مجمع اللغة العربية في القاهرة برأيهم^(٣)، كأنه كان يستبطن المخالفين له من اللغويين، فيردّ عليهم بالحجة والدليل، لكنه صار في معجم اللغة العربية المعاصرة منصرفاً إلى طرح ما يريد من غير انتظار رميه بمخالفة مطلقة، أو تأييده بموافقة مطلقة؛ لأنه إنَّما أراد أن يُعبر عن تسامحه اللغوي بقبول الوجه الآخر، والاستعمال الحادث، لا عن قدرته على الجدل اللغوي مع الآخرين؛ ولهذا قبل الكلمتين: «مبارك»، و«مبروك» من غير تفضيل مستشهداً بقولنا الشائع: «زواج مبارك»، و«زواج مبروك»^(٤)، ورمى جدل اللغويين وراءه في معجم الصواب اللغوي^(٥).

وكان يمرّ على اللفظين المتخالفين مرور القابل لِكِلَيْهِمَا بدلالة توحيد معنى كلٍّ منهما، كما في قوله: «دُولِي: اسم منسوب إلى دولة: عالمي». و«دُولِي: اسم منسوب إلى دُول: عالمي»؛ فنصّ على وحدة معنى كلٍّ منهما من غير الخوض في جدل المفاضلة الصرفية بينهما^(٦) على سُلْم الفصاحة والصحة والقبول.

وفي معجم الصواب اللغوي وَصَفَ استعمال «طالما» بمعنى «ما دام» بأنّه مرفوض بحجّة أنّ «ما» في «طالما» كافة، وفي «ما دام» مصدرية، ورأى أنّ قول بعض الناس: «لا يُرجى نجاحه طالما هو كسلان» مرفوض؛ لأنها ليست

(١) أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، ج ١، ص ٤٠٧.

(٢) أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، ج ١، ص ٤٠٧.

(٣) انظر: أحمد مختار عمر، معجم الصواب اللغوي، ص ٣٠٠، (جنائني).

(٤) انظر: أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، ج ١، ص ١٩٤.

(٥) انظر: أحمد مختار عمر، معجم الصواب اللغوي، ص ٦٥٥، (مبروك).

(٦) انظر: أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، ج ١، ص ٧٨٨.

بمعنى «كثيراً ما»، وصوابه: «لا يُرجى نجاحه ما دام كسلان»^(١)، لكنّه في معجم اللغة العربيّة المعاصرة عدّ كلمة «طالما» كلمة وظيفيّة بمعنى «كثيراً ما»، فقبل أن نقول: «طالما حذرتك»، و«طالما نصّحوه فلم يتصح»^(٢)، ويبدو أنّ الدوام والكثرة متقاربان إذ الدوام نسبيّ فهو كالكثير؛ ولهذا فالاستعمالات صحيحة، لكنّ التعبير بـ«ما دام» أعلى في الفصاحة والبيان من التعبير بـ«طالما» لعدم شيوع كفّ الفعل في العربيّة.

لكنّه في مواضع قليلة جداً استجاب لحسّه التراثيّ القديم في المفاضلة، فقال عند إيراده لفظ: «سرّسوب»: «أولّ اللبن بعد الولادة (عاميّة) عربيّته: اللبأ»، ويبدو أنّه في هذا الخروج عن منهجه في التسامح اللغويّ إنّما كان واقعاً تحت تأثير إعجابه بالمعجم الوسيط^(٣) الذي ذكر الكلام بنصّه.

التسامح في التجذير:

يبدو في إصرار معظم المعجمات العربيّة على بنائها استجابة لسمة الاشتقاق في العربيّة بالعودة إلى الجذر شيئاً من التشدد؛ لوجود كلمات متداولة في العربيّة لا تستجيب للاشتقاق الصرّيّ كالحروف والأدوات والأعلام الأعجميّة، كما يبدو في إهمال سمة الاشتقاق في العربيّة تفريط بأهمّ ما في الهوية الصرّيّة للكلمة العربيّة، لكنّ أحمد مختار عمر في معجم اللغة العربيّة المعاصرة تحرّر من الخضوع التامّ لسلطة الاشتقاق في التجذير، من غير الوقوع في فخّ بناء المعجم على جذع الكلمة كما هي من غير تجذير؛ لهذا احتوى في معجمه الكلمات العربيّة القابلة للاشتقاق بالتجذير، لكنّه أدخل الكلمات الأعجميّة كما هي من غير تجذير؛ فجمع بين الصفتين بوساطة واعتدال؛ إذ يصعب تجذير بعض الكلمات ذات الأصول الأعجميّة المتداولة في العربيّة، لكنّ ما تعرّب منها صار الاشتقاق

(١) انظر: أحمد مختار عمر، معجم الصواب اللغويّ، ص ٥٠٣، (طالما هو كسلان).

(٢) انظر: أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربيّة المعاصرة، ج ٢، ص ١٣٨١.

(٣) انظر: مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة، المعجم الوسيط، (سرسب).

بالتجذير مدخلاً مناسباً له؛ لهذا ذكر كلمة «أتوييس» الشائعة في مصر كما هي في باب الهمزة، وذكر مرادفتها كلمة «باص» الشائعة في الأردن فلسطين كما هي في باب الباء من غير إعلال الألف التي في جوفها، وجعل معنى الكلمتين لفظة عربيّة، وهي كلمة «الحافلة». واستعمل كلمة «تَبَلَّشَفَ» التي اشتقّها مُعَرِّبَةٌ من «البَلْشَفِيَّة»، فقال: «تَبَلَّشَفَ النِّظَام: مُطَاوَع بَلْشَفَ: ... يُطَبَّق الشَّيْوعِيَّة»^(١)؛ لأنَّ الفعل الرباعي «بَلْشَفَ» يمثل توليداً^(٢) استعمالياً ناجزاً من الإمكانيّة التوليديّة الاحتماليّة للجذور التي كانت مهملة في العربيّة. ومثلها كلمة «جَمْرَكَ» ومنها الجُمْرَكَ، فهي كلمة معرّبة عن الكلمة التركيّة «كُمْرَكَ» كما ذكر المعجم الوسيط^(٣)، وكانت تمثّل احتمالاً توليديّاً فصارت حقيقة استعماليّة ناجزة ذات تصاريف مختلفة مفردة ومركّبة، ذكرها معجم اللغة العربية المعاصرة^(٤).

وعَمَلُ أحمد مختار عمر احتواءً للأسماء الأعجميّة في العربيّة قياساً على احتوائها المقنّن الأعلام الأعجميّة في باب المنوع من الصرف؛ لأنَّ احتواء الأعلام الأعجميّة يمثل احتواءً لجزء من ظاهرة الأسماء الأعجميّة في العربيّة، مع أنّ العربيّة احتوت النوعين مع التفرقة بينهما بمنع الأعلام الأعجميّة من الصرف، وحكاية الأسماء الأعجميّة كما هي بالإيقاع الصوتيّ شبه المعرّب في مقاطعه، كما في الاسم «إنفلونزا»^(٥)، والاسم «سيجار»^(٦)، وإظهار بعض الأدوات المقطعيّة المميّزة للاسم مثل «أل التعريف»، وقبول الجمع، وقبول علامات الإعراب أحياناً؛ إذ لا يُشترط في الأسماء أن تكون عربيّة الوزن، فجمع التأنيث السالم وجمع التكسير يحتويان جمع بعض الأسماء الأعجميّة، مثل الاسم

(١) انظر: أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، ج ١، ص ٢٤٠.

(٢) انظر: سهى فتحي نعجة، آفاق الدرس اللغويّ في العربية، ص ٨.

(٣) انظر: مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المعجم الوسيط، (جمرك).

(٤) انظر: أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، ج ١، ص ٣٩٢.

(٥) ضَبَطَهَا أحمد مختار عمر بهمزة فوقية وتحتيّة. انظر: معجم اللغة العربية المعاصرة، ج ١، ص ١٣٢.

(٦) انظر: أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، ج ٢، ص ١١٤٥.

«جاكيت»، فقد أوصى بجمعها على: «جاكيتات، وجواكيت، وجواكت» مستشهداً بقول بعض المتداولين المعاصرين: «ترتفع أسعارُ الجواكيتِ وتتنوعُ تصاميمها»^(١).

ولأنه كان معنياً بالناجز المستعمل لم يُعَنَّ نفسه بتجذير الكلمات التي لم يُستعمل جذرها في العربية، كما في كلمة «شاكوش» فقد ذكرها كما هي^(٢)؛ لعدم وجود جذر متناسل الكلمات لها في العربية، وإن كان الفعل «شكش» يبدو جذراً توليدياً مناسباً لها؛ لتكون الكلمة صيغة مبالغة، كما لم يُعَنَّ نفسه بكتابة الجذر أو المدخل إلا مقطّع الأحرف خروجاً من فكرة أصل الاشتقاق، أو خوفاً من اجترار جذر غير مسبوق، مع أنّ فكرة الحماية اللغوية تتكفل بحماية الاحتمالات الناجزة من الجذور عملاً بمبدأ التسامح اللغوي الذي يقبل الممكن في التوليد الرياضي من الجذور والكلمات المزيدة^(٣) ما دام ذلك الممكن لا يُخالف قياساً. بل هو شكل من إشكال إحياء الموات، وشجاعة العربية، وقدرتها الفائقة على تحديث نفسها من غير انبئات عن أصولها اللغوية، أو هويتها الحضارية.

وأما حروف المعاني في العربية مثل: «لم»، و«لن»، و«عن»، و«إلى»، وأدواتها: مثل: «كم»، و«متى»، و«مهما»، و«ماذا»، ونحوها من المصنّفات في مواقع الاسم في العربية، فقد كان يعدّها مداخل مستقلة، يصفها بعبارة «كلمة وظيفية»، ثم يذكر وظائفها في العربية.

فقال في المدخل «لن»: «لن: كلمة وظيفية: حرف ونصب واستقبال يدخل على المضارع فينصبه، وينفي معناه، ويحوّله من الحاضر إلى المستقبل،...»^(٤). وقال عن الأداة «مهما»: «مهما: كلمة وظيفية: اسم شرط لما لا يعقل جازم لفعلين،...»^(٥).

(١) انظر: أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، ج ١، ص ٣٣٩-٣٤٠.

(٢) انظر: أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، ج ٢، ص ١١٥٥.

(٣) انظر: سهى فتحي نعجة، آفاق الدرس اللغوي في العربية، ص ٣٩-٤٥.

(٤) أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، ج ٣، ص ٢٠٣٩.

(٥) أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، ج ٣، ص ٢١٣٤.

احتواء العادات الصوتية:

بما أنّ مصادر الكلمة الأعجمية قد تختلف قليلاً في نطقها ولا سيما إذا كانت أوروبية اللغات؛ فإنّ العربية قد تستعملها بسّمات صوتية متقاربة غير متوافقة أحياناً تبعاً للغة التأثير؛ لهذا قبل أحمد مختار عمر التّنوعات الصوتية لها، كأنّها لهجات صوتية تميل إلى ما سمّاه حسن الملمخ «العادات صوتية»^(١) كما في الاسم «ألْمِنِيوم» إذ ذكره مضبوطاً هكذا: «ألْمِنِيُم: ألْمِنِيوم، ألْمِنِيوم، ألْمِنِيوم: معدن فضي»^(٢).

وقريب منه في تسامحه قبوله التعبير عن معنى حظيرة الخيل بأيّ من الاسمين: «إِسْطَبَل»، و«إِصْطَبَل»^(٣) مع أنّ فارق ما بينهما فارق صوتي في الانتقال إلى تفخيم الصاد، ومثله قبوله الاسمين: «فَنْجَال»، و«فَنْجَان» في الدلالة على القدح الصغير من الخزف ونحوه يُشْرَب به^(٤)، مع أنّ فارق ما بينهما الإبدال اللغويّ بين اللام والنون، لكنّ ما قد يؤخذ عليه أنّه جعل كلّ اسم في مدخل مستقل لتجاوز الحديث عن أصالة واحد منهما وفرعيّة الآخر؛ إذ لم يكن معنيّاً بالتأصيل التاريخيّ للبنية الصوتية للكلمة، أو التقييس الصرفيّ، أو السُّلَم الفصاحيّ بقدر عنايته بثبوت التداول المعاصر للكلمة؛ ولهذا قبل الاسم «شَطْرَنج» بفتح الشّين وكسرها.

وقبل الاسمين المنسوبين: «تَرْزِي»^(٥)، و«دَرْزِي»^(٦) بمعنى واحد في مدخلين معجميين مستقلّين، وهو: حَيَّاط، من غير مفاضلة بينهما، أو العودة إلى كلمة

(١) انظر كتابه: العادات اللغوية في العربية، ص ٦٢-٦٨.

(٢) أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، ج ١، ص ١١٣.

(٣) انظر: أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، ج ١، ص ٩٣، ٩٩.

(٤) انظر: أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، ج ٣، ص ١٧٤٥.

(٥) انظر: أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، ج ١، ص ٢٨٩.

(٦) انظر: أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، ج ١، ص ٧٣٧.

«طَرَزِيٌّ»؛ لأنَّ الفعل «طَرَزَ» بمعنى: زَيَّنَ بالخِيوط^(١)، و«دَرَزَ» بمعنى: «خاطَ»^(٢)، أمَّا «تَرَزِيٌّ» فتبدو عادة صوتية.

وقبل أسماء المكان الأربعة: «مَسْطَبَةٌ»، و«مَسْطَبَةٌ»، و«مَصْطَبَةٌ»، و«مَصْطَبَةٌ» بمعنى واحد، وهو: «مكان مُمَهَّد مرتفع قليلاً»^(٣) مع ما بينها من اختلاف صوتي بين السين ومقابلها المَفْحَم الصاد، ومخالفة في الميزان الصري بين الوزنين: مَفْعَلٌ، ومِفْعَلٌ، ظهرت في اضطراب موقف اللغويين من الأسماء الأربعة، كما أشار محمد العدناني في معجم الأغلط اللغوية المعاصرة^(٤).

وظهر تسامح أحمد مختار عمر عندما تجاوز تخطئة بعض اللغويين كلمة «مَحْفَلٌ»^(٥)، وتصويب كلمة «مَحْفَلٌ»، فقبل الاسمين اسماً لمكان من «حَفَلٌ»^(٦).

قبول التوليد الصري من الدوال المتداولة:

لا يعني وَسَمُ اللغة العربية باللغة الاشتقاقية أن تخضع كلُّ الكلمات فيها إلى سلطة الاشتقاق، والعودة إلى جذر متفق عليه بين اللغويين؛ فبعض الكلمات تتأرجح بين الجذرين: الثلاثي والرباعي، وبعض الكلمات يصعب تجديرها، وبعض الكلمات تعربت فصارت عربية الاشتقاق، وانبعى تجديرها.

لقد تجاوز أحمد مختار عمر وفريقه جدل التأرجح بين جذرين، فذكر في معجمه الكلمة مرتين، في جذر ثلاثي، وآخر رباعي من غير إشارة إلى مشكلة الجذر، كأنه يراها غير مهمة، أو أنَّ المسألة من قبيل الاحتمالات التي يولدها نظام الاشتقاق في العربية، فينبغي قبولها ما أمكن؛ لهذا ذكر كلمة «تَمَرَجَلٌ، يَتَمَرَجَلُ»:

(١) أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، ج ٢، ص ١٣٩٥.

(٢) أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، ج ١، ص ٧٣٧.

(٣) انظر: أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، ج ٢، ص ١٠٦٣، ١٢٩٣.

(٤) انظر: محمد العدناني، معجم الأغلط اللغوية المعاصرة، ص ٣٠٦.

(٥) انظر: محمد العدناني، معجم الأغلط اللغوية المعاصرة، ص ١٦١.

(٦) انظر: أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، ج ١، ص ٥٢٧.

تَمْرُجُلًا» في مدخل ثلاثي من الأصل «رجل»، وفي مدخل رباعي من الأصل «مَرَجَل»^(١) متجاوزاً خلاف اللغويين^(٢) فيها.

وكذا فعل في معالجته كلمة «تَمْرَمَغ»؛ إذ ذَكَرَهَا في «رمغ»، و«مَرَمَغ»^(٣). ولم يبعد في معالجته كلمة «غَسَلِين» عن هذا المنهج؛ إذ ذَكَرَهَا في اشتقاقات المدخل المعجمي «غَسَل»، كما ذَكَرَهَا مستقلة في المدخل «غَسَلِين»^(٤)؛ لأنَّ اللغويين اختلفوا فيها كما نقل ابن منظور^(٥)، لكنَّ الغريب أنَّ أحمد مختار عمر أشار إلى الفعل «أَغْرَوْرَق» في المدخل الرباعي «غروق»، والمدخل الثلاثي «غرق»، كأنه عدّه محتملاً المدخلين^(٦)، مع أنَّ الوزن «أَفْعَوْعَل» من الأوزان المزيّدة للفعل الثلاثي، وظهر في معجمه الوزن «فَعْلَنْ يُفَعِّلُنْ فَعْلَنْةً»^(٧)، مثل: «شَخْصَنَة»^(٨)، و«كَلْبَشَة»^(٩).

أمّا الكلمات الأعجميّة المتداولة في العربيّة التي لا يمكن تجذيرها فقد ذَكَرَهَا كما هي، وعدّ حروفها أصولاً غير اشتقاقية لعدم انطباق الوزن الصرفي عليها،

- (١) انظر: أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربيّة المعاصرة، ج ٢، ص ٨٦٥، وج ٢، ص ٢٠٨٣.
- (٢) انظر في خلاف اللغويين فيها ما ذكره الزبيدي في معجمه: تاج العروس بعد أن أفرد لها مدخلاً مستقلاً، مادة (مرجل).
- (٣) انظر: أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربيّة المعاصرة، ج ٢، ص ٩٤٣، وج ٣، ص ٢٠٩٠.
- (٤) أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربيّة المعاصرة، ج ٢، ص ١٦١٨، ١٦١٩.
- (٥) انظر: ابن منظور، لسان العرب، (غسل).
- (٦) انظر: أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربيّة المعاصرة، ج ٢، ص ١٦١١.
- (٧) عدّ دو ميلود وزن «فَعْلَنْ» من مظاهر التغيّر الصرفي في معجم الصواب اللغوي، وهي صفة لاحقة بمعجم اللغة العربيّة المعاصرة. انظر: دو ميلود، التغيّر الدلالي في معجم الصواب اللغوي لأحمد مختار عمر، رسالة ماجستير، جامعة وهران الأولى، الجزائر، ٢٠١٦م، ص ٥٦-٥٩. وانظر في هذا الوزن: عبد الحميد الأقطش، التوليد اللغوي على وزن (فَعْلَنْة) في الاستعمال العربي المعاصر، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد ٧٩، الأردن، سنة ٢٠١٠م، ص ٤٩-٧٢.
- (٨) انظر: أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربيّة المعاصرة، ج ٢، ص ١١٧٥. وهي في معجمه مدخل معجمي مستقل.
- (٩) انظر: أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربيّة المعاصرة، ج ٣، ص ١٩٤٩.

كما كلمة «تلغراف»^(١)، وغيرها، وهي أسماء أعجمية؛ لهذا تسير في توأدها غالباً ضمن التغيرات العددية للكلمة إفراداً وتثنية وجمعاً.

لكن أفقه اتسع إلى تعريب كثير من الكلمات، كما في المدخل: «أمرك»^(٢)، و«دبلج»^(٣)، و«فبرك»^(٤)، و«فرقط»^(٥)، وغيرها.

احتواء التصريفات اللغوية الصرفية غير القياسية:

في معجم اللغة العربية المعاصرة احتواء للتصريفات اللغوية غير المطردة في القياس عليها، وهي دليل على التسامح اللغوي فيها، كما في قبول الاشتقاق من الأعيان، إذا ثبت الاشتقاق منها بالتداول، مثل: «سرتن»^(٦) من السرطان، و«زعفر»^(٧) من «الزعفران»، و«فرعن»^(٨) من «فرعون»، وغيرها، وقبول الكلمات الغريبة الوزن، مثل: «استغماية» في المدخل «غمي»^(٩)؛ إذ ليس فيها ما يخالف نظرية التصريف في العربية.

وكما في قبول الاسم المنسوب إلى الجمع، في نحو قولنا: «حدودي»^(١٠)، و«خَططي»^(١١)، مع إشارته المطردة إلى مخالفتها القياس بقوله: «على غير قياس»^(١٢).

- (١) انظر: أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، ج ١، ص ٢٩٧.
- (٢) انظر: أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، ج ١، ص ١١٩.
- (٣) أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، ج ١، ص ٧٢٢.
- (٤) أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، ج ٣، ص ١٦٦٢.
- (٥) أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، ج ٣، ص ١٧٠٠.
- (٦) انظر: أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، ج ٢، ص ١٠٥٧.
- (٧) انظر: أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، ج ٢، ص ٩٨٤.
- (٨) انظر: أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، ج ٣، ص ١٦٩٥.
- (٩) انظر: أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، ج ٢، ص ١٦٤٤.
- (١٠) انظر: أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، ج ١، ص ٤٥٧.
- (١١) انظر: أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، ج ١، ص ٦٦٥، وقد قبل الجمعين: خُطط، وخطط، ونسب إلى كل منهما.
- (١٢) أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، ج ١، ص ٤٥٧، ٦٦٥.

وقبول النَّسَب بزيادة الألف والنون، كما في «أبيضاني»^(١)، و«تحتاني»^(٢)، و«حُرْمَانِيَّة»^(٣)، و«حَلْوَانِي»^(٤)، و«شَخْصَانِيَّة»^(٥)، وغيرها، مع إشارته إلى أنها كلها «على غير قياس»^(٦)، مع أن لها أصلاً في اللغة، بل هي من طلب الزيادة في المعنى كما قال أبو أوس إبراهيم الشمسان^(٧).

التوسّع في احتواء الأسماء الأعجمية:

لا مناص في العربية من التوسّع في احتواء الأسماء الأعجمية لارتباطها بمدلولات معرفية حضارية مختلفة، صارت شائعة في الثقافة العربية المعاصرة، وهذه الأسماء الأعجمية ليست كالكلمات المشتقة؛ ذلك أن الكلمة المشتقة قابلة للتنازل والزيادة حسب أوزان العربية وتصاريفها بين الأفعال المزيدة والأسماء، لكن قبول الاسم الأعجمي يبقى محصوراً في قبوله بذاته، أو السماح له بالثنية والجمع والنسب والتذكير والتأنيث، لكن الفعل له تصاريف كثيرة؛ لهذا لا مناص من قبول الأسماء الأعجمية مُعَرَّبَةً إن أمكن، أو كما هي، ففي مكنة قوانين النحو في العربية احتواء هذه الظاهرة من غير محاربتها، بل بالتعايش معها، وعدم التعصّب إلى فكرة النقاء اللغوي؛ لهذا يمكن أن نقع في معجم اللغة العربية المعاصرة على كثير من الألفاظ غير العربية الأصل، لكنّها حاضرة في عربيّتنا، فيكون من التسامح قبولها كالمصطلحات المعرفية والعلمية في المجالات المختلفة.

(١) انظر: أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، ج ١، ص ٢٧١.

(٢) انظر: أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، ج ١، ص ٢٨٥.

(٣) انظر: أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، ج ١، ص ٤٨٢.

(٤) انظر: أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، ج ١، ص ٥٥٤.

(٥) انظر: أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، ج ٢، ص ١١٧٤.

(٦) أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، ج ١، ص ٢٧١، ٤٨٢، ٢٨٥، ٥٥٤. وج ٢، ص ١١٧٤.

(٧) يُنظَرُ: أبو أوس إبراهيم الشمسان، مسائل لغوية، ص ١٥٥-١٥٦.

قبول التوسّع في المدلولات المعاصرة:

في هذه النقطة لا ينسى معجم اللغة العربيّة المعاصرة نصيبه من ألفاظ عصره على مستوى المدلول عليه، في احتواء رحيم للتوسّع في المدلولات واستحداثها، كما في كلمة «برقيّة»^(١) التي عرّفها بأنها اسم منسوب إلى برق: رسالة ترسل من مكان إلى آخر بواسطة جهاز البرق. وكلمة «تحميل»^(٢) بمعنى: وُضِعَ البيانات في الذاكرة، أو وُضِعَ بكرة الشريط، أو البطاقات المثقّبة في الجهاز الخاصّ لقراءتها. وتركيب «الشّرعيّة الدّوليّة»^(٣) بمعنى: المرجعيّة القانونيّة التي نالت توافقاً عالمياً. وتركيب «غسيل الكلّي»^(٤) بمعنى: عملية طبيّة لتنقية دم المرضى الذين يعانون فشلاً كلويّاً. وتركيب «الشبكة العنكبوتيّة»^(٥) بمعنى: شبكة الإنترنت. ووصلت الحداثة والمعاصرة في المعجم حدّ الحديث عن تركيب: «الواقع الافتراضي»^(٦) بمعنى محاكاة يؤكدها الحاسوب لمناظرة ثلاثيّة الأبعاد. وهو تركيب معرفي حديث في تداول العربيّة المعاصرة.

وهذا القبول للمدلولات المستحدثة للكلمات والتركيب استجابة لمبدأ التوسّع في العربيّة على مستوى المدلول؛ لتقديم مادة لغويّة معجميّة متّظالّة مع الاستعمال المعاصرة في اللغة العربيّة السليمة المقبولة التي لا تخالف سَمَت العربيّة، بل تؤكّد مُكنتها في التعبير عن متطلبات الحياة، إن ماضياً أو حاضراً، أو مستقبلاً.

- (١) انظر: أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربيّة المعاصرة، ج ١، ص ١٩٣.
- (٢) انظر: أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربيّة المعاصرة، ج ١، ص ٥٦٣.
- (٣) انظر: أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربيّة المعاصرة، ج ٢، ص ١١٨٩.
- (٤) انظر: أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربيّة المعاصرة، ج ٢، ص ١٦١٨.
- (٥) انظر: أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربيّة المعاصرة، ج ٢، ص ١٥٦٥.
- (٦) انظر: أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربيّة المعاصرة، ج ٣، ص ١٦٩٢.

التحرّر من السلطة الزمكانية للشواهد:

إنّ استجابة معجم اللغة العربيّة المعاصرة لدالات جديدة ناجزة، ومدلولات حديثة متداولة قابلتها عملية تحرّر للشاهد اللغويّ المعجميّ من زمن عصر الاحتجاج اللغويّ ابتداءً، ومن قَصر الاحتجاج اللغويّ على بيئة قلب الجزيرة العربيّة وحدّها، ومن التحصّن بألوان الأدب العربيّ القديم كالشعر؛ لهذا اختار أحمد مختار عمر شواهد حيّة ناطقة بمدلولات كلماته على امتداد اللسان العربيّ من المحيط إلى الخليج في العصر الحديث في لغة الإعلام المقروء في مصر، والأردن، وتونس، والإمارات، والكويت، والبحرين، وفلسطين، وسوريا، وغيرها، وفي لغة كبار الكُتّاب في العربية المعاصرة^(١).

من ذلك قوله: «أجزّ أيام العيد»^(٢) بمعنى: انقطع عن العمل. وقوله: «مَهْمَا بَلَغَ عَطْفَ الْحَاضِنَةِ؛ فَإِنَّهَا لَا تَعْوِضُ الْأُمَّ»^(٣)، وقوله: «وصلت الطائفة في تمام الساعة الثانية صباحاً»^(٤)، وقوله: «استفتى الحاكم شعبه في اقتراح تعديل الدستور»^(٥).

وقوله: «إليكم موجز الأنباء»^(٦)، وقوله: «قَبَعَ الشَّخْصُ فِي بَيْتِهِ»^(٧)، وقوله: «عصر هيمنة القطب الواحد»^(٨)، وغيرها من التعبيرات السياقية الشائعة، والتعبيرات المتصاحبة، أو المتلازمات اللغويّة، ولا سيما في لغة الإعلام.

(١) انظر: أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربيّة المعاصرة، ج ١، ص ٤٤-٤٨.

(٢) انظر: أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربيّة المعاصرة، ج ١، ص ٦٦.

(٣) انظر: أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربيّة المعاصرة، ج ١، ص ٥١٥.

(٤) انظر: أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربيّة المعاصرة، ج ٢، ص ١٠٥٧.

(٥) انظر: أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربيّة المعاصرة، ج ٣، ص ١٦٧١.

(٦) انظر: أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربيّة المعاصرة، ج ٣، ص ٢٤٠٤.

(٧) انظر: أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربيّة المعاصرة، ج ٣، ص ١٧٦٨.

(٨) انظر: أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربيّة المعاصرة، ج ٣، ص ٢٣٨٧.

وقد أحسنَ في عمل فهرسين شاملين لها في آخر معجمه، سمى الأول «فهرس المداخل في أمثلة»^(١)، وسمى الثاني «فهرس التعبيرات السياقية»^(٢). وهذه الشواهد شواهد لغوية تعبيرية صحيحة فصيحة دانية من أسماعنا ومقروءاتنا، تأنس بها الثقافة الجمعية لتداولي العربية من غير الحاجة إلى معجم لمعرفة معناها، وإن كان بعضها من التعبيرات الكنائية.

وهي إلى ذلك من التعبيرات الحادثة خارج الأدب العربي الرفيع؛ لأن لغة الإعلام والقصة والرواية والمسرحية صارت تُزاحم إن كانت فصيحة صحيحة لغة الأدب العربي الموروث، فهذا العصر عصر الرواية ولغتها وتعبيراتها عند من يرون أن الرواية العربية المعاصرة حلّت محلّ الشعر في لغتها التعبيرية العالية ما دامت محمية بموافقتها قوانين العربية صوتاً وصرفاً وتركيباً.

احترام القرارات اللغوية العلمية والآراء الرائدة.

تحلّى معجم اللغة العربية المعاصرة عن حشر نفسه في خانة مذهب لغويّ ما، أو الانكفاء على آراء جمهور اللغويين والنحاة، أو الانعزال في الموروث من الآراء اللغوية، من غير تدبّر الآراء كلّها بعيداً عن المذب الواحد، أو رأي الجمهور وحدهم، أو رأي القدماء؛ لهذا تسامح في تقييد نفسه بالبحث عن الصواب اللغويّ بالتفكّر في الآراء كلّها، واحترامها ابتداءً؛ إذ قد يكون في رأي منهج مخرج من مأزق لغويّ، يظهر في استعمال متداول يسير في اتجاه معاكس لاتجاه سير جمهرة آراء لغويي العربية.

فنصّ مُعدّو مقدمته الذين كتبوها بعد وفاته -رحمه الله- على أخذهم «بقرارات مجمع اللغة العربية المصري»^(٣)، كما ظهر فيه الأخذ برأي الكوفيّين،

(١) انظر: أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، ج ٤، ص ٢٥٣٠-٢٩١٤.

(٢) انظر: أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، ج ٤، ص ٣٠٤٣-٣٢٥٨.

(٣) انظر مقدّمة: معجم اللغة العربية المعاصرة، ج ١، ص ١٧.

أو البصريين، أو متأخري اللغويين، أو اللغويين المحدثين^(١) حسب الحجة الدالة المناسبة لعريبتنا في العصر الحديث من غير الإشارة إلى المذاهب اللغوية، أو آراء أفراد اللغويين والصرفيين والنحاة قديماً وحديثاً؛ اكتفاءً بذكر ذلك في معجم الصواب اللغوي، وتأكيداً لفكرة انتصار المعجم للسلامة اللغوية من غير الاعتداد بمرجعها التقنيي؛ فيكفي من القلادة ما أحاط بالعنق، أمّا صانعها ومبدعها، فمكانه محفوظ بين المبدعين أمثاله، لا بين الذين لا يرومون من القلادة إلا التزيّن بها في إحاطتها الجميلة بالعنق، كإحاطة معجم اللغة العربية باللغة العربية السليمة، وإن كانت إحاطة نسبية في ضيقٍ وسعةٍ بسبب طبيعة الجهد البشري الذي من صفاته عدم الاكتمال المطلق.

صحة اللغة للحياة وفصاحتها للإبداع:

يبدو المعجم العربي الموروث إلى حدّ كبير معجماً للغة الأدب العربي بمختلف أصنافه، وليس معجماً للغة العربية التي تمثل ثقافة الأمة في حياتها بكل ما فيها من كلمات؛ لأنّ المعجم نظر إلى اللغة نظرة فيها شيء من الطبقية بتأثير النقد الأدبي القديم الذي شاعت فيه أفكار الحديث عن التفرقة بين البلاغة والفصاحة، وبين لغة العامة ولغة الخاصة، وبين الألفاظ الشريفة والألفاظ المبتذلة، وبين الألفاظ العربية النسب والألفاظ ذات الأصول غير العربية، وبين الألفاظ التي تصلح في مكان ولا تصلح في آخر، مع أنّ لغة الحياة تتسع بتسامح لكلّ هذه الثنائيات بعد اشتراط الصحة اللغوية بعيداً عن أيّ تصنيفٍ طبقيّ، أو عنصريّ، أو نخبويّ؛ لهذا جاء معجم اللغة العربية المعاصرة معجماً لكلماتنا المعاصرة المستعملة غير المهجورة^(٢)، وكلّ كلمة فيه مواطن له حقوقه

(١) تحتفي آراء اللغويين المحدثين وراء قرارات المجامع اللغوية، أو دراسات أحمد مختار عمر نفسه، واختياراته، لكنّه لم يكن يصرح بأسماء اللغويين المحدثين الذين انتصر لرأيهم في اختياراته في معجميه: الصواب اللغوي، واللغة العربية المعاصرة. وهذا ممّا يؤخذ عليه.

(٢) كان ممّا أخذه فريق المعجم على معجمتنا القديمة «الخلط بين المهجور والمستعمل، وغياب كثير من المستحدث». انظر: أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، ج ١، ص ٩.

اللغوية التي يتساوى فيها مع سائر الكلمات، ومنها حقّ حماية الوجود والاستعمال؛ لأنّ المعجم الحقيقي الكبير يتسع بتسامح لكلمات اللغة، ولا ينتخب من كلماتها ما يشاء؛ لكيلا يكون معجماً متخصصاً بنوع من الكلمات، كمعجمات العلوم والمصطلحات.

إنّ واضع المعجم واصف بأمانة، وناقل بصدق، ومعرّف بمعاني الكلمات بموضوعيّة، وهي صفات بارزة في معجم اللغة العربيّة المعاصرة، تجعله معجم حياة معاصرة غير آبه بتقديم كلمات مُقفاة للشاعر حسب الحرف الأخير؛ إذ همّه ألفاظ الحياة، وبعد ذلك على المبدعين أن يختاروا من هذه الألفاظ ما يشاؤون؛ لأنهم كسائر الناس سيجدون في المعجم الوجه والوجه الآخر، كما في تصحيح النسب إلى «بديهة» على «بدهي»، و«بديهي»^(١)، وكتابة الكلمات غير العربية، أو غير المتفق على تجديرها كما هي بلا تجدير، مثل «أرسطراطي»^(٢)، أو «إسفين»^(٣) التي تشيع بين الناس كقولهم: «دقّ بينهم إسفيناً»^(٤)، أو «صامولة» و«صمولة» بمعنى: القطعة المعدنيّة التي تُثبت الأشياء المسنّنة^(٥)، أو «أرتوازي»^(٦)، ومنها قولهم: «بئر أرتوازيّة»^(٧)، أو قبول كلمة «بترول»^(٨)، فهي في تداولها إدراك معرفي حيّاتيّ يمثّل جزءاً من ثقافة العصر الحديث، ومثلها كلمة «ندد به» بمعنى: صرّح بعبوبه وفضّحه وشهّر به^(٩)، وهي كلمة شائعة في لغة الإعلام العربيّ الحديث.

(١) انظر: أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربيّة المعاصرة، ج ١، ص ١٧٥، ١٧٦.

(٢) انظر: أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربيّة المعاصرة، ج ١، ص ٨٤.

(٣) انظر: أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربيّة المعاصرة، ج ١، ص ٩٥.

(٤) انظر: أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربيّة المعاصرة، ج ١، ص ٩٥.

(٥) انظر: أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربيّة المعاصرة، ج ٢، ص ١٣١٩.

(٦) انظر: أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربيّة المعاصرة، ج ١، ص ٨١.

(٧) انظر: أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربيّة المعاصرة، ج ١، ص ٨١.

(٨) انظر: أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربيّة المعاصرة، ج ١، ص ١٥٧.

(٩) انظر: أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربيّة المعاصرة، ج ٣، ص ٢١٨٦.

وكما في قبول تعميم القياس وطرده بجمع وزن «فَعَلَة» بسكون العين وتحريكها على «فَعَلَات» بسكون العين وتحريكها من غير التشدد بقولة حصر هذا الجواز في الكلمات الحلقية العين، فما قيسَ على كلام العرب فهو من كلام العرب، كما قال المازني^(١) قبل اثني عشر قرناً؛ ولهذا صحح المعجم قولنا: «حَبَكَاتٍ وَحَبَكَاتٍ»^(٢)، و«جَلَطَاتٍ وَجَلَطَاتٍ، وَجَلَطَاتٍ، وَجَلَطَاتٍ»^(٣)، وتجاوز جدل تناوب معاني حروف الجرِّ والتعدية بها بالاحتكام إلى الاستعمال والتداول، نحو: «أَكَّده، وَأَكَّدَ عليه، وتَأَكَّدَ، وتَأَكَّدَ له، وتَأَكَّدَ منه»^(٤).

إنَّ التسامح اللغويَّ قرين حماية ألفاظ اللغة المتداولة تداولاً سليماً تقرّه الآفاق الرحبة لمعايير اللغة وأعرافها، لكنَّ الانتقال بأيّ كلمة إلى الإبداع إنَّما يكون بحسن اختيارها لمكانها المناسب لها من المنظوم والمنثور اختياراً مقصوداً يتجاوز إيصال الفكرة إلى الاهتمام بتغليف الفكرة بغلاف من الجمال الأدبيّ والإبداع التشكيليّ؛ لتغدو الكلمة في هذا الفنَّ من الاستعمال سَنِيَّةً عَلِيَّةً لابسَة ثوب الفصاحة والإبداع والابتداع.

حمى الله اللغة العربية للحياة، وأبقاها للإبداع والفُخْفُخَة^(٥).

نتائج البحث:

مع أنَّ البحث عالَج مسائل لغويَّة معالجةً تستجيبُ لوجهيِّ التداول اللغويِّ المقبول: الحماية اللغويَّة، والتسامح اللغويِّ إلا أنَّ أبرز النتائج العامة للبحث يمكن إجمالها في النقاط الآتية:

- (١) انظر: ابن جني، الخصائص، ج ٢، ص ٢٧.
- (٢) انظر: أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، ج ١، ص ٤٣٨.
- (٣) انظر: أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، ج ١، ص ٣٨٥.
- (٤) انظر: أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، ج ١، ص ١٠٥.
- (٥) عدَّ أحمد مختار عمر من معاني كلمة «فُخْفُخَة» العظْمَة. انظر: معجم اللغة العربية المعاصرة، ج ٣، ص ١٦٨٠.

١. المحميات اللغوية هي الاستعمالات اللغوية التي لها وجه صحيح ثابت من الاستعمال اللغوي المقبول نطقاً، وبنية، وتركيباً، ودلالة، وموافقة لأقيسة العربية من وجه إذا كانت حادثة بعد عصور الاحتجاج؛ لأنّ التوليد اللغوي حتمي لغوي، باستثناء الدلالة المعجمية التي تبقى عُرفية اعتبارية، تأخذ مشروعيته من تواضع الجماعة اللغوية على دلالتها.
٢. التسامح اللغوي رخصة حاضرة في المحميات اللغوية، تدلّ على تعاضل الوجوه الصحيحة المقبولة من الظاهرة اللغوية بعضها مع بعض اتكاءً على التداول، وعدم المخالفة الصريحة لأقيسة العربية؛ لأنّها دليل على التنوع اللغوي في اللغة الواحدة، وإن اختلفت أسباب التنوع وتعددت.
٣. من حقّ ألفاظ اللغة صوتاً وبنية وتركيباً ودلالة أن تتمتع بالحماية اللغوية، فتحيا داخل منظومتها اللغوية بالاستعمال والتعليم، فتبقى فيها جزءاً من هويتها، وفي الوقت نفسه لا حجر على الألفاظ والتراكيب في التغيير ضمن شروط التجانس والانسجام والحفاظ على الوحدة اللغوية في إطار التنوع.
٤. من طبيعة اللغة العربية أنّها في حالة توسع مستمرّ في توليد الجذور والكلمات، وتلويح دلالات بعض الألفاظ المستعملة فيها بألوان تعبيرية جديدة؛ بسبب خاصية الاشتقاق، وقبول حكاية بعض الألفاظ، وأحكام الوقف، والمنع من الصرف. ولا يمكن الاستجابة لهذه الخاصية إلا بإعمال مبدأ الحماية اللغوية للجديد، وللقليل، وللشاذ المقبول مع إعمال مبدأ التسامح اللغوي في القبول ما دام المقبول بقوة التداول لا يחדش عياف قوانين العربية وروحها، فقد كان ممّا أدركه اللغويون الأوائل وهم يقننون العربية ويجمعون ألفاظها أنّ ما جاءنا من كلام العربية قليل من كثير، لكنّه قليل كافٍ لبناء حضارة لغوية.

٥. اللغة عند القدماء رُتبت في الفصاحة والصحة، واللغويون أنفسهم رُتب في قبول مروياتهم فالأصمعي ثقة في أعلى الرتب^(١)، لكن قُطرباً ليس ثقة^(٢)، وأبو زيد الأنصاري يجعل الشاذ والفصيح واحداً في القبول^(٣)، وابن دُرَيْد في روايته اللغة مطنون فيه^(٤)؛ لأن التسامح اللغوي عندهم في حماية غير المطرد سماعاً وقياساً خرج مخرج التعليل في احتوائه ضمن المشتبه والمهمل والمبتذل والمتروك والمرتل والغريب والنادر والشاذ والمعرب وغير ذلك مما ظهر في عند السيوطي الذي يُعدّ أنموذجاً دالاً على رؤية لغويي العربية لدرجات قبول الألفاظ المستعملة في اللغة العربية؛ لأن اللغة عندهم مرتبطة بالنماذج الأدبية التي أعلاها القرآن الكريم، وليست مرتبطة بالناجز المستعمل المقبول من ألفاظ العربية في كل ما عبرت عنه العربية في سائر الفنون والعلوم والآداب.

٦. ثمة تسامح لغوي محمود في معجم اللغة العربية المعاصرة لأحمد مختار عمر، تمثل في التحرر من الشواهد الزمكانية الموروثة، وقبول المولد الصري لفظاً ودلالة ما دام له وجه في العربية، وتحرير المعجم العربي من ضرورة الانصياع للجذر في كل مدخلاته اللغوية مع احترام قرارات المجامع اللغوية في الاعتراف بما طرأ على العربية من تطوير واستحداث وإعادة توزيع كمّي وإزالة لصفة الشذوذ ونحوها عن بعض الألفاظ؛ انطلاقاً من أن الأصل في اللغة التداول السليم الذي لا يخرم ثوابتها الموروثة، وفي الوقت نفسه يعترف بالناجز المحدث؛ لأن اللغة للحياة، والفصاحة فيها للإبداع في استعمالها استعمالاً يرقى على مستوى الاستعمال التداولي السليم.

(١) انظر: السيوطي، تحفة الأديب في نحاة مغني اللبيب، ج ١، ص ٥.

(٢) انظر: السيوطي، تحفة الأديب في نحاة مغني اللبيب، ج ٢، ص ٦٦٥.

(٣) انظر: السيوطي، المزهر، ج ١، ص ١٥٩.

(٤) انظر: السيوطي، تحفة الأديب في نحاة مغني اللبيب، ج ١، ص ٣١٣.

إنَّ اللغات البشريَّة الطبيعيَّة المهمة، ومنها اللغة العربيَّة، عَصِيَّة على التجمُّد في ألفاظها ودلالاتها، وبعيدة في تداولها عن التحنيط اللغويِّ؛ فهي لا تؤدِّي وظيفتها إلا بقاء صفتي الحياة والحيوية فيها؛ ولهذا فهي في حالة مستمرة من النموِّ والتوسُّع، من غير أن يعني هذا أن تهجر معاييرها الثابتة، أو تستغني عن سَمَتها في النطق والكتابة؛ ذلك أنَّ كلَّ لفظةٍ مقبولةٍ فيها محميَّةٌ بغضِّ النظر عن درجة تداولها، وفي الوقت نفسه كلَّ لفظةٍ متعايشةٍ مع الأخرى بتسامح جميل، لا يحتاج إلا أن يعترف المعجم العربيُّ الحديث كما اعترف «معجم اللغة العربيَّة المعاصرة» وهو يكتب ذاكرة العربيَّة في قديمها وحاضرها بكلِّ الألفاظ المستعملة في العربيَّة ممَّا يعود عليها بالمنَّة والقوة والاستمرار بمَدِّ المتداولين بها بحاجتهم من التواصل اللغويِّ، والإبداع في اللغة؛ فهي لغة خالدة.

المصادر والمراجع:

- القرآن الكريم.
- إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ط ٣، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٦٦ م.
- إبراهيم الشمسان، مسائل لغوية، ط ١، السعودية، ٢٠١٥ م.
- إبراهيم الشمسان، مسائل نحوية، ط ١، السعودية، ٢٠١٥ م.
- إبراهيم بن مراد، مقدمة لنظرية المعجم، ط ١، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٩٧ م.
- أحمد المتوكل، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: البنية التحتية أو التمثيل الدلالي التداولي، ط ١، دار الأمان، الرباط، ١٩٩٥ م.
- أحمد محمد الضبيب، اللغة العربية في عصر العولمة، ط ١، مكتبة العبيكان، الرياض، ٢٠٠١ م.
- أحمد مختار عمر، بمساعدة فريق عمل، معجم اللغة العربية المعاصرة، ط ١، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٨ م.
- أحمد مختار عمر، معجم الصواب اللغوي، ط ١، دار عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٨ م.
- الأعرشى الكبير، ديوانه، تحقيق: محمد محمد حسين، ط ٧، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٣ م.
- جان بريفو، جان، وجان فرانسوا سابليرول، المؤكد: دراسة في بناء الألفاظ، ترجمة: خالد جهيمة، ٢٠١٠، ط ١، المنظمة العربية للترجمة، بيروت.
- ابن جنّي، عثمان، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، ط ٤، منشورات مشروع النشر العربي المشترك، مصر والعراق، دار الشؤون الثقافية العامة، العراق، ١٩٩٠ م.

- الحبيب النصراوي، التوليد اللغويّ في الصحافة العربية الحديثة، ط ١، دار عالم الكتب الحديث، إربد، ٢٠١٠م.
- حسن خميس الملخ: التفكير العلميّ في النحو العربيّ: الاستقراء - التحليل - التفسير، ط ١، دار الشروق، الأردن، ٢٠٠١م.
- حسن خميس الملخ، العادات اللغويّة في العربيّة: لغة واحدة وظلال متعدّدة، ط ١، عالم الكتب الحديث، الأردن، ٢٠٢٠م.
- حسن خميس الملخ، العقل النحويّ: دراسة تفكيكيّة في مسائل الخلاف النحويّ، ط ١، عالم الكتب الحديث، إربد، ٢٠١٩م.
- الخزّاز النحويّ، عبدالله بن محمّد البغداديّ، التفسّح في اللغة، تحقيق: عادل هادي العبيدي، ط ١، دار دجلة، الأردن، ٢٠١١م.
- الخليل بن أحمد، كتاب العين مرتّباً على حروف المعجم، تحقيق وترتيب: عبد الحميد هنداوي، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٣م.
- دو ميلود، التغيّر الدلاليّ في معجم الصواب اللغويّ لأحمد مختار عمر، رسالة ماجستير، جامعة وهران الأولى، الجزائر، ٢٠١٦م.
- رينهارت دوزي، تكملة المعاجم العربيّة، ترجمة: محمد سليم النعيمي، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، العراق، ١٩٨٢م.
- الزبيديّ، المرتضى محمد بن محمد، تاج العروس، بتحقيق نخبة من العلماء، مطبعة حكومة الكويت.
- ابن سلام الجُمحيّ، محمد، طبقات فحول الشعراء، تحقيق: محمود محمد شاكر، دار المدنيّ بجدة، ١٩٩٠م.
- سهى فتحي نعجة، آفاق الدرس اللغويّ في العربية، ط ١، عالم الكتب الحديث، إربد، ٢٠١٤م.

- سوسن مزيتي، أثر الترجمة والتعريب في استحداث دلالة الألفاظ من خلال معجم اللغة العربية المعاصرة أحمد مختار عمر، أطروحة دكتوراه، جامعة الإخوة منتوري، الجزائر، ٢٠١٧م.
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، المزهري في علوم اللغة وأنواعها، ضبطه وصحّحه ووضع حواشيه: فؤاد علي منصور، ط ٢، ٢٠٠٩م، دار الكتب العلمية، بيروت.
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، تحفة الأديب في نحاة مغني اللبيب، تحقيق: حسن المملخ، وسهي نعجة، ط ١، عالم الكتب الحديث، إربد، ٢٠٠٥م.
- الشافعي، محمد بن إدريس، الأم، تحقيق وشرح: أحمد محمود شاكر، ط ١، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ١٩٣٨م.
- عبد الحميد الأقطش، التوليد اللغوي على وزن (فَعْلَنَة) في الاستعمال العربي المعاصر، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد ٧٩، الأردن، سنة ٢٠١٠م.
- عبد السلام المسدي، العرب والانتحار اللغوي، ط ١، دار الكتاب الجديد المتحدة، بنغازي/ بيروت، ٢٠١١م.
- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تحقيق: محمود محمد شاكر، ط ٣، دار المدني بجدة، ١٩٩٢م.
- ابن فارس، أحمد بن الحسين، الصحابي، تحقيق: السيد أحمد صقر، دار إحياء الكتب العربيّة، القاهرة، ١٩٧٧م.
- الفراء، يحيى بن زياد، معاني القرآن، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي، ومحمد علي النجار، وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي، ط ١، الدار المصرية للتأليف والترجمة، ١٩٥٥م.

- فلوريان كولماس، اللغة والاقتصاد، ترجمة: أحمد عوض، مراجعة عبد السلام رضوان، عدد ٢٦٣، المجلس الوطني للثقافة والفنون، الكويت، ٢٠٠٠م.
- الفيروز آبادي، محمد بن يعقوب، القاموس المحيط، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، ط ٨، بيروت، ٢٠٠٥م.
- لويس معلوف، المنجد في اللغة، ط ١٩، مصوَّرة عن المطبعة الكاثوليكية في بيروت.
- ماريو باي، أسس علم اللغة، ترجمة: أحمد مختار عمر، ط ٨، عالم الكتب، مصر، ١٩٩٨م.
- مازن مبارك، نحو وعي لغويّ، نشرته له مؤسّسة الرسالة في بيروت سنة ١٩٧٩م.
- مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة، المعجم الوسيط، نشرة دار إحياء التراث العربيّ، بيروت.
- محمد الأوراغي، نظريّة اللسانيّات النسبيّة: دواعي النشأة، ط ١، دار الأمان، ومنشورات الاختلاف، والدار العربية للعلوم، بيروت، ٢٠١٠م.
- محمد العدنانيّ، معجم الأغلاط اللغويّة المعاصرة، ط ١، مكتبة لبنان، إعادة طبع سنة ١٩٨٩م.
- محمد شندول، التطوّر اللغويّ في العربية الحديثة، ط ١، عالم الكتب الحديث، إربد، ٢٠١٢م.
- ممدوح محمد خسارة، قضايا لغوية معاصرة، ط ١، الدار الوطنية الجديدة للنشر والتوزيع، دمشق، ٢٠٠٣م.
- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بإنجاز جماعة من كبار اللغويّين العرب، المعجم العربيّ الأساسيّ، دار لاروس، د.ت.

- ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم، لسان العرب، نشرة دار صادر، بيروت.
- نادر سراج، الشباب ولغة العصر، ط ١، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠١٢م.
- وليد العناتي، وعيسى برهومة، اللغة العربية وأسئلة العصر، ط ١، دار الشروق، الأردن، ٢٠٠٧م.



مجلد الدراسات اللغوية



(هدف هذا البحث إلى تناول الأضداد الظرفية -مثل ((إِذْ)) و(إِذَا)) التي تأتي لمعنى وضده كالمضي والاستقبال، ونحوهما في القرآن الكريم بالدراسة العلمية في ضوء معطيات علم التفسير وترجمة معاني القرآن الكريم، وبيان ما لها من أثر في هذين العلمين الجليلين ...، وذلك في مقدمة، وثلاثة مباحث، وخاتمة، متبعاً المنهج الوصفي التحليلي والمقارن..)

أثر الأضداد الظرفية في تفسير القرآن الكريم وترجمة معانيه إلى اللغة الإنجليزية

(درست في هذا البحث نسبة كتاب (مجالس العلماء) إلى مؤلفه؛ لأني وجدت عدة إشكالات تؤثر في نسبته إلى ما اشتهر فيه ... فذكرت أن نسخه متباينة في عدد المجالس زيادة ونقصاً، وأن أصل نسخه المعروفة اليوم نسختان تعودان إلى نسخة ياقوت الحموي المفقودة... وتناولت نسبة الكتاب إلى مؤلفه عند العلماء المتقدمين والمعاصرين... وحاولت في المبحث الثالث تحقيق نسبة الكتاب؛ للوصول إلى صواب نسبته ..)

**كتاب (مجالس العلماء) إشكالات التأليف،
وتحقيق النسبة**